George Fraycha Fraycha

330:A99iA V.1-2

العظم، عبد القادر.

علم الاقتصاد.

330
A99iA
V.1-2

2 Mar 64

DE 19 '57
JUN 30 '62
Jan 11 58
NOV 16 '62
FE 6 '57
20 58
JAN 4 '63
MR 23 '57
FE 3 '58
AG 16 '57
26 Nov 65
MY 12 '58
19 '57
Feb 1 '59
JAFET LIB.
NOV 17 '61
'57
FEB 13 '62
NO 16 '57
JAFET LIB.
23 NOV 1990
MAR 6 '62

330
A99iA
v.1-2
c.1

AMERICAN UNIVERSITY LIBRARY BEIRUT

علم الاقتصاد

الجزء الاول

المقدمة

لجامعه

عبد القادر المغربي

رئيس معهد الحقوق العربي بدمشق ومدرس علم الاقتصاد فيه

68742

حقوق الطبع محفوظة

طبع في مطبعة الجامعة السورية — في دمشق سنة ١٩٣١

Copyright Author, Cat. Pour. 1949

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

القسم الأول

١

موضوع علم الاقتصاد

OBJET DE L' ECONOMIE POLITIQUE

ناموس تنازع البقاء — الفعالية الاقتصادية — موقع علم الاقتصاد بين العلوم — اقسام علم الاقتصاد

كل مخلوق حيّ في هذا الكون خاضع لناموس ابدي ثابت يدعى (ناموس تنازع البقاء La loi de la lutte pour l'existence)

يلجيء هذا الناموس جميع المخلوقات الحية بسائق الفطرة والغريزة الى بذل المجهود في سبيل نيل ما يضمن لها اسباب الحياة والبقاء ويدرأ عنها اخطار الموت والفناء .

ويتوقف بقاء حياة الانسان على نيل عدة (حاجات besoins) أهمها : المأكل والمأوى والملبس. ويلي ذلك حاجات كثيرة تنمو وتزداد كلما تدرج الانسان في معارج الحضارة والعمران .

تسمى المواد والأشياء التي تصلح لوفاء حاجات الانسان المتنوعة (ارزاقاً biens) وهي في زماننا — كما كانت في الأزمنة الغابرة — منتشرة في الكون بصورة تزيد عن حاجة البشر ولكنها لا توجد مستقلة اي منعزلة عن غيرها من المواد التي لا يُرجى منها نفع كما انها

لا تكون مهيأة للاستعمال بحيث يتمكن الانسان من الانتفاع منها بلا تعب ، بل توجد في جوف الأرض وعلى ظهرها مبعثرة او ممتزجة بمواد أخرى عديمة النفع يتعسر بل يتعذر على الانسان في اكثر الاحيان جمعها وعزلها عما خالطها من المواد العديمة النفع مما يضطر البشر غالباً الى بذل جهودهم واستخدامهم انواع القوى والوسائل التي توصلوا الى اكتشافها لأجل احراز تلك المواد والاشياء النافعة .

بذل الانسان كل ما في وسعه من جهود في سبيل اكتساب ما يحتاج اليه من الأرزاق فدعي عمله هذا (انتاجاً Production) واستعمل هذه الأرزاق فاستهلكها لأجل وفاء حاجته فسمي عمله هذا (استهلاكاً Consommation) ثم قايض بما زاد عن حاجته من ثمرات انتاجه ما يحتاج اليه من ثمرات انتاج غيره فسمي هذا (تداولاً Circulation) وقد اشترك في انتاج الأرزاق عدة عناصر منها (الطبيعة) ومنها (اعمال البشر) وجهودهم ومنها (الآلات والأدوات) وسائر رؤوس الأموال المستعملة في هذه السبيل فوجب حينئذٍ توزيع الثمرات المنتجة وتقسيمها بين هذه العناصر العاملة في انتاجها فعد ذلك (توزيعاً Répartition)

فعلم الاقتصاد اذن يبحث في انتاج الأرزاق الضرورية لحياة الانسان

ولضمان سعادته وهنائه وفي العناصر العاملة في حصول هذا الانتاج والأسباب المؤثرة في تزييده وانمائه وفي كيفية مقايضة الأرزاق بين الناس ومبادلتها والقواعد المرعية في هذا الشأن والنواميس التي لها فعلها في هذه المبادلة وفي اسلوب توزيع الأرزاق المنتجة وتقسيمها بين العناصر التي كان لها أوفر نصيب في انتاجها والطرائق التي يتم فيها امر هذا التوزيع، واخيراً في طريقة استهلاك الأرزاق وافنائها في السبيل الذي انتجت لأجله. وبالاختصار: انه يبحث في (الاعمال والجهود الاقتصادية Les Activités Economiques) المبذولة في انتاج الأرزاق وتداولها وتوزيعها واستهلاكها وفي القوانين والنواميس التي لها تأثيرها في هذه الشؤون كلها والطرائق التي تجرى عليها وتسير بموجبها.

فيظهر مما تقدم ان موضوع علم الاقتصاد هو: درس (الفعالية البشرية L' Activité humaine) التي تبذل في سبيل الحاجات الانسانية. فهذه الفعالية تحوي عنصرين اساسيين:

اولا — كسب الأرزاق L'Acquisition des biens

ثانيا — اداء الخدمات La Prestation des services

فالناس كما يضطرون غالباً الى بذل الجهد بأنفسهم في سبيل الحصول على الأرزاق التي تفيدهم في سد حاجاتهم المعاشية يلجئون احياناً الى

الاستعانة بأعمال غيرهم لسد بعض حاجاتهم الحيوية كالأطباء والمحامين والمهندسين وغيرهم . فهذه الأعمال التي يقوم بها هولآء وامثالهم على سبيل التعاون تسمى (بالخدمات Les Services) فهي كالأرزاق المادية تجرى فيها المبادلة بدون ادنى فرق وهي تباع وتشرى ولها ثمن وسعر في السوق وقد سماها بعض الاقتصاديين (الأموال غير المادية Les biens immatériels) .

تظهر الفعالية البشرية في مظهرين متناقضين في الظاهر، متحدين متضامنين في الواقع :

هي (فردية Individuelle) في منشإها لأنها تظهر في اعمال الأشخاص الدائبين على الكد والجد في نيل حاجاتهم المعاشية وتوفير ثرواتهم المادية . فالتشبث الشخصي هو المحور الأصلي في الحياة الاقتصادية .

وهي (اجتماعية Sociale) في نتائجها لأن البشر لا يزاولون اعمالهم منفردين بل اصنافاً مؤلفة من جماعات منظمة تتآزر تحت ضغط الظروف المحيطة بها . فالبشر اذاً يخدم بعضهم بعضاً بسائق الضرورة والجاء المصلحة .

لم تكن هذه الصفة الاجتماعية ظاهرة فيما مضى ظهورها اليوم

بل كان النظام الاقتصادي قبلاً اكثر بساطةً منه في الحال الحاضر لأن الفعالية الاقتصادية الفردية ما كانت لتربط الأفراد بعضهم ببعض الاّ قليلاً. وربما مرّ دور اقتصادي قبل التاريخ كانت الفعالية البشرية فيه مقتصرة على سعي الفرد لايجاد قوته. اما اليوم فلا توجد حياة اقتصادية بارزة بدون علائق موطدة بين الفعاليات الفردية او بدون تآزر فلا محل اليوم للفعالية المنفردة وعليه فإن ما يدرسه علم الاقتصاد هو عبارة عن صورة العلائق الاجتماعية بين الفعاليات الفردية وهذه العلائق الاجتماعية تتكون من وجهة احراز الأرزاق واداء الخدمات اللازمة للبشر.

يستطاع تقسيم العلوم الكونية الحاضرة الى ثلاثة اقسام:

اولها — العلوم الطبيعية Les Sciences Physiques ou Naturelles وهي العلوم التي نشأت وثبتت بتطبيق طرائق التجربة والاختبار.

وثانيها — العلوم الرياضية Les Sciences Mathématiques وهي نتيجة من نتائج الهام العقل والمنطق.

وثالثها — العلوم الاجتماعية Les Sciences Sociales ou morales وهي التي نشأت عن مخالطة البشر بعضهم لبعض وتكونت من علاقاتهم الناجمة عن عيشهم في حالة الاجتماع.

فالأجسام وما بينها من العلاقات المادية والمؤثرات الطبيعية تؤلف مواضيع العلوم الطبيعية وهي : التاريخ الطبيعي والفلسفة الطبيعية والكيمياء .

وتدعى العلاقات الكائنة بين الاجسام من حيث الأبعاد والأوزان ونسبتها الى الأرقام بالعلوم الرياضية : كالفلك والهندسة والحساب والجبر والمثلثات . اما الأشخاص وما يحدث بينها من العلائق المعنوية في حالة الاجتماع فيتألف منها مواضيع العلوم الاجتماعية وهي : علوم الأخلاق والحقوق والسياسة والاقتصاد..

لا يستطاع وضع حدود فاصلة لكل من العلوم الاجتماعية ولاسيما علوم الأخلاق والحقوق والاقتصاد التي يؤلف موضوعها اساس متحد هو (الشخص المدني L'homme social) (*) كما يستطاع ذلك في العلوم الطبيعية كعلوم الحيوان والنبات وطبقات الارض التي يسهل التمييز بين موضوعاتها لعدم المشابهة بينها ولأن حدود العلوم الطبيعية ظاهرة جلية بخلاف العلوم الاجتماعية .

ان تقسيم العلماء العلوم الاجتماعية الى اقسام متنوعة هو صنعي اكثر من كونه طبيعياً وانما وضع لتسهيل دراستها لا لتمييز بعضها عن

(*) اي الشخص الذي يعيش في حالة الاجتماع لمنظم .

بعض تميزاً اساسياً لأن حدودها كانت ولا تزال ممتزجةً ، متداخلة بحكم الضرورة . فالمبادلة والمزارعة والفائدة والأجرة وما ماثلها من الشؤون الاجتماعية تدخل كلها في حظيرة العلوم الثلاثة (الأخلاق والحقوق والاقتصاد) اذ يصح درسها وتدقيقها من ثلاثة اوجه مختلفة اي من الوجهة (الاخلاقية) التي تقضي بالصدق والاستقامة في المعاملة والأمانة في وفاء العهود والمواثيق ومن الوجهة (الحقوقية) التي تستدعي وجود الملكية وسبق التعاقد وتوجب القيام بالتعهدات المبرمة بين العاقدين وتخولهما حق التمتع بالنتائج التي تنشأ عن تلك التعهدات ومن الوجهة (الاقتصادية) التي تتعلق ببيان القواعد في المبادلة والمزارعة وغيرها لأجل الحصول على المنافع المنتظرة منها ابتغاء وفاء الحاجة وقضاء اللبانة .

فالقيام بالواجب والتمتع بالحق والحصول على ما يلزم للمعيشة عبارة عن ثلاثة اغراض مختلفة يرجع الغرض الأول منها الى مباحث (علم الأخلاق) والثاني الى مباحث (علم الحقوق) والثالث الى مباحث (علم الاقتصاد) .

فالاقتصاد اذن يدرس علاقات الناس بعضهم ببعض فيما يختص بلوازم معاشهم وغايته من ذلك — البحث عن راحة الفرد وسعادة الجماعة (*)

(*) خلاصة الاقتصاد السياسي : للدكتور حسين علي الرفاعي المصري صفحة (٢٣)

يقسم الاقتصاد عدة اقسام نذكرها تتميماً للفائدة فيما يلي :

الاقتصادالسياسي L'Economie Politique وهذا القسم يشتمل على درس (الحادثات الاقتصادية Faits ou phénomènes économiques)العامة وهي : الانتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك .

والاقتصاد الاجتماعي L'Economie Sociale ويتضمن هذا القسم فحص المسائل التي لها تأثير في شؤون الأشخاص العاملين وفي الأوضاع الخاصة العاملة في اصلاح تلك الشؤون : كمقاولة السعي والعمل والأجرة وجمعيات العمال والنقابات والاضرابات وغيرها .

يقول الموسيو (شارل جيد M. Charles Gide) ان الاقتصاد السياسي يدرس العلاقات التي تحدث من نفسها بين الناس لأجل ايضاحها — كما هي عليه — والاقتصاد الاجتماعي يعني بفحص العلاقات التي يحدثها البشر فيما بينهم بالطوع والاختيار باحثاً — عما يجب ان تكون عليه — تلك العلاقات اي عما يجب فعله لاجل اصلاح شؤون حياتهم المادية .

يفهم من هذا البيان ان الاقتصاد السياسي يهتم بدرس العلائق والروابط المنبعثة عن القوانين الطبيعية ويعنى بشرحها وايضاحها بينا ان الاقتصاد الاجتماعي لا يعتمد في تحقيق سعادة العالم على القوانين الطبيعية بل على أسس العدل والانصاف . فهو لا يدرس المسائل الاقتصادية — كما هي عليه — (كما يفعل الاقتصاد السياسي) بل يدرسها — كما يجب ان تكون عليه — .

وليس المقصود من تقسيم الاقتصاد الي سياسي واجتماعي ، التفريق بينهما تفريقاً كلياً لأنهما متصلان بعضهما ببعض اتصالاً متيناً ولا نزاع في ان كلاً منهما ينير طريق الآخر . ولكن اذا اريد التميز بينهما يستطاع القول بان الاقتصاد السياسي هو علم المنفعة الاجتماعية وان الاقتصاد الاجتماعي هو علم العدالة الاجتماعة ومع ذلك فليس بين العلمين تنافر او تنافي ولا موجب للاختلاف بينهما لان لكل منهما وجهة

نظر غير التي للآخر (*)

ويقسم العلماء المحدثون علم الاقتصاد الى قسمين آخرين :

الاقتصاد المجرد او النظري L'Economie Pure ou Théorique وهو في نظرهم يعنى بايضاح العلاقات التي تنشأ في جمعية وهمية تعد المثل الأعلى وتسير في كيانها على (نظام من المنافسة Un régime de concurrence) حائز تمام الحرية بين الاشخاص الذين يسود في نفوسهم حينئذٍ شعور النفع الشخصي . فالموضوع الأصلي في هذا القسم هو : درس القوانين المتعلقة بالأسعار في جمعية موهومة.

الاقتصاد العملي L'Economie Appliquée وهو ينصرف الى تطبيق الفن في الاقتصاد السياسي ويحصر موضوعه في درس القواعد العملية التي يستحسن ملاحظتها في مختلف الفروع المتعلقة بالفعالية الاقتصادية في الامور التجارية والصناعية والزراعية والمالية .

ولأجل ايضاح هذه الاقسام ينبغي البحث عن العلم والفن وبيان الفرق بينهما وغرض كل منهما كما يأتي :

العلم La Science يرمي الى اكتشاف الحقائق المجردة ويهتم بتحديد العلاقات التي تربط الحادثات بأسبابها ويدرس كيفية نشوءها كي يستنبط القوانين العامة المؤثرة في حدوثها وتكوينها ويبين طبائع الاشياء وخواصها دون ان يتعرض لنفعها او ضررها او يذكر صور تطبيقها وانفاذها ناهجاً في هذا السبيل طريقة (التحليل Analyse) لأجل ادراك غرضه. فالفلسفة الطبيعية التي توضح تأثير القوة والنور والحرارة والكهرباء، والكيمياء التي تكشف خواص الاجسام وتصف طبائع الأشياء فتنير العقول والأفهام، وعلم الفلك الذي يبحث عن منشإ الكرة الارضية ويرقب احوال الاجرام السماوية تعد كلها من العلوم .

(*) خلاصة الاقتصاد السياسي — للدكتور حسن علي الرفاعي المصري صفحة (٢٤ و ٢٦)

والفن L'Art وغرضه: تطبيق القواعد التي يكتشفها العلم على العمل واستخدامها في سبيل الحصول على نتيجة عملية . فهو لذلك لا يهتم باكتشاف الحقائق ، ولا يعني باستخراج اسرار الطبيعة بل يتناول النتائج التي اكتشفها العلم فيمزجها بعضها ببعض ويستخدمها لاحراز المنافع المتوخاة منها . ولا يعني بإثبات القضايا النظرية بل يوضح القواعد والأصول التي تلائم العمل ويسير في طريقته على قاعدة (التركيب Synthése) فالطب وما يشمل من شعب التداوي والجراحة والصيدلة وحفظ الصحة ، وكذلك جميع (الفنون الجميلة Bau - arts) تنتظم كلها في سلك الفنون.

فالاقتصاد النظري علم ، يدرس الحادثات الاقتصادية (كما هي) على طبيعتها فيبحث عن العلاقات التي تنشأ بين الناس ليحللها ويعللها لأجل الوقوف على حقيقتها واستخراج القوانين الطبيعية المؤثرة في نشوءها كما يبحث عن المبادىء التي توصل الانسان الى نيل حاجاته بأقل جهد .

والاقتصاد العملي فن ، يهتم ببيان احسن الطرق الموصلة الى الانتفاع بالقوانين الطبيعية التي يكتشفها الاقتصاد النظري ويبحث عن الوسائل التي هي اكثر نفعاً في تطبيق هذه القوانين لأجل انتاج الثروة وتداولها وتوزيعها واستهلاكها ويتحرى الأسباب التي تساعد على تذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ القوانين المذكورة بسهولة (كالزمن والمسافة ومقاومة المادة) (*)

وينقسم الاقتصاد الى قسمين آخرين :

الاقتصاد الشعبي L'Economie Nationale وهو ما كان خاصاً بأحد الشعوب بمعنى ان كل شعب يؤلف كياناً اقتصادياً في جوه ومحيطه وفي شؤون حياته الخاصة. فالثروة الطبيعية المكنوزة في تراب البلاد التي يقطنها ذلك الشعب والمنتشرة في ارجائها واقليم تلك البلاد وموقعها الجغرافي ومرافقها وكثافة نفوسها ومواهب

(*) خلاصة الاقتصاد السياسي للدكتور حسين علي الرفاعي المصري صفحة (٢٤ و ٢٦)

سكانها واستعداداتهم وتاريخهم ونزعاتهم تحدد بمجموعها المعنى الذي ينبيء عن الفعالية الاقتصادية المميزة لذلك الشعب عن غيره ويعرب عن الضيق والسعه والبطء والسرعة في تقدمه . فكما يوجد وضع سياسي خاص بالمملكة الافرنسية وآخر بالمملكة البريطانية يوجد مثله وضع اقتصادي خاص لكل منهما .

ويختلف الوضع الاقتصادي في المملكة الواحدة اذ توجد فيها اصقاع ذات اراضٍ خصبة تعنى بالزراعة كما توجد فيها اصقاع أُخرى غنية بالمناجم او مكتظة بالمعامل الصناعية وتكون كثافة النفوس في بعضها اكثر من الأُخرى كما تكون بعض الصفات كبعد الهمة ومضاء العزيمة والخبرة والدربة ظاهرة في سكان بعض تلك الأصقاع اكثر من غيرها . وتكون وحدة اللغة والأوضاع السياسية وما ينشأ عنها من حرية التداول بين الاشخاص والاشياء في داخل المملكة سبباً في توثيق عرى الوحدة الاقتصادية الشعبية في تلك المملكة .

لكل اقتصاد شعبي خواصه وميزاته . ويتماثل الاقتصاد الشعبي لدى كل امة تشابه الاخرى في تمدنها الأدبي والصناعي لأن النظام الاقتصادي محدد بشروط الانتاج الفنية التي لا تختلف في خططها العامة ومزاياها الاساسية. ويحدد النظام الاقتصادي ايضاً بمباديء الحقوق العامة الموضوعة بمعنى ان تلك الحقوق تحدد الروابط بين الاشخاص في معاملاتهم بعضهم مع بعض وفي علاقاتهم بالأشياء . وهذه المباديء العامة في الحقوق الموضوعة لا تختلف غالباً لدى جميع الشعوب المتمدنة .

الاقتصاد الأممي (بين الامم) L' Economie internationale وهو عام بين الشعوب والأمم بمعنى انه يوجد بين انواع الاقتصاد الشعبي الخاص بكل امة من الأمم روابط واسعة جداً في المبادلات. فالفكرة القائلة بان الشعب الواحد يستطيع ان يكتفي بانتاجه المنفرد في سبيل وفاء حاجاته الخاصة اصبحت لا تستند عملياً الى اساس قويم مهما كان ذلك الشعب متقدماً في نشاطه ورقيه الاقتصادي .

والحقيقة اننا بالرغم من السدود والحواجز الجمركية الآخذة بخناق القسم الأكبر من البلاد نرى الروابط الاقتصادية بين الأمم جادة في التوسع والنماء من حيث المبادلة والأخذ والعطاء فهي لا تفتأ تنمو وتزدهر .

يظهر مما تقدم ان الاقتصاد الشعبي فن ، يبحث في اقتصاديات كل امة بمفردها ويفحص الوسائل التي ينبغي للأمة ان تتشبث بها لأجل حفظ كيانها وتحسين حالها. في حين ان الاقتصاد الأممي علم ، يضع قواعد عامة ذات تأثير في كل زمان ومكان لتكون قوانين طبيعية مبنية على العلم الصحيح الذي يبحث عن حقائق الأمور .

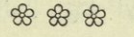

الحاجات

LES BESOINS

تعريف الحاجة — شمولها — ظهورها — تصنيفها — اختلافها — صفاتها — قوانينها

يتضح مما تقدم ان غرض الفعالية البشرية هو : وفاء الحاجة بطريق انتاج الأرزاق اللازمة لحياة البشر . فما هي الحاجة اذا ؟

(الحاجة Le Besoin) هي الشعور الغريزي او العقلي الذي يدفع الانسان الى احراز ما لا غنى له عنه من الأشياء اما لأجل بقاء حياته او لحفظ صحته او لاستكمال اسباب راحته وسعادته سواء اكان ذلك الشعور ناشئاً عن الرغبة او منبعثاً عن الضرورة .

الحاجة عامة ، شاملة لجميع الخلائق الحية فكل مخلوق حيّ يشعر (بالحاجة الى الغذاء Besoin de se nourrir) الذي يدفع عنه ألم الجوع الممض ويعوض جسمه مما يفقده من المواد الضرورية لحفظ حياته . والى (المأوى B.de se loger) الذي يصونه من غوائل الطبيعة القاسية ويحميه من صولة غيره عليه . والى الملبس (B. de se vêtir) الذي يقيه تأثير الحر والقر ويدرأ عنه عاديات الامراض والآلام. وهناك حاجات اخرى (كالدفاع عن النفس B . de se Défendre) و (كالتزين B . de

se parer) وغيرهما مما قضت به تطورات الحياة والمدنية حتى زاد زيادة لا تقف عند حد .

تظهر حاجة الغذاء بدافع الجوع الغريزي الذي يحمل الحيوان على افتراس غيره وتبدو حاجة الاواء للعيان باضطرار جميع الوحوش والطيور الى الاعتصام بالكهوف والاوكار واكناف الصخور واعالي الاشجار اما حاجة الكساء فقد كفيت الطير والوحش مؤنتها بما كسيت من ريش وشعر وأوبار .

اما الانسان الذي يولد عارياً . طاوياً عاجزاً عن مقاومة ارزاء الطبيعة وغوائلها فقد منحه الخالق عزّ وجل عقلاً وادراكاً فاق بهما غيره من الخلائق واستطاع بهما ان يذلل الطبيعة فيسخرها لارادته ويستفيد مما فيها من مواهب ماثلة فشمر عن ساعد الكد والجد واقتنص الطير والوحش واصطاد السمك وجمع الأعشاب والاثمار وبنى من الشجر بيوتاً وحرث الارض ونبش كنوزها وأهّل بعض الطير والحيوان وما زال يتدرج في معارج الحضارة والارتقاء ويتفنن في ضروب الحذق والدهاء الى ان وُفّق لاكتشاف القوى والنواميس الطبيعية واختراع الآلات والأجهزة البخارية والكهربائية التي كانت اعظم مساعد له على مضاعفة ثمار جهوده ومساعيه .

وبهذه الصوره تمكن الانسان من نيل امانيه التي سهلت له اسباب الحصول على ما يضمن له الحياة والبقاء ويبوئه بحبوحة الراحة والهناء.

لا تقتصر الحاجة على الحيوان والانسان بل يحتاج النبات ايضاً الى بعض مواد يمتصها بواسطة جذوره من التراب وبمعونة اوراقه من الهواء. واذا انعمنا النظر في سلسلة الحيوانات من ادناها الى اعلاها نجدها متفانية في السعي الى وفاء حاجاتها الذي يتوقف عليه دوام حياتها. وقد سبق الانسان ادوار كان يستوفي فيها حاجاته كالوحوش الكاسرة فيفترس ما يقوى عليه من الحيوانات ويقتات بلحومها ويكتسي بجلودها. ولكنه كلما تقدم في الحضارة تعددت حاجاته وتنوعت طرائق وفائها حتى بلغت حداً اصبحت فيه عيشة الرجل المتوسط الحال في هذه الايام تفوق عيشة الأمراء والرجال العظام في سالف الازمان.

الحاجة هي منشأ الفعالية البشرية والباعث الأصلي للحركة الاقتصادية فهي اذاً المحور الوحيد الذي تدور عليه جميع المعاملات الكونية. لأن الانسان المتأثر بعامل الحاجة يشعر طبعاً بوجوب العمل على تهيئة الاسباب التي تكفل له وفاء حاجاته. فالحاجة تولد في نفسه (الرغبة Le désir) في ادراكها تصبو اليه وترتاح كما ان

الحرمان يثير فيها كوامن الألم والانزعاج فهو لذلك يحرص على درء ما يؤلمه وجلب ما يلذه وهذه الرغبة تستدعي بذل (الجهد L'éffort) المطلوب في سبيل الوصول الى ما يضمن للانسان وفاء حاجته من الاشياء. ولما كان بذل الجهد يستدعي المشقة والعناء فالانسان يحاول ان يصل بأقل جهد الى اعظم المنافع في سبيل سد حاجته ومن هذا الميل الغريزي في الانسان استنبط الاقتصاديون قانون (ادنى الجهد La loi du moindre effort) الذي يدعى — بحقٍ — اهم القوانين الاقتصادية لأنه الاساس الوحيد لرقي الصنائع والاعمال والملهم الاصلي لكل ابداع واختراع. فالحاجة التي هي منشأ اقوى شعور دافع للانسان الى الكدح والمثابرة على العمل تغلب ميله الفطري الى الراحة والسكون ولذلك كانت الحاجة هي العنصر الاصلي في الفعالية الاقتصادية والباعث الاقوى للرقي الاجتماعي فهي (ام الاختراع) ولولاها لبقي الانسان همجًا، خاملًا لا فرق بينه وبين العجماوات.

تقدر ضرورة الحاجة وشدتها بالنظر لزمن ظهورها او الشعور بها، وتقرير ذلك يعود الى علم الاجتماع. على ان حاجة الغذاء هي بلا ريب اقدم الحاجات واهمها ويتلوها في الغالب حاجة الدفاع عن النفس لأن ميل الانسان الى اقتناء السلاح والتأهب للنضال والكفاح

غريزي ولقد كان يبذل في الدور الحجري من الجهود اضعاف ماينفق في هذا القرن على الأعتدة الحربية وهذا امر طبيعي لا يستغرب . ولكن الأمر الذي يستدعي العجب ويسترعي النظر هو ان يتقدم ميل الانسان ورغبته في الزينة على حاجته في اللباس ، وقد ثبت هذا بالتحقيق الذي قام به السيّاح بين الشعوب والقبائل الهمجية في الازمنة المتأخرة فقد رأوهم يتزينون بانواع الاصداف والخرز وغيرها وهم عراة الاجساد، حفاة الاقدام، حاسرو الرؤوس. وهذا الاحتياج وحده هو الذي يمتاز به الانسان عن الحيوان فقد قال (تئوفيل غوتيه Theophile Gautier) « لم يخطر ببال اي كلب ان يعلق باذنيه قرطاً ».

يتعذر تقسيم الحاجات الى صنوف محدودة لفرط وفرتها وتنوعها في هذا العصر على انه من الممكن ردّها الى اصناف ثلاثة بالنظر لأحوال الانسان المادية والمعنوية والاجتماعية . فمن تلك الحاجات ما هو مادي ، ضروري لا يستغني عنه رفيع ولا وضيع كالطعام والشراب والكسوة والمسكن. ومنها ما هو معنوي كمالي كحاجة الانسان لطلب العلم والسياحة ومشاهدة التمثيل وقراءة الجرائد والمجلات ، ومنها ما هو اجتماعي كحاجته الى العيش في حالة الاجتماع وتأسيس النوادي والملاجىء الخيرية الى غير ذلك . وبعض هذه الحاجات نافع

كتأليف الجماعات المنظمة وانشاء الملاجىء الخيرية ومطالعة الجرائد والمجلات وبعضها ضار كاضاعة الوقت بالجلوس في نوادي اللهو واستعمال المخدرات والمسكرات .

تختلف الحاجات بحسب البنية والعمر وبمقتضى الزمان والمكان فحاجة الرجل القوي غير حاجة الضعيف كما ان حاجة الطفل غير حاجة الشاب والكهل .

اما اختلافها بمقتضى الزمان فان حاجة اجدادنا في الزمن الماضي لا تشبه حاجاتنا في الحال الحاضرة. وهذه ايضاً لا تماثل حاجة اولادنا واحفادنا في المستقبل . وكذا الحاجة في الاقاليم فإنها تختلف في البلاد الباردة عنها في البلاد المعتدلة والحارة .

وتختلف الحاجات ايضاً بحسب الافراد والأمم والممالك فحاجة الغني في المملكة لا تشبه حاجة الفقير فيها كما ان حاجة الانكليزي او الافرنسي مثلاً تختلف كل الاختلاف عن حاجة الصيني والياباني ، وهكذا قل في حاجات الأوربي والأفريقي .

يتجلى في الحاجة صفتان بارزتان :

اولاهما قابلية الاتساع L' Extensibilité des besoins

وهي تنبيء عن توقان الانسان وظمأه الى الاكثار من الحاجات

والتنويع والتأنق في وفائها . وينضوي تحت هذه الصفة جملة قوانين نأتي على ذكرها فيما يلي :

١ — حاجات الانسان غير محصورة .

هذا القانون : هو المبدأ الأصلي الذي يميز الانسان عن الحيوان ويوضح التمدن بمعناه الحقيقي فلا نخطيء اذا بنينا استدلالنا على هذه المقدمة فاستنتجنا الحكم الآتي (تتماس مدنية الأمم والشعوب بعدد الحاجات عند افرادها ومجموعها) .

ان تعدد الحاجات هو العامل الوحيد الذي اوجد المدنية الحاضرة واحدث ما ندعوه (بالرقي والتقدم Progrés) ولا يستنتج من ذلك ان كثرة الحاجات تجعل الانسان سعيداً في حياته ، مرتاحاً في عيشه اذ ليس هذا بالشرط الضروري للسعادة .

ان حاجات البشر كحاجة الطفل قليلة في بدايته امرها لا تتجاوز اللبن واللباس ثم تزداد وتتكاثر كلما تقدم في العمر فتتناول الاطعمة المختلفة ، والملابس المتنوعة ، واللعب الجميلة ثم يحين أوان تحصيل العلم واحراز المعالي وتأليف العائلة والعناية بتربيتها وصحتها وراحتها وتتطلب هذه الشؤون من الاعمال والحاجات ما لا يعد ولا يحصى . فالانسان كلما ادرك حاجة ظهر له غيرها فهو لا يزال دائباً وراء بلوغ حاجات

جديدة قضت بها حاجة غيرها. وهكذا الأمم والشعوب الابتدائية فبعد ان تكون حاجاتها مقصورة على الغذاء والملبس والمأوى البسيط لا تلبث ان تتعداها الى غيرها من حاجات الرفاهية والبسطة في العيش والجاه كلما تقدمت في سبل الحضارة وتدرجت في معارج الانتباه.

وهنا مجال للسؤال: هل ترمي الطبيعة الى التغرير بالبشر ومخادعتهم بهذه الطريقة اذ كلما ولجوا باباً فتحت امامهم عدة ابواب؟ وشاهدنا على ذلك ما نراه من احوال الامم المعاصرة التي يزداد حرصها وطموحها كلما اتسع نطاق العمران وتوطدت اركان الحضارة والمدنية.

أفلا يجب علينا ان نضع حداً لهذه الحاجات المتزايدة التي لا نسد منها حاجة حتى تبدو لنا عشر؟ او لا ينبغي لنا ان نعنى بتقليل حاجاتنا وتحديدها بدلاً من ان ندأب على تزييدها وتنميتها؟

كان العلماء (الرواقيون Stoïciens) (*) يرون (الصحة والسعادة والاخلاق) في الزهد والتقشف وتقليل الحاجات الى الحد المستطاع. على ان الرضى بالقليل والقناعة باليسير اكبر باعث للانسان على الخمول والكسل كما ان كثرة الحاجات لا تدل على نقص في الاخلاق كما يزعمون بل النقص الأخلاقي ينشأ عن كون الحاجة سيئة خبيثة المقصد. ولذلك يرجى ان تعمد الامم والافراد الى تنقيص الحاجات الاقتصادية التي لا ترمي الاّ الى انتاج الثروة المادية وانمائها، وذلك على

(*) العلماء الرواقيون: هم انصار مذهب (زينون zénon) الذي يدعى (مذهب التقشف Stoïcisme) ويلخص (بالحزم والزهد والصبر على المكروه Fermeté,austérité,constance dans le malheur

شرط ان تستعيض عن هـذه الحاجات المادية بغيرهـا من الحاجات الاخلاقية والمعنوية التي هي اشرف غرضاً وانبل مقصداً. والاّ فان الغاء بعض الحاجات دون هذه الاستعاضة يعد رجوعاً الى دور الحياة الهمجية اذ يكتفي الفرد فيها بقبضة من الثمر لبقاء حياته ويلتجيء الى ظل جدار لوقاية نفسه ، فويل للأمة التي تنحو هذا المنحى لأنها تزول عما قريب ويمحى اثرها من هـذا الكون الذي لم تتمتع بخيراته ولم تذق طعم لذاته .

٢ — حاجات الانسان متزاحمة .

اي ان الحاجات تزدحم ويصطدم بعضها ببعض فما اشتد منها نقّص من شأن غيره من الحاجات او ازاله بتاتاً وعلى هذه الصورة يستعيض البشر ببعض الحاجات عما سواها . ويدعى هـذا القانون (قانون الاستعاضة Loi de Substitution) وهو في مقدمـة القوانين الاقتصادية شأناً ومقاماً لأنه و (قانون المباراة Loi de concurrence) هما الحارس اليقظ للاسعار ، المانع للمحتكرين من التلاعب بها .

ومفاد هذا القانون : ان كل انسان لا يستطيع نيل جميع ما تصبو اليه نفسه من الحاجات المختلفة بل قليل اولئك السعداء الذين ميزتهم الطبيعة عن غيرهم بهذه النعمة الجليلة . وعليه فمطالب الانسان ورغباته تزدحم ويصطدم بعضها ببعض في صدره فيحدث من جراء ذلك عراك عنيف يحرز النصر فيه ما كان من تلك الحاجات اشد وقعاً في نفس صاحبه واكثر ضرورة له ولكن متى تم استيفاء تلك الحاجة يبرد

غليل صاحبها وتنقص رغبته فيها بالتدريج حتى تزول . ولما كان توقان الانسان وظمأه الى الاكثار من الحاجات شديد الوطأة كما قدمنا نتج عن ذلك حال ثابتة تقضي بالتطور الدائم في الحاجات او بعبارة اوضح : بالاستعاضة المستمرة ببعض الحاجات عما سواها .

وقد يضطر الانسان الى الاستعاضة في بعض الاحيان اذا عسر عليه ادراك ما يسد بعض حاجاته لفقدانه ، او غلائه ، او كان بعض تلك الحاجات مخالفاً لذوقه او مضراً بصحته واخلاقه فإنه يستعيض عنه بغيره كأن يستعيض عن الحنطة بالذرة او بالشعير وعن السكر او العسل بالدبس وعن السمن بالزيت وعن الفرو بالجوخ وعن الخمرة بالشاي او القهوة وهلم جرا .

لا تنحصر الاستعاضة في الحاجات المادية بل تتناول جميع الحاجات المعنوية فقانون الاستعاضة واسع النطاق جداً لا يقبل الحصر في هذه الحاجات الاخيرة ولا سيما ما كان منها متعلقاً بالأذواق والملذات كأن يستعاض عن العجلة بالدراجة (بيسكليت) وعن حضور مسارح التمثيل بمشاهدة الخيالات المتحركة (السينما) وعن الاصطياف بالتنزه العادي الى غير ذلك .

لا يستعاض عن الحاجات دائماً بامثالها بل قد يستعاض عن بعض

المواد والاشياء بما لا يجول في الذهن او يمر بالخاطر فقد تستعيض المرأة عن عقد الجوهر بالسيارة وعن هذه بالبيانو مثلاً، ويستعيض الرجل عن الصيد والقنص بشهود مراسح التمثيل او عن هذه بكتاب تلذ له مطالعته .

يستفيد علماء الأخلاق وحفظ الصحة من هذا القانون فيستبدلون الحاجات المفسدة للأخلاق، المنهكة للقوى بحاجات مهذبة ، سامية اذ يستعيضون مثلاً عن الحانة بالنادي وعن هذا بالمكتبة . ويحوّلون وجهة الاموال التي تنفق في سبل الملاهي والملاذ الضارة الى الملاجيء الخيرية والأمور النافعة .

٣ — حاجات الانسان متضامنة .

اي انها يتمم بعضها بعضاً . ومعنى ذلك انا اذا عزمنا على سد حاجة من حاجاتنا لا نكتفي بعمل منفرد او باستخدام مادة واحدة . ومثاله انا اذا اردنا الكتابة مثلاً لا نكتفي باستعمال القرطاس بل نفتقر الى إعداد المداد والقلم والمنضدة الى غير ذلك . واذا قصدنا تناول الطعام لا نقتصر على الخبز بل يعوزنا الادام والماء والخوان والاناء الخ

واذا كان الطعام في وليمة تصبح هذه المواد غير كافية بل نحتاج

معها الى الآنية الفاخرة وانواع الأطعمة اللذيذة والأنوار الساطعة والأزهار والرياحين وعزف الآلات الموسيقية وما شاكل ذلك .

٤ — الحاجة عادة مستحكمة .

اي ان الحاجة تستحكم في النفس بتكرر الاستيفاء فتصبح عادةً . لأن العادة بعد ان تستحكم في النفوس يصبح الرجوع عنها عسيراً فلا مناص من الخضوع لأحكامها. يعلم هذه الحال كل من اعتاد بعض العادات كإدمان التدخين ومعاقرة الخمرة فإنه بعد ان يعتادها لا يرى محيداً عن المواظبة عليها ويتعذر عليه الاقلاع عنها. والاعتياد على هذا الوجه ضار لأنه يتأصل في النفوس ويرسخ فلا يستطيع الانسان الخلاص من ربقته .

تظهر هنا صعوبة وظائف المربي وما يلاقيه من المشاكل في امر التربية واستئصال العادات السيئة وابدالها بالعادات الحسنة .

٥ — الحاجة منتشرة .

اي ان الحاجات تنتشر بين البشر بعاملي التقليد والاقتباس .

انا اذا نظرنا الى منشإ الحاجات وسيرها في احدى الممالك نجد ان الحاجة عند بدئها لا تنتشر بين جميع افراد المملكة على السواء بل تظهر غالباً بين عدد قليل من افراد الطبقة العليا ثم تسير سيراً

بطيئاً بين افراد الشعب حتى تشمله جميعاً وقد تجتاز حدود المملكة فتسري الى بقية الممالك والشعوب الأخرى .

تنشأ هذه الحال عن عامل التقليد والاقتباس فيجدر في هذا الشأن رعاية طريقة الاقتباس وعدم الميل الى التقليد الاعمى لأن الاقتباس يتضمن حسن الاختيار بعد اعمال الفكرة والروية .

٦ — الحاجة موروثة .

اي ان الحاجات التي تتأصل بالاستمرار تنتقل بطريق الوراثة جيلاً بعد جيل .

لا ينكر تأثير الوراثة فقد اثبتته العلوم وايدته التجارب والاختبارات . وقد برهنت الترقيات الطبية على ان الولد كما يرث من والديه صفاتهما المادية والجسدية والمَرَضيَّة يرث منهما سائر الصفات العقلية والاخلاقية وقد يقع بعض الشواذ في هذه القاعدة ولكن ذلك لا يسوغ انكارها .

وثانيتهما قابلية الاشباع La Satiabilité des besoins

تبدو هذه الصفة مناقضة للأولى في الظاهر ولكنها ليست كذلك في الحقيقة ونفس الأمر . نعم ان الانسان حريص على الاستكثار من الحاجات التي تضمن له اسباب الراحة والرفاهية . وكلما تقدم في الحضارة

زاد عدد هذه الحاجات ونما حتى يصبح غير ممكن التحديد . اعني ان الانسان لا يقف عند حد معين من الحاجات ولا يكتفي بعدد محدود منها . ولكننا اذا نظرنا الى كل حاجة بمفردها نجد ان الانسان لا يرغب بل لا يستطيع ان يستوفي مقداراً كبيراً منها يزيد عن وسعه وطاقته بل يدركه الشبع عند حد محدود فاذا تجاوزه تنقلب الرغبة في تلك الحاجة الى الكراهية ويعقب ذلك التخمة والمرض وقد ينتهي بالموت في بعض الأحيان .

وينضوي تحت هذه الصفة قانون واحد يعد السابع في قوانين الحاجة نذكره فيما يلي :

٧ — حاجة الانسان محدودة .

وهذا القانون من القوانين الاقتصادية الهامة لأن احدث نظريات القيمة قائمة على اساسه . ومعنى ان حاجات البشر محدودة المقدار هو ان كل حاجة من الحاجات يكفي لسدّها مقدار معين من الاشياء . فالجوع يهدأ تأثره بتناول كمية محدودة من الغذاء والظمأ يسكن أواره بارتشاف مقدار معين من الماء . وحينما يبادر الانسان الى سد احدى حاجاته يبدأ تأثير تلك الحاجة بالزوال الى ان يزول تماماً ويصل الى حد (الاشباع Sasiété) ثم يعقب ذلك نفرة وألم اذا دام العمل

وتجاوز هذا الحد . فالظمأ من اهم حاجات الانسان التي لا يستطيع الصبر عنها ولكنه بعد ان يروي غليله بشرب الماء لا يطيق ارتشاف مقدار آخر منه وقد كان اشد العقوبات في القرون الوسطى ادخال الماء كرهاً الى معدة المجرم .

اذا كانت الحاجة طبيعيةً (اي انها تحدث بدافع طبيعي كالجوع والعطش) يسهل تعيين المقدار اللازم لسدها . ولكنها اذا كانت ذوقية اجتماعية يصعب فيها ذلك لأن المقدار المنوه به يختلف باختلاف ميول البشر واهوائهم . ولكنه لا بد لكل من هذه الحاجات من حد اذا تجاوزته تلك المقادير يستغنى عنها وتستكره . فالمرأة مهما كانت كلفة بالتبرج لا تنظر الى القلادة الثانية او الثالثة نظرها الى الاولى، والرجل مهما كان مولعاً باقتناء السيارات لا يكترث باقتناء سيارة عاشرة اذا كان لديه تسعة منها . ويستثني من ذلك النقد فإنه لا حدّ لمقدار الحاجة اليه لأن النقد لا يسدّ حاجة واحدة من حاجات الانسان بل يصلح لسدها باجمعها وقد رأينا في القانون الاول من قوانين الحاجة ان حاجات البشر غير محصورة

❀ ❀ ❀

٣

الأرزاق

LES BIENS

المنفعة — القيمة — الثروة — تصنيف الأرزاق « الأرزاق الكاملة والأرزاق غير الكاملة — ارزاق الانتاج وارزاق الاستهلاك »

قلنا في المبحث السابق ان المواد والاشياء التي تصلح لوفاء حاجات الانسان المنوعة تسمى (ارزاقاً biens) ويدعوها اكثر الاقتصاديين (ثروةً richesse) حتى ان بعض العلماء سمى هذا العلم باسم (علم الثروة) على ان تسميته بهذا الاسم لا تخلو من محاذير اهمها : ان هذه التسمية تدخل على من يجهل حقيقة موضوعه الظن بانه من جالبات الثروة والغنى وانه من الضروري ان يصبح المطلعون عليه في مصاف الاغنياء ولكنه حينما يقف على حالتهم المعاشية تتولاه الخيبة في الغالب فيجزم بعدم نفعه والحاجة اليه ولكن يفوته ان العلم بالشيء غير العمل به فإن الاخصائي في علم الفلسفة الطبيعية ، الضليع بقوانين الحركة والقوة لا يقدر على سوق القاطرة ذراعاً الى الأمام في حين ان السائق الذي يقطع بها عشرات الأميال في الساعة الواحدة لا يعلم شيئاً من المؤثرات التي تنجم عنها حركة تلك القاطرة ولا ماهية القوى العاملة في سيرها وسرعتها.

ولأجل ايضاح الثروة او الرزق لا بد لنا من بيان المنفعة والقيمة وها نحن اولاء نذكرهما فيما يلي :

اولا المنفعة L' Utilité وهي (الخاصة الكامنة في بعض الاشياء مما يجعلها كافلة سد حاجة من حاجات البشر المختلفة) والمراد بالمنفعة في اصطلاح العامة لا ينطبق على المراد بها في علم الاقتصاد لأن النافع في عرفهم عكس الضار . ويتضمن هذا المعنى الاشارة الى انحصاره في ما به المصلحة من الحاجات في حين ان معناه الاقتصادي يتناول جميع الخصائص الكافلة سد اي كان من انواعها صالحة كانت ام طالحة ، نافعة بالمعنى المصطلح العامي ام ضارة . ودفعاً لهذا التخالف بين المعنيين رأى الموسيو (شارل جيد Charles gide) ان يطلق على هذه الخاصة كلمة (الميل او الرغبة Désirabilité) .

يشترط في كون الشيء نافعاً ثلاثة شروط :

١ — ان يكون بين حاجاتنا وبين خواص ذلك الشيء علاقة ما .

فالخبز نافع لأننا محتاجون اليه لأجل غذائنا ولأنه جامع للخواص الغذائية التي تقوى بها اجسامنا ، والقطن والصوف نافعان لأننا ننسج منهما ما نحتاج اليه من الملابس التي تقي اجسامنا شر البرد وما ينشأ عنه من اسقام وعلل .

انا اذا انعمنا النظر في هذه العلائق نجد ان الركن الاصلي فيها هو الانسان لأن الخواص الكائنة في الاشياء لا تجدي نفعاً اذا لم تكفل سد حاجة من حاجات البشر . فالمنفعة اذاً تُولد مع رغبة الانسان وتزول بزوالها ولا تبرح تنتقل معها من شيء الى آخر تابعة لها كظلها . ويفهم من ذلك ان المنفعة عرضية غير جوهرية لأنها تتطور حسب ميل الانسان ورغبته فهي تارة تظهر وتارة تختفي وتشتد حيناً وتضعف حيناً آخر ، وهذا ما حدا بالموسيو (شارل جيد) الى اطلاق اسم الميل او الرغبة عليها .

لا يشترط في الشيء النافع حيازته فعلياً خاصة النفع الكافلة سد حاجة من حاجاتنا بل يكفي ظننا واعتقادنا وجود تلك الخاصة فيه فطوابع البريد المستعملة ، والاسلحة والآلات الحربية العتيقة ، والهياكل والعاديات القديمة ، تعد من المواد القيّمة لانه يُظن وجود بعض الخواص النافعة فيها . اما المشروبات الكحولية فقد اثبت علماء الطب وحفظ الصحة ضررها وانها خلو من الخواص المعزوّة اليها ولكن هذا لا يمنع الوف الناس عن الاقبال عليها والاعتقاد بنفعها ، وانفاق المبالغ الجسيمة التي تفوق الملايين على هذه الحاجة الضارة التي تستفيد الدول من وارداتها فوائد كبرى .

٢ — ان نعلم هذه العلاقة الكائنة بين حاجاتنا وخواص ذلك الشيء .

لأن اكثر الاشياء التي نستعملها اليوم في قضاء مصالحنا ونستخدمها في انتاج المواد اللازمة لنا كالبخار والكهرباء والفحم الحجري وانواع الآلات والأدوات المستحدثة وصنوف الأدوية والعلاجات والأجهزة المكتشفة كانت فيما مضى مجهولة ولذلك لم يتسنَّ لأسلافنا الانتفاع بها فلم تك هذه الاشياء حائزة خاصة النفع الاَّ بعد ان تم للبشر اكتشافها وعرفوا كيفية استعمالها .

٣ — ان لا نكتفي بعلمنا ان خواص بعض الاشياء تكفل سدّ حاجاتنا بل نعمل على تطبيق ذلك فعلاً .

فعلمنا بنفع المعادن الكائنة في جوف الارض لا يفيدنا شيئاً اذا لم نسعَ الى استخراجها والانتفاع بها .

يحتمل ان يكون كل جسم في الكون ذا خواص نافعة للبشر ولكن ما نفع هذه الخواص اذا لم نعلمها ؟ بل ما نفعنا اذا علمنا ان مد البحار وجزرها ، والانهار المنسابة في الارض تحوي بين جواهرها الفردية من القوى الخفية ما لا حد له اذا لم تمهد لنا معلوماتنا الحاضرة سبيل الانتفاع بها ؟

لا تنحصر خاصة النفع في الماديات بل تتعدى الى المعنويات ايضاً .

فالعلم نافع لأنه يرشدنا الى الطرق التي تضاعف ثمار اعمالنا، وزيارة الطبيب نافعة لأنها تدرأ عنا غوائل الاسقام والعلل وتصون حياتنا مما ينتابها من الاعراض والامراض، وسماع الانغام الشجية نافع لأنه يطيب النفس ويخفف عنها عناء الاعمال ومتاعب الحياة.

وكما ان الحاجات متنوعة تكون المنافع مختلفة. فكسرة الخبز نافعة كما قدمنا لأنها تكفل لنا سدّ حاجاتنا الغذائية، ولكن هذه الخاصة تزول منها باستعمالها مرة واحدة. والدار نافعة ايضاً لأنها تسد حاجتنا الى المأوى، ولكن نفعها لا يزول بالاستعمال مرة او مرتين بل يدوم امداً طويلاً، على انه لا بد من زواله يوماً من الايام وان طال عليه الأمد. اما نفع الارض فإنه باقٍ لا يزول لأن الارض التي تستعمل للإستثمار والاستغلال تستعيد ما تفقده من قواها من الهواء والشمس وسائر العناصر الطبيعية المنبثة في الكون وقد يعاد اليها نشاطها باستعمال الأسمدة المقوية.

وكما ان النفع يختلف باختلاف طبيعة الاشياء يختلف ايضاً باختلاف الزمان والمكان. اما الدليل على اختلافه بحسب الزمان فهو الدروع والرماح والاسلحة القديمة والقلاع والمعاقل الى غير ذلك من اسباب الدفاع التي كانت شائعة الاستعمال قبل اختراع البارود والمدافع الضخمة

تم تضاءل شأنها وانحط في هذا العصر بسبب استعمال هذه المتفجرات المدمرة .

واما اختلافه بحسب المكان فدليله استعمال الدواب وخصوصاً الجمال في اكثر الجهات من قارتي آسية وافريقية في النقل والجر والاستغناء عن ذلك في بقية القارات بسبب احداث السكك الحديدية والطرق المعبدة التي تسهل السير والنقل على السيارات المتحركة بقوة البانزين والبخار .

ثانيا القيمة La valeur

عرّف بعض علماء الاقتصاد القيمة بما يأتي :

هي صفة للشيء النافع تدل على التفضيل بين الاشياء النافعة مما يستدعي رجحان احدها على الآخر وتتعين بنتيجة ما يدور في ذهن المتبادلين من المقارنة بين الاشياء حين مبادلتها بعضها ببعض .

يستدل من هذا التعريف انه لا يمكن فصل القيمة عن المبادلة كما يدعي جلّ علماء الاقتصاد بل كلهم . والواقع ان هذه الدعوى لا ظل لها من الصحة فإن روبنصون حينما عزم على نقل الأمتعة من السفينة الجانحة بدأ بنقل ما كان منها ضرورياً لحياته مفضلاً الأهم على المهم مما دل على ان بعض تلك الأمتعة كانت في نظره افضل من غيرها اي انها كانت لديه ذات قيمة تفوق سواها. ومن جهة اخرى اذا افترضنا

امكان تأليف جماعة تجري في شؤونها الاجتماعية والاقتصادية على الطريقة التي يحلم بها الشيوعيون لا يبقى اثر للمبادلة ولكن لا يزول مبدأ القيمة اي (ترجيح بعض الاشياء على بعض) ومع ذلك فإن (المبادلة L'échange) هي التي تعين قيمة كل شيء من الاشياء وتثبتها بحذائه في قائمة الاسعار. ولذلك كان الواجب يقضي بذكر القيمة عقب المبادلة ولكن الضرورة دعتنا لإيضاحها في هذا المقام تنويراً لمبحث الثروة.

تمتاز القيمة بخاصتين وهما:

اولا — التفضيل والرجحان La préference اي ان القيمة تبرهن على مبدأ الترجيح بين الاشياء النافعة وبتعبير آخر تدل على تقسيم الحاجات والرغبات الى صنوف يفضل بعضها بعضاً.

فالمنفعة انما تظهر ميل الانسان المطلق الى بعض الاشياء الموجودة اما القيمة فإنها توضح درجة ذلك الميل الى كل من تلك الاشياء النافعة بالنسبة الى غيره. فقولك هذا الشيء نافع يدل على ميلك اليه ورغبتك فيه ليس الاَّ. اما قولك هذا الشيء ذو قيمة فيستدل منه انك تفضله على شيء آخر نافع لك ايضاً. فالنفع اذن مطلق والقيمة نسبية لأنه يكفي لأن يكون الشيء نافعاً ان يقوم بسد حاجة من حاجاتنا المتنوعة كنفع الخبز مثلاً فإنه يسد جوعنا. وهذه الخاصة فيه هي المنفعة بعينها

فلا محل لنسبته الى شيء آخر لأجل معرفتها ولكنا اذا اردنا معرفة قيمة الخبز لا يمكننا ان نكتفي بذكره مجرداً ومنفرداً لأننا لا نفهم ما معنى قيمته دون ان ننسبه الى شيء آخر او نقيسه عليه . فنفع الخبز هي خاصة سد الجوع الكامنة فيه كما قدمنا اما قيمته فإنها عبارة عن (معادلته équivalence) اكذا وكذا من من الاشياء او (ترجيحه préférence) على كذا وكذا منها .

فالقيمة في الاشياء اذاً صفة تحتاج الى المقياس كالحجم والوزن فإنك لاتقدر على بيان حجم كبير او صغير ولا وزن ثقيل او خفيف دون ان تنسبه الى حجم او وزن آخر او تقيسه عليه كأن تقول هذا الجسم اصغر من ذاك او اكبر منه وهذا الوزن اخف من ذاك او اثقل منه . فلو لم يكن في الكون غير جسم واحد لما امكن ان يقال عنه صغير او كبير .

ثانيا — الندرة La rareté وهي ان يكون المقدار الموجود من بعض الاشياء لا يكفي للمطلوب في وقت من الاوقات .

فاذا كان المقدار الموجود من الاشياء النافعة في وقت من الاوقات يربو على مقدار الحاجة اليه في ذلك الوقت لا يسعنا ان ندعي بأن تلك الاشياء ذات قيمة كالماء والهواء ونور الشمس وغيرها من المواهب

الطبيعية النافعة المنتشرة على سطح الارض التي ينتفع بها كل انسان. وذلك يثبت ان النفع هو غير القيمة لأن هذه الاشيا لا قيمة لها مع ما فيها من الخواص الكافلة لسد حاجات البشر الضرورية لبقاء حياتهم الاَّ اذا فقدت او ندر وجودها في وقت من الاوقات كالسائح المنقطع في مجاهل الصحراء او الغريق الغائص في لجج الماء فإنهما لا يمسكان عن بذل كل ما عزَّ وهان لديهما في سبيل جرعة الماء او نفحة من الهواء تعيدان اليهما حياتهما التي كادا يفقدانها. وفي اكثر البلاد يبتاع الماء الصالح للشرب كما ان سكان البلاد ذات المناخ الرديء والبلاد الرطبة الباردة يرتادون البلاد ذات الهواء النقي والشمس المشرقة لاستنشاق نسيمها العليل والتنعم بحرارة شمسها المنعشة ويتكبدون في هذا السبيل نفقات جمة.

يفهم من هذا البيان ان المنفعة غير القيمة وانه يشترط في تحقيق القيمة وجود المنفعة ولا عكس فان كثيراً من الاشياء النافعة لا قيمة لها. ولا تكون قيمة الشيء على نسبة نفعه اذ لو كان الامر كذلك لهلك اكثر الناس دون ان يتمكنوا من ادراك حاجاتهم الضرورية.(*)

(*) كلما زادت كمية الاشياء النافعة فاقتربت من الحد الذي تجاوز عنده مقدار الحاجة هبطت قيمتها بالتدريج وكلما قلت كمية تلك الاشياء فقصرت عن ذلك الحد ارتفعت

ما هو السبب الاصلي في تعيين القيمة ؟

رأينا فيما تقدم ان القيمة تدل على التفضيل والرجحان بين الاشياء النافعة . فما هي الحكمة يا ترى في ترجيح بعض هذه الأشياء على غيرها ، ولماذا تتفاوت قيمها بعضها عن بعض ؟ لماذا نعتبر ان الكيلو من الذهب يساوي عشرة آلاف كيلو من الخبز مثلاً ؟

هذه هي المعضلة التي سعى لحلها جلُّ علماء الاقتصاد منذ اكثر من عصر وكان يظن علماء كل جيل انهم وُفقوا الى ذلك الحل ولكن

قيمتها على هذه النسبة . وينجم عن ذلك حالة غريبة تنم عن (التناقض الاقتصادي La contradiction économique) وملخصها : «ان العمل على تزييد كمية صنف من الاصناف يفضي الى تنقيص مجموع قيمة ذلك الصنف » والعكس بالعكس . وقد كانت هذه القاعدة معلومة لدى تجار الأفاويه والتوابل في الهند الفلمنكية فكانوا يتلفون قسماً منها في بعض السنين اذا علموا ان المحصول وافر يربو على مقدار الحاجة . كما ان بعض شركات الاحتكار العاملة على استخراج الفحم من مناجمه واستصناع المواد الكحولية تحدد المقدار الذي يجب استخراجه واستصناعه وتفرض الجزاء النقدي على كل من يتجاوز انتاجه الحد المعين من هذه المواد . فلو فرضنا ان جميع الاشياء النافعة للبشر زادت يوماً من الايام زيادةً مفرطة حتى اصبحت عدد الرمل والقطر فإن هذه الاشياء تفقد قيمتها بحكم الطبع لأنها تصبح بنظر الناس كتراب القفر وماء البحر . والذي يستنتج من هذا التناقض ان ثراء الهيأة الاجتماعية يضمحل حين بلوغه الحد النهائي لأن المال يفقد حينئذٍ قيمته فيتساوى فيه الغني والفقير كما يتساوى في نور الشمس الصعلوك والامير .

علماء الجيل الذي بعده كانوا لا يكتفون بذلك بل يتعمقون في درس هذه المعضلة وفحصها بأنفسهم .

قال المؤلف (جون استوارت ميل J.S . Mill) ما مؤداه : « لم يبق لحسن الحظ في قوانين القيمة نقطة غامضة لم يتم تنويرها للحال وللمستقبل فلذلك اصبحت هذه النظرية كاملة . »

ويدعي العلماء الذين يبحثون هذه القضية اليوم ويحاولون حلها نفس الدعوى ولا ريب في ان الذين سيأتون بعدهم سيدعون ذلك .

هل يظن ان هذه القضية هي من المسائل المعقدة التي بذل البشر جهودهم منذ اجيال لأجل حلها فلم يوفقوا ولذلك تركوها على حالها ؟

ام هل يلاحظ انه من العبث تدقيق ميول الانسان ورغباته كالنظر في الالوان والاذواق وترجيح احدها على الآخر ؟

يقول (ريكاردو Ricardo) : « ان لكل شخص ميزاناً خاصاً يميز به قيمة ما يلذه، وتختلف هذه الموازين باختلاف غرائز البشر واهوائهم. ولكننا اذا لم نهتم باستنباط الاسباب العامة التي تتجلى في مظاهر الغرائز والاهواء ولم نعمل على تعيين القيمة بالنظر اليها نكون قد حكمنا على الاقتصاد بالخيبة والعقم . »

وعليه فإن علماء الاقتصاد لم يكتفوا بالعناية في ايضاح اسباب القيمة

فحسب بل عملوا على جمع هذه الاسباب وصوغها في قالب منفرد لكي يتخذوه قاعدة عامة في اسباب تعيين القيمة ولكنهم لم يتفقوا فقال بعضهم: ان سبب تعيين القيمة هو (المنفعة L' Utilité) وقال غيره : بل هو (الندرة La Rareté) او (قانون العرض والطلب La loi de l' offre-et de la demande) او (صعوبة الاكتساب La difficulté d' acq-uisition) او(نفقات الانتاج Le coût de production)الى غير ذلك (*)

(*) لا يمكننا ان نتخذ المنفعة وحدها اساساً لتعيين القيمة لأنه يوجد في الكون اشياء كثيرة ذات نفع عظيم ولكن لا قيمة لها كالماء والهواء وغيرهما من العناصر الضرورية اللازمة لحياة البشر كما قدمنا . ولا نستطيع ان نتخذ درجة النفع في الاشياء مقياساً لقيمها اذ يوجد في الكون اشياء كثيرة كالخبز والصوف والاحجار الكريمة يتفاوت نفعها . ومع ذلك اذا صنفت الحاجات بحسب النفع والقيمة نرى ان الاحجار الكريمة التي تظهر في مؤخرة الصفوف من حيث النفع تتبوأ أعلى مراتب القيمة بينا ان الخبز والصوف اللذين هما في اسمى الذرى من حيث النفع يحطان الى ادنى درجات القيمة .

يقول (سنيور Senior) و (والراس Walras)من علماء الاقتصاد « ان الاساس في تعيين القيمة هو الندرة » وانما لم يذكرا المنفعة لأنها مفهومة ضمناً اذ الندرة تستلزمها في نظرها .

ان نظريتهما هذه قريبة من الحقيقة ولكن فيها شائبة اقامة الفرع الذي هو (الندرة) مقام الاصل الذي هو (النفع) .

اما قانون العرض والطلب فإنه وان كان سبباً في صعود القيم وهبوطها الا انه

ولكن جميع هذه الاقوال فقدت مكانتها اذ اجمع اكثر الاقتصاديين اليوم على ان السبب الأصلي في القيمة هو احد شيئين :

١ — نظرية النفع الأخير او النهائي

٢ — نظرية العمل

نظرية النفع الاخير او النهائي La Théorie de L'Utilité finale

اول من فكر في وضع هذه النظرية هو المهندس الافرنسي

ليس اصلاً للقيمة بل هو كرقاص الساعة الذي تدفعه فينبثك بحركته يميناً وشمالاً عن شدة الصدمة التي لامسته ولكنه لا يدل مطلقاً على السبب الذي يضطره الى الاحتفاظ بالوضع الشاقولي الذي كان عليه قبل حركته وسيعود اليه بعد سكونه وهذا السبب هو بلا ريب جاذبية الارض كما تعلم .

اما صعوبة الاكتساب فهي على صورتين : فهي اما ان تكون ناشئة عن العراقيل التي تحول دون احراز الشيء واما عن الصعوبة التي تعتور صنعه . وفي انتخاب هذا التعبير ما فيه من الحسن لأنه يجمع عناصر كثيرة ذات شأن في تعيين القيمة ، ولكن الرغبة التي تعد العنصر الأصلي في القيمة تبقى خارجة عنه . فبذل الجهد في استخراج حصاة من قعر البحر او نحت صخرة لاصقة بقمة جبل لا يكسبهما قيمة .

اما نفقات الانتاج فليست هي الاصل في القيمة وان كانت من العوامل المؤثرة فيها. ارأيت اذا حرثنا فدانين من الارض وبذرنا في كل واحد منهما $\frac{1}{10}$ امداد من الحنطة فآتتنا العشرة الأولى $\frac{1}{100}$ مد والثانية $\frac{1}{50}$ هل تكون قيمة المد من منتوج الارض الثانية ضعفي قيمة المد من ناتج الارض الأولى ؟ وهل يتيسر لكل صانع او زارع او منتج ان يبيع مصنوعاته ومنتجاته بالربح في كل وقت دون الخسارة؟

(دوبوي Dupuit) في سنة ١٨٤٤ ثم اعقبه في ذلك المؤلف الالماني (غوسسهن Gossen) في سنة ١٨٥٤ ولكن آراء هذين العالمين بقيت في طي الخفاء حتى ظهر المؤلفون (ستانلهي جيفونس Stanely - Jivons) الانكليزي و (والراس Walras) السويسري و(كارل مهنكهر Menger) و (بوهم باوهرك Bohm - Bawerk) النمسويين و (كلارك Clark) الاميركي فاخرجوها الى حيز الوجود وعمل كل منهم على نشرها منفرداً اي بدون ان يشعر احد منهم بسعي الآخر في هذا الشأن وكان ذلك بين سنتي (١٨٧١ — ١٨٧٣) فكان توارد خواطرهم هذا برهاناً على صحتها .

لقد اسلفنا في مبحث الحاجة ان (قابلية الاشباع) صفة بارزة فيها بمعنى ان كل حاجة مهما اشتدت وطأتها وكان صاحبها تواقاً لنيلها، شرهاً في الاستزادة منها يكفيه لسدها مقدار معين من الاشياء، وانّ احدث نظريات القيمة قائمة على هذا الاساس. فنظرية النفع النهائي او الاخير انما بنيت على الفرق الدقيق الكائن بين نفع الاجزاء التي يتألف منها كلٌّ يكفي لسد حاجتنا من اي صنف من صنوف الاشياء التي نحتاج اليها في ادامة حياتنا وتأمين راحتنا وهنائنا .فالماء حاجة ضرورية من حاجاتنا تفيدنا :

(١) في ارواء ظمأنا

(٢) في طبخ طعامنا

(٣) في استحمامنا

(٤) في غسل ثيابنا

(٥) في اسقاء حديقتنا

(٦) في تنظيف غرفنا وغسل نوافذنا

الى غير ذلك من صور الاستعمال وطرائقه .

فاذا نظرنا الى كمية الماء الصالح للشرب والاستعمال الموجودة في الكون نجد انها لا قيمة لها لأنها زائدة على حاجة البشر ولأنه يتيسر لكل انسان احراز الجزء الذي يحتاج اليه منها بدون عناء كما ذكرنا في مقدمة البحث . ولكننا اذا فرضنا ان الماء الموجود في الكون يكاد لا يتجاوز حاجات البشر نحكم حينئذٍ بان الماء ذو قيمة بالنسبة لمجموع البشر . ومع ذلك يبقى ما يزيد عن المقدار اللازم لنا في وفاء حاجاتنا الخاصة عديم النفع والقيمة بالنسبة الينا انفسنا . اما هذا المقدار اللازم لنا فإنه نافع قيّم لدينا ولكن قيمته تختلف بحسب استعماله وبعبارة اوضح تختلف قيم الاجزاء التي يتألف منها ذلك المقدار بحسب الحاجة التي يقوم باداءها كل جزءٍ منه . فاذا فرضنا ان حاجتنا اليومية الى الماء تسد

بستة جرار منه كما جاء في الترتيب الذي مر ذكره تكون الجرة الأولى التي تفيدنا في ارواء ظمإنا هي أعلى قيمة في نظرنا من بقية الجرار وتليها الجرة الثانية التي نطفي بها طعامنا وتأتي بعدها الجرة الثالثة التي نستعملها في استحمامنا وهلم جرا الى آخر الجرار. فحينما يتم لنا احراز الجرار الستة التي تلزمنا في سد حاجاتنا كلها يصبح ما زاد عنها من الماء الموجود في الكون غير نافع لنا، ليس بذي قيمة في نظرنا وان كان على خلاف ذلك بنظر غيرنا من ابناء البشر، هذا اذا لم نقل ان المقدار الزائد على حاجتنا ربما كان ضاراً بنا. ألا ترى انا اذا اوعزنا الى احد عمال السوء بان يُملي لنا حوضنا فوضع فيه اكثر مما يستوعبه فانه يفيض فيغمر منزلنا ويتلف اثاثنا وامتعتنا واذا فرضنا ان الحوض يستوعب اضعاف حاجتنا وامتلأ ماء دون ان يفيض فإن ضررنا يكون متحققاً ايضاً لأن الماء يفسد بمكثه اياماً طويلة فنضطر الى نزحه وتنظيف الحوض وتبخيره بحيث نتعرض لتحمل المشاق وبذل النفقات التي نحن في غنى عنها.

يظهر لك من هذا البيان ان خاصة النفع تكون عظيمة لدينا في اول جزء من اجزاء المادة التي نفتقر اليها في سد حاجاتنا ثم تصغر في الجزء الثاني وتتضاءل في الثالث بحيث تمسي في آخر جزء زهيدة جداً يكاد

لا يؤبه لها . اما الجزء الذي يأتي بعد هذا الجزء الأخير فان نفعه يعادل (الصفر) في نظرنا لأنا لسنا بحاجة اليه. والقيمة ايضاً تسير مع النفع جنباً الى جنب فتصغر وتتضائل كلما انحطت درجة النفع في سلّم الحاجة هبوطاً حتى تصل الى الصفر في الجزء الذي يلي الجزء الاخير المحتاج اليه.

فقيمة الاشياء في نظرنا تتعين بحسب النفع الاصغر الذي يضمنه لنا هذا الجز الاخير الوافي بأقل حاجاتنا لا بحسب النفع الاكبر الحاصل من الجزء الاول الذي يفي باعظم حاجاتنا . والسبب في ذلك ان هذه الاجزاء هي متعادلة متماثلة لا يوجد بينها من الفروق ما يميز بعضها عن بعض ولذلك فإنا نستعمل اي جز منها لوفاء اية حاجة من حاجاتنا الماء فاذا تلف منها جزء او فقد يكون بطبيعة الحال هو الجزء الاخير لأنا نرجح حينئذٍ استعمال الاجزاء الخمسة الباقية لوفاء حاجاتنا الاولى والثانية الى الخامسة ونهمل الاخيرة التي هي دون الجميع .

هذه هي نظرية النفع الاخير او النهائي وهي جديرة بالإعجاب لما فيها من التحليل النفسي الدقيق وان كانت لا تخرج في مبناها عن امتزاج خاصتي النفع والندرة اللتين مرّ ذكرهما في مقدمة هذا البحث في بيان سبب القيمة .

نظرية العمل La Théorie du travail

هذه النظرية ترمي الى تحديد قيمة الاشياء بنسبة (الجهد المبذول) في سبيل انتاجها . وهي تخالف نظرية النفع الاخير التي تجعل خاصة (سد الحاجة) اساساً لذلك التحديد .

لقد كان لهذه النظرية (نظرية العمل) شأن عظيم في علم الاقتصاد فقد ذكرها آدم سميث في كتابه (ثروة الامم) واعقبه ريكاردو في بحثها وايضاحها ولم يبق عالم او مؤلف في هذا العلم من اكبر متفائل كباستيا الى اعظم متشائم ككارل ماركس الا بحث فيها وقد اجمعوا كلهم على تأييدها وشرحها (*)

ان هذه النظرية لا تجرد نظرية النفع الاخير من كل تأثير لها في القيمة لأن كل الاشياء التي لا نفع لها لا تحرز اية قيمة في المجتمع مهما بذل في سبيل انتاجها من جهود كما قدمنا . ولأن القول بأن (قيمة الاشياء تنشأ عن العمل المبذول في سبيل ايجادها وان كانت غير نافعة في ذاتها) ليس بقول سديد يؤيده العقل ويدعمه المنطق . بل لا نغالي اذا ادعينا بأن هذا

(*) يقول آدم سميث «لا ريب في ان قيمة المحصول الذي ينتج بعمل ساعتين تساوي ضعفي قيمة المحصول الذي ينتج بعمل ساعة واحدة» ويقول ريكاردو «اني اعد العمل منشأ كل قيمة كما اني ارى مقدار العمل : المقياس الوحيد لتعيين القيمة النسبية في العروض » اما كارل ماركس فيقول « تتعين قيمة العروض بمقدار العمل الذي يبذل في سبيل انتاجها »

القول لا يصدر الاَّ عمَّن سلبت منه نعمة العقل والادراك .

ان نظرية العمل لا تنفي كون خاصة النفع شرطاً ضرورياً في حصول قيمة الاشياء لكنها تنكر كونها السبب الاصلي في تكوين تلك القيمة وتحديدها . وتعزو نظرية العمل السبب في ذلك الى مساعي البشر وجهودهم المبذولة في سبيل انتاج تلك الاشياء . فحدوث القيمة في الأشياء، وقلتها وكثرتها، كل ذلك يتبع مقدار العمل الذي تحتاج تلك الأشياء الى بذله في سبيل انتاجها .

يرى لأول وهلة ان نظرية العمل راجحة على نظرية النفع الاخير لأمرين :

اولهما كون نظرية العمل (فنية) قابلة للتنفيذ والتطبيق اكثر من تلك لأنها تجعل اساس القيمة محسوساً راهناً بحيث يمكن القول ان هذه الساعة تساوي اثنتين من تلك لأن العمل المبذول في صنع الاولى يساوي ضعفي العمل المبذول في صنع الثانية. فالعقل يقبل هذا التعليل ويحسن تقديره . اما اذا قيل ان الساعة الاولى تساوي اثنتين من الثانية لأن نفع الاولى هو ضعفا نفع الثانية فإن ذهن الانسان يرتبك في تقدير هذا السبب لأن نفع الاشياء يتفاوت بحسب رغبات الاشخاص وميولهم فهو غير ثابت ولا راهن .

وثانيهما كون نظرية العمل (اقرب الى العدل) من غيرها لانها تتخذ العمل الذي يعتبر عاملاً اخلاقياً اساساً للقيمة فهي لذلك استمالت كثيراً من اصحاب المبادىء السامية اليها .

انا اذا استطعنا ان نجعل قيمة الاشياء تتعين بنسبة العمل المبذول لتيسر حل معضلة توزيع الثروة بسهولة واصبح من المستطاع توطيد اركان النظام الاجتماعي على اساس اقرب الى العدل والانصاف . ولكننا اذا لاحظنا الاسباب الآتية تبين لنا انه لا يمكن تطبيق ذلك فعلاً :

اولاً اذا كان العمل هو منشأ القيمة والعامل المؤثر في تحديدها لوجب ان تبقى (قيم الاشياء ثابتة) لا تتغير في حين ان القيم متحولة تصعد وتهبط على الدوام تبعاً لميل الانسان الى تلك الاشياء ورغبته فيها او نفوره واشمئزازه منها . فيظهر من هذا ان قيم الاشياء ليست مقيدة بالعمل المبذول في سبيل انتاجها ومن العبث اذاً الذهاب الى ان العمل المبذول في الماضي البعيد يؤثر في تحديد قيمة الاشياء التي ما زالت ماثلة حتى يومنا هذا .

ولقائل ان يقول ان ما يعد مقياساً لقيمة الشيء ليس هو العمل الذي بذل في انتاج ذلك الشيء فيما مضى بل هو العمل الذي يحتاج الى بذله في الحال الحاضرة لأجل انتاجه وهذا ما يرتأيه كارل ماركس اذ يقول « يجب ان لا نهتم عند تحديد قيمة الاشياء بمقدار ما يصرفه كل فرد في انتاجها بل يجب الاهتمام بمقدار العمل

الاجتماعي الذي يجب بذله وسطياً في هذا الشأن . »

يجيب الموسيو شارل جيد على ذلك بقوله (*) « لو سلمنا بقول ماركس وقلنا معه ان (العمل) اساس القيمة لاضطررنا الى تقسيم القيمة الى نوعين (قيمة عادية V.Normal) تتعين بحسب (العمل) المصروف او (كلفة الانتاج) المبذولة . (وقيمة رائجة V. Courante) تتعين تبعاً للعرض او الطلب اي تبعاً لنفع الاشياء وندرتها . قال استوارت ميل (ان القيمة العادية تشبه سطح البحر الراكد اما القيمة الرائجة فهي بمثابة الامواج التي تجعل ذلك السطح مائجاً متحولاً فلنقبل بهذه الاقوال وهذه التشبيهات — حيناً — فما ينشأ عن ذلك ؟ ينشأ عن ذلك طعن قوي في نظرية (القيمة بالعمل) يتضمن القول بان سطح البحر المائج لا يكون يوماً ما راكداً لما للقيمة الرائجة من التأثير فيه فيصبح حينئذ ذلك « المقياس المستقر » الذي يعتقد مشايعوه بصحته كريشة تتقاذفها الانواء لا يقر له قرار ، فتنتفي نظرية « القيمة بالعمل » من نفسها ونرجع الى نظرية « القيمة بالنفع » نتخذها اساساً نهتدي به في تعيين قيم الاشياء » انتهى .

ثانياً اذا كان العمل هو سبب تحديد القيمة وجب ان «تتساوى قيم الاشياء» التي تتساوى مقادير الاعمال المبذولة في انتاجها . في حين ان القضية على عكس ذلك لان المحصولات التي تنتج بجهود مختلفة تباع في الاسواق باسعار متساوية (**)

ثالثاً اذا كان العمل هو العامل في تحديد القيمة وجب ان «لاتكون

(*) مباديء الاقتصاد السياسي لشارل جيد تعريب الاستاذ توفيق بك السويدي صفحة «١٠٣»

(**) تتساوى قيم الاشياء واسعارها اذا تساوت منافعها مهما اختلف مقدار ونوع العمل الذي يبذل في سبيل انتاج تلك الاشياء . «نظرية ريكاردو في الريع»

قيمة للاشياء » التي لم يبذل في انتاجها عملٌ ما في حين ان كثيراً من الاشياء التي لم يبذل في سبيلها عمل تكون ذات قيمة عظيمة كينابيع المياه المعدنية وينابيع البترول والحمرّ وسماد الغوانو والتحف الأثرية والصور والهيا كل القديمة والاراضي المعدة للبناء في المواقع الممتازة من العواصم والبلاد الكبيرة . هذا وكلنا يعلم ان قيمة النبيذ تزداد بطول مكثه في المخازن (*)

رابعاً اذا كان العمل هو المؤثر في تحديد القيمة فما هو «العامل المؤثر» اذاً في تحديد قيمة العمل ؟

لأن العمل يباع ويشرى او بتعبير اصح يؤجر ، وله قيمة في المبادلة لانه نافع بل هو مصدر كل نفع . فكما ان قيمة الارض تتعين بحسب قيمة ما تنتجه من الحاصلات كذلك قيمة العمل تحدد بحسب قيمة منتوجه . فاذا اردنا ان نجعل العمل المبذول في انتاج شيء سبباً في تحديد قيمة ذلك الشيء وان نجعل تلك القيمة نفسها سبباً في تعيين

(*) لقد ذهب ريكاردو واشياعه الى ان قيمة هذه الاشياء ناشئة عن ندرتها وعن استحالة تزييد المقادير الموجودة منها وعدّوا قيم هذه الاشياء من قبيل الشواذ لكن هذه الشواذ اصبحت كثيرة جداً بحيث حق لها ان تخرق قاعدتهم التي يدعمون صحتها بالبراهين .

قيمة العمل تقع حينئذٍ في الدائرة الفاسدة (*)

❀❀❀

هذا ما ذكره المؤلفون في ايضاح سبب القيمة : «النفع الاخير» او «العمل» فأيهما اصح يا ترى ؟

لا يمكننا الاعتماد على صحة احدهما دون الآخر لان كلاً منهما ينبيء عن جانب من الحقيقة .

قد اعتاد البشر ان يبحثوا عن عامل واحد في كل حادث يعرض لهم لان الفكر يرتاح غالباً لمعرفة (مؤثر) واحد ويستثقل وجود (مؤثرين) وان كانا متصلين ولكن ذلك لا يستطاع في القيمة لانها ذات عاملين فهي تظهر بمظهرين من «النفع والعمل» وان شئت فقل «اللذة والكلفة»

انا اذا رفضنا الاعتراف بان العمل هو العامل المؤثر في تحديد القيمة لا نستطيع انكار ما تحدثه كلف الانتاج ومشقاته من التأثير في نفوسنا لأنا اذا رجعنا الى انفسنا فسألناها : « لماذ تمنحين الشيء الفلاني هذه القيمة ؟» و « لماذا ترين ثمن الشيء الفلاني غالياً ؟ » لأجابتنا بجوابين مختلفين :

(*) الدائرة الفاسدة هي : ان يكون لدينا شيئان مرتبط كل منهما بالآخر لا يعرف أيهما نشأ عن الثاني كأن يقال الشجرة من النواة او النواة من الشجرة ؟

اولهما — لأني اشعر بلذة عظيمة في الحصول على هذا الشيء .

ثانيهما — لأني اتحمل كلفاً كبيرة في سبيل نيله .

يظهر من ذلك ان الصلة التي تربط الانسان بالاشياء هي ذات وجهين : وجه اللذة الحاصلة من اقتنائه ووجه الكلفة الناشئة من مشقة اكتسابه .

فهذه الحالة النفسية تتجلى في البشر الذين يعيشون في حالة الاجتماع المنظم ويتبادلون الحاجات فيما بينهم . فالمشتري والمستهلك يفكران في اللذة التي تحصل لهما من نيل الشيء الذي يكفل لذتهما والبائع والمنتج يلاحظان الكلف والاتعاب التي يضطران الى احتمالهما في تعويض الشيء الذي يفقدانه بالبيع .

تخطر هذه الافكار والملاحظات في ذهن المشتري والبائع او في بال المستهلك والمنتج وعنها تنشأ فكرة القيمة (*)

(*) فيجب علينا — اذاً — ان نحتفظ بنظريتي «القيمة بالنفع» و«القيمة بالعمل» كنظريتين غير منفصلتين تتم الواحدة منهما الأخرى . . .

ومهما كان فان نظرية «القيمة بالنفع» تفضل على نظرية « القيمة بالعمل » لان الغاية من الانتاج هي الاستهلاك . والاستهلاك هو المؤثر في قيم الاشياء بنسبة شدة الاحتياجات اليها والرغبات فيها . فالمستهلك هو الآمر وهو الذي يطلب البضائع ليستعملها في حاجاته . فقيمتها تتعين تبعاً لرغباته اكثر من ان تتعين تبعاً للعمل المصروف في الانتاج «ترجمة مباديء الاقتصاد السياسي : للاستاذ توفيق بك السويدي صفحة ١٠٦»

ويمكننا الآن تلخيص هذا الموضوع في الجملة الاتية :

كل شيء يحرز قيمةً في المجتمع بحسب ما فيه من الاستعداد لوفاء اية حاجة . وتزداد هذه القيمة بنسبة شدة الميل الى سد تلك الحاجة . وشدة هذا الميل تخضع لعاملين متحدين في وقت واحد .

اولهما — اللذة التي يحدثها ذلك الشيء فيمن لا يملكونه.

وثانيهما — التضحية التي يقدم عليها من يملكون ذلك الشيء لاجل تعويضه بسبب فقدانه .

❀❀❀

الثروة La Richesse

يستعمل بعض الناس كلمتي (ثروة) و (قيمة) كمترادفتين في حين ان كلمة (ثروة) تتضمن وجود علاقة بين الانسان والاشياء و (القيمة) تتضمن وجود علاقة بين الاشياء نفسها وهذه العلاقة بين الأشياء تكتسب شكلاً مادياً حين مبادلة الاشياء بعضها ببعض فتشير الى ما بين تلك الاشياء من رجحان بعضها على بعض بحسب حاجة الانسان او رغبته فيها (*)

فما هي الثروة اذاً ؟

قلنا في تعريف المنفعة انها (الخاصة الكامنة في بعض الاشياء مما يجعلها كافلة سد حاجة من حاجات البشر المختلفة) فهذه الاشياء التي تحوي خاصة المنفعة هي الثروة .

عرّف الاقتصاديون الثروة باعتبارات مختلفة : فقال احدهم

(*) مباديء الاقتصاد السياسي «صفحة ٨١»

«كل شيء ذي نفع» . وقال غيره بل هي «كل شيء ذي قيمة» واضاف بعضهم الى هذين التعريفين شرطين آخرين هما «قابلية الامتلاك» و «امكان المبادلة» فاصبح بذلك تعريف الثروة على الوجه الآتي : «كل شيء ذي نفع وقيمة قابل للامتلاك والمبادلة فهو ثروة» .

اما شرط المنفعة فانه ضروري في الثروة . لان ما لا نفع فيه اي ما لا يسد حاجة من حاجات البشر المتنوعة لا يعد ثروة .

واما شرط القيمة : فلا حاجة اليه لأنا اذا جعلنا القيمة كما يرتأي بعض علماء الاقتصاد على قسمين : (قيمة الاستعمال والانتفاع Valeur d'usage) و(قيمة المبادلة Valeur d'échange) تكون قيمة الاستعمال والانتفاع داخلة في المنفعة ، واما قيمة المبادلة فلا حاجة اليها في الاصل لانه لا محل لاشتراط المبادلة في الثروة . وسبب ذلك ان كثيراً من الاشياء التي لا يمكن مبادلتها كالاحراج والطرق العامة والجسور وما شاكلها تعد ثروة وان لم تجر فيها المبادلة . وقد ذكرنا في بحث القيمة ان الاشياء التي نقلها روبنصون الى جزيرته الخالية لا تجري عليها المبادلة وهي تعد ثروة .

واما شرط التملك : فانه غير منفك عن الثروة لان معظم الاشياء النافعة للبشر ، المباحة والمنتشرة في كل مكان لا تعد ثروة ولكنها

حينما تمتلك تدخل في عداد الثروة كالانهار الخاصة والمراعي والاراضي المعدة للزرع والأتربة والرمال والاحجار التي تحرز فتستعمل في البناء الى غير ذلك من الاشياء.

يفهم مما تقدم ان تعريف الثروة يتضمن شرطاً آخر لا يقل خطورة عن سواه وهو التحديد «محدودية المقدار» ومؤداه ان الاشياء التي تعد ثروة يجب ان تكون محدوده المقدار لان اساس التملك لا ينطبق على ما لا حد له كالهواء والماء وما شاكلهما ولكن اذا تحدد مقدار شيء من هذه الاشياء امكن امتلاكه كان يمتلك قسم من الماء او مقدار معين من التراب.

اذا لاحظنا ما سلف يحسن تعريف الثروة كما يلي: «كل شيء نافع محدود المقدار بالنسبة لحاجات البشر، قابل للتملك وان لم تجر عليه العقود مباشرة، يزيد فاعلية الانسان ويؤثر في تسهيل سعيه وعمله، فهو ثروة»

فقيد التحديد الوارد في التعريف يخرج العناصر المفيدة للانسان الشائعة في الطبيعة كالهواء والضياء والماء (*)

(*) على ان هذه الاشياء وان لم تعد في حد ذاتها ثروة الاّ انها تساعد في توليد الثروة لانّ الهواء النقي وضياء الشمس يجلبان السياح الى البلاد التي تتوفر فيها هذه المواهب الطبيعية كما ذكرنا في مبحث القيمة، وكذلك المياه كالبحار والانهار فانها تعين على الملاحة وصيد السمك فتكون بذلك من اهم الاسباب الموفرة للثروة.

لا مشاحة في ان التعريف الثاني هو اصح من الاول لان بعض الاشياء التي لا تجر فيها المبادلة كالطرق والمعابر والجسور وغيرها تعد ثروة عامة للملكة وتعين اهلها على انجاز اعمالهم ومساعيهم المولدة للثروة . ولما كان اسم الثروة يلتبس معناه على اذهان عامة الناس لانهم لا يفقهون معنى لإطلاق هذا الاسم على كسرة من الخبز ، او آلة يستعملها السارق لفتح الباب، او نقب الحائط ، استعمل بعض علماء الفرنسيس بدلاً من منه كلمة (الأرزاق والاموال الاقتصادية Les biens économiques)

يقسم بعض المؤلفين الثروة الى قسمين « الثروة المادية Les biens materils » واول من ادخل تعبير الثروة غير المادية في علم الاقتصاد هو المؤلف الافرنسي (جان باتيست ساي Jean Batiste Say) ويرفض بعضهم اسم الثروة غير المادية ويستعملون بدلاً منه «الخدمات Services » لان لفظ الثروة عندهم لا يطلق الا على الماديات ، ولا يشمل مساعي الانسان واعماله فلا يقال لمعاينة الطبيب او دفاع المحامي او انشاد المغني مثلاً ثروة . غير اننا مضطرون الى التسليم بالثروة غير المادية لان رفضها يفضي الى ان نخرج من عداد الثروة قسماً كبيراً من الاشياء النافعة التي تعود على اصحابها بالمنافع الجزيلة ، واتي ايدتها القوانين الموضوعة واعترفت بها وذلك كالرخص والامتيازات التي تؤخذ من الحكومات او البلديات للقيام ببعض المشروعات العمرانية، وكالعناوين المختصة ببعض الشركات والبيوت التجارية وبراآت الاختراع والعلامات الفارقة وهلم جرّا .

يتضمن اسم الثروة معنى (السيطرة Puissance) كما يدل على معنى (اللذة

jouissance) ولا يقل شأن المعنى الاول عن الثاني اذا لم يرب عليه . لان للذة حدود معينة لا تتعداها ميول البشر مهما غالت في طموحها . ولكن حالة السيطرة واحراز السلطان والمقدرة المركوزة في جبلة الانسان وفطرته هي التي تبعث الانسان على الافراط وتجاوز الحدود المعقولة في جمع الثروة وادخارها وتجعل من اصحاب الملايين الاميركيين ملوكاً للبترول والحديد والفولاذ والقطن وغيرها .

تؤلف الثروة التي تجلى في شكل السيطرة (رأس المال Le capital) والتي تمثل في مظهر اللذة (الايراد Le revenu) وكل ما يسعى اليه اصحاب المذهب الاجتماعي من شيوعيين واشتراكيين وغيرهم ويرمون الى تحقيقه هو انتزاع النوع الاول الذي يتجلى في الانسان بمظهر السيطرة على ابناء جلدته ، وابقاء النوع الثاني الذي يؤول الى لذته .

ولكن هناك ريباً في امكان تحديدهم الفرق بين النوعين تحديداً حقيقياً ، فاذا احرزوا التوفيق في هذا التفريق والانتزاع فلا شك انهم يكونون قد ابقوا على النوع الذي هو اقل نفعاً وأحط مكانة وشأناً .

الأرزاق الكاملة والأرزاق الناقصة Les biens achevés et les biens inachevés

الارزاق الكاملة : هي الاشياء التي يمكن استعمالها بلا معالجة في سد أية حاجة من حاجات البشر المختلفة فهذه الاشياء تكون مهيأة بفطرتها صالحة لسد حاجات البشر بدون ادنى تغيير او تبديل : كالماء واللبن (الحليب) وجميع الأثمار والفواكه والمياه المعدنية وغيرها .

والارزاق الناقصة : هي الأشياء التي لا يستطاع استعمالها على حالها الطبيعية بل تحتاج الى معالجة لكي تصبح صالحة لذلك : كالحنطة والصوف والقطن والحرير والفلزات المعدنية من الحديد والنحاس والفضة والذهب الخ . وتسمى هذه الأرزاق باسم (المواد الاولية Les Matières Premières) ويجب ان لا يطلق هذا الاسم الاَّ على الاشياء التي لم تمتد اليها يد الانسان بتحويل او تغيير ما . ولكن هذه التسمية تتسع (عملياً Dans la pratique) في اكثر الاحيان حتى تشمل الاشياء المصنوعة فيضيع هذا المعنى وذلك لان كل صناعة تعد الاشياء التي تعنى بمزاولتها اي تعمل على تغيير شكلها مواد اولية لها ولو كانت تلك الاشياء قد عولجت قبلاً وتحولت عن شكلها الطبيعي الاول . فالدقيق مادة أولية في نظر العجان ، والعجين مادة اولية في نظر الخباز ولو لم يكن هذان الشيئان مواد اولية بالمعنى المقصود من هذا الاسم . فالارزاق تكون تارة كاملة وحيناً ناقصة بالنسبة للصناعات التي تعالجها . اما بالنسبة الى الحركة الاقتصادية العامة فلا تعد الارزاق ناقصة (اي مواد اولية) الا اذا كانت يد الانسان لم تمتد اليها بتغيير ما قط .

وكما تختلف هذه التسمية بحسب حالة الاشياء الفطرية وبحسب

الصناعات التي تعنى بتحويلها الى اشكال اخرى تختلف ايضاً بحسب الاحتياج وبنسبة رقي الفن فجلد الشاة يستعمل كملبس في محيط عديم التمدن في حين انه لا يعد بالنسبة الينا سوى مادة اولية . وحينما نستعمل الاخشاب في بناء مساكننا يكون ذلك باستعمال الصفائح والجسور المجلوة في حين ان جذوع الاشجار واغصانها تستعمل على حالها الطبيعية في بناء مساكن من هم على الفطرة من بني البشر .

وخلاصة القول : ان التفاوت بين الارزاق الكاملة والناقصة يتسع ويشتد تبعاً لسير الرقي في الحاجات والصناعات .

ارزاق الاستهلاك وارزاق الانتاج Les biens de consommation et les biens de production

وتقسم الارزاق سواء كانت كاملة ام ناقصة الى قسمين آخرين هما :

اولاً ارزاق الاستهلاك وهي : التي تفيدنا في سد حاجاتنا المختلفة وانها لمتنوعة وذات طبائع مختلفة كحاجاتنا . فبيوت السكن والأقوات والثياب والآت التنوير والتسخين وادواتهما والحلى والاثاث والرياش والكتب وما ماثلها تعد كلها ارزاقاً استهلاكية . ومن هذه الارزاق تتألف الثروة الاجتماعية الحاضرة . وفي كل وقت من الاوقات تقاس درجة وفاء الحاجة التي يستطيع البشر ان ينالها بالكمية الموجودة من

الاستهلاك في ذلك الوقت .

من هذه الارزاق ما لا يستعمل سوى مرة واحدة كالمواد الغذائية ومنها ما يستعمل مرات عديدة . ولكن تختلف مدة هذا الاستعمال فمنها ما يدوم استعماله اشهراً كالحذاء واللباس ومنها ما يطول اكثر من ذلك كالمساكن مثلاً فان استعمالها يدوم سنين كثيرة ؛ اما الالماس والاحجار الكريمة فانها لا تفنى .

ثانياً ارزاق الانتاج وهي : التي تستخدم في انتاج ارزاق اخرى وتنقسم الى جملة اقسام :

اولها — الارض La Terre سواء أكانت معدة للزرع والغرس ام كانت مهيأة للبناء او للانتفاع بها بطريق اخرى وسواء استعمل جوفها ام سطحها فانها امثل ارزاق الانتاج واهمها .

ثانيها — الآلات والادوات L' outillage بمعناهما الشامل . فادوات الزراعة والصناعة والنقل وجميع الاجهزة والآلات والمحركات المستعملة في الزرع والحصاد او في صنع الارزاق او ادخارها او نقلها سواء كانت متحركة كالاشياء التي مرّ ذكرها ام ثابتة كالاقنية والترع والسكك الحديدية والطرق والمرافئ والأنفاق تعد كلها من هذا النوع .

ثالثها — المباني والمواقع Les édifices et locaux المعدة للانتاج والتداول خاصة كالمزارع والانابر والمحطات والمعامل والمخازن والمستودعات والمكاتب الخ .

رابعها — النقد La monnaie سواءً كان معدناً او ورقاً لانه اداة المبادلة فهو كالطرق وكالسكك الحديدية يؤلف قسماً من الادوات .

خامسها — ما يسمى بالمواد المعاونة Les matières auxiliaires التي تأتي تبعاً للالات والادوات وتفيد في تحريكها وصيانتها وتمدها بالقوى اللازمة لإدارتها كالفحم الحجري والبترول والكحول والماء والزيت .

من الارزاق ما يتبع في تسميته طريقة استعماله كالزيت والبترول فانهما يكونان من ارزاق الاستهلاك اذا استعملا في التسخين والتنوير ويكونان من ارزاق الانتاج اذا استعملا في تحريك الآلات وادارتها . وقد تستعمل الدار كمأوى لاجل السكن او كمعمل يصنع فيه بعض الاشياء او كمتجر تباع فيه المنتجات او كمستودع تدخر فيه بعض الحاصلات .

وتشبه ارزاق الانتاج ارزاق الاستهلاك من وجه تكرر الاستعمال واقتصاره على مرة واحدة فالمواد المعاونة تزول غالباً باستعمالها مرةً واحدة . ويوجد بين الآلات ما هو سريع العطب وما هو بطيئه اما الارض فهي العنصر الذي يدوم ابداً ويعد العامل الاصلي في الانتاج .

وتماثل ارزاق الانتاج ارزاق الاستهلاك من وجهة احرازها ايضاً فان ذلك يتم بوجه الاجمال بواسطة العمل المنظم اي بتآزر جهود البشر وعمل الطبيعة . فالأرض

القابلة للزرع لا تعد في عداد الارزاق الطبيعية الصرفة .

وتتجلى سيطرة الانسان على الاشياء في تكوين ارزاق الانتاج وتكاملها . فمقدرة الانسان على ايجاد الآلة واستخدامها هي الصفة التي تميزه اقتصادياً عن الحيوان ، وتهيئة ارزاق الانتاج وتوفيرها واتقانها هي الشروط الأصلية لكل حياة اقتصادية متمدنة .

وبالنظر للاستمرار — لا الى وقت معين — تثبت ثروة اية امة بما اخرجته الى السوق وكدسته فيها من ارزاق الانتاج وهذا ما يساعد على تكوين الثروة الحاضرة من ارزاق الاستهلاك وعلى تجديدها كلما نفدت . واذا كانت الجماعات الحاضرة قد حصلت على درجة من الملكية المادية لم يك للمدنيات الزائلة سابق عهد بها فقد كان ذلك بسبب الترقيات الفنية التي رفعت الآلات الى مستوى عالٍ جداً من حيث الوفرة والغزارة ومن وجهة الاتقان والتكامل بالنسبة الى الماضي .

* * *

٤

الحادثات الاقتصادية

LES FAITS ECONOMIQUES

الانتاج — التداول — الروابط الموجودة بين الانتاج والتداول — التوزيع — الاستهلاك — الاستهلاك المولد والاستهلاك الاخير او النهائي

ان الفعالية الاقتصادية المصروفة في اكتساب الارزاق هي عنصر مركب يحوي (اعمالاً كثيرة Une multiplicité d'opérations) تفوق الحصر ولكنها رغم كثرتها ترد الى اصناف اصلية اربعة لا تتعداها وهي هذه :

أ — الانتاج La Production

ب — التداول La Circulation

ج — التوزيع La Rèpartition

د — الاستهلاك La Consommation

فالانتاج يحوي سلسلة الأعمال التي تتضمن تكييف الأشياء في جواهرها او في صورها لاجل تهيئتها لوفاء حاجات الانسان. فالفلاح منتج لانه ينبه بعمله فعل القوى الآلية والكيماوية التي تحول الحبة

المزروعة في الارض الى سنبلة، والطحان منتج لانه يسحق القمح الذي يستلمه من الفلاح ويذلله بتأثير القوى الآلية فيحوله الى دقيق، والخباز منتج لانه يصنع الخبز من هذا الدقيق، فكل من هؤلاء الثلاثة سبق له العمل في ايجاد خاصة النفع الاقتصادي في الخبز الذي هو غذاء البشر.

فالانتاج اذن هو صنع الانسان الذي توآزره القوى الطبيعية بوجه عام.

والتداول يحوي سلسلة الأعمال التي تتضمن نقل الاشياء من محل الى آخر لأجل عرضها على ارباب الحاجات. وهي تتسع الى حد انها تضع الارزاق في المحال التي تكون فيها نافعةً او تصبح فيها اكثر نفعاً. ويعد عملها هذا خدمة جلى تربي على الخدمة التي يقوم بها الانتاج نفسه. فاذا كانت صنعتي تقضي عليّ باستعمال (آلة Machine) جديدة واستخدام ما يغذيها من الفحم لاجل ادارتها فما يجديني وجود تلك الآلة في معملها او بقاء الفحم مكدساً في ساحة المنجم؟

التداول، حادث مادي. وفي نظامنا الاقتصادي المؤسس على الملكية الخاصة يشفع هذا الحادث المادي بحادث حقوقي هو (المبادلة L' Echange) التي تفسر بانتقال الأرزاق من يد الى أخرى. فالقمح يخرج بطريق المبادلة من حوزة الفلاح الى يد الطحان وهو

حب ثم يخرج من تصرف هذا الى ملك الخباز وهو دقيق وينتقل من هذا الاخير الى المستهلكين وهو خبز .

وليس ضرورياً ان تكون حادثات التداول مرافقة للمبادلة حتماً بل كثيراً ما تقع حادثات التداول منفردة بلا مبادلة كأن يجري تناقل المواد الاولية بين معملين يعود امرهما الى مستحدث واحد او مشروع متحد وتنتقل بضائع احدى الشركات التجارية بين مخزن وآخر . وهكذا يجري كثير من المبادلات بدون تداول فجميع المقاولات المتعلقة بالأموال غير المنقولة وجل البيوع المؤجلة التي تعقد لآجال محدودة هي من هذا القبيل . وقد تتكرر مبادلة الأوراق القيمة المحفوظة في الصناديق الحديدية والأمتعة التجارية المخزونة في المستودعات العامة مرات عديدة بين اشخاص مختلفين بدون ان تتحول من مكانها .

ولكنا اذا لاحظنا الحركة الاقتصادية بمجموعها نرى ان التداول والمبادلة هما من الحادثات التي لا مانع من اطلاق اسم احدهما على الآخر . وتفسير ذلك انه لا يتبه غالباً الى تميز بعضهما عن بعض ولو كانتا مختلفتين في الوضع لأن الاولى حادثة مادية تدل على معنى تغيير المكان اما الثانية فحادثة حقوقية تنم عن تغيير اليد او الملك .

ومع ذلك فإنا نستطيع على سبيل التوسع ان نطلق لفظ التداول على كلا المعنيين .

* * *

يظهر مما تقدم ان حادثتي الانتاج والتداول تختلف احداهما عن الاخرى اختلافاً كلياً في حين ان الحقيقة الاقتصادية تنبيء انه يوجد بينهما روابط وصلات محكمة يتعذر معها درس احداهما منعزلة عن الاخرى . نذكر قبل كل شيء ان الغرض من الانتاج في عصرنا الحاضر هو المبادلة لا وفاء الحاجة . اي ان المنتجين في هذا العصر لا يرومون من الانتاج وفاء حاجاتهم الشخصية بل يرومون من ذلك المبادلة وتدل هذه الحال على تصالب بين الفعاليات الاقتصادية ومعنى ذلك ان الناس ينتجون في اكثر الاحيان ما لا يستهلكونه كما انهم يستهلكون غالباً ما لم يكن لهم يد في انتاجه . فهم يبيعون منتجاتهم في السوق ويشترون حاجاتهم منها . وهذا ما يدعونا ان نعد الانتاج والتداول اعمالاً يتمم احدها الآخر . فالمستهلكون يستطيعون ان يجدوا بسهولة على موائدهم كل ما يحتاجون اليه من انواع المحاصيل التي تنتج في جميع اقطار المعمور كأرز الهند وشاي الصين والبن العدني او البرازيلي وان يلبسوا المنسوجات المصنوعات من القطن الاميركاني

الى غير ذلك .

ليست اعمال الانتاج والتداول متعاقبة بمعنى ان دور الانتاج لا يسبق فيستكمل اعماله ثم يعقبه دور التداول فيقدم الارزاق مهيأة لسد حاجة المستهلكين بل ان هاتين الحادثتين يتداخل بعضهما ببعض تداخلاً صحيحاً في كل مرحلة من مراحل العمل فيتخلل اعمال الانتاج نفسها اعمال تعود الى التداول كما يتخللها حادثات حقوقية تتعلق بالمبادلة . نذكر على سبيل المثال صنعة الحرير فان الشرانق فيها تنتقل من محل التربية الى المخنق ومنه الى الحلاّلة بحيث تستخرج خيوط الحرير الخام التي ترسل الى الصباغ ثم الى الحائك ومنه الى المعامل التي تصنع منها انواع الملابس والاثاث .

من المواد الاولية ما ينتقل من قارة الى أُخرى حيث يكتسب صورته الاولى ثم يرسل الى قارة ثالثة يتم فيها صنعه وبعد ان يطوف اقطار العالم على هذه الصفة يعود الى مخرجه الاصلي كرزق كامل .

ولأجل ختم هذا البحث يجب ايضاح الرابطة بين صنفي الاعمال المارة الذكر فنقول ان التداول لا يخرج عن كونه نوعاً من انوع الانتاج لان غرضه وضع الارزاق بين يدي الطلب Placer les biens à portée de la demande مانحاً اياها القيمة التي لم تكن لها او منمياً

ما فيها من قيمة . لانه لا عمل للانتاج سوى ايجاد القيمة في الاشياء وتنميتها . فالانتاج والتداول أولهما : بطريق تغيير صور الاشياء او جواهرها وثانيهما : بطريق تغيير مواضع الاشياء او مالكيها يجعلان الاشيا صالحة لسد حاجات البشر. وهذا ما يدعونا في بعض الاحوال الى استعمال لفظ الانتاج بمعنى اوسع من المعنى الذي حدّد به والى اطلاقه حتى على الاعمال الاقتصادية التي لا تعنى باي تغيير في صور الاشياء او في جواهرها . فحين البحث في انتاج التجارة او التوسل لإيضاح كون الاعمال الخاصة بالتجارة او النقل منتجة ، يحسن استعمال هذا الاصطلاح .

والتوزيع هو : تقسيم الارزاق بين الناس. ان الفعالية الاقتصادية هي كما سبق بيانه اجتماعية محضة تستدعي تنظيم جهود الافراد في سبيل الانتاج العام . فالمحاصيل جميعها تعد من هذه الوجهة اشياء عامة ، فينبغي حينئذ تعيين حصص الافراد في هذه المحاصيل العامة وهذا ما يدعى بالتوزيع .

ليس لهذا القسم من الاقتصاد كما لغيره من الاقسام صفة اقتصادية بحتة لان توزيع الارزاق يعرض على نظرنا قضية عدل وانصاف لا ينحصر الحق في درسها وتمحيصها بالاقتصاديين وحدهم . هذا وان

النزاع الناجم عن الحرص والطمع يتجلى في التوزيع اكثر مما في الانتاج. نعم لا نكران ان الانتاج لا يخلو من بواعث النزاع والنضال ولكنه نضال معتدل ينشأ عن ضرورة تنظيم فعالية الافراد بصورة تضمن الانتفاع والتمتع بالقوى الطبيعية فهو من بعض الوجوه متحد منسجم بخلاف التوزيع الذي يكون افراد البشر فيه طوائف متقاسمة يبذل كل منهم جهده لكي يفوز بالنصيب الاعظم فهم من هذه الوجهة متنافسون.

يعرّف التوزيع — على اطلاقه — بانه تنظيم الفعاليات الاقتصادية في الانتاج، فالحصة المقدرة للاشخاص في المحصول تتعين بحسب صفة كل منهم من كونه عاملاً او مالكاً متصرفاً او غير ذلك.

والاستهلاك الذي تنتهي اليه جميع الجهود المبذولة في سبيل اكتساب الأرزاق يمكن تعريفه بانه ابادة القيمة وافناؤها بعكس الانتاج الذي يحد بانه ايجاد القيمة وتكوينها. فإفناء القيمة يكون تارةً باستعمال تلك الارزاق واتلافها مباشرة واحياناً بتأثير الزمان الذي يستمر فيه هذا الاستعمال/ فايقادنا الفحم اي استعمالنا اياه كوقيد هو الذي يستدعي ابادته وافنائه وتنعكس القضية في البناء فان ما تتلفه فيه بالاستعمال المستمر ضئيل جداً بالنسبة لما يحدثه فيه كر الزمان من الفناء والعفاء.

يختلف الاستمرار في الاستهلاك بحسب الاشياء فبعض هذه

الاشياء لا يستمر اكثر من دقيقة او دقيقتين كعود الثقاب الذي نشعله او قدح الماء الذي نشرب به او اللقمة التي نزدردها وبعضها يستمر اعصراً طويلة كالمباني والمؤسسات التي ورثناها عن الاسلاف .

يظهر الاستهلاك بمظهر نوع الغرض الذي ترمي اليه وتنتهي فيه جميع الاعمال الاقتصادية وذلك يتبين باعمال النظر في الارزاق الكاملة التي تصلح مباشرة لسد حاجات البشر المختلفة : كالأقوات والملابس ودور السكن والاثاث والرياش الى غير ذلك .

ترمي الفعالية الاقتصادية الى نتائج خلاصتها: ان يقدم للاستهلاك اجزل وافضل ما يمكن نيله من الارزاق . ويمكن ان يقاس النظام الاقتصادي بمقدار ما يقدمه للناس من وفاء حاجاتهم لقاء مقدار معين من الجهود وبالطريقة التي يوزع بها هذا الايفاء بينهم . فالاستهلاك بهذا المفهوم يمنح مجموع الحركة الاقتصادية معناها وموضوعها اللذين لا تفتأ اعمال الانتاج والتداول والتوزيع تقودنا اليهما .

على ان الاستهلاك هو نفسه عنصر اصلي في هذه الاعمال ايضاً فالانتاج ليس سوى زيادة او تفوق المنافع المحدثة على المنافع المتلفة فهو لا ينشيء لنا رزقاً جديداً الا بإبادة رزق آخر واستهلاكه فلاجل صنع الخبز مثلاً يجب استهلاك الدقيق والماء والملح والفحم او الحطب

اللازم لتسخين الفرن واستهلاك جزء من الفرن نفسه ومن الادوات التي يستعملها الخباز بسبب ما يطرأ عليهما من الفناء بالاستعمال تدريجاً.

ولذلك نستطيع ان نسمي الاستهلاكات التي هي من هذا النوع (بالاستهلاك المنتج La Consommation reproductive) والاستهلاكات المخصصة لايفاء حاجاتنا مباشرة (بالاستهلاك العقيم La C. improductive) فالنوع الاول من هذا الاستهلاك انما يزيل نفعاً لاجل احداث نفع آخر اجلّ منه في حين ان النوع الثاني لا يعوض النفع الزائل بل يضحي به كاملاً في سبيل ايفاء الحاجات.

انا اذا لحظنا ان الغرض النهائي من الفعالية الاقتصادية هو حفظ حياة الانسان وتأمين راحته وهنائه حق لنا ان نحكم بالعقم على النوع الثاني من الاستهلاك. اما اذا لحظنا ان الانسان عامل اقتصادي مجهز باسباب المساعي المفضية الى الانتاج يصبح حكمنا هذا مخالفاً للحقيقة الراهنة لان هذا النوع من الاستهلاك يكون منتجاً بمعنى انه يحفظ قوى العامل في الانتاج. هذا ولما كان الغرض الحقيقي للفعالية الاقتصادية هو حفظ حياة الانسان وتحسين شؤونه يحسن اطلاق اسم (الاستهلاك الاخير La consommation finale) على هذا النوع من الاستهلاك الذي يزعم انه عقيم.

❀❀❀

القسم الثاني

١

تعريف علم الاقتصاد

والغرض منه

LA DEFINITION ET LE BUT DE L'ECONOMIE POLITIQUE

علم الثروة — علم المبادلة — علم المنفعة — تعريف جاويد بك والقيود الواردة عليه
تعريفه بالنظر الى هذه القيود — الغرض من الاقتصاد (النظري — العملي)

اختلفت آراء العلماء في تعريف هذا العلم فقال بعضهم هو :

علم الثروة Science de la richesse

الاّ ان تعريفه بهذه الصورة لا يدل على حقيقة موضوعه ولا يساعد على ادراك كنهه وجوهره . لأن الاقتصاد لا يشبه سائر العلوم الطبيعية التي تقتصر على درس طبائع الاشياء التي تتألف منها مواضيعها الخاصة كالكهرباء مثلاً ، فهو لا يدرس الثروة الاّ من وجهة خدمتها للانسان وصلوحها لإيفاء حاجاته المتنوعة . فموضوعه الأصلي اذن : الانسان نفسه وانما يبحث في الثروة لعلاقة الانسان بها اي لانه

ينتجها ويستهلكها ولكونها موضع التداول والتوزيع بين الناس .

وعرفه آخرون بانه علم المبادلة (Science Des échanges)

وهذا التعريف ايضاً في المآل كسابقه لان المبادلة لا تخرج عن موضوع الثروة . اذ الثروة هي المادة الاصلية في المبادلة . فالقول بان الاقتصاد هو علم المبادلة معناه في الحقيقة ان الاقتصاد هو علم الثروة .

وينتقد هذا التعريف من وجه آخر هو انه غير مانع ولا جامع اما كونه غير مانع فلأنه يشمل علم الحقوق بل يطابقه اكثر مما يطابق علم الاقتصاد. لان علم الحقوق ينظم المبادلات باشكالها المختلفة : كالبيوع والاجارات والشركات وعقود المقاولات والمقايضة في الثروات المادية والخدمات الى غير ذلك مما يجعل تعبير (علم المبادلة) يصدق فيه اكثر من الاقتصاد السياسي. واما كونه غير جامع فلأنه يوجد من مظاهر الحياة الاقتصادية كاعمال الانتاج والاستهلاك الفردية ما يعود رأساً الى علم الاقتصاد ويدخل في موضوعه وليس للمبادلة اقل علاقة فيه .

وذهب غيرهم الى انه : علم النفع Science de l'utile

وهذا التعريف احرى بالقبول من التعريفين المتقدمين بشرط ان يراد النفع الاقتصادي ولا يقتصر على المعنى المتداول بين الناس .

ومع ذلك فان هذه التعريفات كلها ناقصة لا تفي بالمرام لانها

قاصرة عن الإحاطة بدائرة موضوع الاقتصاد .

وقد عرفه بعض الاقتصاديين بانه (علم يبحث في القوانين الطبيعية المؤثرة في انتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها) الا ان هذا التعريف يفيد تبويب هذا العلم اكثر من بيانه لان هذه المباحث هي مجموع الحادثات الاقتصادية التي يتألف منها علم الاقتصاد كما مرّ في مبحثه الخاص .

اما جاويد بك فقد اختار في كتابه التعريف الذي اورده (بول لوروا بوليو Paul Leroy-Beaulieu) واليك بيانه :

(هو علم يبحث في مجموع القوانين التي تظهر آثار السعي والعمل الذي يبذله الانسان طائعاً مختاراً لاستخراج ما لا تجود به الطبيعة من تلقاء نفسها من المنافع المختلفة ، والتمتع بها .)

ولكن فاضل بك الذي اختار في كتابه تعريفاً آخر لعلم الاقتصاد يرى وجوب تقييد لفظ الانسان الداخل في تعريف علم الاقتصاد بقيد الذي يعيش في حالة الاجتماع لان اعمال الانسان المنفرد ومساعيه تنحصر في الانتاج المحدود والاستهلاك البسيط وهما استخراج حاجاته الضرورية من الطبيعة واستعمالها، ويبعد عن متناولها اكثر المواضيع الداخلة في مبحثي الانتاج والاستهلاك العامين والناجمة عن رقي المدنية ووفور الثروة وكثرة وسائط النقل وتنوعها كما انها لا تتناول مبحثي التوزيع

والتداول مطلقاً .

ويرى فاضل بك علاوة على ما ذكر ان تقيد حالة الاجتماع الواردة في قيده الاول بقيد التي يسود فيها النظام لان المجتمع الذي لا يسود فيه النظام يستحيل فيه الانتاج والتداول بل تعم فيه الفوضى ويستوفي اهله حاجاتهم بما يسلبون وما يغتصب بعضهم من اموال بعض.

ويرى كذلك تقييد القوانين الواردة في تعريف علم الاقتصاد بقيد الناشئة عن حالة الانسان النفسية لان علم الاقتصاد انما يبحث في القوانين التي تنشأ عن حالة البشر النفسية والعقلية في انواع الحادثات الاقتصادية. مثال ذلك : ان علم الاقتصاد لا يبحث في كيفية اصلاح الاراضي ومعالجتها بانواع الاسمدة لتزييد خصبها (وان كانت من العوامل المهمة في الانتاج) لان هذه الاعمال لا علاقة لها بحالة المستحصل او المستهلك النفسية ولذلك كان مرجع البحث فيها علمي الكيمياء والنبات . اما البحث في كيفية استخدام الاراضي وزرعها على احدى طرائق الاستثمار اما مباشرة او بالمزارعة والايجار فهو داخل في موضوع علم الاقتصاد بسبب اختلاف درجة النفع الذي يحصل في النهاية وتأثيره في حالة المنتج والمستهلك النفسية. وهكذا يقال فيما حدث من التكامل في الوسائط النقلية فإن اسبابه آلية (ميكانيكية) بحتة

يبحث فيها علم الفلسفة الطبيعية . ولكن البحث في تعريفات السكك الحديدية والسفن البخارية والسيارات مرجعه علم الاقتصاد لتأثيره في احوال التجار والمنتجين النفسية وفي تقليل النقليات او زيادتها. فلذلك لا نرى بداً بعد هذا البيان من ايراد التعريف الذي اختاره فاضل بك واليك هو بالحرف الواحد : (علم يبحث في القوانين الناشئة عن الحالة النفسية للانسان الذي يعيش في حالة الاجتماع المنظم والمديرة لشؤون انتاج الثروة وتوزيعها وتداولها او استهلاكها وتهيئة الخدمات واعدادها)

ولعلم الاقتصاد — كما لغيره من العلوم — غرضان :

الاول — نظري Théorique

وهو : رغبة الانسان في تتبع سير الحادثات الاقتصادية وسبر غورها لاكتشاف القوى والاسباب العاملة فيها واستجلاء نواميسها مدفوعاً الى ذلك بالميل الغريزي الى معرفة الحقائق .

والثاني — عملي Pratique

وهو : ارشاد الحكومات والجماعات والافراد الى اقوم الطرق في ادارة الشؤون الاقتصادية العامة والاعمال الزراعية والصناعية والتجارية الخاصة .

فدرس هذا العلم نافع ضروري لكل فرد من افراد الامم ولاسيما الامم الحديثة العهد في الحضارة والمدنية . لان رجال الحكومة القابضين

على ازمة المصالح واعضاء المجالس العامة والتمثيلية الذين يسنون القانون والنظام ينبغي لهم الوقوف على قواعد هذا العلم ودقائقه والاّ ركبوا متن الشطط فزلت اقدامهم في مزالق الخطأ والغلط مما قد يؤدي بالمملكة الى عواقب وخيمة كما ان جهل الزراع والصناع والتجار بهذا العلم الى انحطاط المملكة وتأخرها في مضمار الرقي والعمران عما جاورها من الممالك التي لا بد ان تصبح بفضله يوماً ربة السيادة والسيطرة وصاحبة الشان .

❀❀❀

٢

علاقات الاقتصاد بالعلوم

RAPPORTS DE L'ÉCONOMIE POLITIQUE AVEC LES SCIENCES

سبق لنا اثناء البحث في موضوع علم الاقتصاد ان قلنا ما مفاده: ان هذا العلم يعد في جملة العلوم الاجتماعية، وان من زعم كونه من فروع العلوم الطبيعية غير مصيب لان الاقتصاد وان تناول البحث في خواص المادة والقوى الطبيعية واقتبس كثيراً من قواعد هذه العلوم واتخذها اساساً لأهم استنتاجاته العلمية لا يتصدى للتحقيق في تكون تلك الخواص والقوى ولا يعنى باستقصاء كيفية نشوئها شأن العلوم الطبيعية.

يزعم بعض العلماء ان الاقتصاد لا يؤلف علماً مستقلاً بذاته بل هو جزؤ من علم الاجتماع Sociologie ومبحث من مباحثه الخاصة. ويدعي غيرهم ان علم الاجتماع هو علم الاقتصاد نفسه بلا زيادة او نقصان. والحقيقة ان كلاً من الفريقين واهم في زعمه لان علم الاقتصاد

وان عد من فروع علم الاجتماع ، هو علم مستقل بذاته كما ان المسائل الاجتماعية لا تقتصر على المعاملات والحادثات الاقتصادية بل تتفرع الى شؤون متنوعة : دينية واخلاقية وسياسية وحقوقية ولسانية كما مرّ بنا . على ان علم الاقتصاد الذي اثبتنا موقعه من سائر العلوم لا يخلو من علائق محكمة ، وصلات متينة مع كثير منها كعلم النفس وعلم الاخلاق وعلم التاريخ والجغرافية وعلوم الاحصاء والسياسة والحقوق وهلم جرا . فكل من هذه العلوم يفيد علم الاقتصاد من وجه ويستفيد منه على وجه آخر .

علاقته بعلم النفس

ان علم الاقتصاد لا يستغني عن الاستعانة بعلم النفس في ايضاح العوامل التي تؤثر في اعمال البشر المتعلقة بالثروة للوقوف على ميول البشر ومشاربهم المختلفة التي لها اعظم الأثر في سير المعاملات الاقتصادية وتطورها من حين الى آخر .

علاقته بعلم الاخلاق

لعلم الاقتصاد علاقة محكمة بعلم الاخلاق ولكنه غير مقيد في تقرير مسائله بمباديء علم الاخلاق .

غرض علم الاقتصاد انما هو ضمان النفع الذاتي اما غاية علم الاخلاق

فهي تعزيز مبدأ القيام بالواجب الانساني . فيظهر لأول وهلة ان موضوعيهما متناقضان اذ ربما قضت المنفعة الذاتية احياناً بانتهاج سبيل لا يلائم المبادىء الاخلاقية . لكن الاقتصاديين والاخلاقيين ينتهون في الغالب الى نتيجة واحدة فكثيراً ما اسفرت الاختبارات عن انه لا تباين بين قواعد هذين العلمين فعلم الاقتصاد يحض على الصدق والاستقامة في المعاملات ويتوخى تنشيط السعي والعمل وينهي عن البطالة والكسل ويحظر الاسراف والتبذير وعلم الاخلاق يحذو حذوه في جميع هذه الامور .

يأمر علم الاخلاق باتباع طريق الخير والعدل ويهدي الى سبل الاستقامة والشرف فيجب علينا ان نمتثل امره نهتدي بهديه لان النجاح في المعاملات الاقتصادية متوقف على مراعاة المبادىء الاخلاقية ، ولان قواعد علم الاقتصاد لا تنافي مبادىء علم الاخلاق وتعاليمه . على انه قد يتعذر احياناً مطابقة ما بين المعاملات الاقتصادية وقواعد علم الاخلاق ومبادئه فيجب الانتباه الى هذه الحقيقة من ان الاقتصاد غير مقيد بالاخلاق .

ويخدم علم الاقتصاد علم الاخلاق خدماً جلى ولذلك عدّه بعض العلماء معاوناً له لان علم الاقتصاد يحبذ التوفير والمثابرة على العمل ،

ويربى ملكة الاحتياط والتبصر في العواقب ، ويرشد الى المنافع التي تنجم عن مراعاة هذه الامور والمضار التي تنشأ عن مخالفتها فيؤيد بتعاليمه هذه مباديء علم الاخلاق .

يصحح علم الاقتصاد بعض الاغلاط الناجمة عن الخطأ في تعليل بعض المسائل الاخلاقية لعدم الوقوف على مباديء هذا العلم ودقائقه. فكم من فائدة لعلم الاقتصاد في تعيين حقيقة البخل والتبذير وماهية التصدق وعمل البر فقد ساد في افكار العامة منذ القديم ان اضرار الخسيس المقتر للهيأة الاجتماعية اعم من ضرر السفيه المبذر لكن علم الاقتصاد برهن آخراً على العكس فاصبح ذلك من الامور المسلمة في عصرنا الحاضر .

يزعم بعض المعارضين ان الاقتصاد يمنع الصدقات والحقيقة انه يرفض مبدأ بذل المال في غير موضعه ولغير مستحقه كما يمنع الطبيب تقديم الطعام للمحموم .

علاقته بعلم التاريخ

للتاريخ صلة كبرى بعلم الاقتصاد لان معرفة الوقائع التاريخية المتسلسلة منذ القديم تميط الحجب عن سير الحادثات الاقتصادية في الادوار المتعاقبة وتجلو لنا صفحاتها المختلفة فترشدنا الى تحقيق قواعد

هذا العلم فللتاريخ خدم جليلة في سبيل تأييد بعض النظريات الاقتصادية وتثبيتها على ان ذلك لا يجيز لنا الاقتصار على الوقائع التاريخية في سبيل تأسيس هذا العلم واعتباره علماً مستخرجاً من التاريخ .

يستفيد التاريخ من علم الاقتصاد . لان للحادثات الاقتصادية تأثيراً عظيماً في سير الوقائع التاريخية، فيسترشد بها المؤرخ للوقوف على حقائق الاسباب في حدوث اكثر الوقائع واهمها. على انه يجب ان لا يبالغ في ذلك ايضاً بان يعد علم الاقتصاد هو الحاكم الوحيد في سير الوقائع التاريخية كما يدعي بعض علمائه وان كانت اكثر اسباب تلك الوقائع ناشئة عن العوامل الاقتصادية .

علاقته بالجغرافية

تخدم الجغرافية الطبيعية علم الاقتصاد باظهار ما للأقاليم والمواقع الطبيعية من التأثير في الانتاج . اما الجغرافية الاقتصادية والعمرانية فانها تنبيء عن اعمال الزراعة والصناعة والتجارة في كل مملكة وتبحث في درجة تلك الاعمال والمستوى الذي بلغته فيها وتعتبر الجغرافية العمرانية مداراً لتطبيق القواعد الاقتصادية .

علاقته بالاحصاء

ان علاقة الاقتصاد بالاحصاء متينة العرى وثيقة الأواصر . لان

الاحصاء يهيء المعلومات الاولية التي يبني عليها علم الاقتصاد تحقيقاته واستقراآته .

يضبط الاحصاء ما يجري من الوقائع والحادثات فيقيدها بالارقام الحسابية ، وينير الطريق لعلم الاقتصاد فيهتدي لادراك غايته . وان الاقتصاد ، لقاء ذلك ، يرشد الاحصاء الى المواطن التي تستحق القيد والضبط فيستضيء هذا ايضاً بنور ذاك .

اهم ما يجب على الاخصائيين في هذا الشان بذل غاية الجهد والتحري في قيد الوقائع ، واثبات ارقامها على وجه الصحة والضبط ويتحتم على الاقتصاديين الذين يبنون احكامهم على جداول الاحصاء ان يتحققوا صحة ارقامها ولا يقبلوها دون تثبت لان اكثر الاحصاءات لا تخلو من غموض ينشأ عنه بعض الاغلاط بقصد او بدون قصد . وقد تكون هذه الاغلاط صادرة عن مرتبي الاحصاء او عن المنابع التي استقى منها اربابه معلوماتهم لان الناس اعتادوا كتمان الحقائق واخفاء بعض الاشياء للتملص من التكاليف و الضرائب فالواجب يفرض على الاقتصادي ان ينعم النظر في هذه الشؤون وان لا يلقي كل اعتماده على نتائج هذه الاحصاءات عند تقرير الرأي الحاسم مهما كان مبلغ ثقته من صحتها .

ان الواقعة التي تضبط برقم واحد قد تكون ناشئة عن عوامل ومؤثرات مختلفة يجب معرفتها والا فان الآراء التي تبنى على نتائج الاحصاآت تصبح مشوبة بالاغلاط الفادحة .

علاقته بعلم الحقوق

ان علاقة علم الاقتصاد بعلم الحقوق وفروعه العديدة تفوق علاقته ببقية العلوم لأنه يبحث عن كيفية تكون الثروة وانتاجها وطرز تداولها وانقسامها ، ويتحرى وجوه الملكية واسباب الوراثة ، ويبين حرية العمل وتبعة العامل الخ . وعلى هذه الشؤون نفسها تدور ابحاث (القوانين المدنية) التي توضح معاملات البيع والشراء ، والرهن ، والايجار ، والكفالة ، والشركة ، والقرض وغير ذلك وابحاث (الحقوق التجارية) التي تفصل كيفية التداول ، والمعاملات التجارية وشؤون الاعتماد وتشرح انواع الاسناد والشركات والمؤسسات الاقتصادية . وابحاث (القوانين الجزائية) التي تؤيد مباديء هذه الشرائع والحقوق ، وتتوخى حفظ احكام المقاولات المعقودة بين الناس ، وتفرض العقوبات على من يخالفها او ينتهك حرمتها .

تؤثر احكام هذه الشرائع والقوانين تأثيراً بيناً في سير الاعمال الاقتصادية من حيث علاقتها بتسهيل سبل تلك الاعمال وصون الحقوق

الناشئة عنها . ولا تخلو القواعد الاقتصادية من تنوير افكار القائمين على سن هذه الشرائع والقوانين تنويراً يجلو لهم حقائق الامور اثناء تدوينها ونشرها . (*)

(*) لانه اذا لم يكن واضع القانون عالماً بحقائق الشؤون الاقتصادية ، واقفاً على قواعدها واحكامها فكيف يتسنى له سن القوانين والنظامات المتعلقة بها والمؤيدة لها؟

كان الاحتكار — اي جمع الاشياء التي هي من نوع او جنس واحد ثم حصرها وبيعها بالثمن الرابح — يعد جرماً في جميع القوانين الجزائية الدولية ولم يزل موجوداً في بعضها الى الآن ، كما ان اضراب العمال عن العمل (gréve) يحسب جرماً ايضاً يستحق فاعله الجزاء ، حتى اظهر علم الاقتصاد ان هذه الامور من نتائج حرية العمل فاذا لم يتعد اصحابها باعمالهم حقوق الغير ضمن قواعد معلومة سيأتي بيانها لا يجب ان يعدوا مجرمين ولا يجوز ان يعاقبوا عليها .

وكذلك كانت القوانين المدنية قديماً تمنع الاقراض بالفائدة وتعاقب فاعله الى ان ظهرت حقيقة الفائدة وانها ركن ضروري لحصول الرقي الاجتماعي والاقتصادي فزال عنها الحظر وحصر المنع في الربا الذي يقبحه علم الاقتصاد ايضاً وينبذه .

وهكذا قل في بقية الامور الاقتصادية التي كان علماء القانون في الادوار السالفة يخبطون في جهالة حين معالجتها وسيأتي ذكر الاغلاط التي ارتكبها اصحاب الطرائق النقدية والطبيعية لجهلهم حقائق هذا العلم التي اكتشفت بعد. وهل يعقل ان يوفق للاجادة من يقدم على سن قانون للتجارة اذا لم يكن واقفاً على الشروط الاقتصادية المتعلقة بتأليف الشركات وتداول الاسناد واصدار السهام

(اما الحقوق الدولية) فان صلتها ايضاً بعلم الاقتصاد شديدة لان المنافع الاقتصادية، هي غالباً منظمة للعلائق الدولية في حالتي السلم والحرب فالمنافسة الدولية انما تجري اليوم في المجال الاقتصادي اكثر من المجال السياسي. وقد اسفرت الوقائع عما ينجم عن الحروب من الاضرار الاقتصادية الشاملة حتى للفريق الغالب فيها فكانت باعثاً على ميل الدول الى حسم ما يحدث بينها من انواع الخلاف بالوسائل السلمية. وما زالت اسلاك البرق تنقل الينا في كل يوم اخبار المؤتمرات الدولية التي تعقد في العواصم والمدن الاوروبية لعقد المحالفات، وسن الانظمة وضبط القواعد وطرق التعامل التي يرجع اليها في هذا الباب. وما المعاهدات الخاصة التي تعقد بين الدول سوى مؤيدات لحقوق وتبعات كل منها في الشؤون الاقتصادية في غالب الاحيان.

ولا ريب ان لنوع الحكومة ووضعها السياسي وطرز ادارتها وقانونها الاساسي تأثيراً خاصاً في احوالها الاقتصادية كما ان الحالة الاقتصادية في المملكة ايضاً لا تخلو من التأثير في احوالها السياسية والادارية.

والتحاويل وادارة شؤون الاعتماد وما شا كل ذلك ؟

ان واضعي القوانين مجبرون على رعاية القواعد الاقتصادية واتباع احكامها لان القانون الذي يسن مخالفاً لها لا يضمن له الثبات والبقاء.

٣

تاريخ علم الاقتصاد

HISTOIRE DE L' ÉCONOMIE POLITIQUE

القرون الاولى L'antiquité

لم يتعمق فلاسفة اليونان والرومان في العصور القديمة درس المسائل الاقتصادية فلم يظهروا فيها ما اظهروه من البراعة في تدوين القواعد الحقوقية والابحاث الفلسفية وفي تحسين الفنون النفيسة. وذلك ناشىء عن احوال تلك الامم الاجتماعية وعن التقاليد السياسية والاعتقادات المذهبية والمباديء والآراء الفلسفية السائدة فيها، واستبداد الحكومات، ونفوذها العظيم، واستمرار تدخلها في شؤون الافراد الخاصة، ومواصلة الحروب، وقيام طائفة الاسرى والارقاء بامور الزراعة والصناعة، واحتقار الاحرار للعمل والاشتغال في هذه المهن الى غير ذلك من الاسباب والعلل.

كانت افكار الفلاسفة في تلك العصور تميل الى الارسطوقراطية المحضة فكانت تنظر الى الحرف والصناعات نظرة احتقار وازدراء

وترى ان تزايد الثروة في الامم يفضي الى ضعفها وانحطاطها. فكانت اهم مساعيهم منصرفة الى الاشتغال بالصنائع النفيسة والسياسية والحروب.

على ان هذه الحال لم تمنع او لئك الفلاسفة من الالمام بهذه المباحث كما انها لم تثبط الهمم عن مزاولة الاعمال وبذل المساعي لاكتساب الثروة في ذلك الحين. فقد ألمع (افلاطون Platon) في كتابيه (والقوانين) و(الجمهورية) الى بعض المسائل الاقتصادية فقال «ان الجمهورية تحتاج الى عمال ومهندسين ونساجين وغيرهم من ارباب الحرف الضرورية لكيانها» ولم يقف عند تقسيم الاعمال المادية بل ذهب الى تقسيم الاعمال المعنوية ايضاً.

واشار (كسه نوفون xenophon) في كتابه المسمى (الاقتصاد Economique) الى بعض المباديء الاقتصادية وبيّن فيه كيفية ادارة الملكية الزراعية وتكلم عن مزايا تقسيم العمل وعن وظيفة الرجل والمرأة في الاعمال الحيوية وختم بحثه ببيان القواعد المتعلقة بتدبير المنزل.

اما (ارسطو Aristote) فانه فاق جميع معاصريه في هذا الشان لانه لخص كل المعلومات الاقتصادية المعروفة في ذلك العصر كتقسيم الصنائع، وصور الحصول على الملكية، واورد بعض

الملاحظات القريبة من الحقيقة عن المسكوكات ولكنه اخطأ فيما اتى به عن الفائدة وفي ظنه بدوام الاسر والرق ما دامت البشرية .

ويعتقد (سان هيلير Saint Hilaire)ان ارسطو (مبدع الاقتصاد الساسي) ولكن هذا القول مبالغ فيه .

والحقيقة البارزة في آراء فلاسفة اليونان هي انهم لم يفصلوا الاقتصاد عن السياسة وعن الاخلاق فلأجل التوصل الى معرفة حقيقة آرائهم يجب درس مباديهم في السياسة والاخلاق فقد كانت الفكرة الاصلية الشايعة في اليونان القديمة هي خضوع الفرد للحكومة ولذلك كانت مسيطرة نظرية ان (الافراد للحكومة وليست الحكومة للأفراد) وكانت تعاليم (سقراط Scorate) تدور حول تضحية الفرد في سبيل الحكومة لان اكبر فضيلة يجب على الافراد التمسك بها هي طاعة القوانين وتنفيذ جميع الواجبات الوطنية . اما ارسطو فكان يقيس فضائل الانسان بحسب ما يقدمه الفرد الى حكومته من الخدمات (*)

اما الرومانيون فكانت عنايتهم في الشؤون الاقتصادية اقل منها في الامور الحقوقية وقد فاقهم فلاسفة اليونان في هذا الشان . وبعض المفكرين من رجال المملكة الصينية ادركوا اهمية التجارة ووقفوا

(*) خلاصة الاقتصاد السياسي (صفحة ٧٦)

على وظائف النقود والمسكوكات .

القرون الوسطى Le moyen âge

اما في الازمنة المتوسطة فقد كانت المعلومات الاقتصادية متفرقة بين المباحث الدينية ، والاخلاقية ، والفلسفية والسياسية فكان الوعاظ ورؤساء المذاهب والاديان ، ورجال الحكومة يلقونها على الناس في غضون المواعظ والبلاغات الرسمية .

ساد في ذلك الدور نظريتان :

اولاهما نظرية السعر العادل

لأن التجارة كانت اهلية محلية قبل ان شبت نار الحروب الصليبية ثم ان هذه الحروب انشأت سوقاً عامة في العصرين الحادي عشر والثاني عشر الى اواخر القرن الثالث عشر فاصبحت التجارة دولية . وهذا ما نبه الافكار الى ضرورة تنظيم التبادل الدولي فاخذ رجال العلم والفلسفة في الاهتمام بدرس هذه الشؤون مسترشدين في بحوثهم بآراء آرسطو وغيره من فلاسفة اليونان . فوضع (سن توماس Saint Tomas) كتابه (Somme Théologique) درس فيه المذاهب الدينية والفلسفية والاخلاقية وبحث في طرق المعاملات التجارية فحرم التجارة ولا سيما على من يشتري البضاعة ليبيعها الى غيره بثمن اغلى

من الثمن الذي اشتراها به زاعماً ان ذلك مخالفاً لمبدإ العدل والانصاف.

وقد امتاز فلاسفة القرون الوسطى عن القديمة باعتبارهم (العمل Le travail) شريفاً وخليقاً بالاحترام فكثر التعامل بين الناس حتى اصبحت مسألة الأثمان وضرورة تحديدها هي الشغل الشاغل لرجال الدين والحكم فاضطر العلماء الى النظر فيها واختيار احسن الطرق الموصلة اليها. ولما ظهرت صعوبة تنفيذها طُلب من رجال التشريع وضع القوانين اللازمة لذلك (*) فبرزت حينئذ هذه النظرية فكانت توجب على الحكومات ان تعين اسعار الحاجات الضرورية. وكان يقال بأن لكل شيء من الاشياء اسعاراً ثلاثة: سعراً اكبر وسعراً اوسط وسعراً اصغر.

وثانيتهما نظرية الفائدة

لأن رجال الدين والفلسفة تمسكوا مدة طويلة بانكار الفائدة لاسباب معقولة يأتي ذكرها في المبحث الخاص بالفائدة — اذ كانوا يعتبرون ان النقود في ذاتها غير منتجة وما هي الا وسيلة للانتاج وكانوا يرون ان هذه المكاسب (ربا Usure) ممقوت غير مشروع (**)

(*) خلاصة الاقتصاد السياسي صفحة (٧٨) (**) وقد سمح باستيفائها البابا (ليون العاشر) اخيراً لبعض المؤسسات كمصارف التسليف على شرط ان لا يتناولها الافراد لان عمل المؤسسات المذكورة فيه خدمات جليلة ومنافع عديدة للجمهور.

فكانت هـذه النظرية تدعو رؤساء الاديان الى تحريم الفائـدة وحظرها على تسليمهم بضرورة استعمال النقد رأس مال في الانتاج . لأنهم كانوا يعتقدون ان النفع الحاصل يجب ان يعود الى المنتج لانـه محصول سعيه وكدحه .

القرون الاخيرة L' époque contemporaine

اما في القرن الرابع عشر حينما بدأ سلطان الاقطاعية بالاضمحلال تدريجاً وظهر الاستعداد لتأسيس الدول على اساس الوحـدة ، فقد احتيج الى الاموال الغزيرة لاجل ادارة الشؤون السياسية والحروب وعمدت الحكومات الى تنشيط الزراعة والصناعة والتجارة بغيـة استدرار الواردات منها ، واكتشفت القارات الجديدة (١٤٩٣) فاصبحت اسواقاً تجارية للبضائع الاوربية ، ومصدراً للذهب الوهاج فتنبهت الاذهان والخواطر وتمخضت هذه الحركة الطبيعية عن بعض الاراء الاقتصادية .

ولكن هذه الآراء لم تكن كما هي عليه اليوم من الانتظام بل كانت عبارة عن ملاحظات مبعثرة لا اتساق بينها ولا انسجام ، ومـع ذلك نجم عنها طرائق ثلاث :

١ — طريقة التموين Systéme Annonaire وهي مجموعة الانظمة

التي اتخذتها الدول حذراً من استيلاء القحط على بلادها لعدم الاعتماد على تجار الحنطة في مملكتها .

كانت الحكومات في ذلك الدور تعمل على تأسيس مداخر عامة للحنطة وتعهد بادارتها الى موظفين تعينهم لهذه الغاية ، وتمنع اخراج الحنطة من المملكة ، وتسعى في جلب الحنطة الاجنبية اليها دون ان تتقاضى عنها مكساً ، بل ربما عملت على اعطاء (المكافأة النقدية Prime) لمن يدخلها . وكانت تحدد سعر الخبز بتسعيرة رسمية تنشرها بين الناس وتقيد منتجي الحنطة في داخل المملكة ببعض القيود والشروط .

والخلاصة أن تلك الحكومات كانت تعمل على اتخاذ الوسائل والاسباب التي تكفل لها عدم استيلاء القحط على ممالكها ، وعلى مقاومة الغلاء الذي يستدعيه احتكار تجار هذا الصنف . وقد انتشرت هذه الطريقة وشاع استعمالها في جميع الممالك في القرن السادس عشر ولكن ترقى التجارة ، وما حدث من طبقة الزراع من الاعتراض والشكايات اوجبا سقوطها فيما بعد .

٢ — الطريقة النقدية Systéme Mercantile

نشأت هذه الطريقة في القرن السادس عشر ودامت الى منتصف القرن الثامن عشر . وقد احرزت مكانة عظمى وسادت في سياسة

العصرين المذكورين ، ولم تزل آثارها باقيـة الى الآن على ظهور الحقائق الاقتصادية وشيوعها في جميع الاقطار . ويمكن تلخيص هذه الطريقة في مبدأين :

المبدأ الاول

نظر العلمـاء ورجال الحكم اذ ذاك الى النفوذ السياسي والرقي الاقتصادي الذي احرزه الاسبانيون والبورتغاليون الذين كانوا يستجلبون القناطير المقنطرة من الذهب والفضة من مستعمراتهم الواسعة ويضربون منها النقود ، وتطلعوا الى العمران الذي استبحر في البلاد الايطالية والهولندية التي كانت تستدر المقادير العظيمة من الدنانير بسبب تجاراتها البحرية . فاستخرجو من ذلك ان سعادة الامـة تكون بمقدار النقد المتداول في بلادها وحكموا بوجوب العمل على تزييد مقدار النقود في بلادهم باكثار جلبها من خارجها ، والحرص عـلى بقائها فيها ومنع اخراجها منها امكن .

المبـدأ الثاني

ولاجل استيراد النقود الى البلاد ومنع تسربها الى الخارج لاحظ اهل الرأي انه لا بد من تنشيط الاعمال الزراعية والصناعية داخل البلاد والتشجيع على اصدار منتوجاتها الى الخارج بواسطة التجارة

ولكن لما كان نفوذ زعماء الاقطاعات والامراء وسيطرتهم على الزراعة ووسائطها ، وتحكم لجان الحرف بالصنائع وارباب عقبة تحول دون نيل هذه الغاية ادرك اولئك انه لا يمكن في سبيل الوصول الى المقصود ان يترك الافراد وشأنهم في هذه الاعمال بل يجب تدخل الحكومة وسعيها في تنظيم الشؤون الزراعية والصناعية والتجارية اعتقاداً منهم بانه يستحيل تنظيم هذه الشؤون دون هذا التدخل وقد نشأ في فرنسا عن هذه الفكرة حزبان :

الأول يرمي الى معاضدة الصناعات الوطنية وتنميتها بمنحها امتيازات خاصة ومنع المصنوعات الاجنبية — خلا ما تحتاج اليه الصناعات الوطنية من مواد اولية — ومنع اصدار الحبوب الى الخارج كيلا يستدعي ذلك غلاء اجور العمال. وكان زعيم هذا الحزب (كولبر Colbert) ويسمى باسمه (Colbertisme)

والثاني يصرف اهتمامه الى الاعمال الزراعية ويحلها المرتبة الاولى من العناية وكان زعيم هذا الحزب (سوللي Sully) وزير هنري الرابع وكان يقول (الحرث والمرعى هما ثديا فرنسا) (*)

وقد كانت الوسائل التي تتخذها الحكومات لاجل توفير النقود

(*) خلاصة الاقتصاد السياسي صفحة (٨٤)

في بلادها تنحصر في الامور الآتية :

١ — منع اخراج النقد من المملكة .

٢ — توازن المقاولات .

ظهرت هذه الوسيلة في بلاد الانكليز اولاً ثم عم استعمالها سائر الممالك فكانت الحكومة الانكليزية تراقب المقاولات التي تعقد بين التجار من انكليز واجانب فتلغي منها ما تضمن اخراج النقد من بلادها . وكان القانون يلزم التجار الانكليز الذين يتاجرون في البلاد الاجنبية ان يرسلوا جانباً من اثمان مبيعاتهم نقداً الى وطنهم الاصلي . اما التجار الاجانب الذين يبيعون بضاعة ما في بلاد الانكليز فكانوا مكرهين على انفاق ما يقبضونه من اثمانها النقدية في البلاد الانكليزية .

ثم لما عمت قاعدة استعمال السفاتج في التأديات بين الامم زالت هذه الوسيلة لاستحالة انفاذها واتجهت الانظار الى الوسيلة الثالثة الآتية :

٣ — توازن التجارة .

ومفاد هذه الوسيلة ان تكون اصدارات المملكة اكثر من ادخالاتها فتتسرب النقود بهذا السبيل الى داخل المملكة دون اعنات او اكراه .

كان المؤلفون في هذا الدور لا يدركون حقيقة رأس المال ولا يفرقون بين الموازنة التجارية والموازنة الاقتصادية واعظم اخطائهم هو انهم مزجوا الادخال بالاستهلاك والاخراج بالانتاج .

٣ — الطريقة الطبيعية او الزراعية Systéme Physiocratique

ظهرت في اواسط القرن الثامن عشر نظريات الحقوق الطبيعية القائلة : « بان البشر كانوا قبل تأليف الهيأة الاجتماعية في حالة طبيعية Etat de Nature فكانت الحرية اذ ذاك غير محدودة ، ثم اختاروا بعد ذلك ان يعيشوا في حالة الاجتماع فعقدوا بينهم على رأي (جان جاك روسسو Jean-Jacques Rousseau) معاهدة اجتماعية Contrat Social ضحوا بموجبها من حريتهم القديمة جزءًا يسيراً بقدر ما تتمكن الدولة من ادارة الشؤون الاجتماعية على احسن مثال . ولذلك يجب تقليل تدخل الدولة ووقف وظائفها عند الحد الادنى . »

وقد اسفرت التجارب والاختبارات عن حقيقة وظائف النقد المسكوك ، وبرهنت على فساد قاعدة التوازن التجاري ، وسئمت النفوس الحرة اسلوب التحديد في الصنائع والاعمال ، وقدرت مضراته ، ثم اكتشفت بعض الحقائق المتعلقة بسائر الشؤون الاقتصادية فتقلص سلطان الطريقة النقدية واحتل مقامها طريقة أخرى سميت

الطريقة الطبيعية ، فبرز اذ ذاك علم الاقتصاد من وراء حجابه وكان اول من استعمل هـذا الاسم المؤلف (آنطوان دهمون كرهتيهن Antoine de Monchrètien) في كتابه المسمى Traité de L' Economie Polititique الذي نشر سنة (١٦١٥) .

لم يقتصر انصار هذه الطريقة على نشرها باللسان فحسب بل وضع كل منهم مؤلفات عديدة تعزيزاً لآرائهم في الشؤون الاقتصادية فـكتب زعيمهم الاستاذ كهنه Quesnay مؤسس هـذه الطريقة وطبيب الملك لويس الخامس عشر الخاص جملة مقـالات في دائرة المعارف عن الزراع وعن الحبوب سنة (١٧٥٦ — ١٧٥٧) ثم وضع كتاباً سماه جدول الاقتصاد Tableau Economique نشر بتاريخ (١٧٥٨) وقد جمع فيه كل ما تقدم من المعلومات الاقتصادية وزادها مسائل عديدة ونسقها تنسيقاً حسناً بحيث اصبحت علماً مستقلاً .وقد استعان المؤلف بما كتبه السلف في هذا الموضوع ولا سيما كتاب كانتيللون Cantillon الانـكليزي الذي ألفه سنة (١٧٢٥) ولم ينشر قبل سنة (١٧٥٥)

يذكر في مـؤازري هـذه الطريقـة وانصارهـا ميرابو Mirabeau خطيب الانقلاب الافرنسي المصقع فقد وضع سنة

(١٧٦٠) كتاب نظرية الضريبة Théorie de l' impôt ثم وضع كتاب الفلسفة الزراعية Philosophie rurale سنة (١٧٦٣) وتورغو Turgot ناظر المالية على عهد لويس السادس عشر فقد وضع في سنة (١٨٦٦) كتابه المعروف (Reflexions sur la formation et la distribution des richesses) اي (آراء في تكوين وتوزيع الثروات).

خالفت الطريقة الطبيعية، الطريقة النقدية بما وضع فيها من آراء ونظريات واهمها اثنتان:

الاولى نظرية النظام الطبيعي La Théorie de L' ordre Naturel

كانوا يقصدون بالنظام الطبيعي ان الخالق جل وعلا وضع لهذا الكون نظاماً بديعاً فيجب الاستسلام لأحكامه بلا معارضة لان في هذا الاستسلام سعادة البشر وصلاحه وفي المخالفة اختلال الانتظام. واهم قواعد هذا النظام هي: الحرية الاقتصادية، والملكية الشخصية، ورعاية القانون الطبيعي على اطلاقه.

لم يفرق الطبيعيون بين الاقتصاد السياسي والعلوم الاجتماعية بل كانوا يرون ان الاقتصاد وحده يشتمل على العلوم الاجتماعية (كما قدمنا في مبحث سابق). ولما كان انصار هذه الطريقة شديدي الاعتقاد بقوة وكمال النظام الطبيعي الذي تسير بمقتضاه الامور الاقتصادية،

وصل بهم اعتقادهم الى تحريم تدخل الحكومة في الاعمال الاقتصادية لأن في هذا التدخل خروجاً على الطبيعة ولذلك قال احد زعمائهم هذه العبارة المأثورة «Lessez faire Lessez passer» اي «ذروه يعمل ذروه يسير» يريد ان يترك للعمل حريته فلا يقيد بقوانين وضعية لأن في ميدان العمل متسعاً للجميع. وقد اتخذ ارباب الطريقة الطبيعية تلك العبارة دستوراً لهم وشعاراً لطريقتهم فطالبوا بفك القيود التي تكبل التجارة والعمل وجعلهما طليقين خلافاً للطريقة النقدية التي ترمي الى تقييدهما (*)

الثانية نظرية المحصول الصافي La Théorie du Produit Net

كان ارباب هذه النظرية يعتقدون بان الانتاج الحقيقي منحصر في العمل الزراعي وان الزراعة هي الصنعة الوحيده المولدة للثروة لانها تدر من الواردات اكثر مما يستهلك في سبيلها من المواد. فاذا طرح من مجموع المحاصيل الزراعية ما ينفق في سبيل انتاجها من رؤوس الأموال واجور العمال وربح صاحب العمل يبقى مقدارٌ يسمونه المحصول الصافي وهو الثروة الحقيقية التي تزداد وتنمو بها الثروة العامة في المجتمع ولذلك قال كينه في جدول الاقتصاد «زرع فقراء: مملكة فقيرة — مملكة

(*) ملخص بتصرف من كتاب خلاصة الاقتصاد السياسي صفحة (٨٣)

فقيرة : ملك فقير» لان الثروة في نظره لا تنشأ الا من المحصول الصافي الذي ينتج بالزراعة . اما الأعمال المبذولة في سبيل بقية الصنائع كالتجارة وغيرها فانها لا تولد الثروة بل تحول اشكال ما تنتجه الزراعة منها او تنقلها من محل الى آخر ، فالزيادة الحاصلة في اثمانها هي لقاء الاجور والنفقات المبذولة فيها. ولذلك كانت هذه الاعمال في نظرهم — على نفعها وضرورتها للبشرية — عقيمة غير مولدة لأنها لا تضيف الى الثروة العامة مادة جديدة ولذلك كان ارباب هذه الطريقة يرتأون وجوب توحيد الضرائب وطرحها على الارض اي على (المحصول الصافي) وان تحصر الحكومة كل عنايتها بهذه المهنة لانها سداد جميع الضرائب .

وقد جرب حاكم (باد Bade) وهو صديق كه نه تطبيق هذه النظرية فوضع الزراعة في المرتبة الاولى من عنايته وبدأ بجباية الضرائب من الزراع وحدهم فكانت عاقبة التجربة وخيمة فاضطر الى الغائها في اوائل القرن التاسع عشر . وقد انتقد (فولتير Voltaire) هذه النظرية انتقاداً ظريفاً في احدى قصصه التمثيلية المدعوة L'homme aux quarante ecus (*)

(*) ملخص عن خلاصة الاقتصاد السياسي صفحة (٨٥)

ظهر في العصر الثامن عشر رجال خدموا هذا العلم أجلَّ خدمة ونشروا فيه عدة مؤلفات ووضعوا جملة قواعد ونظريات وها نحن اولاء تتميماً للفائدة نذكر تواريخ نشأة المشاهير فيهم على سبيل الاجمال فيما يلي : (*)

١ — آدم سميث Adam Smith

ولد هـذا الرجل العظيم في اليوم الخامس من شهر حزيران سنة (١٧٢٣) ميلادية في قرية (كيركالدي) من اعمال (ايكوسيا) وفي سنة (١٧٣٧) ذهب الي جامعة غلاسكو ومنها الى جامعة اكسفورد فمكث ست سنين يتلقى فيها العلوم ثم رجع الى بلدته حيث قضى سنتين اشتغل في اثنائهما باتمام دراسته وبالقاء المحاضرات في مواضيع شتى ثم عين استاذاً للمنطق والفلسفة في جامعة اديمبورغ فلبث الى ان تاقت نفسه للاطلاع على احوال العالم فاعتزل الاعمال في سنة (١٧٦٣) وساح في اوربا فكان اكثر مقامه في باريس وطولوز وتعرف الى الطبيب كه نه وتورغو وغيرهما من الطبيعيين وسائر الاقتصاديين ودرس المقالات والكتب الاقتصادية وخالط التجار والصناع وارباب الاعمال ثم رجع الى بلدته في سنة (١٧٦٦) فانزوى في داره عاكفاً على تصنيف كتابه الخالد الذي سماه : ابحاث في طبيعة واسباب ثروة الامم (Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations)

برز هذا الكتاب في سنة (١٧٧٦) فاحدث انقلاباً عظيماً في علم الاقتصاد الذي اصبح منذ ذلك العهد علماً مستقلاً وافرغت مباحثه في القالب المعروف اليوم وعد كل ما كتب قبله بمثابة مقدمات له وكل ما ألف بعده متمماً له وسمي مؤلفه (ابا الاقتصاد) .

(*) نقلاً عن خلاصة الاقتصاد السياسي وغيره بتصرف

كان آدم سميث جامع الايضاح قوي الحجة في كتابه وقد طرق فيه جميع المباحث والامور التي كانت تهم معاصريه كالاستعمار والشركات التجارية الكبيرة والطريقة النقدية وانظمة النقود والمسكوكات وتقسيم العمل والقيمة وهو مع ذلك غير مستقل برأيه بل استعان في كثير من الامور بآراء العلماء واقتبس من الكتب التي دوّنها الطبيعيون ولكنه اظهر خطأهم اذ اثبت ان الارض ليست هي العامل الوحيد في الانتاج وان الزراعة ليست هي وحدها المولد للثروة بل المولد هو العمل في جميع مظاهره واوضح ان النظام الطبيعي الاقتصادي المشتمل على مبادىء الحرية والملكية مبني على قواعد وقوانين عامة وان المنفعة الذاتية هي اقوى باعث على الرقي الاقتصادي والاجتماعي فاذا اشتغل الانسان لمنفعته الشخصية فانه في الحقيقة يعمل لمصلحة الهيأة الاجتماعية لان المنفعة العامة تتفق دائماً والمنفعة الخاصة. فالخلاصة ان آدم سميث هو الذي أسس مذهب الحرية الذي سنأتي على ذكره في القسم الثالث من هذا الكتاب.

٢ — روبير مالثوس Robert Malthus

ولد سنة (١٧٦٦) بانكلترا وكان والده من الزراع المتنورين المتصلين بفلاسفة عصره فاحسن تعليم ابنه وتثقيفه. ولما تم دراسته في جامعة كامبريدج انصرف الى الامور الدينية وصار راهباً.

ألف مالثوس سنة (١٧٩٨) كتابه المشهور (L'essai sur le principe de la poduilation) وضمنه نظريته القائلة بان كثرة البشر ونموهم لا يوازي نمو الانتاج ووفور المحاصيل بل يفوقهما اضعافاً مضاعفة فسيأتي يوم يخشى فيه على الهيأة الاجتماعية فقدان القوت الكافي لغذائها. ولم يك مالثوس اول من نظر هذا النظر بل سبقه الى ذلك بوفون Buffon و مونتسكيو Montesquieu والمركيز

ميرابو Mirabeau و كودوين Codwin و كوندورسه Condorcet وغيرهم ولكن بعضهم كان يعد ازدياد البشر امراً نافعاً حميداً وبعضهم لا يرى فيه نفعاً ولا خطراً على الهيأة الاجتماعية حتى جاء مالثوس فتطير واظهر تخوفه الشديد من سوء العاقبة وغلا حتى اعتبر ان المصائب التي تصب على العالم اجمع من امراض وآفات وحروب مدمرة فتبيد منه بين آن وآخر عدداً عظيماً هي « نعم ربانية » ضرورية لحسن نظام الهيأة الاجتماعية وسعتها . وقد نشر مالثوس كتباً ورسائل عديدة ولكن شهرة كتابه الاول غطتها فلم يظهر لها شأن .

٣ — داويد ريكاردو David Ricardo

ولد في لوندرا سنة (١٨٧٢) وكان والده هولانديا يسكن في انكلترا ويشتغل بالسمسرة في البضائع فشب ابنه على هذه المهنة وزاولها مدة طويلة حتى أيسر واصبح مثرياً كبيراً وبممارسته الاعمال الاقتصادية اصبح مولعاً بعلم الاقتصاد فدوّن فيه عدة كتب ورسائل واثبت جملة قوانين ونظريات اهمها نظرية الريع Théorie de la rente

كان ريكاردو يرى ان اهم ما يجب درسه في الاقتصاد هو « القوانين التي تنظم توزيع الثروة » ولما كانت الموارد ثلاثة انواع (اجر الارض وفائدة رأس المال واجرة العامل) قسم الهيأة الاجتماعية الى ثلاثة اقسام : اصحاب الدخل الذين يستوفون اجور املاكهم واراضيهم والمتمولون والعمال . فنظرية الريع تتعلق ببدل ايجار الارض الذي يستوفيه المالك .

كان الطبيعيون يعتبرون ان أجر الارض هو لقاء شيئين — الاول — المحصول الصافي الذي يفيض عن نفقات الانتاج (*) و — والثاني — بدل سعي المنتج . ويعتقدون ان اجور الارض نعمة من النعم الطبيعية على الانسان لأن كل الفضل في

(*) تشمل هذه النفقات فائدة رأس المال المبذول واجرة العمل .

ذلك يعود الى الارض وحدها وقد اعترف كل من آدم سميث ومالثوس للطبيعة ببعض هذا الفضل لا كله . ولكن ريكاردو جرح هذه الآراء اذ انكر فضل الطبيعة بتاتاً لانه اعتقد ان ازدياد البشر هو الذي دعا الى توسيع الزراعة حتى شملت اراضي ثانية اقل خصباً واكثر كلفة في الانتاج وابعد عن الاسواق من الاراضي الاولى التي زرعها البشر قبل غيرها، وان هذا الازدياد هو الذي قضي بتحديد سعر لمحصول الأراضي الثانية يفوق سعر محصول الأراضي الأولى، ومن هذا التفاوت حصل الريع، فالفضل في ذلك اذاً يعود الى حاجة البشر واضطرارهم الى زرع اراضي جديدة .

٤ — جون ستوارت ميل John Stuart Mill

ولد في لوندرا سنة (١٨٠٦) وكان والده عالماً في الاقتصاد وملماً بامور التعليم فاهتم بتربيته تربية حسنة وبعد ان تمم دراسته كتب رسالة في الاقتصاة سنة (١٨٢٩) ثم اعقبها برسائل اخرى في المنطق وغيره ، وفي سنة (١٨٤٨) وضع كتابه المعروف « بمباديء الاقتصاد السياسي »

كان ميل في اول حياته نصيراً للمذهب الفردي ثم انقلب الى الاجتماعية .ولذلك تناقضت آراؤه في بعض المسائل الاقتصادية واهمها (اجور العمال) وقد تمادى في اجتماعيته حتى اصبح شيوعياً . وأشهر ما روي عنه قوله : « اذا خيرت بين الشيوعية وما فيها من المخاطر وبين نظام الهيأة الاجتماعية الحالي الذي توزع فيه ثمرة العمل بين الناس بطريقة لا تتناسب مع المجهود الفردي فيعطى النصيب الاكبر لمن لم يعمل شيئاً . ويعطى نصيب اقل منه لمن اشتغل قليلاً ، وهكذا يقل النصيب كلما زاد المجهود الفردي حتى لا يبقى شيء يذكر للفئة التي هي اكثر الناس انتاجاً فإن الشيوعية احب الى لانها اخف وطأة على الناس من هذا النظام.»

٥ — جان باتيست ساي Jean Baptiste Say

ولد في مدينة ليون من فرانسا (١٧٦٧) وبعد ان تمم دراسته اشتغل بالتجارة ثم انشأ يكتب في المجلات فظهرت براعته وفي سنة (١٧٩٩) انتخب عضواً للبارلمان ثم نشر كتابه «الاقتصاد السياسي» سنة (١٨٠٣).

ان علم الاقتصاد مدين لفضل هذا الرجل العظيم بجعله اياه علماً مستقلاً فانه اول من قسم موضوع الاقتصاد الى اربعة مباحث (الانتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك) وأوضح ما كان غامضاً من قواعده وقوانينه وتمم ما كان ناقصاً منها باسلوب بديع وأضاف اليها نظريات وقواعد جديدة اهمها (نظرية المنافذ Théorie des Débouchés) التي تلخص بثلاث كلمات المحاصيل تشترى بمحاصيل Les Produits s'achetent avec des produits وتفسيرها: انه لا سبيل للانسان ان ينال أية حاجة من حاجاته الا بالانتاج، فالانتاج هو الذي يوجد المحصول الذي يقوم بايفاء تلك الحاجة مباشرة او بطريق المقايضة. فالمحاصيل اذاً هي التي يشترى بعضها بعضاً وما النقد الا نقطة الوصل بين الانتاجين اي هي الواسطة التي تنقل محصول كل من المتقايضين الى الآخر فاذا لم ينتج الانسان محصولاً نافعاً لسد حاجات الناس لا يتيسر له شراء محاصيلهم كما انه لا يستطيع تحصيل النقد الذي هو واسطة الشراء واذا انعدم الانتاج في الكون فلا ريب ان نفع النقود يزول.

وقد بنى (جان باتيست ساي) على هذه النظرية نظرية أخرى هامة وهي تقسيمه الثروة الى قسمين مادية ومعنوية كما قدمنا في مبحث الثروة وقد عدّ من النوع الثاني الاعمال التي يقوم بها طائفة من البشر كالمؤلفين والاطباء والمحامين والموسيقيين والاساتذة والمغنين والممثلين والموظفين الى غير ذلك اذ اعتبر ان هذه الاعمال تنتج محاصيل معنوية تستهلك حين انتاجها فانتاج الطبيب هو نصيحته او وصفته التي يمنحها المريض واستماع المريض لها وعمله بها هو استهلاكها.

٦ — فريدريك باستيا Frédéric Bastiat

ولد في فرانسا سنة (١٨٠١) وتوفي والده وهو صغير فتولى جده امر تعليمه وتهذيبه وبعد ان تمم دراسته اشتغل بالتجارة ثم عدل عنها ووقف حياته على درس العلوم التي كان مولعاً بها .

وفي سنة (١٨٤٤) بدأ يكتب المقالات الضافية في جريدة الاقتصاديين Journal des économistes فظهرت براعته الكتابية وقوة قلمه في التحبير واخذت شهرته العلمية في التجسم منذ ذلك الحين وفي سنة (١٨٤٦) سعى بباريس وبوردو في تأسيس جمعيات لنشر مبادىء حرية المبادلات La liberté des échanges اي حرية التجارة فنجح في مسعاه وعين امين سر للجمعية التي تأسست لهذا الغرض في باريس واسند اليه رياسة تحرير الجريدة التي اصدرتها هذه الجمعية .

وضع باستيا جملة كتب ورسائل منها السفسطة الاقتصادية Sophisme économique نشر في باريس سنة (١٨٤٧) وقد جمع فيه « النقد الطريف والتهكم الظريف » على نظرية حماية التجارة . وأتبعه بكتاب آخر سنة (١٨٤٩) وجه فيه خطابات الى الموسيو تيير Mr Thiers الذي كان وزيراً لفرنسا سنة (١٨٣٢) وسماه (الحمايةوالشيوعية Protectionnissme et communisme) واثبت فيه ان نظرية حماية التجارة لا تخرج عن كونها نظرية شيوعية عملية اذ لا فرق بينهما سوى ان نظام الحماية يغتصب الاموال لمصلحة الاغنياء بينما ان الشيوعية تغتصب تلك الاموال لمنفعة الفقراء .

وفي سنة (١٨٤٩) وضع كتاباً سماه (L'état Maudit - argent) اي (الحكومة) و (النقد اللعين) اوضح في الجزء الاول منه عدم اهلية الحكومة للقيام بالاعمال النافعة للأمة وانه من العبث ان ينتظر منها من الاعمال مالايستطيع الافراد عمله لمصلحتهم لان الحكومة أعجز من ان تقوم بمثل هذه الاعباء ، فكل

ما يمكن طلبه منها هو ان تحافظ على الأمن العام . ثم انتقل في الجزء الاخير من كتابه هذا الى الكلام عن النقود وفند مزاعم القائلين بان النقد هو الثروة وبين ان النقود ليست سوى وسيلة مؤدية الى الحصول على الثروة ، فالنقد اذاً واسطة والثروة غاية ومن الخطأ خلط الواسطة بالغاية .

وكان آخر كتاب وضعه قبيل وفاته كتابه المشهور (التناسقات الاقتصادية Les Harmonies Economiques) الذي شرح فيه الهيأة الاجتماعية ان مصالح جميع الطبقات متفقة وليس في مصلحة طبقة من الطبقات ما يناقض مصالح الطبقة الاخرى وقد اشترط فيه للوصول الى دوام التوفيق بين مصالح الطبقات (احترام الحرية والملكية) ولكن مرضه اعجله عن اتمام شرح هذه النظرية فوافاه الأجل المحتوم في روما سنة (١٨٥٠)

اما في هذا العصر الذي تعددت فيه وسائط النقل وانتشرت مستحدثات الفنون والصنائع اكثر من قبل فقد اتسعت دائرة الاختلاط بين الامم في الامور الاقتصادية وكتب في هذا العلم مؤلفات عديدة ونشرت فيه جرائد ومجلات مختلفة فاصبحت قواعده وقوانينه مألوفة مأنوسة . وقد ادخل في برامج جميع المدارس من ثانوية وعالية ، وما زالت تلقى فيه الدروس والمحاضرات الممتعة وتحبر فيه المقالات النفيسة الشيقة في اقطار العالم المتمدن جمعاء .

❀ ❀ ❀

القسم الثالث

١

القوانين الاقتصادية

LES LOIS ECONOMIQUES

لكل علم من العلوم موضوع يحوي جملة حادثات متسلسلة ومرتبطاً بعضها ببعض فكل حادثة من حوادث الكون سواء أكانت طبيعية او اجتماعية ، اضطرارية او اختيارية ليست وليدة الاتفاق والمصادفة اي انها لا تحدث من تلقاء نفسها مباشرةً بل تنشأ عن حادثة غيرها تقدمتها . ومن هنا استدل بعض العلماء على وجود بعض العلائق والروابط بين الحادثات التي تتألف منها كل شعبة من شعب العلوم .

ان هذه العلائق منها ما تكون ظاهرة جلية بحيث ان الفكر الساذج الذي لم يمارس النظريات العلمية يدركها لأول وهلة . فكل من يقلب طرفه في السماء يرى الانتظام الذي تسير به الكواكب ويشاهد الصفحات التي يجتازها القمر في كل شهر ويلاحظ تنقلات الشمس بين البروج . وقد ادرك الرعاة ذلك في ابعد اغوار التاريخ

حينما كانوا يسرحون بمواشيهم، والملاحون وهم قائمون على ادارة سفنهم فعرفوا الاوقات التي تقع فيها دورات الاجرام السماوية فضبطوها ضبطاً متقناً ومن هنا نشأ (علم الفلك Astronomie) الذي هو من اقدم العلوم.

ومنها ما تكون غامضة خفية لا تظهر الاّ باعمال الفكر وكثرة المشاهدة كالعلائق التي دوّنها العلماء في مباحث الفلسفة الطبيعية والكيمياء. فقد اتى على الانسان حين من الدهر كان على بصره غشاوة تحول دون نفوذه الى اسرار الحادثات المحيطة به ولكنه ما زال ينعم النظر ويستقصي حتى اماط تلك الغشاوة فاصبح بصره حديداً ووقف على كثير من اسرار هذه الحادثات خلال عصور متمادية فدوّنها وسخرها في شؤونه وادارة اعماله.

اما العلوم الاجتماعية فانها ما برحت طي الخفاء مستترة بحجب الغموض الى ان كشفت اسرار الطبيعة المادية وحان زمن الاطلاع على مكنونات الغريزة البشرية فتيسر للانسان حينئذٍ معرفة نواميس العلوم الاجتماعية واجتلاء غوامضها ويرجع الفضل في اكتشافها الى العالم الكبير مونتسكيو Montesquieu وجماعة العلماء الطبيعيين

(Les Physiocrates)

ظهر للعلماء اثناء بحثهم وتنقيبهم عن اسرار الطبيعة ان العلائق والروابط المتكونة بين الحادثات هي ذات كيفية مستقرة ، شاملة . اي ان الحادثات خاضعة لنظام ثابت مستمر لا تحيد عنه قيد شعرة ولا يستثنى من هذا الحكم حادثة ما سواء عرف البشر سرها او لم يعرفوا حتى الرياح الثائرة والأمواج الزاخرة التي يصف الشعراء والكتاب هوجها وطيشها وهذا ما حدا العلماء الى تسمية هذه العلائق والروابط (بالقوانين) (او النواميس) ولا يزال العلماء يبذلون جهودهم على الدوام لاكتشاف تلك القوانين الحاكمة على كل نوع من انواع الحادثات .

ان فكرة حكم النظام الطبيعي التي سادت بالتدريج في جميع شعب العلوم الطبيعية نفذت اخيراً الى دائرة العلوم الاجتماعية كما قدمنا بفضل العلماء الطبيعيين الذين كانوا اول من اكتشفو القاعدة التي دعوها (حكم الطبيعة في الاشياء)

ثم انكب الاقتصاديون بعدهم على البحث لاكتشاف القوانين الطبيعية في الاقتصاد السياسي فاكتشفوا منها طائفة صالحة دل الاستقراء على انها ليست اقل صحة وجلاء من القوانين المكتشفة في العلوم الطبيعية وهي مثلها شاملة ، مستقرة ، نافذة وذلك كقانون

العرض والطلب وقانون تقسيم الاعمال وقانون الريع وقانون الفائدة وقانون المباراة وقانون غره شام في النقود وغير ذلك .

وبعد اكتشاف هذه القوانين عمدت فئة كبيرة من الاقتصاديين لا سيما القائلين بالنظرية الافرنسية الى اقامة البرهان على ان هذه القوانين هي — كما يقول باستيا — « صالحة bonnes » و« ربانية Prov-identielles » تعمل على تطمين رغائبنا واصلاح اخطائنا بتنظيمها الاشياء تنظيماً لا نستطيع ان نحصل عليه بما نسنه من القوانين التي هي نسج ايدينا .

ان فهم القوانين الطبيعة بهذا المعنى نشأ عنه « رد فعل réaction » شديد فقد عمد القائلون بالنظرية الالمانية الى اقامة الأدلة على فساد النظرية السابقة وعقمها تماماً مدعين انه من الخطأ والغرور الاعتقاد بوجود القوانين الطبيعية وتأثيرها في الحادثات الاقتصادية وانه لا يوجد هنالك سوى « قوانين تاريخية lois historiques » — اذا جاز تسميتها بالقوانين — تختص كل امة بنوع منها لا يشمل غيرها ولا يفيد سوى ايضاح عاداتها وطبائعها وغرائزها بوجه عام . فهي ليست حاكمة على مجموع البشر وليس من شأنها الاستمرار والاستقرار .

الاَّ انه ليس مستطاعاً انكار القوانين الطبيعية وحكمها في الحادثات

الاقتصادية لان في ذلك اجحافاً عظيماً بما بذل من الجهود الكبيرة عصرين كاملين لجعل الاقتصاد السياسي (علماً) بالمعنى التام . ولكن ذلك لا يمنعنا ان نقول بضرورة تفسير القوانين الطبيعية بغير المعنى الذي اراده باستيا .

يجب قبل كل شيء ان نتجنب الاعتقاد بان هذه القوانين ذات طبيعة « تشريعية Normatif » اي ان لا نظن انه يوجد هناك مجموعة قوانين كالقوانين التي يسنها الشّراع لتأمين سعادة الامم والأفراد .

ويجب ايضاً ان لا نبالغ فنصور هذه القوانين بصورة الجالس على عرش الحكم المسيطر على مقدرات البشر بل ينبغي تجريدها من هذا الوصف فانه من مميزات القوانين المدنية والجزائية التي يمثلونها بالسيف الباتر.

الخلاصة : يجب ان لا نفهم من كلمة القانون الطبيعي سوى العلاقه المستقرة بين بعض الحادثات بمعنى انه متى وقعت احدى هذه الحادثات فالأخرى ترافقها او تعقبها كالعلاقة المتكونة مثلاً بين مقدار محصول وثمنه او بين ثمنه وطلبه .

يقول الموسيو « تروشي Truchy » « والامر الذي لا يقبل الاعتراض والجدل ولا يستطاع فهم الاقتصاد السياسي بدونه هو انه

يستخلص من مراقبة الحادثات الاقتصادية فكرة العلائق الكائنة بين تلك الحادثات وان تلك العلائق تنم عن صفة تكفي لجعلها خليقةً بان تدعى قوانين »

ان ما حمل بعض العلماء على انكار القوانين الطبيعية في العلوم الاجتماعية هو انهم لا يرون شبهاً بين هذه العلوم والعلوم الطبيعية والرياضية بحجة ان القوة الحاكمة في العلوم الطبيعية هي الاضطرار وفي العلوم الاجتماعية الاختيار ولذلك لا يتيسر في موضوعات العلوم الاجتماعية اطراد الاستقرار والشمول كما يمكن ذلك في العلوم الطبيعية . ودليلهم على ذلك : « ان الاخصائي في احد العلوم الطبيعية يستطيع بما لديه من العلامات ان يعين في كل حين ما ينجم عنها من النتائج والحادثات بالضبط والدقة . فالفلكي لا يعسر عليه ان يحدد ساعة الكسوف قبل مائة عام من وقوعه والكيماوي اذا وضع جسمين في بوتقته يسهل عليه ايضاح صفات الجسم الذي ينتج بينهما قبل ان يتم امتزاجهما اما المؤرخ او السياسي فلا يستطيع تعيين نتائج الحادثات الاجتماعية والسياسية بالضبط قبل حدوثها ، بل منتهى امكانه ان يتنبأ بتلك النتائج التي يكذبها الواقع غالبا لان تنبؤه هذا غير مستند الى قاعدة علمية . »

يدل هذا الرأي على عدم ادراك اصحابه لا حقيقة القانون الطبيعي ولا معنى الاختيار الذي يسمونه بالارادة الجزئيـة لانهم يظنون ان القانون الطبيعي سلطان قوي ، قاهر يسيطر على الحادثات فيبعثهـا ويقودها صاغرة الى النتائج التي يقدرها لها . وان مطلق الاختيار في الانسان ينم عن سيره في الشؤون بحسب اهوائـه التي لا يمكن ان يضبطها نظام على ان القانون الطبيعي ليس الاّ علائق اضطراريـة تكون بين الحادثات حين وجود بعض الشروط التي تتقدمهـا والتي يحدثها الانسان باختياره غالبا . مثال ذلك اذا انفذ رجل رصاص مسدسه في قلب انسان او حيوان مات حتماً لان القانون الطبيعي يقضي بالموت حينما تسكن حركة القلب . ولـكن حادثة اطلاق المسدس الاجتماعية التي توجب الموت انما هي حادثة اختيارية لأن فاعلها غير مجبر عليها بل هي طوع ارادته . وكذلك اذا وضع كيماوي مقداراً معينا من الهيدروجين والاوكسيجين فانهما لا يتركب منها ماء الا في شروط خاصة من الحرارة والضغط وغيرهما بحسب القانون الطبيعي وتمام هذه الشروط انما هو تابع لارادة الـكيماوي واختياره.

وهكـذا الحال في الحادثات الاجتماعية فان الأسعار مثلاً تتبع قانون العرض والطلب العام فاذا قل عرض الاشياء في السوق وزاد

طلبها ترتفع اسعارها والعكس بالعكس. فالانسان مختار في دخول السوق وفي سوم بعض الحاجات ولكنه اذا صمم على ذلك فليس في استطاعته شراء تلك الحاجات بالسعر الذي يروقه بل يضطر الى شرائها بالسعر السائد في تلك السوق كما ان البائع ملزم ببيعها بذلك السعر لان السعر المذكور لا يتبع ارادة المبتاع ولا البائع بل هو نتيجة قانون طبيعي يدعى قانون العرض والطلب العام.

ولا نرى حاجة لاقامة البرهان على ان مطلق الاختيار لا يدل على تحكم الاهواء كما قدمنا اذ لا عبرة في هذا الشأن بما يأتيه بعض المسرفين والمعتوهين والصبيان من الامور الشاذة التي لا يستطيع الاقتصاديون التنبؤ بما ينشأ عنها من النتائج فالاقتصاديون انما يهتمون بمجموع الاعمال التي يأتيها الوسط العاقل المدرك الذي يسير بحكمة وتدبير في الهيأة الاجتماعية.

اما ان نتائج الحادثات الاجتماعية تكذب في اكثر الاحايين تنبؤات علماء الاجتماع فذلك امر واقع ولكن هذا التكذيب لا ينحصر فيها بل كثيراً ما كذب الواقع تكهنات علماء الطبيعة واستنتاجاتهم في حادثات الجو فكلنا يعلم ان المطر والثلج والبرد والرياح والزوابع والزلازل الى غير ذلك من الحادثات الكونية لا تحدث على

سبيل الاتفاق بل هي تابعة لاحكام القوانين الطبيعية على انما يكتشفه علماء الحكمة الطبيعية (الفيزياء) لا يفوق ما يكتشفه علماء الاجتماع من الشؤون صحة واطراداً بل قد يستدل هؤلاء على حدوث الازمات الاقتصادية ببراهين اقوى من ادلة اولئك على الطواريء الجوية .

وصفوة القول : ان الحادثات الاجتماعية والاقتصادية لا تختلف عن الحادثات الطبيعية في اتباع قوانين طبيعية عامة .

يدعي منكرو هذه القوانين بان الانسان كثيراً ما يباشر العمل راجياً ان يصل الى نتيجة مرغوبة فاذا به يصطدم بخلافها . وهذا الاعتراض على وجاهته لا يثبت مدعاهم لان نفاذ القوانين الاقتصادية في جهة متوقف على تحقيق شروط معينة فاذا نقصت تغير اتجاه هذه القوانين او انعكس وهذا يدلنا على جهل الانسان غالباً بالاسباب الحقيقية التي تؤثر في مجرى الاحوال لان اعمال البشر متنوعة مشتبكة كما انها غامضة مبهمة . وهي مع ذلك غير خارجة عن دائرة تأثير القوانين الطبيعية بل تؤيدها وتثبت حقيقة راهنة هي ان تأثير الاسباب يغلب ارادة الانسان مثال ذلك : انه اذا ارادت بعض الحكومات ان تقوم ببعض الاعمال الزراعية او الصناعية او التجارية بقصد استدرار الارباح منها وحمايتها من المزاحمة الاجنبية وكانت تلك الاعمال مما

لا يرجى نجاحها في بلاد تلك الحكومة لفقدان قابلية اراضيها او عدم استعداد اهاليها تكون النتائج على خلاف مأمولها لاسباب سيأتي بيانها في مباحثها الخاصة .

هذا وان اشد الناس انكاراً لهذه القوانين لا يحجم عن انتهاز الفرصة للاستفادة من احكامها فكثيراً ما نشاهد بعض الناس الذين ينكرون على الاقتصاديين تنبؤاتهم المستندة الى القوانين الطبيعية لا يستغنون عن هذه التنبؤات في اعمالهم اليومية فترى المضاربين بالسهام والتحاويل وكلهم يتبع في عمله بعض الدساتير التي قررها علم الاقتصاد . فمن منهم يعرض عن شراء سهم في شركة او معمل رابحين وهو آمل ارتفاع ثمن السهم بسبب ازدياد نجاح الشركة والمعمل ؟ ومن منهم لا يهرع الى ابتياع ميرته ومؤنه في مواسم كثرتها اغتناماً لرخصها الناشيء عن قانون العرض والطلب العام دون ان يعترف ضمناً بتأثير ذلك القانون ونفوذه ؟

ويقول بعض العلماء ومنهم (دولافوله De Laveleye) بوجود القوانين الاقتصادية ولكنهم لا يعترفون بانها طبيعية بل يزعمون انها وضعية Positives ويستنتجون من ذلك امكان ادارة الشؤون الاقتصادية بحسب ارادة الانسان على طريقة سن القوانين ووضع

النظامات. وهذا الزعم باطل ايضاً فقد برهنت التجارب والاختبارات في مختلف الازمنة على ان ما تبذله الحكومات من الجهود في سبيل تحديد اسعار الحاجات، وتعيين معدل الفائدة، واجبار الناس على مداولة القوائم النقدية وصرفها بالقيم المحررة فيها، في كل ذلك تكون النتائج غالباً مخالفة لما تتوخاه تلك الحكومات وترتجيه: فترتفع الاسعار ويصعد معدل الفائدة وتسقط قيم القوائم وينجم عن ذلك اخفاء الارزاق ووؤوس الاموال والنقود الذهبية والفضية هذا اذا اصرت الحكومة على انفاذ اوامرها وانظمتها.

فلذلك وجب على واضعي القوانين ان يكونوا على علم بحقائق القوانين الاقتصادية لكيلا يخالفوا احكامها فيما يسنون من القوانين لادارة الشؤون الاقتصادية وترقيتها في المملكة والاّ صدمتهم النتائج المنعكسة ولم يضمن لقوانينهم هذه البقاء والاستقرار. عدا ما تجره امثال هذه القوانين على حالة البلاد الاقتصادية من القلق والاضطراب.

لا نقصد بهذا القول انه يتحتم على واضعي القوانين تطبيق نظريات علم الاقتصاد العامة فيما يقررون من القواعد الفنية ويسنونه من الانظمة والقوانين لادارة الشؤن الاقتصادية في بلادهم.

وانما يجب عليهم ان يسترشدوا بالحقائق العلمية التي اثبتها علم

الاقتصاد ويراعوا احكام القوانين الطبيعية كيلا تضل مسالكهم في ادارة تلك الشؤون وان يلاحظوا مع ذلك كيان مملكتهم الاقتصادي في جوه ومحيطه وموقعه وطرز حياته واوضاعه الخاصة فيتخذوا ما يلائمه من المقررات والانظمة الاقتصادية العملية لأن العلم شيء والفن والعمل شيء آخر .

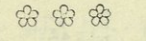

٢

الطرائق الاقتصادية

LES MÉTHODES ECONOMIQUES

طريقة الاستدلال — طريقة الاستقراء — الطريقة التاريخية — الطريقة الرياضية — الطريقة النفسية — اي هذه الطرائق ارجح ؟ — ما هي الخطة التي يستحسن السير عليها؟ — العلوم المعاونة للاقتصاد (الاحصاء — التحقيق)

تدل كلمة (طريقة Méthode) على السبيل الموصلة الى الحقيقة . والطرائق العلمية كثيرة فلكل علم طريقة خاصة يسلكها للوصول الى اكتشاف الحقائق واستخراج القواعد المتعلقة بموضوعه. وتلخص هذه الطرائق جميعها في اثنتين :

اولاهما — طريقة الاستنتاج La Méthode Déductive وتدعى ايضاً (الطريقة المجردة M . Abstraite) وهي تسير من (العام الى الخاص) فتتناول المباديء العامة الواضحة فتفحصها فحصاً بالغاً لكي تستنبط منها بالبرهان العقلي والقياس المنطقي — قواعد تجعلها اساساً ودستوراً للمعاملات الاقتصادية . وخير مثال للعلوم التي تجري على هذه الطريقة علم الهندسة

وثانيتهما — طريقة الاستقراء La Méthode inductive وتسمى (طريقة المراقبة M . d' observation) وتسير هذه بعكس الطريقة السابقة من (الخاص الى العام) فهي تراقب الحادثات منفردة وترصد احوال كل منها على حدة حتى تصل بفضل هذه المراقبة الى استخراج القواعد والقوانين العامة، الحاكمة على سير تلك الحادثات. فالعالم نيوتون Newton راقب باستقراء حالة الأجسام الساقطة في الهواء فاستخرج من ذلك قانون الجاذبية العام.

سلك جهابذة الاقتصاديين في باديء الامر طريقة الاستنتاج فاستنبطوا بواسطتها جملة قواعد وعدة نظريات كنظرية النفوس وقانون الغلة غير المتناسبة وقانون ادنى الجهد وغيرها وقد مر ذكر بعضها في المباحث السابقة ولكن طائفة من العلماء قبل نصف قرن رجحوا طريقة الاستقراء وفي طليعة هؤلاء علماء الالمان الذين سموا هذه الطريقة (بالطريقة الحقيقية M.réelle) وهي الطريقة التي سنها (باكون Bacon) في العلوم الطبيعية منذ عصور فأتت بالنتائج المحمودة.

اختلف العلماء في ترجيح احدى هاتين الطريقتين على الاخرى في استخراج القواعد الاقتصادية ولكن اختلافهم هذا لم ينشأ عنه فائدة محققة لأن القائلين برجحان الطريقة الاستقرائية يدعون « ان

الطريقة المجردة المستندة الى الاستنتاجات العقلية والقياسات المنطقية لا توافق روح العلم الصحيح لأنها نظرية محضة لم تدعم صحتها بالاختبار والتجربة . هذا وليس بصحيح ايضاً ان تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية عامة يمكن ان يستخرج منها قواعد وقوانين شاملة تصلح للتطبيق على جميع الناس في كل الادوار والاطوار. اما الطريقة الاستقرائية فانها تستمد من مراقبة الحادثات واختبارها بالحس والمشاهدة وتجمع المعلومات من صحف التاريخ وجداول الاحصاء ومشاهدات السياح وتنقيبهم عن حقائق الشؤون فتستخرج بهذه الواسطة قواعد عملية مستندة الى التجارب والوقائع الراهنة لا الى النظريات العقلية والافكار الشخصية . »

بالغ علماء الألمان وعلى رأسهم العالمان روشر Roscher وشمولر Schmolier

---

في التمسك بهذه الطريقة التي سميت (بالطريقة التاريخية M . Historique) فنبذوا طريقة الاستنتاج وراءهم ظهرياً ونفوا كفاية المراقبة في سبيل تحقيق الحادثات الاجتماعية والاقتصادية ما لم تؤيد بامثالها من الشواهد التاريخية وزعموا ان هذه الحادثات لا تستند الى قوانين عامة شاملة لجميع الادوار والأوضاع واعتقدوا انها خاضعة في سيرها لبعض القواعد النسبية التي تتغير وتتبدل بتغير الازمنة والأمكنة ولذلك بذلوا جل عنايتهم في درس الوقائع التاريخية وعكفوا بكل صبر وجلد على تتبع صفحات التاريخ وسير الأولين والا يغال في جداول الاحصاء التي تنبيء بالارقام المتعلقة بالحوادث الغابرة واستقصاء كل ما له مساس

بوصف حالة الامم في جميع ادوارها والوقوف على درجات الحضارات التي وصلت اليها لانهم يرون ان الماضي كنز لا ينفد يضم بين طياته جميع الاساليب الاجتماعية التي توالت وما زالت تتكرر في كل دور وزمان وقد استطلعوا مما دوّنه السياح حالة الشعوب الهمجية الحاضرة في اقطار المختلفة وقابلوها باحوال الامم البائدة حتى انهم جعلوا الاقتصاد السياسي كدائرة معارف للحوادث الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما حمل الاقتصادي (له سلى Leslie) على ان يقول « الاقتصاد : مجموعة حقائق لا سجل يحصي جميع الحوادث » .

لا ريب ان تتبع الوقائع التاريخية يفضي الى فوائد جليلة في استقصاء القواعد الاقتصادية وقد استفاد العلماء من ذلك كثيراً الاّ ان ما نطالعه في صحف التاريخ عن المعاملات الاقتصادية قليل ، ضئيل وربما كان اكثره لا دليل يؤيد صحته . وقد اختلف المؤرخون في نقل اكثر الوقائع التاريخية مما دل على ضعف الرواية فيها وهذا يوجب الاحتياط في الاستسلام لتلك الروايات . ألا ترى ان ما يحدث في زماننا من الوقائع يروى في كل ناحية على خلاف ما روي في غيرها وكثيراً ما وقع في احد اقطار المعمور من الحوادث الجسام ما اذا وقفت بنفسك على حقيقة اسبابه ثم انتقلت الي قطر آخر وجدت تأويله وتفسيره على عكس ما علمت ؟ فما بالك اذا نقل ذلك اشخاص مختلفوا المشارب ، متنابذو الافكار والاقطار الى الاجيال والانسال المقبلة ؟

اما جداول الاحصاء فانها لا تفوق الروايات التاريخية صحةً وضبطاً كما سترى ذلك في مبحث الاحصاء الخاص .

هذا وان جمع الملايين من الحادثات التاريخية وسردها لا يكفي لايجاد علم الاقتصاد بل لا بد من انفاذ النظر الى اعماق تلك الكتلة الهائلة من الحادثات المتكاثفة ومعرفة العوامل المدنية والسياسية والمؤثرات الدينية والاخلاقية والنفسية التي أثرت في تطورها واكتشاف العلائق والروابط التي تربط بعضها ببعض لكي تجلي

الحقيقة فيها . ولكن ارباب الطريقة التاريخية حصروا اهتمامهم في تعقيب مجرى الحوادث ومراقبة تحولاتها الناجمة عن تغير الزمان والمكان وتبدل الأمم والشعوب فرأوا ان بعض الحادثات اتجت في الماضي خلاف ما تنتجه امثالها في الحاضر وهذا ما دعاهم الى انكار القوانين العامة الثابتة ورفض الاعتراف بشمولها . لكن هؤلاء غفلوا عن ان اختلاف النتائج في مختلف الازمنة والامكنة ناجم عن تغاير بين الاسباب والدواعي التي نشأت عنها في الماضي علائق وروابط ولدت الحادثات السابقة وبين الاسباب والعوامل التي سادت في عصرنا الحاضر فالاختلاف في النتائج ناشيء عن الاختلاف في تلك الاسباب والعلل ليس الاّ .

مثال ذلك ان الملوك في القرون الوسطى كانوا يمنحون بعض الناس امتيازات خاصة ببعض الصناعات فكانت هذه الصناعات ترتقي وتزدهر بفضل الامتياز لان لجان الحرف التي كانت سائدة في ذلك الزمان كانت تقضي على الصنائع بالجمود فهل يسوّغ لنا هذا المثال ان نعتقد بنفع الامتيازات في زماننا الحاضر الذي زالت فيه لجان الحرف وانتفى ضغطها عن الصنائع وسادت فيه حرية المباراة وكثرت وسائط النقل وتنوعت حتى بهرت العقل .

واما البحث والتنقيب عن احوال الامم الابتدائية والهمجية التي تقطن البلاد البعيدة عن مراكز العمران والمدنية في يومنا هذا فانه اضمن لصحة الوقوف على اوضاع الجماعات الابتدائية لان هذه الاخبار والمعلومات المبنية على المشاهدة هي بلا ريب اوثق من الروايات التي ينقلها التاريخ عن احوال البشر في العصور الخالية . ولا ريب في ان الاخصائي في علم التاريخ الطبيعي مثلاً لا يرغب في درس هيكل حيوان لمعرفة هذا الحيوان اذا كان افراد نوعه موجودة غير منقرضة .

اما القائلون بتفوق الطريقة الاستنتاجية فانهم « مع اعترافهم بما لطريقة الاستقراء من مزايا ومحاسن لا يرونها كافية وصالحة لتدوين

القواعد الاقتصادية صلوحها في العلوم الطبيعية وسبب ذلك سهولة تطبيق قواعد التجربة Expérimentation وامكان تكريرها في العلوم الطبيعية مقدار ما يريد المجرب الباحث عن الحقائق العلمية .»

ان الاخصائي في علم التاريخ الطبيعي يستطيع اذا رأى جملًا ان يدعي بانه عرف جميع افراد هذا النوع من الحيوان ووقف على خواص جنسه كلها اما الاقتصادي فلا يسوغ له اذا رأى عاملًا ان يدعي بانه عرف جميع افراد هذه الفئة من الهيأة الاجتماعية ووقف على احوالهم وعاداتهم لان لكل عامل عادات وانظمة وشروطاً واجوراً تختلف عما لزملائه باختلاف مزايا النهال الفردية وبيآتهم التي يعيشون فيها . فملاحظة الامور الاقتصادية والوصول الى معرفة الاحوال الاجتماعية ليس من المسائل السهلة بل هو فوق طاقة الفرد ولا بد لامكان الملاحظة من بذل جهود عدد كبير من الناس والحكومات والتشبث بالوسائل المتنوعة .

وان ذلك الاخصائي الطبيعي اذا شاء تحقيق قضية تتعلق بالتنفس مثلًا يسهل عليه ان يضع حيواناً تحت فانوس مفرغة الهواء فيفصله عن المحيط الخارجي ثم يتابع تحقيقاته بهذا الشأن اما العالم الاقتصادي فيستحيل عليه تطبيق هذه الطريقة اذ لا يتيسر له اجراء التجارب في الحادثات الاقتصادية كما يمتنع عليه امكان تكرار ما يحدث منها او تنويع اشكالها وشروطها ولا يستطيع قطعاً ان يجرد الانسان من العوامل النفسية او المؤثرات الخارجية التي تؤثر فيه كما يجرد العالم الطبيعي الحيوان منها في تجربته بل يضطر العالم الاقتصادي في تحقيقه ان يراقب احوال الانسان مجتزئاً بتأمل اعماله وملاحظة تطوراته دون ان يتمكن من قطع علائقه بالمحيط اللهم الاّ على سبيل الفرض والتخمين وحينئذٍ تكون نتائج استنتاجاته عقلية منطقية اكثر من كونها تجريبية واقعة .

اما الاخصائي في علم الكيمياء فيمكنه ان يضع في بوتقته الانواع والمقادير التي يريدها من الاجسام والمواد المختلفة ويعرضها تارة للبرودة واخرى للحرارة ثم يرى ما ينجم عنها من النتائج المتنوعة كلما غيّر وبدّل في مقادير تلك الاجسام وانواعها وان يقيد النتائج الحاصلة التي لا تفتأ تتكرر كلما اعيد العمل نفسه. ومثله الاخصائي في علم الحكمة الطبيعية يستطيع ان يتوصل بالتجارب التي يريدها الى معرفة كثافة الاجسام وتأثير الحرارة والبرودة فيها ودرجة ضغط الهواء الى ماشاكل ذلك من الامور التي لا تختلف نتائجها كلما اعاد تجربته نفسها.

ولكن الاخصائي في علم الاقتصاد لا يستطيع اجراء هذه التجارب لان الأمور الاقتصادية تجري بين الناس ويترتب عليها نفعهم وضررهم الخاص فهم غير منقادين لأمر احد. واذا تيسر للاقتصادي اجراء تجارب عامة كأن يسعى لاقناع حكومته باتخاذ قاعدة حماية المصنوعات الوطنية مثلاً وكانت النتيجة ان غنيت المملكة وكثر مالها او افتقرت وساء حالها فهل يسوغ له الحكم بان هذه النتيجة ناشئة عن اتخاذ قاعدة الحماية؟ !

ان الممالك التي تمشت على هذه القاعدة في نظامها الاقتصادي صلحت حالة بعضها وساءت حالة بعض وجرى عكس ذلك في ممالك اخرى سارت على طريقة حرية التجارة. ومن هنا يتضح صعوبة اجراء التجارب في الامور الاقتصادية وغموض النتائج التي قد تنجم عن

هذه التجارب اذا امكن تطبيقها فلذلك يرجح العلماء مراقبة الحادثات الاقتصادية بطريقة مقارنتها بعضها ببعض وملاحظة تأثير العوامل نفسها في اوساط مختلفة وبيئات متنوعة ثم استنباط القواعد اللازمة بعد الوقوف على تأثير الاسباب العديدة التي كان لها اكبر فعل في تلك الحادثات .

ظهر مما تقدم ان طريقة الاستنتاج (المجردة) مهما كان فيها من العيوب مفيدة لا يستغنى عنها ولا سيما فيما يتعلق بميزات الأنسان وسجاياه التي هي موضوع هذا العلم وعليها بنيت قواعده واصوله. فعادات البشر في الملكية والوراثة وتأليف الاسرة وبذل جهودهم في سبيل الحصول على الحاجات واستعمالهم الآلات والأدوات المتشابهة واتخاذهم النقد من المعادن الثمينة وغير ذلك من الشؤون الاجتماعية متقاربة بعضها من بعض وهذا ما يؤيد القول بفائدة هذه الطريقة .

يتفرع عن طريقة الاستنتاج طريقتان اخريان هما :

الطريقة الرياضية M.Mathématique

تعتبر هذه الطريقة جميع العلائق الموجودة بين افراد البشر كالموازنة (équilibre) الميكانيكية بين الأجسام يمكن وضعها تحت الدرس بواسطة المعادلات الجبريه . وقد وضع الاستاذ (كورنو Cournot) اساس هذه الطريقة في سنة

(١٨٣٨) وهي ترمي كما يفهم من اسمها الى « استعمال القواعد الرياضية في الامور الاقتصادية » .

لا نكران ان في علم الاقتصاد قواعد كلية وقوانين عامة يرى لاول وهلة انها تنطبق عليها القواعد الرياضية كقانون العرض والطلب وقانون ادنى الجهد وقانون الاستعاضة ونظريتي القيمة والثمن والمعاملات المتعلقة بالمبادلة ولكن الفارق هو ان الامور الاقتصادية ناشئة عن محض ارادة الانسان ، وارادة الانسان تتغير وتتقلب حسب اهوائه فلا تسير بمقتضى قواعد ثابتة دقيقة كقواعد الحساب والجبر والهندسة . يرى مثال ذلك واضحاً في قانون العرض والطلب فان عرض صنف من الاصناف اذا قل الى درجة النصف لا يوجب صعود سعره الى الضعف لان مجرد صعود السعر قد يؤثر في الطلب فيقل وقد ينسحب بعض الطالبين بقصد الاستعاضة عن ذلك الصنف بغيره فيكون لقانون الاستعاضة ايضاً تأثيره في هذا الشأن . على ان لهذه الطريقة تأثيراً هاماً في المعاملات المتعلقة بالتداول .

والطريقة النفسية Méthode Psycologique

وتدعى : النمسوية — نسبة الى واضعها الاستاذ كارل مانجر karl Menger

تعتبر هذه الطريقة العوامل الاقتصادية كعوامل ادبية تنشأ عن اخلاق الانسان وميوله ورغباته . فدرس اخلاق الانسان ورغائبه يوصل قطعاً الى معرفة الاسباب والعلل التي تنبعث عنها الاعمال الاقتصادية . وبهذه الطريقة يسهل تحليل نظريتي قيمة الاستعمال ورأس المال لان قيمة الشيء مؤسسة على رغبة الانسان فيه او عنه فمن الضروري ان تدرس هذه الرغبة من الوجهة النفسية (*) ولذلك كان ارباب هذه الطريقة يتعمقون في درس احوال الروح البشرية وتجلياتها وميولها وتطوراتها

(*) عن مبادي الاقتصاد السياسي بتصرف .

وطبائعها والعوامل التي تؤثر فيها كالتقاليد والعادات والاعتقادات ويحثون في هذه الشؤون بحثاً متناهياً في الدقة ثم يبنون على ذلك ما يستخرجونه من القواعد والقوانين الاقتصادية .

انا اذا جرينا على (طريقة الاستنتاج) وحدها نجد ان النتائج الاقتصادية التي تظهر لنا باتباع هذه الطريقة لا تطابق الواقع في بعض الاحيان . ومنشأ ذلك ان هناك عللاً عارضة تطرأ على الاسباب الاصلية فتغير النتيجة التي استخرجها القياس .

مثال ذلك انا اذا بنينا استنتاجنا في امرٍ ما على سجايا الانسان المعروف لدى ارباب المذهب القديم (Classique) بالفرد الاقتصادي Homo économicus الذي لا يأثر الا بعامل « النفع الذاتي » في جميع احواله واوضاعه — نجد ان الواقع لا يطابق النتيجة التي نحصل عليها بالقياس في اكثر الاحايين وما ذلك لخطأ في القياس الذي ادى الى تلك النتيجة بل لأن الانسان معرض لعوامل كثيرة غير « النفع الذاتي » كحب الوطن والأسرة والروابط العائلية والاجتماعية والعقائد الدينية وغيرها من المؤثرات التي قد تقود الانسان الى خلاف النتيجة المنطقية المبنية على مبدأ « النفع الذاتي » .

واذا جرينا على (طريقة الاستقراء) فهي بطيئة في ايصالنا الى ما نتوخاه من اكتشاف الحقائق الاقتصادية لان كل حادثة اقتصادية

هي محصل جملة عوامل مختلفة ، فمع غض البصر عن الصعوبة في ضبط هذه العوامل وتحديدها نجدنا عاجزين عن تصريفها ووقف عمل بعضها الى اجراء التجارب ومشاهدة نتائجها الصحيحة كما بينا سابقاً . ولذلك لا يصح اعتماد هذه الطريقة وحدها ايضاً ونبذ الطريقة الاستنتاجية ولهذا كانت كل من هاتين الطريقتين لا تكفي وحدها لاستخراج القواعد والقوانين الاقتصادية .

ماذا يجب علينا اذن ؟

يجب علينا ان نستخدم كلتا الطريقتين معاً وذلك بان نعتمد طريقة الاستنتاج في استنباط المعلومات ثم نعنى بفحصها وتحقيقها على طريقة الاستقراء فهاتان الطريقتان للعلم — كما قال شموللر — بمثابة القدمين للانسان اذ يتعذر عليه الاستغناء عن احداهما . فيجدر بنا والحالة هذه ان نتبع في ذلك الخطط الآتية :

١ — مراقبة (observation) الحادثات والوقائع وامعان النظر في جميع اجزائها دون ميل الى اية عاطفة او اعتقاد سابق رسخ في الذهن من قبل .

٢ — تحري (Imagination) اسباب عامة توضح العلائق بين الحادثات واعداد فروض ونظريات تمهد لنا سبل الوصول الى

استخراج القواعد .

٣ — تحقيق (vérification) هـذه الفروض والنظريات لتبين صحتها من فسادها بطريق التجربة (اذا امكنت) والا فبطريق المقارنة كما مر ايضاحه .

وهذه الخطط هي نفسها المتبعة في استجلاء اسرار العلوم الطبيعية ايضاً فقد ثبتت صحة اكثر الفروض والنظريات الموضوعـة في تلك العلوم على تلك الصورة : كقانون الجاذبة الارضية وقانون السوائل والمايعات وغيرها مما لا محل لذكره . على ان قسماً كبيراً من هذه الفروض كنظريات الأثير والكهرباء ومذهب النشوء والارتقاء وغيرها لا تزال غامضة مجهولة حتى يومنا هذا .

العلوم المعاونة Sciences Auxiliaires

لما كانت مراقبة الحادثات هي الاساس الذي يعول عليه في استخراج القواعد والقوانين الاقتصادية وجب علينا ان نتحرى الطرق التي نستطيع سلوكها في تحقيق هذا الغرض . فاذا تركنا الطريقة التاريخية التي مر بيانها والتي تعد وسيلة من وسائل المراقبة يمكننا ان نحصر سبل المراقبة في امرين :

الاول الاحصاء La Statistique

عرّفه كاميل بهرو Camile Perreau بقوله «هو علم ترقيم الحادثات الاجتماعية « La science numérique des faits sociaux » وعرفه هانري تروشي Henri Truchy بقوله « هو التعداد المنتظم لحادثات الافراد او للاشياء التي يستطاع عدها، والتنسيق المنظم للارقام المحرزه Dénombrement méthodique des faits des individus ou des choses qui peuvent être comptés , et la coordination des chiffres obtenus »

يستعمل الاحصاء في الحادثات التي تُرى قابلة للحساب والمساحة والتخمين فهو يجمعها باسلوب منتظم لكي يهون على المنقّب ادراك الروابط والمناسبات الموجودة بينها بسهولة . ويتنوع استعماله جداً بحسب الحادثات الاقتصادية لانه يندر فيها ما يكون غير ذي قابلية للمقايسة وذلك كاحصاء السكان في اي بلد وتعداد المواليد والوفيات والمناكحات وانواع الامراض ومقادير البضائع التجارية الواردة او الصادرة واسعارها والنقود المعدنية او الورقية المتداولة او المحفوظة في صناديق المصارف الاحتياطية الى غير ذلك. ويوجد عدا ما ذكر احصاءات للاجور وللمحاصيل الزراعية وللانتاج المعدني وهلم جرا.

الاحصاء — فن ذو قواعد واصول خاصة في جمع الارقام والوثائق

وفي طرز تنظيمه وابرازه . وقد ظهر في القرن السابع عشر مع ويليام بتي William Pettiy الذي سماه في ذلك الحين باسم يستحق الخلود وهو « علم الحساب السياسي L' arithmétique politique » لان الدول كانت اذ ذاك في حاجة الى الحصول على معلومات صحيحة في شؤون الافراد والاشياء لمقاصد ادارية ومالية . ولكنه لم يأت بطائل قبل القرن التاسع عشر حيث دخل في عداد الطرائق العلمية للمراقبة المنتظمة .

لا ينكر نفع الاحصاءات الصحيحة الخالية من الاغلاط وخدماتها العظيمة للاقتصاد رغم ندرتها . لانها الوسائل الاولية التي تبنى عليها أسس المراقبة والتنقيب العلمي ولانها تنبئ عن الوقائع الاجتماعية والحادثات الاقتصادية بالارقام العددية فيجتني منها علم الاقتصاد المعلومات الواضحة .

على ان قواعد الاحصاء وما ينجم عنها من سهولة الاستقراء لا تفي وحدها بالمطلوب من اكتشاف جميع القواعد والقوانين الاقتصادية لتعذر الحصول على الارقام الصحيحة السالمة من شوائب الاغلاط مهما عني مرتبوا جداول الاحصاء وحرصوا على ضبطها واتقانها .

ينشأ هذا النقص عن اسباب ثلاثة :

اولها صعوبة الاحاطة بموضوع الاحصاء الذي يراد تدوينه وذلك

اما لاتساع مجال العمل فيه او لنقص القابلية او الاهلية في القائمين على تدوينه او لاهمالهم واجباتهم في هذا الشأن او لاستحالة وقوفهم على الحقائق في بعض الاحيان او لعدم اكتراث الاهلين باعداد الوسائل واعطاء المعلومات المقتضاة الى غير ذلك من الاسباب .

يرى مثال ذلك في الاحصاءات التي تقوم بتدوينها الحكومات المختلفة كالاحصاءات الزراعية والحيوانية واحصاءات النفوس والامراض والوفيات او بعض المستهلكات. فان اتساع مجال العمل فيها يدعو الى تشتت السعي والفكر ، لان هذه الاحصاءات تقوم بتدوينها دائر تلك الحكومات وموظفوها او تؤخذ عنهم غالباً وهولاء انما يبنون اعمالهم ومساعيهم في هذا الشأن على التحقيق والتنقيب وضبط الحادثات التي تبلغهم بلا ريب . فبعض الموظفين لا يهتمون بذلك اما لجهلهم او لعدم خبرتهم باستقصاء جميع الحادثات وضبطها ، بل يكتفون بما يبلغهم منها ، وبعضهم لا يتمكن ان يحصي تلك الحادثات ويعين ارقامها على وجه الضبط لتعذر حصرها او استحالته : كأن يقوم حاكم احدى المقاطعات باحصاء ما انبتته البلاد الداخلة في مقاطعته من المحاصيل الزراعية او ما استهلك فيها من بعض المحاصيل الصناعية فيختلط الحابل بالنابل حينما تجمع المعلومات التي ترد الى الدائرة المركزية ويعلن مجموعها

برقم واحد .

وثانيها ان الناس مفطورون على كتمان الحقائق فيما يمس مصالحهم من الشؤون .

وهذا واقع في جميع الاحصاءات المتعلقة بحصر المواد التي تستوفى منها الضرائب والرسوم فان احصاءات الاغنام والمواشي والمحاصيل الزراعية التابعة للعشر ومقادير الكحول والتبغ والملح وما شاكلها لا تدل على المقادير المنتجة او المستهلكة داخل المملكة بل تبين المقادير التي استوفيت منها الضرائب والرسوم ليس الا .

وثالثها ان تفسير النتائج المستنبطة من الاحصاءات وتقرير الحكم القطعي فيها يفوق تدوينها صعوبةً .

لأنا اذا فرضنا صحة جداول الاحصاء المرتبة لبيان مقادير صنف من الاصناف في سنين مختلفة، نرى في الغالب فروقاً كبيرة بين ارقام تلك السنين . وقد تنشأ هذه الفروق عن بواعث شتى لا عن سبب واحد . مثال ذلك انه اذا ظهر لنا في دخل احدى السكك الحديدية في سنة ما نقص عما قبلها لا نستطيع الحكم بان هذا النقص ناشئ عن رفع الاجور او عن خفضها في تلك السنة بل ربما كان ناشئاً عن امحال في المملكة او عن حدوث ازمة اقتصادية فيها او عن مزاحمة بعض

الوسائط النقلية لتلك السكة او غير ذلك من الاسباب .

الثاني التحقيق L'enquête

ويتضمن كل ما يجري من تفتيش وتنقيب في سبيل الوقوف على اسباب الحادثات وتطوراتها سواء كان ذلك بالاستفهام من ذوي العلاقة او باستنطاق المشاهد والآثار فموضوع الاحصاء أعم من التحقيق وحينما يستعمل الاحصاء هذه الواسطة يصبح نوعاً من انواع التحقيق والتحقيق لا يقتصر على جمع الوثائق الرقمية فقط بل يجمع جميع العناصر المادية والمعنوية لدرس القضية .

قد يتناول التحقيق المواضيع الكثيرة الاختلاف كاسباب الازمات الاقتصادية وطبائعها وشروط العمل والاجور لدى اية طائفة من طوائف العمال واحوال المباراة في اي صنف من صنوف الانتاج العالمي بالنسبة الى البلاد الاجنبية .

ويكون التحقيق اما بالذهاب الى محل الحادثة بالنفس للاستفسار عنها والنتائج في هذه الصورة اقرب الى الحقيقة . واما باستدعاء الاشخاص الذين تقضي الحاجة باستجوابهم الى مكان القائم بالتحقيق وفي هذه الحالة يفقد المحقق خاصة التقدير التي تتيسر له بذهابه الى محل الحادثة واختلاطه باصحاب العلاقة . على ان هذا النوع من التحقيق لا يجري

الا من قبل المحققين الذين لهم صفة رسمية . واما ان يكون بتوجيه جملة اسئلة وهذه الطريقة اسهل ولكنها اقل فائدة .

من انواع التحقيق نوع ذو خطر واهمية يعرف بالتحقيق المثالي او النموذجي L'enquête monographique ففي هذا التحقيق يؤخذ فرد منتخب كأنموذج لصنف مؤلف من افراد متماثلة فتُدرس احواله درساً عميقاً وتعتبر النتائج الحاصلة من هذا الدرس شاملة لجميع افراد ذلك الصنف. وقد وصف هذا النوع من التحقيق بايضاح لوبلهي Le Play في كتابه المشهور الذي نشر في سنة (١٨٥٥) باسم العمال الاوروبيين ouvriers européens فكان مثالاً اعلى لهذه النظرية .

وصف (لوبلهي) في كتابه هذا عائلات العمال وصفاً دقيقاً ولما كانت العائلة هي الوحدة الاجتماعية في الامة فلا يستطاع معرفة حالة الامم الاجتماعية الا بالاطلاع على احوال الاسرة فيها والاحاطة بشؤون حياتها واوضاعها . وقد اهتم (لوبلهي) كثيراً بوصف ميزانية الاسرة Le budget de la famille لان حياة الاسرة تتوقف على الواردات والنفقات . وقد توسع المؤلفون بعد (لوبلهي) في ايضاح امثال هذه المواضيع وشرحها شرحاً دقيقاً حتى اصبحت تعد في العلوم الاجتماعية بمثابة المجهر Le Microscope

ولكن التحقيق المثالي سهل فيما بعد وشمل استعماله غير الاسرة كالمهن والصناعات والمعامل والمعارض التجارية والاسواق وغيرها ولكنه لم يخرج عن موضوعه في اصطفاء فرد واتخاذه نموذجاً يستدل منه على احوال المجموع المتساوي الافراد . وهذا التحقيق يؤيد بشواهد تقتبس من الحياة نفسها ولكن ذلك يتطلب براعة فائقة لا تتيسر لكثير من العاملين في هذا السبيل . هذا ولا يغرب عن الذهن ان للفرد الموضوع تحت الدرس سجايا ثانوية خاصة به فاذا حكم بتعميم سجاياه هذه على مجموع افراد صنفه نشأ من ذلك الحكم محاذير ومخاطر .

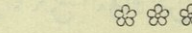

٣

المذاهب الاقتصادية

LES DOCTRINES ÉCONOMIQUES

المذهب الحر — المذهب الاجتماعي (الاشتراكية — الشيوعية — الفوضوية — مذهب ماركس — الماركسية الجديدة) المذاهب المختلطة (الاجتماعية الحكومية — الاجتماعية المسيحية) مذهب لوبلي — مذهب التضامن — مذاهب اقتصادية حديثة (البولشفية — الفاشيستية)

بفضل الطرائق التي مر ذكرها في المبحث السابق وبتطبيق قاعدتي الاستنتاج والاستقراء وما يتفرع عنهما من اساليب ووسائل في المراقبة والتحقيق تمكن العلماء من اكتشاف بعض النواميس والقوانين الاقتصادية فدوّنوها ولكنهم افترقوا مذاهب شتى في سبيل تقريرها وتنفيذها فكان لكل فريق منهم رأي يناقض رأي الفريق الثاني .

يوجد في اكثر العلوم غير الاقتصاد مجموعة آراء ونظريات تكون رهينة التحقيق والمراقبة ولكن هذا لا يمنع العلماء من الاتفاق على اعتبارها صحيحة لمدة محدودة يقوى اثنائها احتمال صحتها شيئاً فشيئاً حتى

تصبح تلك الآراء والنظريات حقيقة لا غبار عليها ما لم يثبت خلافها .

اما علم الاقتصاد فانه يحوي بين الآراء والنظريات الاصلية جدالاً ابدياً لا ينضب معينه فما يؤيده فريق من علمائه ينكره فريق آخر منهم . وان صعوبة تقرير قواعد هذا العلم الذي لا يتعدى موضوعه الانسان في فعاليته الاجتماعية — تظهر لك في تعسر التوصل الى مرتبة الوثوق في قواعد التحقيق والمراقبة ثم الى حصول اليقين في النتائج المستنبطة كما يستطاع ذلك في العلوم الطبيعية . زد على ذلك ان الحقائق الاقتصادية في ساحة النظام الاجتماعي النافذ تصطدم بمنافع البشر المادية فان البشر ميالون الى الاعتقاد بصحة المباديء التي يأملون نفعها وخطأ التي يُخشى ضررها ، فلا ريب ان درس سير النجوم والكواكب ومراقبة تنقلاتها اسهل كثيراً من ملاحظة الحادثات الاقتصادية وتقرير الحقائق المستنبطة منها .

اختلف العلماء وتباينت آراؤهم في وضع القواعد والمناهج التي ينبغي للبشر ان يراعوها لاجل تسيير مصالحهم الاقتصادية على افضل مثال والوصول الى النتائج المرغوبة والسعادة المنشودة فنشأ عن اختلافهم هذا مذاهب شتى متشعبة نأتي على ذكرها فيما يلي :

***

المذهب الحر

LA DOCTRINE LIBÉRALE

منشأوه

كان هذا المذهب اول المذاهب التي أسست تأسيساً علمياً في اواخر القرن الثامن عشر وذلك بمخالفته لمجموع الآراء النظرية والعملية التي كانت سائدة في اوائل ذلك العصر وما قبله ولم يكن بينها روابط وعلائق توجب اعتبارها مذاهب معينة. واهم تلك الاراء هو ما تضمنته الطريقتان النقدية Le Mercantilisme و الطبيعية La Physiocratie اللتان مر ذكرهما في مبحث تاريخ الاقتصاد.

تفترق الطريقة النقدية في امرين: اولهما انها خلطت خلطاً كلياً الاقتصاد السياسي بالاقتصاد الأهلي او الداخلي الذي ينحصر داخل حدود الحكومة ولا يتجاوزها ولم يكن الاول قد ظهر بعد الاَّ في شكل الثاني الذي يمكن ايضاحه بما يلي: «ان اكتساب الذهب والفضة كما يفضي الى اثراء الافراد يؤدي الى اثراء الامم والشعوب فاعظم عمل تقوم به الحكومات هو ان تستحضر اكثر ما يمكن

الحصول عليه من المعادن الثمينة فتحتفظ به داخل حدودها . ان التاجر الذي يثري بالبيع يحاذر ان يضيع ثروته بالشراء وهذا مايجب على الحكومة ايضاً فينبغي لها ان تعنى كل العناية بان تجعل رعاياها يبيعون الاجانب كثيراً ولا يشترون منهم الا قليلاً . وبهذه السياسة تستطيع تلك الحكومه ان تملك زمام التجارة فتزيد مطاليبها عن ديونها وتضمن حينئذٍ لنفسها وارداً لا ينضب من المعادن الثمينة.»

وثانيهما انها لا ترى «وجود الاختيار والطوع في النظام الاقتصادي» فالاقتصاد في نظر اصحاب هذه الطريقة نشأ كالآلة الجامدة التي لا تستطيع الحركة الا بمحرك خارجي يدفعها الى العمل وعن هذا ينشأ واجب الحكومة ان تتدخل في ادارة الحياة الاقتصادية .

ولكن المذهب الحر كشف الغطاء عن مخالفة علم الاقتصاد السياسي للاقتصاد الاهلي او الداخلي فاظهر هذه المخالفة جلية واوجد نظاماً اقتصادياً طوعياً يتجلى بفسح مجال الحرية لحركة منافع الافراد دون حاجة الى تدخل الدولة .

هذان هما الامران اللذان قررهما هذا المذهب وقد استقى ذلك من منابع الطريقة الطبيعية ثم انتقل الينا بواسطة سلسلة من المؤلفين تبدأ بآدم سميث وتنتهي في معاصرينا الذين اوضحوا لنا العلاقة

بين النظام الطبيعي وسياسة الاجتماع .

اما آراء الطريقة الطبيعية فقد اصبحت في عصرنا الحاضر خاملة لا يعتد بها ، ولخصها ما يلي : « ان العمل الزراعي هو العمل الوحيد الذي يأتي بقيمة زائدة عما يستهلكه فهو وحده الذي يترك فضالةً Plus - value او محصولاً صافياً Produit net . اما الاعمال الصناعية والتجارية فلا نقول انها غير نافعة للهيأة الاجتماعية ولكنها لا تنتج سوى قيمة الارزاق والثروات التي تستهلكها دون زيادة عليها فالصناع والتجار صنفان عقيمان « Classes stériles

ينشأ عن هذا الرأي المنسوب الى ارباب الطريقة الطبيعية نظرية غريبة في الضريبة هي هذه : « لما كان المحصول الصافي الذي يحدث بفضل العمل الزراعي هو الثروة الحقيقية الوحيدة التي تغذي مجموع الهيأة الاجتماعية . وجب ان تكون الضريبة الوحيدة التي يقرها العقل والمنطق هي المبالغ التي تفرز للحكومة من هذا النبع الاصلي وتستوفى من يد اصحاب الاراضي . فالواجب يقضي اذاً بفرض الضريبة الموحدة على الارض L' impôt unique sur la terre وبهذه الصورة تصبح الحكومة عبارة عن شريك لمن يتصرف في الأرض يقبض نصيبه من نتائجها في كل عام . هذا من جهة ، ثم لما كانت

الصناعة والتجارة رغم نفعهما عبارة عن اعمال لا تنتج الثروة يجب على الحكومة ان لا تحميها بطريقة التوسط والمداخلة او بطريقة منح الامتياز وما اشبه ذلك كما يجري في تطبيق مبادىء الطريقة النقدية.»

بهذه المداورة وهذا التعليل توصل الطبيعيون (الفيزيوقراطيون) الى استخراج مبادىء المذهب الحر القائل بعدم تدخل الحكومة في النظام الاقتصادي. ومهما تكن آراء الطريقة الطبيعية خاملة كما ذكرنا آنفاً فاليها يعود الفضل في ايجاد الحركة الاقتصادية وفي تكوين وتوزيع الثروة في الهيأة الاجتماعية. وآراء هذه الطريقة تلخص في الدستور الشهير القائل (ذروه يعمل ذروه يسير Lessez-faire, lessez passer) وهذا الدستور مهما اشتبهت صحته لدى بعضهم يبقى لدى الرأي العام علماً خالداً للاقتصاديين الاحرار. ومن الغريب ان الحرية المفرطة التي يريدها الطبيعيون في النظام الاقتصادي لم يريدوها في النظام السياسي بل كان رأيهم في هذا الشأن: «ان السلطة السياسية يجب ان تكون في يد ملك شرعي مطلق التصرف وهذا ما يناسب النظام الطبيعي ويلائمه. لكن يجب ايضاً ان يكون هذا الملك الشرعي عالماً خبيراً ذا رأي ثاقب في الامور كيلا يخالف احكام القوانين الطبيعية ويستبدلها باحكام عندية يستنبطها من آرائه

وارادته الخاصة كما كان يقع غالباً فيما مضى .»

آراؤه ومبادئه

يتصل المذهب الحر بآدم سميث وتلاميذه من اقتصادي الانكليز ولذلك سمي هذا المذهب ايضاً بالمذهب الانكليزي Doctrine anglaise وان آدم سميث الذي كان معاصراً الطبيعيين وكان على صلة مع تورغو Turgot وكنه Quesnay يعتبر في الحقيقة مؤسس هذا المذهب واذا كان قد جاوز في مذهبه آراء الطبيعيين ومبادئهم فانه لم يخلُ من تأثير بيّن لتلك الآراء والمباديء فيه والذي جعل لمذهبه هذه الميزة والانفراد عنهم هو : انه اوضح في كتابه « نظاماً اقتصادياً طوعياً طبيعياً يتحقق بدافع النفع الذاتي مجرداً عن اي تأثير غيره » فالامور — بمقتضى هذا النظام — تسير بنفسها في طريق ممهدة من الحرية الطبيعية كما تسير الافلاك في الفضاء غير المتناهي ، والحادثات الاقتصادية تديرها قوانين عامة كالقوانين التي تسيطر على الشؤون الكونية الطبيعية ، وان النفع الشخصي هو وحده المحرض على العمل في سبيل الانتاج والعامل في رقي البشر المادي والاقتصادي وهو القوة المؤثرة في دوام الحركة المولدة للنظام الاجتماعي ، وان منافع الافراد الخاصة لا تنافي مصالح المجتمع العامة بل يسود بينهما الوئام والانسجام

l'harmonie رغماً عما يشاهد بينهما في بعض الأحايين من المخالفة الظاهرة. فكل فرد يعمل مختاراً في مضمار الحرية والمباراة ما توحيه اليه منافعه الذاتية ويسعى لتحسين شؤونه الخاصة فينجم عن هذه الاعمال الافرادية مجموع صالح يؤلف النظام الطبيعي الكائن الذي لا يجارى ولا يبارى بل هو فوق كل تصور او ترتيب يتخيله الانسان، فالعمل الوحيد الذي يجب على القائمين باداره الشؤون العامة انفاذه هو: «معرفة القوانين العامة المسيطرة على ادارة الشؤون الاقتصادية وتنظيمها» لكي يتمكن البشر من الجري في معاملاتهم الاقتصادية على وفقها اذ من العبث ان يظن ان في الامكان مخالفة ما ترسمه هذه القوانين او ادخال تغيير ما على احكامها لانه لا دخل للبشر في سنها وترتيبها بل تعد مخالفتها تجربة خطرة كأن يلقي رجل نفسه من حالق زاعما ان قانون الجاذبية لا يؤثر فيه شيئاً. وهذا النظام الطوعي اذا لم يكن على اطلاقه حسناً في ذاته فانه كما يقال (ليس في الامكان ابدع مما كان) وهو خير نظام يستطاع الحصول عليه واصلح من جميع الانظمة التي تسنها الحكومات.

ويرشدنا العلم بالقانون الطبيعي في نظام السياسة الاقتصادية الى رعاية مبدأ «عدم تدخل الحكومة» فينبغي للحكومة اذن ان لا تسلك

في سياستها الاقتصادية سوى سياسة (فسح المجال لعمل الأفراد) واجتناب كل ما من شأنه عرقلة مساعيهم او تضييق حرياتهم لان ذلك احسن طريقة تؤدي الى تحقيق اعظم النفع في انتاج الارزاق الضرورية للهيأة الاجتماعية ولأن كل معارضة لاحكام القانون الطبيعي او ضغط على حرية الفرد يفضي الى توقف البشر في معارج الرقي والى الاخلال بالمصلحة العامة ويظهر في المال عجز القوانين الموضوعة المستحدثة عن مقاومة القانون الطبيعي الشامل ، فبذلك تصبح المنافع الذاتية او حقوق الافراد مرتكزة في مركز النظام الاقتصادي واعظم هذه الحقوق شأنا (حق الملكية) لان به تنال منافع الافراد مكانتها . وهذا ما دعا الى تسمية هذا المذهب باسم المذهب الفردي La Doctrine individuaiste ايضا .

لا ينبغي ان يلاحظ ان المذهب الفردي يرمي الى العزلة والانفراد بل الامر بالعكس لان حياة المرء في حالة الاجتماع شرط اساسي في نجاح الاعمال والمشاريع الفردية فقوى الافراد تزداد وتنمو حينما يجتمع بعضها الى بعض فتتآزر على الانتاج ولكن اجتماع هذه القوى لا يكون مثمراً الا اذا كان مبنياً على محض ارادتهم واختيارهم ومطلق حريتهم واستقلالهم .

ومع ان النظام الطبيعي للهيأة الاجتماعية موسس لدى ارباب هذا المذهب على حرية الافراد من الوجهة الاقتصادية نجد المنتسبين الى هذا المذهب من علماء الاقتصاد لا يجحدون الحيف والمعايب التي تشوب الحالة الاجتماعية الحاضرة ولكنهم يعزون ذلك الى ان الحرية الاقتصادية لم تك محترمة في وقت من الاوقات لدى الطوائف السياسية الاحترام المطلوب بل كانت الحكومات ولم تزل تتدخل في تنظيم شرائط الانتاج وتحديد الاسعار والعقود المتعلقة باليد العاملة او برأس المال وشرائط المبادلة بين الامم . وهذه الانظمة المتنوعة مهما كان الغرض الذي ترمي اليه سامياً لا تخرج عن كونها مخالفة صريحة لاحكام القوانين الاقتصادية تعرقل سيرها وتوءدي الى ضرر عظيم في سبيل الحصول على نفع تافه ضئيل . فالدواء الشافي للمرض الاجتماعي لا يكون اذن الا في الغاء القيود والعوائق النظامية التي تعترض سبيل الحرية الاقتصادية .

ولا ينكر ايضاً ان الحرية الاقتصادية تفضي الى عدم المساواة بين الافراد ويكون ذلك في بعض الاحيان خطيراً جداً . ولكن ارباب هذا المذهب يدعون ان فقدان المساواة بين الافراد أبعد من ان يحدث ضرراً ما وهو فوق ذلك اثر من آثار النظام الطبيعي الذي يظهر في

كل امر . ولماذا لا يكون البشر غير متساوين من الوجهة الاقتصادية وهم غير متساوين في اجسامهم وعقولهم وسائر مواهبهم الطبيعية وان عدم المساواة الاقتصادية علاوة على ذلك هي شرط الرقي الاجتماعي لان الرغبة في الوصول الى المساواة هي المحرض الكبير في الانتاج واذا اراد الشارع ان يتصدى لتأسيس المساواة وتوطيدها بين الناس في امتلاك الثروة لا يستطيع سوى ايراث الاضرار والخسائر للهيأة الاجتماعية نفسها . والمساواة الوحيدة التي ستحقق حينئذٍ في هذا الموضوع هي بلا ريب المساواة في الفقر .

هذه هي الاسس المرعية في المذهب الحر من جهة الفن الاقتصادي ويظهر المؤلفون في هذا المذهب كراهيتهم لاساليب تدخل الدولة في النظام الاقتصادي كالانحصارات العامة والنظم التي تعين شروط العمل الصناعي وتقييد حرية المصارف في الاصدار والتداول والنظام الجمركي وغير ذلك فهم يرون في هذه الوسائل جميعها خطراً يختلف كبراً وصغراً ويبالغون في ذمها وتقبيحها لانهم يعتبرونها تعدياً على مبدأ حرية العمل الذي يجب ان لا يمس (Intangible) ولذلك فهم يرتأون ضرورة تحديد سلطة الحكومة وقصرها على حفظ الأمن والسلم ومنع تدخلها في شؤون الافراد منعاً باتاً . ولكن سلطة

الحكومة ؟ يختلف المؤلفون من ارباب هذا المذهب في تحديدها فمنهم من يغالي في تنزيلها الى حد وظائف الضابطة état gendarme ومنهم من لا يغالي بل يكتفي بعدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية فقط .

يقول الموسيو شارل جيد : « لا مراء في روعة الاسلوب الذي يورد به الفرديون نظرياتهم ويشرحون به قواعد مذهبهم وخلاصة آرائهم ولا ريب في ان هذه الآراء والقواعد ستبقى حافظة رونقها ومزيتها ابداً لانها الاساس القويم في بناء علم الاقتصاد مهما يكن نصيبها في المستقبل من تبدل نظريات هذا العلم وتطور آرائه وقواعده ولا نريد ان ننتقد هذا المذهب بشدة كما ينتقده ارباب المذهب الالماني الذين يجعلونه عقيماً — ولكننا لا نكتم انه مغالٍ في تحبيذ النظام الاقتصادي الحاضر واعتباره (خير نظام يستطاع الحصول عليه) مع ما في هذا النظام من المساوىء والعيوب ولذلك عرف بالمذهب القاسي Doctrine Dure

واما قول ارباب بان الدواء الشافي للمرض الاجتماعي هو (ترك الامور تجري في مجراها الطبيعي) فلا يعتد به . نعم لا ريب في انه يوجد في كل جسم حي قوة تناضل المرض والموت وتدفع عنه الغوائل ولولا ذلك لما بقيت حياة على وجه البسيطة ولكن اذا ترك امر

مداواة المريض المبتلى بمرضٍ معدٍ او الجريح الذي يسقط في ساحة القتال الى الطبيعة دون ان يعنى بتمريضهما ومداواتهما الصحية لا ريب ان الموت يكون اول زائر لهما . فالشؤون الاقتصادية العامة لا يصح ان تترك وشأنها تتخبط في دياجور الطبيعة الدامس بل تفتقر الى سياسة رشيدة تنير طريقها وتُسيّرها في اتجاه صالح مع تجنب التدخل العميق في فروع هذه الشؤون وشعبها . »

الانتقادات التي يوجهها خصومه اليه

١ — فرط استسلامه الى حسن الظن بالطبيعة ونواميسها لا عن قناعة علمية بل عن ميل للتطرف في الدفاع عن النظام الحاضر .

ان مؤلفي الانكليز من مؤسسي هذا المذهب واتباعه (ما عدا آدم سميث) كمالثوس وريكاردو وجون استوارت ميل وغيرهم لا ينقادون الى حسن الظن فيما وضعوه من القواعد والنظريات الاقتصادية كنظريات (النفوس) و (الريع Rente) و (الدخل غير المتناسب) وغيرها مما سبق ذكره في مبحث تاريخ الاقتصاد ولكن رأى الكثيرين من اشياعه ومواآزريه ولا سيما الافرنسيين منهم(*)

(*) كباستيا الذي سبق جميع مؤسسي هذا المذهب واعاظم رجاله بحسن الظن وقد كان كاتباً اديباً ومناظراً قديراً فبذل جميع ما أُوتي من سحر البيان وقوة البرهان في تأييد هذا المذهب ووقوفه تجاه المذهب الاجتماعي . وكان في جميع

لا يخلو من هذا الميل والانقياد . فنحن وان التمسنا بعض العذر لهؤلاء بالنظر لما نشاهده من اوضاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية الحاضرة واستمرارها عند كل فريق من البشر لا نستطيع الحكم بأنه لا يتصور ايجاد نظام احسن من هذا النظام لان هذا الحكم غير معقول .

٢ — دعواه بأن نظام المجتمع الحاضر هو نظام طوعي نشا بفعل القوانين الطبيعية .

مؤلفاته يحث عن الانتظام والانسجام الطبيعي ويسعى في اثبات انه لا خلاف بين منفعة الفرد الخاصة ومنافع المجتمع العامة . وكانت نظرية الريع (rente) التي وضعها ريكاردو — في رأس المسائل التي حاول باستيا اثبات بطلانها فوضع لذلك نظرية خاصة تدعى نظرية المنفعة العملية Utilité Pratique وخلاصتها :

« ان المنفعة الكامنة في كل نوع من انواع الثروة قسمان :

القسم الاول المنفعة الاضافية التي تنجم عن عمل الانسان وهذه يجب ان تؤدى قيمتها.

القسم الثاني : المنفعة الاصلية التي تمنحها الطبيعة وهذه مباحة » .

يقول باستيا ان الترقيات البشرية عاملة على الدوام لتزييد المنافع الاصلية اي الطبيعية في الانتاج فالقسم الثاني يزيد في كل يوم عن القسم الاول وتدل هذه الحال على ان اصحاب الاراضي ليسوا محتكرين المنافع التي تنشأ عن الترقيات الاجتماعية لانفسهم كما يقال فيهم بل هم عبارة عن وسطاء بين الطبيعة والبشر يجمعون نعم إلا آله من الطبيعة ويوزعونها على افراد الهيأة الاجتماعية مجاناً . والخلاصة ان القوانين الاقتصادية لا تنفك عاملة على انماء سعادة البشر ورفاهيتهم لانها تقلل المنافع التي تنال لقاء الاثمان وتزيد المنافع المباحة في كل يوم .

وهذا غير صحيح لان التاريخ يثبت لنا ان بعض اجزاء هذا النظام انما بنيت على الحروب والفتوح التي حصرت ملكية الاراضي في قسم صغير من الناس وحرمت القسم الاكبر منها . وبعض اجزائه نشأت من عناية أناس احرزوا طبقة عالية في المجتمع بسن القوانين ووضع الانظمة الملائمة لمصالحهم الخاصة كقانون الوراثة وقانون الضرائب وغير ذلك . فلو وجب تجديد نظام الكون في هذه الايام لما ادعى احد بأن النظام الجديد يكون مماثلاً للنظام القديم ومنطبقاً عليه تمام الانطباق .

٣ — اذا سلمنا جدلاً ان نظام المجتمع الحاضر هو وليد القوانين الطبيعية فان قانون التكامل الذي هو اهم هذه القوانين وأعمها تأثيراً لا يرفض طروء التغير على بعض قواعد المجتمع بل يقضي بوجوبه في بعض الاحايين .

ولهذا السبب لا يصح الحكم بان النظام الحاضر هو ابدع نظام واكمله ، اذ يصبح هذا الحكم ازاء القانون المذكور سفسطة فارغة . ثم ان مصلحتنا تقضي بقبول نظرية التغير وعدم عدها مخالفة لاحكام القوانين الطبيعية تخلصاً من الجمود وجرياً على سنن الرقي والتقدم . نعم اننا عاجزون عن التأثير في بعض الحادثات الطبيعية كاجتناب الزلازل

الارضية او الثورات البركانية مثلًا اذ لا نستطيع غير الخضوع لتلقيها والنزول على احكامها ولكننا حاكمون على قسم كبير لا يستهان به من تلك الحادثات بفضل العلم وقادرون على التصرف بشؤونها في دائرة الفن . ان علماء الكيمياء يؤلفون بين الاجزاء غير العضوية في مختبراتهم فيستحضرون جميع الاجسام المعدنية وبعض العضوية ، وعلماء النبات والحيوان يربون منهما انواعاً في حدائقهم واصطبلاتهم ويلقحون بعض اصنافها من بعض فينتجون منها صنوفاً وانواعاً عديدة لم يسبق لها وجود في عالم الحياة . فاذا كانت سيطرة الانسان سائدة على بعض القوى والنواميس الطبيعية فهي احرى بأن تسيطر على المعاملات الاقتصادية التي هي من صنعه وحركته .

❀❀❀

المذهب الاجتماعي

LA DCTRINE SOCIALE

مذهب الاجتماعية (Le Socialisme) هو ومذهب الحرية او الفردية (Le Libéralisme ou L' Individualisme) على طرفي نقيض . فالمذهبان متناقضان في الغرض متعارضان في السبيل التي يجب سلوكها لتحقيق هذا الغرض .

المذهب الفردي = مولع بالحرية وبالمنفعة الذاتية لانه يعتبرهما شرطاً اساسياً في انتعاش الفعالية الاقتصادية وفي نجاح الجهود البشرية ولا يتطلب من السلطات العامة اعني من الدولة ان تكفل سعادة الافراد وهنائهم — لان ذلك فوق استطاعتها — بل ان تمهد لهم السبل التي تيسر لكل منهم الوصول الى سعادته الخاصة بسلوك طريق السعي والعمل الحر . وفي نظر ارباب هذا المذهب لا تساوي اية جماعة اكثر مما يساويه افرادها الذين تتألف منهم . فبدخول هؤلاء الافراد ميدان العمل الحر يحدث بينهم التفوق والاصطفاء وهذا ما يساعد على رقي الجماعة وتقدمها وبلوغها من المنافع المادية والمعنوية

اقصى المستطاع .

اما المذهب الاجتماعي = فانه مؤسس على المساواة بين الناس وهو يعتبر الجماعة (Collectivité) كتلة متراصة تشكلت بفضل العقل والارادة في الانسان فهي قابلة للرقي والاصلاح وللتغير والتبدل بتأثير سلطة اعظم من قوة الفرد كالدولة . فلا ينبغي ان يعزى الى الافراد نقص العلائق الاقتصادية الذي لا يوافق مقتضى العدل والانصاف بل يجب ان يعزى الى النظام الاجتماعي نفسه الذي يتغير ويتبدل تبعاً للازمان والبيئات فالواجب اذن ان يُعتمد على مبدأ المساواة لكي يبنى عليه في المستقبل تحقيق مثل اعلى للعدل ولو ألجأ تحقيقه الى اعمال القسر والاجبار .

تظهر في هذا البيان المباينة جليةً بين المذهبين فالفرديون يهتمون بحصر الفعالية الاقتصادية في الافراد والاجتماعيون يجعلون هذه الفعالية من خصائص الجماعة (collectivité) على انه يوجد في جميع النظم الاقتصادية امتزاج (Mélange) بين الفعاليتين ويدّعي الفرديون علاوةً على ما ذكر ان فعالية الفرد الحرة هي الوسيلة المثلى لاتقان الاعمال العائدة الى الجماعة ويرى الاجتماعيون العكس فيزعمون ان تدخل الجماعة هو الذي يكسب الافراد منتهى السعادة فالفرديون اذاً يرمون

الى اسعاد الجماعة عن طريق حرية الافراد والاجتماعيون يطلبون سعادة الافراد عن طريق تدخل الجماعة .

الاجتماعية مذهب قديم جداً بدأ منذ اعتُرف بحق الملكية للافراد ولكن آراءه لم تكن واضحة كاليوم . واشياع هذا المذهب كثيرون ولكنهم منقسمون الى عدة طوائف كالشيوعية والاشتراكية والعقارية والفوضوية والماركسية وغيرها . وقد تضاربت آراء كل من هذه الطوائف وتباينت مبادؤها تبايناً كلياً . اما المذهب الحر فان اصحابه وان اختلفوا في ايضاح بعض المسائل وتفسيرها متفقون في الأسس ، متحدون في المبادىء .

على ان الطوائف الاجتماعية مع استحكام الخلاف وتأصله قد اجمعوا بينهم على رأي واحد واتفقوا على هدف هو : « الحملة على النظام الاجتماعي الحاضر واسناد خطيئات النظام الاقتصادي ومساويه اليه والعمل على تبديله طوعاً او كرهاً لتحقيق مثلٍ اعلى للعدل والمساواة بين البشر يضمن لهم الهناء والسعادة »

ينقم الاجتماعيون على النظام الاجتماعي الحاضر منحه الفرد الحرية المطلقة في اعماله ومساعيه واعترافه بملكيته لان ذلك يؤدي الى استيلاء بعض الناس ما يُحتاج اليه من مرافق الطبيعة لانتاج الأرزاق

الضرورية للبشر ومنع غيره من الانتفاع بها كما يفضي الى تراكم رؤوس الاموال في ايدي افراد قليلين مما يخولهم ان يتحكموا بجمهور كبير من الناس ويستخدموه في مصالحهم الخاصة لقاء اجور زهيدة لا تسد الرمق ولا تعادل المشقة . فبذلك ينقسم البشر الى طبقات عديدة : فمنهم ملاكون ومتمولون وعمال كادحون وفقراء معدمون وعجزة معوزون وينتهي الأمر الى اضطهاد فئة قليلة من الناس للجم الغفير منهم؛ فالملكية الخاصة ، والانتاج بقصد المبادلة والربح ، وحرية المباراة ، والاقراض بالفائدة ، واستخدام العمال ، وعدم المساواة بين البشر ، الى غير ذلك من كل ما يدعو الى تحكم فئة من الناس بمن سواها ويخولها العيش الرافه بتعب غيرها ، كل ذلك امور تدعو الى النفرة من هذا النظام وتوجب زواله واستبداله بنظام آخر يضمن المساواة للبشر ويحقق المثل الاعلى في العدل والإنصاف .

لا يعترف اكثر الإجتماعيين بسيطرة القوانين الطبيعية على النظام الاجتماعي ومن لا ينكر منهم تأثير تلك القوانين في هذا النظام لا يقر بافضليته ولا يقول باستحالة تغييره وتبديله فالاجتماعيون اذن كلهم مجمعون على استعداد الهيأة الاجتماعية للتطور والتجدد وقابلية النظام الاجتماعي للتغير والتبدل تبعاً للازمان والبيئات كما مر ذكره .

في هذا الموقف ينقسم الاجتماعيون الى فئتين رئيسيتين :

اولاهما — التطوريون Les évolutionnistes وهولآء ينتظرون حدوث تطور تدريجي سريع او بطيء يجري عفواً وينشأ من الحالة الاجتماعية الحاضرة فينجم عنه انقلاب النظام الحالى .

وثانيتهما — الثورويون Les révolutionnaires وهولآء يعملون على قلب النظام الاجتماعي الحالي رأساً على عقب دفعة واحدة لأنهم يعتقدون بان تحقيق المثل الأعلى الكافل للعدل والمساواة لا يكون الا نتيجة صدمة عنيفة Poussée violente من قبل الجموع البائسة يتقطع لها النطاق القائم المحيط بالفعالية الاقتصادية، فدودة القز لا تنقلب الى فراشة الا بعد ان تشق كيسها وفرخ الدجاجة لا يخرج من بيضته الا بعد ان ينقفها بمنقاره .

وهناك فئة ثالثة تدعى بالاصلاحيين Les réformistes وخطة هولآء هي مطالبة المجالس التشريعية بوضع الشرائع الملائمة لتحسين احوال العمال وحفظ حقوقهم وهذه الطريقة هي انجع الوسائل لادراك الاصلاح المنشود وهي اكثر انتشاراً من غيرها في جميع البلاد لانها الصق بالعقل وادعى الى احترام النظام .

يتضح مما تقدم ان المذهب الفردي يعتمد الفرد ويعتبره قطب

رحى الحركة الاجتماعية ومحور الفعالية الاقتصادية الذي تدور عليه في جميع اوضاعها واطوارها ويمنحه جميع الحقوق التي تخوله الحرية في العمل، والملكية وتفسح له مجال التصرف فيما ينشأ عنها من الشؤون كالوراثة والوصية والتنافس والمباراة الى غير ذلك لأن الفرديين يعتقدون ان المنفعة الذاتية هي منشأ الرقي المادي والاجتماعي وان تقدم الجماعات يتوقف على ارتقاء الافراد لان جلب المنافع ودفع المضار هما العامل الوحيد في نشاط الانسان واقباله على العمل ومهما تبدلت انظمة المجتمع وتغيرت اوضاعه واطواره فان هذه الغاية هي القوة المالكة لعواطف الانسان وافكاره ، فلا يتسنى للهيأة الاجتماعية انتظام باتباع قواعد هي من وضع الانسان بل يتم لها ذلك بمراعاة القوانين الطبيعية الناجمة عما بين الاشياء من العلائق وعن الحاجات التي فطر عليها البشر . ويبرهن هذا المذهب على صحة دعواه بنظام الكون البديع الذي يمنح الانسان حرية العمل والسعي لاكتساب الثروة واستدرار شتى المنافع . وهذه هي الواسطة الوحيدة التي لا يضمن غيرها للانسان المكافأة على سعيه وكدحه فيجتهد في تحسين عمله وتزييد مصنوعاته وبيعها بأرخص الأثمان طلباً للاقبال عليه وخدمةً لمصلحته الخاصة ولكنه على ذلك تلتئم منفعته مع منافع المجتمع الذي لا يرغب سوى اتقان

العمل ووفرته ورخصه .

واما المذهب الاجتماعي فيرتإي نقيض هذا الرأي فهو لا يسلم باستقلال الفرد ولا يعترف له بحق من الحقوق بتاتاً بل يسلبه اياها جميعاً ويمنحها الجماعة ويدعي ان صلاح الكون انما يتم بتأسيس المساواة الحقيقية والتضامن الفعلي بين افراد البشر لا بترك كل فرد وشأنه فلذلك يرفض نتائج الحرية ايضاً من الملكية والوراثة والتنافس والمباراة واقتناء رؤوس الأموال واستخدام العمال وكل ما يعود الى مصلحة الفرد الخاصة من الشؤون التي يؤيدها مذهب الحرية ويدافع عنها ويذهب هذا المذهب ايضاً الى ضرورة قيام الجماعات لا الأفراد بجميع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والتمتع بكل ما ينجم عنها من المنافع الحيوية .

ويشترط لادراك هذه الغاية تأليف جماعة او جماعات لا يشتغلون بالامور السياسية بل يقتصرون على العناية بالشؤون الاقتصادية . ولا يرى اهل المذهب في اشكال الحكومات الحاضرة اهلية وكفاءة للقيام بهذه الاعمال، لانهم يشبهون هذه الحكومات بالافراد ويسمونها (الحكومات الفردية) لانصرافها عن الشؤون الاقتصادية الى الامور السياسية . فهم لذلك يرتأون تبديل شكل الحكومات الحاضرة بشكل

آخر كالمجالس التي تدير (شركات التعاون (Coopératifs)، وهذه الفرقة من الاجتماعيين تدعى (إجتماعية العمال) ويقال لها في المانيا (الاجتماعية العامة).

ويدعي هذا المذهب ان القوانين الطبيعية لا تخالف هذه المباديء لما في طبيعتها من المرونة التي تعين على تكيفها بكل شكل وصورة ولكنه لا يثبت دعواه بنظام واقعي شامل تسير عليه الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العالم حسب مرتآه.

نشأ المذهب الاجتماعي منذ نشأت الملكية كما قدمنا ولكنه لم ينتشر قبل القرن التاسع عشر وسبب ذلك ان الصنائع كانت قليلة قبل ذلك العصر وكان الفرق بين الصانع والاجير طفيفاً لان كل صانع كان يزاول صناعته مستقلاً عن غيره مستعيناً باجير. وكان نفع الصانع لا يزيد عن نفع الاجير الا قليلاً ولم يكن يصعب على الاجير ان يصل الى درجة الصانع المستقل بجهد واقتصاد يسيرين. ولكن العصر التاسع عشر — الذي اخترعت فيه الآلات ووفرت رؤوس الاموال وانشئت المعامل الجسيمة والمشاريع العظيمة — احدث بوناً شاسعاً بين الصانع والاجير بحيث تأتى لارباب المعامل الاستغناء عن العمل بايادیهم والاكتفاء باستخدام العمال اجراء لقاء اجور محدودة زهيدة لا تفي

بحاجة اولئك العمال الذين اتسعت دائرة نفقاتهم بتزايد الحاجات ووفرة المحاصيل والمصنوعات . فافترق المجتمع الى طبقتين مختلفتين :

اولاهما — طبقة المتمولين وهم الذين يكتفون بمشارفة العمل واصدار الاوامر ويغنمون الارباح الطائلة من مشروعاتهم القائمة على جهود العمال فيعيشون بذلك عيشة الملوك او الامراء في بحبوحة الرغد والرفاهية .

وثانيتهما — طبقة العمال وهم الذين يبذلون جهودهم من مشرق الشمس الى مغيبها في مناجم الفحم والمعادن ذات الهواء الفاسد او في المعامل والمصانع بين الآلات والأدوات الضخمة متعرضين لانواع المخاطر والمهالك ويعودون مساءً الى اكواخهم الحقيرة يحملون بضع دريهمات لا تكاد تسد رمق عوائلهم ولا تقيها العري وصولة الامراض الفتاكة . واصبح ايضاً يستحيل على الاجير ان يرتقي الى درجة الصانع المتمول لحيلولة عقبة تفصل بينهما فصلاً لا يرجى معه لقاء وهي (المال) الذي يخول صاحبه استعباد الناس .

في هذا الموقف تنبهت الافكار للفرق العظيم بين الطبقات الاجتماعية واخذت طبقة العمال تشكو الحيف في توزيع نتائج السعي والعمل وتتبرم من استئثار المتمولين بالسلطة بالمنافع التي تنتج بجهود

العمال دون ما تعب ولا نصب .

نظر الاجتماعيون في هذه الاحوال واثرت فيهم مظاهر المنافسة والمباراة القائمة بين افراد البشر الذين يستفرغون جهودهم ويستنفدون موارد قواهم بغية الحصول على رغد العيش، وتأملوا في عواقب هذه المنافسة المفضية الى فقدان العدل والمساواة فقاموا يعملون على هدم هذه الاوضاع الجائرة وتنظيم الاعمال والمساعي بصورة تضمن العدل والمساواة الحقيقية للبشر فكانت نتيجة جهودهم ما اوردناه في مبدإ هذا البحث وملخصه (هدم النظام الاجتماعي الحالي الجائر وايجاد ناموس اقتصادي للبشر يوجب انكباب جميع افراده على السعي والعمل بسائق التعاون والتضامن العام ويستدعي توزيع المحاصيل التي تنتج عن هذه المساعي والاعمال بينهم توزيعاً عادلا يضمن لهم المساواة الكاملة والسعادة الحقيقية .)

* * *

هذا ما يراه الاجتماعيون ؛ لكننا اذا تحرينا الطرق الموصلة الى هذه النتائج الشريفة تعترضنا مشكلتان لا نستطيع لهما حلًا وهما :

اولاً اذا كانت نتائج اعمال الفرد لا تعود اليه مباشرةً بل يجب ان تختلط بمحاصيل اعمال الآخرين فما هي القوة التي نتمكن حينئذٍ بها من ارغامه على ان يتابع السعي والعمل بنفس الجد والنشاط اللذين كان يعمل بهما لنفسه ؟

ثانياً — ما هي الوسيلة التي تكفل توزيع هذه المحاصيل المختلطة بالعدل التام ؟

اننا مهما اعملنا الفكرة وقلبنا صور الرأي لا نتمكن ان نوجد سوى وسيلتين لحل هاتين المشكلتين هما :

اولاهما — ان تقوم سلطة عالية بتحديد وظيفة كل فرد وافراز حصته من هذه المحاصيل .

ثانيتهما — ان يتحلى كل فرد بعاطفة الحرص على المنافع المشتركة ويبذل جهده بملء رغبته لإدراك تلك المنافع وان يحدد حاجته الضرورية الحقيقية من هذه المحاصيل المختلطة فلا يتناول الا قدرها .

وهنا ينقسم المذهب الاجتماعي الى قسمين آخرين ايضاً :

الاول — يتطلب سلطة حاكمة فيجنح الى تدخل الحكومة بنفوذها لإدارة الشؤون الاقتصادية ويسمي الاجتماعية الحكومية Socialisme autoritaire

الثاني — يعتمد عواطف البشر النبيلة في محافظة النظام والعدل ولا يسلم بتدخل سلطة ما تحدد حريتهم ويدعي الفوضوية Anarchisme لا تستند هذه الآراء الى اساس قويم ولا تؤدي الى غاية سليمة كما سنرى ، ولكن الامر الذي يستدعي الانتباه هو ان الوسيلتين المذكورتين آنفاً تبيّنان لنا ان المذهب الاجتماعي يتطلب اما مجتمعاً بشرياً اعلى من هذا المجتمع الحاضر باخلاقه ومبادئه السامية لا يميل الا مع الحق والعدل والمساواة ولا يراعي سوى المصلحة العامة ويعمل على توطيدها ، واما مجتمعاً ادنى من هذا المجتمع ينقاد لاستبداد اية سلطة كانت ويخضع لجميع احكامها دون تردد او مخالفة .

❀❀❀

الطوائف الاجتماعية

LES CLASSES SOCIALISTES

قلنا ان المذهب الاجتماعي ينقسم الى عدة طوائف بسبب الاختلاف الناشب بين اشياعه في المباديء والآراء وها نحن اولاء ذاكرون هذه الطوائف فيما يلي :

اولاً — الشيوعية Le Communisme

لا يكتفي المذهب الاجتماعي بالحملة على النظام الحاضر من حيث انه يخالف العدل والانصاف بمنحه عدداً قليلاً من المتطفلين في المجتمع قدرة تمكنهم من استثمار جهود السواد الاعظم بل يعتبر النظام الحالي ايضاً غير ملائم للاقتصاد لانه مدعاة الى الاسراف في الاعمال والارزاق ولذلك يطلب نظاماً جديداً لا يسمح بان تكون الملكية سلاحاً بيد اناس يستعملونه في جمع الثروة دون ما عناء ولكن هذه الطوائف المنتمية الى الاجتماعية غير متفقة على ما يجب عمله في تقييد حق الملكية فبعضهم يرى ضرورة الغائه واجتثاث جذوره من اصولها وآخرون

لا يتشددون الى هذا الحد . فالشيوعية من النوع الاول اي انها ترمي الى الغاء الملكية الفردية في جميع صورها واشكالها سواء في ذلك وسائط الانتاج ووسائله او ارزاق الاستهلاك، ولا تعترف بالملكية الا للجماعة Colléctivité التي تفرض عليها وجوب القيام بادارة انتاج الثروة وتوزيعها في آن واحد، فتستخدم الافراد في انتاج الارزاق كل بحسب مقدرته وتوزع عليهم مما يجتمع لديها من المحاصيل كل بحسب حاجته .

ان لافارغ Lafargue يحبذ هذا المذهب اذ يقول : « ان افضل انواع الاشتراكية التي يجب اتباعها هي الشيوعية التي ستصل اليها الهيأة الاجتماعية بفضل التقدم والمدنية والغاء تقسيم العمل اذ يستطيع الانسان فيها تقوية اعصابه ومواهبه العقلية وينال كل ما يشتهيه . كانت الشيوعية مهد الانسانية فكان عهدها عهد الذهب وقد اصبحت الآن كالجنة المفقودة ومع ذلك فستعود الى سابق مجدها ويا حسن حظ من سيتمتع بها . »

ولكن شموللر Schmoller ينتقد مباديء الشيوعية قائلاً : « انه من الخطأ البين ان تكون حاجاتنا اساساً عادلاً لتوزيع الثروة لان هذه الحاجات خاضعة لتقلبات اهواء الافراد . » ويزيد على ذلك انه

اذا اتخذت الحاجة مقياساً لتوزيع الثروة فقد يذهب المجتهد ضحية الخامل اذ ربما كان نصيب الخامل اكثر اذا كانت حاجته اكبر .

اما ايف كيو Yves-Guyot فانه يؤكد : « ان العودة الى الشيوعية هي نفس العودة الى الهمجية والتوحش الموجود الآن في اواسط افريقية وفي مجاهل اوسترالية وكل من يتمنى تحقيق هذا المذهب فانما يطلب من الهيأة الاجتماعية التقهقر في المدنية والانحطاط في انظمتها . »

ويقول الموسيو آدولف تيەرس Adolphe Thiers « ان الشيوعية تهدم العمل وتعدم الحرية واذا كانت قوية فانها تقضي على العائلة بالزوال . »

بدأت الشيوعية في عهد افلاطون Platon الذي حاول في كتابه (الجمهورية) ان يكون شيوعياً ولكنه كان باحثاً فلسفياً يرمي الى تأسيس حكومة تعمل لمصلحة جميع الناس ولكن على اساس الفضيلة والعدل اللذين هما في نظره الاصل والركن الاساسي لنظام جمهوريته .

وفي العصرين السادس عشر والسابع عشر ظهر زعماء للشيوعية وعملوا على نشرها بمؤلفاتهم وكان في مقدمتهم (توماس موروس) و (كامبانه للا) و (موره للي) .

اما في العصرين الثامن عشر والتاسع عشر فقد ظهر من اشياعها

جملة مؤلفين اهمهم (فوريه) و (لويس بلان) و (روبراووون) و (كابه) وغيرهم .

نذكر فيما يلي آراء هولاء المؤلفين تتميماً للفائدة .

١ — توماس موروس Tomas Morus

نشر هذا المؤلف سنة (١٥١٦) كتاباً باللاتينية سماه (جزيرة الخيال L'ile d' utopie) اراد فيه تصوير جزيرة وهمية يحكمها رجال يمثلون القضاء بسلطتهم الادبية فلا يملك الفرد هناك حرية التصرف بشؤونه الشخصية لانه يسير على وفق اوامر رجال القضاء ويغير مسكنه او عائلته وعند الاقتضاء يغادر بلاده واهله تبعاً لاحكامهم . ويحتم على كل فرد في تلك الجزيرة القيام بعمل يعينه له القضاء في سبيل المصلحة العامة ولا بد له من انجازه باتقان او غير اتقان . ولكن نظاماً كهذا يجبر جميع الافراد على التنازل عن حرياتهم الشخصية لافراد آخرين يمثلون القضاء ويتصرفون في اعمال الناس واراداتهم واقدس الاشياء لديهم كروابطهم العائلية وشرفهم هو جدير بان يعد قصراً في الهواء او كتابةً على الماء .

٢ — كامبانه للا Campanella

وهذا العالم الايطالي كان معادياً لفلسفة (آرسطو) المعروفة (بالمشائية Péripatétisme) فحمل في ايطاليا حملةً شعواء على مناصري مذهب ارسطو وحارب الفلسفة القديمة المؤسسة على استنباط الاحكام من القياسات المنطقية وضروب السفسطة الكلامية واطري قاعدة الاختبار والتجربة فكان ذلك سبباً للحكم عليه بالسجن المؤبد وبعد ان قضى مدة ٢٧ عاماً مسجوناً عفي عنه بتدخل البابا اوربان Urbain الثامن فغادر نابولي الى فرانسا والتجأ الى الملك (لويس الثالث عشر) الذي اكرم وفادته ومنحه راتباً فدخل دير (Saint Honore) في بارز الى ان مات فيه .

كان كامبانه لاّ شيوعياً بحتاً وقد شرح في كتابه (مدينة الشمس La cité du soleil) شيوعية النساء وطلب توزيع الأرض والمال توزيعاً حسناً وقد كان له آراء سخيفة لكنه كان حكيماً في الجملة .

٣ — مورهللي Morelly

كتب في سنة (١٧٥٣) رواية سماها (الجزر السابحة Les iles flottantes) صوّر فيها هيأة اجتماعية مؤسسة على نظام الملك المشاع . ولما فنّد خصومه نظام حكومته هذه ردعليهم سنة (١٧٥٥) في كتاب آخر سماه (دستور الطبيعة Code de la nature) لم يزد فيه على ما كتبه سلفاه المار ذكرهما ولكنه امتاز عنهما في تأسيس نظريات الشيوعية على نظريات الاخلاق والفلسفة . (*)

٤ — فوريه Fourier

كان هذا المؤلف على جانب عظيم من الذكاء والدهاء، ثاقب الرأي واسع الخيال جداً فقد تناهى في وصف عالم خيالي بكل تفاصيله وتفرعاته وكان يمزج في اسلوبه بين الجد والهزل ويخلل عباراته شيء من التهكم والدعابة مما يجعل تآليفه جاذبة طلية .

كان فوريه لا يدعو نفسه اجتماعياً وربما كان على جانب من الحق في ذلك لأنه كان لا يقول بابطال الملكية ولا يحمل على فقدان المساواة في الهيأة الاجتماعية ولكنه مع ذلك كان اجتماعياً شيوعياً مغالياً في بعض نظرياته لانه كان في الجمعية التي أ تخيلها ودعاها فالانستر Phalanstère يقول بالاشتراك في الاموال وفي كل شيء حتى في النساء .

اما (الفالانستر) فانه عبارة عن فندق كبير يستوعب اشخاصاً لا يتجاوز عددهم (١٢٠٠ — ١٥٠٠) يتمكن ساكنوه من تناول الاطعمة والاشربة النفيسة والنوم

(*) خلاصة الاقتصاد السياسي للدكتور حسين علي الرفاعي صفحة (١٠٦ — ١١١)

الهنيء لقاء نفقات زهيدة ويتمتعون بالعيش في محيط سالم من المعايب التي تكتنف محيطنا القذر المنتن والخلاصة ان مقامهم يكون في جنات عدن .

لا يقتصر الاشتراك في (الفالانستر) على الاستهلاك بل يشمل الانتاج ايضاً لان الفندق يحيط به اربعمائة هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة يستغلها اهل الفندق ، وجملة من المصانع والمعامل يشتغلون فيها .

ان الملكية الشخصية غير ملغاة في (الفالانستر) لان العمال الذين يقيمون فيه يملكون الفندق وما حوله من الاراضي والمعامل باسناد خاصة على سبيل التساوي اما الحاصلات فيعود ثلثها الى رأس المال وربعها الى حذق المدير الذي يعين بالانتخاب اما الباقي فالى عمل العاملين . اما المشوق الى الاعمال في « الفالانستر » فليس هو الاجبار ولا البؤس ولا المنفعة وانما يشتغل فيه العمال للحصول على الغاية المثلى من حياة الجماعة وعلى سبيل النزهة والرياضة حيث يغمرون بفيض غزير من الارزاق .

٥ — لويس بلان Louis-Blans

اما هذا المؤلف فانه لم يذهب مذهب التخيل في تصوراته كفوريه بل سلك فيها سبيل الجد والتحقيق فكان يعتقد فساد الاوضاع الاجتماعية الحاضرة وتأثيرها في بؤس العمال وشقاء البشر وقد كشف باسلوبه البياني الفصيح مساوىء التنافس والمباراة واظهر خطيئاتها ثم اطرى نوعاً من انواع التعاون الداعي الى المساواة وهذا النوع ممثل في صورة « المعامل الاجتماعية Ateliers Socials» المؤلفة من العمال التي يديرها رؤساء منتخبون من بينهم لا من قبل المتمولين ويطلب من الحكومة تلاخلا يسيراً وهو ان تساعد هذه المؤسسات مساعدةً ادبية اجتماعية وتسن الانظمة المقتضاة لها . وكان يعتقد ان مشروعه هذا مضمون النجاح لان المستحدثين لا يستطيعون مناهضة هذه المعامل ومباراتها فينحصر الانتاج فيها ويقبل

الناس على هذه المعامل فيشتغلون فيها بملء الاختيار بكل ما أُوتوه من قوة وهمة فيعهد الى كل شخص بعمل يناسب مقدرته ويؤدي له نصيب على قدر حاجته.

ساعدت الحكومة لويس بلان على انفاذ تصوراته وتطبيقها ، فاحدثت جملةً من المعامل ولكن هذه المعامل غصت بالعمال وكلفت الحكومة نفقات باهظة على غير طائل فالغيت بعد وقت قصير .

٦ — روبر اووەن Robert-owen

كان هذا الرجل انسانياً خالصاً وكان يرى : « ان طبيعة الانسان ليست صالحة ولا طالحة فالمحيط هو الذي يحدث فيها بتأثيره صلاحاً او طلاحاً ولذلك كان شقاء البشر وبؤسهم المشهود ناشئاً عن فساد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة ، فلنعمل نحن اذاً على تبديل هذه الاوضاع باحسن منها فنتمكن حينئذٍ من ايجاد مجتمع صالح من البشر . »

اما الواسطة التي يراها اووەن كافلةً لبلوغ هذه الغاية فهي الغاء ربح المستحدث لانه يعتقد ان الربح ليس الا جزءاً من الثمن يضيفه المستحدث الى نفقات الانتاج الحقيقية فيصبح العامل غير قادر على شراء المحصول الذي انتجه هو نفسه بالاجرة التي تقاضاها ، ولهذا السبب تتراكم هذه المحاصيل ويقل استهلاكها فتنجم من جراء ذلك الازمات الاقتصادية التي تستدعي فساد المجتمع وشقاءه .

يروم اووەن ، الغاء ربح المستحدث منعاً لهذا الفساد ويرى ان لا سبيل الى ذلك الا ابطال النقد ورفعه من ميدان التداول واستبداله باسناد تقيد فيها ساعات المساعي والاعمال المبذولة في سبيل انتاج الاشياء (Bon de travail) فحين اجراء المبادلة يجب على المشتري ان يؤدي الى البائع من هذه الاسناد ما يحوي عدد الساعات والدقائق التي بذلت في انتاج المبيع. وقد جُربت هذه الطريقة اذ انشأ بعضهم (مخزناً لمبادلة السعي والعمل) فكانت النتيجة اغلاقه في برهة قصيرة لما عراه من الفشل والاخفاق .

لم يفل هذا الفشل عزم اوه‌ن بل ذهب الى امريكا لاجراء التجارب الجديدة وانشأ داخل ولاية انديانا مستعمرة صغيرة سماها (NewHarmony) اي المشروع الجديد ، كان يوزع فيها على كل عامل منتج مقدار ما يحتاج اليه من الحاصلات المشتركة آملاً بذلك التوصل الى الغاء الربح ولكن عاقبة هذه المؤسسة لم تكن احسن حظاً من عاقبة مخزن المساعي .

٧ — كابه Cabet

كان هذا المؤلف اجتماعياً قحاً وشيوعياً عريقاً ويلخص دستوره في هذه العبارة كل شيء مشاع بين البشر وكل الاعمال بيد الحكومة ويشتهر كابه بكتابه المعروف الذي سماه (سياحة في ايكاري Voyag een Icarie)

ان ايكاري هذه مملكة خيالية اوجدتها مخيلة كابه تعيش فيها قبيلة انكليزية عيشة هناء ونعيم فالملكية الشخصية ملغاة بتاتاً وادارة الشؤون الاقتصادية مودعة الى الحكومة بكليتها .

يشتغل كل من سكان ايكاري في المعامل والأراضي التي هي ملك للدولة ، اما العمل فهو اجباري على السكان كافةً ما خلا الشيوخ والاطفال واما الآلات فانها كثيرة وكاملة العدة فلا تقتضي من العامل سوى ادارتها ولذلك كانت الاعمال هناك باعثة للذة والنشاط لا يعتري اصحابها كلال او ملال .

واما الاستهلاكات فان ادارتها منوطة بالحكومة وقد نشرت الحكومة قوائم ادرجت فيها انواع المواد المباح اكلها واجناس الملابس وصنوفها وازياءها ولم تترك سوى انتقاء الالوان للنساء فانها اباحت لهن حرية الاختيار فيها . واما ادارة الحركة الفكرية فهي داخلة في عداد وظائف الحكومة ايضاً ولذلك كانت الحكومة قائمة باعداد الكتب والجرائد والمجلات ونشرها . وصفوة القول ان كل شيء هو في يد الحكومة وتحت تصرفها المطلق .

لقد ألف كابه بالفعل جمعية في امريكا لإخراج مبتكراته الى ساحة الوجود

فدامت مدة اربعين سنة كانت في خلالها بؤرة للخلاف والفساد .

ثانياً — الفوضوية L' Anarchisme

تنحو الفوضوية نحو الشيوعية وتحذو حذوها في امر الغاء الملكية الفردية فهي لذلك الصق بالشيوعية من بقية الطوائف الاجتماعية . ولكن الفوضوية لا ترى رأي الشيوعية في الاعتراف بملكية الجماعة ولا تسايرها في فرض القيام بادارة الانتاج على الافراد تحت سيطرة ادارة حاكمة بل تنزع الى الغاء الملكية الغاءً باتاً وترفض الاعتراف باية سلطة من شأنها الهيمنة على مصالح الافراد والتحكم في شؤونهم الخاصة او العامة لأنها تعتبر الملكية والسلطة كلتيهما قيوداً وعوائق تحول دون استقلال الفرد المطلق وحريته الكاملة اللذين هما مبعث نشاطه واقباله على العمل وركن للحق والعدل ولرقي البشر الاجتماعي . فلاجل تحقيق هذا الركن يجب ان يفلت المرء ويتملص من جميع الاغلال المقيدة لاستقلاله ، السالبة لحريته والتي تدعى « الملكية الخاصة ، سلطة الحكومة ، قوة التشريع ، الانظمة الادارية » وبهذه الصورة يستطيع الفرد ان (يكون حراً في بشرية حرة être libre dans une humanité libre) فالغاء الملكية بتاتاً يعده الفوضويون وسيلة حقيقية لضمان انتعاش الفرد واظهار مواهبه

الشخصية لكن لا يستطاع تحقيقه في الحاضر بسبب ملكية بعض الناس لمرافق الطبيعة وحرمان القسم الاكبر منها .

يظهر مما تقدم ان الفوضوية تشبه المذهب الحر بانها تحدب على الفرد وتدافع عن حريته واستقلاله فهي في الاساس فردية اولعت بالافراط والغلو في حب الحرية والاغراق في مبادئها وآرائها الى حد لا يصح معه اطلاق اسم الاجتماعية عليها . لان مباديء الفوضوية ترفع الفرد الى مقام يتجاوز حدود القانون ، ولا تذعن الى حكم يؤول الى التقييد فيحق ان يطلق عليها (مذهب الحرية المفرطة) ولكنّ اربابها يسمونها الاجتماعية الحرة Socialisme Libertaire والفرق بينها وبين مذهب الحرية هو : «ان مذهب الحرية يرتإي تحديد سلطة واضع القانون وتنزيل وظائف الحكومة الى الحد الاصغر . والفوضوية ترمي الى الغاء السلطة القانونية بتاتاً وتأليف الجماعات على نمط خال من كل قسر او اجبار بل بطريقة طوعية تمكنها من القيام باعمالها دون دولة او حكومة .»

وهي ايضاً اجتماعية لتمسكها بالغاء الملكية التي يعتبرها الفرديون نواة النظام الاجتماعي والعامل الوحيد الذي يحرض على الانتاج ويهيب بالبشر الى الرقي ، فالمذهب الفردي « محافظ »من هذ الوجهة

والفوضوية «اجتماعية» تذهب مذهب التطور.

س — كيف يتم الانتاج والتوزيع في النظام الفوضوي ؟

ج — يحدث الانتاج بمباشرة الافراد الاحرار للاعمال الاقتصادية ومزاولتهم اياها اما على سبيل الانفراد واما بالاشتراك الحر المؤسس على الاتفاق والتعاقد فيما بينهم. اما التوزيع — في حالة الاشتراك — فيكون تابعاً لقاعدة الشيوع التي تخول كل فرد الحق باستيفاء مقدار حاجته.

انبثقت الافكار الفوضوية من المنابع الروسية في الاكثر واشهر العاملين على نشرها باكونين Bakounine والبرنس كروبوتكين Kropotkine صاحب كتاب (غزو الخبز La Conquête du pain) ويعد في مقدمة رجال هذا المذهب (ئه ليزه ره كلو Elisée Reclus مؤلف كتاب (التطور والثورة والمثل الأعلى الفوضوي L'évolution (révolution et l'idéal ananrchiste و(جان كراف Jean grave) واضع كتاب (الجمعية المستقبلة La Société future) و(ماكس ستيرنه ر Max Stirner) صاحب كتاب (الفرد وملكيته L'Unique et sa propriété) وغيرهم. ويخلط اكثر الناس الفوضوية (بالعدمية Nihilisme) في حين ان العدمية مذهب سياسي والفوضوية مذهب علمي اجتماعي.

اما منشأ الفوضوية فيمكن الصعود بـه الى المؤلف الافرنسي (برودون Proudhon) الذي يعتبر مؤسس هذا المذهب ومبدعه ، وقد كان من دهاة الاجتماعيين ذا فكر ثاقب ورأي حصيف نقض جميع ما بناه الاحرار والاجتماعيون من الآراء الاقتصاديـة الا انه امسك عن وضع مباديء تقوم مقامها ثم لما اكره على ذلك بتحديهم اياه حاك من المباديء المذكورة ثوباً لا يدرأ عنه سهام الانتقاد كما جرى لغيره.

يتساءل برودون في كتابه المشهور بقوله « ماهي الملكية ؟ » ثم يجيب على هذا السؤال في الصفحات الاولى منه قائلاً « هي سرقة ! » غير انه لم يقصد بهذا القول التحامل على الملكية الفردية نفسها وانكارها واقامة الملكية المشتركة مقامها بل اراد الحملة على (الحق Droit) الذي يجعل الملكية تدر على صاحبها صيب الواردات بلا سعي ولا نصب وتخوله قبض الاموال باسم الريع والفائدة واجرة الارض والربح وجميع الموارد التي تأتي عفواً دون عمل . اما الملكية المشتركة فانه كان من خصومها اذ كان يعد الشيوع كناية عن استخدام القوي للضعيف .

كان برودون يريد (ملكاً بلا دخل) ويميل الى بقاء حرية الفرد وينكر عليه تضحية حريته للحكومة او للمجتمع .

وكان يرى ايضاً انه يكفي لالغاء الدخل الذي يأتي بلا عمل ان يتمكن البشر من ايجاد طريقة تكفل الاقراض مجاناً بلا فائدة لان رأس المال الذي يُرسَل كالبازي ويعود رابحاً الى صاحبه بلا عمل منه هو النقد . فاذا تيسر لنا ايجاد نوع من النقد يمكن اقراضه بلا فائدة يستغني الناس عن الاستقراض بالفائدة ويقبلون على تداول هذه النقود الجديدة فلا يبقى اثر للفائدة . وحينئذ تزول اجور بقيـة رؤوس الاموال المنقولة وغير المنقولة لحاقاً بالفائدة الزائلة .

وكان برودون يرتأي ايضاً لادراك هذه الغاية وجوب احداث مصرف يدعى (مصرف المبادلة Banque d'échange) الغرض منه خصم السندات التجارية واقراض الطالبين ما يحتاجون اليه من المال بلا فائدة . وذلك بان يطبع هذا المصرف (اوراقاً نقدية Billet de banqne) لا تحول الى النقد . ومتى عم استعمال هذه الاوراق نجحت هذه الطريقة وساد العدل بين الناس وزالت اسباب الشحناء والخصومة التي تحدث بينهم بسبب الانحراف عن جادته ، ولم يبقَ موجب لوجود الحكومة التي لم تكن الاَّ ذريعة لتأييد العدل ونشر لوائه . وعلى هذا الوجه كانت آراء برودون تنتهي بالفوضوية . ولكنه لم يكن يقصد من ذلك ان الهيأة الاجتماعية غير محتاجة للنظام بل يعني ان النظام يسود حينئذٍ بحكم الطبيعة فلا يحتاج الى من يقبض على زمامه .

يرمي انصار الفوضوية السياسية الاجتماعية الى (حرية الفرد المطلقة) وهولآء معتدلون في آرائهم وانما لا يرون ضرورة لوجود الحكومة لانهم يعتبرون الفرد ارقى من الشخص المستأثر الجبار . وقد قال برودون في صدد تأييد هذا المذهب : « ان ما احترمه في جاري هو كونه انساناً » وقال كروباتكين « عامل الناس بما تحب ان يعاملوك به » وقال كراف « لا يجوز تقييد الانسان بغير القيود التي اوجدتها الطبيعة »

اما اشياع الفوضوية الفلسفية الذين يرغبون في الوصول الى منتهى حرية الفكر والعمل فقد كانوا متطرفين في مذهبهم وقد اشتط بعضهم

حتى خرج عن حدود اللياقة ويكفيك دليلاً على ذلك ما ننقله اليك من اقوالهم التالية . يقول رەكلو « كل طاعة تعتبر تنازلا عن الحقوق الفردية » ويقول باكونين « ان حريتي كائنة في ان لا اطيع احداً ولا اقيد اعمالي الا طوعاً لارادتي » ويقول ستيرنهر وهو اكثرهم غلواً « يجب على كل فرد ان يكون كما يريد وان يحصل على ما يريد لان كل مطالب الانسان مشروعة محقة بشرط ان يكون طالبها قوياً » ويقول ايضاً « كل من ملك القوة نال حقه ومن فقدها اضاع حقه فمن يشكو سوء حاله ليس عليه الاّ ان يستولي على ملك غيره لأن الأرض ملك لمن يعرف كيف يأخذها ويحتفظ بها » ويقول ايضاً « لي الحق بان اعتدي على الخالق والمخلوق اذا استطعت وانا الذي احدد حقوقي ولا وجود لأحد سواي ومن لا يوافقه هذا فما عليه الا الدفاع عن نفسه » وانك لترى في هذا القول منتهى الاشتطاط والاثرة الخارجين عن حدود الفكر العلمي. (*)

هذا وان هناك طائفه من الفوضويين هم فوضويو المستقبل . يقول الموسيو (تروشي) ان بعض الفوضويين وان كانوا يرون ان

(*) خلاصة الاقتصاد السياسي للدكتور حسين علي الرفاعي بتصرف . صفحة (١١٢ — ١١٣)

غايه التطور الاجتماعي ستفضي الى اضمحلال قوى الدولة وزوالها في المستقبل البعيد ويحبذون ذلك ، هم في الحاضر يرغبون في تأييد تدخل الدولة بشدة فهم فوضويون للمستقبل البعيد اجتماعيون في الحال الحاضرة .

ثالثاً — الاشتراكية Le Collectivisme

الشيوعية اقل تطرفاً من الفوضوية اما الاشتراكية فأخف وطأة منهما واقرب من الاعتدال فالاشتراكية لا تحلم بجمعية لا يسودها نظام وحكومة كما انها لا تفكر بالغاء الملكية الفردية الغاءً باتاً ، بل جل ما تتطلبه هو « الغاء الملكية الخاصة في رؤوس الاموال التي لا يستثمرها اصحابها بانفسهم بل يستخدمون غيرهم في سبيل استثمارها وانتاج الأرزاق بواسطتها » فالأراضي الزراعية والمراعي والاحراج والمناجم والمعامل والمصارف المالية والسكك الحديدية والبواخر التجارية وما شاكلها من وسائط الانتاج يجب في نظر الاشتراكيين ان تخرج من ملكية الفرد الى ملكية الجماعة . وقد يسمح للفلاح بسائق الضرورة ان يحتفظ بملكية حقله الصغير الذي يستطيع ان يستثمره بنفسه او بمشاركة اولاده وافراد اسرته دون معونة الآخرين اي دون ان يستخدم العمال الزراعيين . كذلك يسمح للمكاري ان

يحتفظ بملكية دابته والصياد بامتلاك شبكته والنجار والحداد بملكية ما يحتاجون اليه من الآلات والأدوات اللازمة لاجراء صنعتهما بايديهما وهلم جرا ، وبهذه الصورة يستطيع كل من هولاء العاملين ان يملك ثمرة انتاجه الشخصي وان ينجو من وضع الحكومة يدها على محاصيله وان لم يخلص من مراقبتها لاعماله. اما وسائط الانتاج الكبيرة التي لا يستطاع استثمارها الا بطريقة استخدام العمال فتكون ملكاً مشاعاً للجماعة تستلمها الحكومة وتستثمرها بمعونة الافراد، معينة لكل واحد منهم وظيفته ثم تضع يدها على الثمرات الحاصلة من هذا العمل فتوزعها عليهم بعد ان تسقط من مجموعها كلف الانتاج ونفقاته ولا تستوفي على ذلك اجراً او ربحاً ويكون التوزيع فيها بطريقة : لكل عامل نصيب بحسب عمله وتبعاً لجهوده ومتاعبه ، وهي اعدل من الطريقة التي سارت عليها الشيوعية .

يجب ان يلاحظ هنا ان الحكومة التي ستتولى ادارة الانتاج وفق النظام الاشتراكي لا صلة لها اصلاً بالحكومات السياسية الحالية لان التفريق المطلق بين الوظائف الاقتصادية والوظائف السياسية هو احد الأسس المقررة في النظام الجديد فالحكومات المستقبلة ستكون من الوجهة الاقتصادية جماعات منظمة تنظيما متقناً كافلاً

لادارة الانتاج لا سلطات سياسية كما هي عليه اليوم .

هذه هي الاشتراكية العادية وافكارها العامة وهناك مذهب فيها يعرف باسم الاشتراكية العقارية Le Collectivisme Agraire قائم في البلاد التي تحوي ملكيات ارضية واسعة كانكلترا والولايات المتحدة الاميريكية . فهذا النوع من الاشتراكية يرمي الى الغاء ملكية الأرض الغاءً تاماً او ناقصاً ويحترم الملكية الشاملة لبقية رؤوس الاموال فلا يعترضها . وهذه الاشتراكية هي التي توحي الرأي القائل « بجعل الارض شعبية Nationalisation du sol » وتنظم الخطط المفضية الى ضبط مداخيل الأراضي بواسطة الضرائب .

يمكن الصعود في تاريخ الاشتراكية الى النصف الاول من القرن التاسع عشر وقد كان السابق الى التبشير بها في فرانسا (سن سيمون Saint-Simon) و (به كور Pecqueur) وفي بلجيكا (كولينس Colins) وهو اول من استعمل لفظ (الاشتراكية Collectivisme) للدلالة على المعنى المقصود منها اليوم. وفي المانيا (لاسسال Lassale) و(رودبرتوس Rodbertus) وغيرهم .

سن سيمون Saint-Simou لم يكن سن سيمون اجتماعياً لانه لم يتعرض لانكار الملكية والوراثة وما شاكلها من الشؤون الاجتماعية ولكنه كان يقول بتفوق الصناعة ووجوب قيام الحكومات على هذا الاساس اي انه كان

يعني بتأليف الحكومة الصناعية Industrialisme مكان الحكومة السياسية فكان برأيه هذا ممهداً للمذهب الاشتراكي ولكن تلاميذه تطرفوا في مذهبه فانكروا الملكية لانها في زعمهم عبارة عن امتياز غير مشروع ، يأسر المتمول بسببها طائفة العمال مدة حياته ويستأثر بنتائج اتعابهم ظلماً وعدواناً ، واعترضوا على الوراثة بان منفعة المجتمع تستلزم ان يكون المال في اصلح الايدي العاملة واقدرها اما الوراثة فتستدعي بقاء المال في ايدي اناس تختارهم المصادفات فهم لذلك يريدون ان يكون الوارث الوحيد هو الحكومة وان يكون على كل شخص عمل بحسب اهليته وله نصيب من المنافع بقدر كفائته ومقدرته .

اما لاسال Lassal وردبرتوس Rodbertus فكانا يريان ان الحاجة تدعو الى حكومة مطلقة تقوم باصلاح النظام الاجتماعي بطريق الاجبار . وقد اشتهر لاسال بقاعدته المسماة (القانون النحاسي Loi d'airain) وخلاصتها ان عمل العامل هو بضاعة تباع وتشرى وتحدد اثمانها حسب نفقات انتاجها وتقدر هذه النفقات بما يحتاج اليه العامل من القوت الضروري لمعاشه، فاجرة العامل ابداً لا تجاوز حد الحاجة التي تضمن له بقاء حياته مع اسرته . ولذلك لا يتيسر لطبقة العمال الخلاص من حالة البؤس والشقاء ما دامت الحياة .

ولكن الذي جعل الاشتراكية ترفل في حلل الشهرة واعلى مكانها عن غيرها من المذاهب الاجتماعية هو المؤلف الالماني الذائع الصيت (كارل ماركس Karl-Marx) الذي افرغها في قالب علمي فاصبحت تدعى بعده (بالماركسية) او (الاجتماعية العلمية S.Scientifique)

رابعاً — الماركسية Le Marxisme

لقد كثر البحث والجدل في مصادر طريقة ماركس ولكنه

هو نفسه يعترف بانه استوحى آراءه وملاحظاته من كتاب (هه جه ل Hegel) ومناظراته . على ان ماركس لم يكتف بذلك بل انتجع المؤلفات الاقتصادية التي وضعها تلاميذ آدم سميث وخاصة (ريكاردو) فاقتبس منها المباديء العامة التي انارت له سبيل المحاكمة العقلية على طريقة الاستنتاج لوضع آرائه ونظرياته . ولكن الذي جعل طريقته تمتاز عن غيرها من الطرائق الاستنتاجية المعروفة هو ان ماركس بتسليمه بوجود قانون يعمل عمله في التطور الاجتماعي قد اهتدى الى سبر غور الاحوال الاجتماعية المختلفة التي تتعاقب وتتوالى واعتبرها اطواراً تاريخية بسيطة فلاجل درس هذه الاطوار والوقوف على الاحوال الاجتماعية المختلفة المؤثرة في حدوثها يجب الالتجاء الى النقد التاريخي وبهذه الصورة تتصل طريقته بالاقتصاديين من ارباب المذهب التاريخي الألماني .

الماركسية ، هي كالمذهب الفردي ذات دعامة اصلية في النظام الفلسفي وهذه الدعامة هي الفكرة القائلة « بان النظام الاجتماعي هو مقيد تماماً بالبيئة الاقتصادية وان التغيرات التي تحدث في الاحوال الاجتماعية في مختلف الادوار التاريخية ناشئة عن تأثير النظام الاقتصادي وصنعه » فالأسباب التي دعت الى التطور الاجتماعي في مختلف الادوار

التاريخية من ظهور النصرانية حتى استيلاء البرابرة والغاء الرق والعبودية وانحلال الاقطاعية هي هي نفسها لم تتغير بل واصلت سيرها بقدم ثابتة واسفرت عن كفاح الاصناف المختلفة ونضالها في سبيل اصلاح اوضاعها الاقتصادية واحراز الثروة للوصول الى رغد العيش وهناء الحياة . والتاريخ يعيد على انظارنا في كل يوم المشاهد نفسها التي ترينا في كل امر من الامور الهامة ان الصنف الذي هو اوفر عدداً واقل نصيباً من الثروة الموزعة بين الناس يفوز على الصنف الذي هو اقل عدداً واكثر غنىً بينهم . وهذا هو قانون التطور الاجتماعي الذي يحملنا على الاعتقاد بان ما سيحدث في المستقبل هو نسخة عما حدث في الماضي ما دامت هذه الفوارق قائمة بين صنوف الناس .

انا اذا اعملنا مبضع التشريح في الاوضاع الاجتماعية الحاضرة نجد ان (الصنف المتوسط La classe bourgeoise) هو الذي حصر السلطة الاقتصادية في نفسه واقتنى رؤوس الاموال مع جميع الوسائط المختصة بالانتاج ونرى صنفاً آخر ينتصب ازاء هذا الصنف متذمراً ، متوعداً بصورة مخيفة ، مرعبة لانه اقل نعمى من الوجهة الاقتصادية ولا يملك شيئاً من متاع الدنيا وهذا الصنف هو صنف (المساكين Le Prolétariat) الذي يزداد عدده يوماً فيوماً . فبواعث الخلاف

والخصومة المستحكمة بين هذين الصنفين ، والتي عني اقتصاديو الانكليز ولا سيما (ريكاردو) باظهارها وعرضها على انظار الناس بارزة جلية ، تنشأ بلا استثناء عن صفة النظام الاقتصادي الحاضر وهي عبارة عن التباين بين طريقتي انتاج الثروة وملكيتها . فالانتاج قد تغير اليوم شكله وخرج عن حوزة الفرد فاصبح اشتراكياً او اجتماعياً بحتاً باقامة المصانع والمعامل التي تغص بالعمال مقام الصانع المنفرد اما الملكية فانها بدلاً من ان تحذو حذوه فتصبح اشتراكية ، اجتماعية مثله بقيت فردية وظل نظام الملكية الفردية دعامة النظام الاجتماعي الحاضر فنجم عن ذلك ان صنف المساكين اصبح ينتج بالاشتراك ولا يملك شيئاً بل يعمل لحساب الصنف المتمول الذي لا ينتج شيئاً ولكنه يملك وحده كل شيء . فالكفاح سيبقى مستمراً حتى يُرأب الصدع بين طريقتي الانتاج والملكية ويتم تلاؤمهما بان تصبح الملكية اشتراكية كالانتاج وحينئذ يختم بالظفر للمساكين وفقاً لتعاليم التاريخ ويُسدل الستار اخيراً على مسرح العراك والنضال القائم بين صنوف المجتمع منذ عصور وتكون هذه الصفحة آخر صفحات التطور الاجتماعي اذ يعقبها توطد الاشتراكية وعمومها بين الناس .

تظهر فيما تقدم من البيانات حقيقة الفلسفة الاجتماعية في المذهب

الماركسي جلية واضحة وقد كان الاجتماعيون فيما مضى يستصرخون المشاعر الفكرية ويستفزون العواطف الانسانية كالحق والعدل قصد تحقيق آمالهم واما نيهم والى هذه المباديء استند المصلحون من الاجتماعيين في بناء مثلهم الاعلى. ولكن ماركس استزرى هذا البناء الوهمي واعلن للملأ ان الاجتماعية المستقبلة ستظهر ظهوراً طبيعياً من تصاريف القوانين الاقتصادية وبفعل ناموس التطور الاجتماعي وتأثيره فالحالة الاجتماعية الجديدة ستبني نفسها بنفسها تحت سيطرة الحادثات الاقتصادية دون ان تحتاج الى اعمال احد من المصلحين او المشرّعين فبذلك اثبت المذهب الماركسي انه لا يعتد بالوهم والخيال واستأهل الاسم الذي اطلق عليه وهو « الاجتماعية العلمية » ولما كانت فلسفة هذا المذهب ترى ان الانظمة الاجتماعية في جميع الادوار التاريخية ليست سوى نتائج لعوامل مادية اقتصادية فقد سمي ايضاً « بالمذهب المادي التاريخي »

س — كيف يتم الظفر النهائي للمساكين وما هي العوامل التي تستدعي تحقيق هذا الظفر ؟

ج — ان الفكرة الاصلية التي توشح هذا المذهب بوشاح علمي تنبئ بان ظهور الاشتراكية هو نتيجة محتمة ومصير نهائي لناموس التطور الاجتماعي فنواة الهيأة الاجتماعية المستقبلة موجودة في حقل

النظام الاجتماعي الحاضر ومستعدة للنبات وهذا النظام الحاضر مقضي عليه بالزوال بتأثير القوانين الاقتصادية فالبورجوازية (طبقة اصحاب المعامل) المالكة بعد ان احرزت الظفر في كفاحها في الماضي كان يجب عليها ان تقوم بنوبتها التاريخية الهامة ولما كانت قد انهت وظيفتها في هذه الايام لم يبق عليها سوى ان تتخلى عن موقعها الى صنف المساكين وهذا ما يقضي به نظام حرية المباراة و (قانون التمركز Loi de Concentration) فبتأثير هذا القانون يتناقص بلا انقطاع عدد المستحدثين في الاعمال الصناعية ومجموع المتمولين اصحاب رؤوس الاموال بقدر ما يزداد عدد المأجورين والمساكين ، وبتأثير نظام المباراة الحرة يصبح الانتاج لا مسيطر عليه فلا يتناسب مع سعة الاستهلاك الذي تأتيه جموع المأجورين المجردين من كل ما يسمى رأس مال وليس لهم موارد للعيش سوى اجور ضئيلة لا تكفيهم فينشأ عن هذه الاحوال صدوع في الموازنة ويتوالى حدوث الازمات التي تستدعي في كل مرة اضمحلال عدد كبير من متمولي المستحدثين فينضم الى صفوف المساكين الى ان تقع في يوم من الايام — وهذا اليوم غير بعيد — ازمة شديدة الوطأة ، واسعة النطاق ، عظيمة الخطر بالنسبة الى ما تقدمها وحينئذٍ يثور ثائر المساكين ويفضي ذلك الى وقوع الكارثة

الاخيرة فتدك قاعدة التمول من اساسها وينهدم النظام الرأسمالي بشدة وعنف ويقوم على انقاضه النظام الاشتراكي .

ويلوح لنا ان الماركسية اذا كانت فراستها صادقة في ناموس التطور والمادية التاريخية يجب عليها ان تتنبأ عن نفسها بمثل ما تنبأت به عن النظام الحاضر اي يجب ان تعتبر الاشتراكية نفسها كمرحلة او كصفحة جديدة من صفحات التطور مكلفة عاجلاً او آجلاً، طوعاً او كرهاً بالتخلي عن موقعها ليحتله حال اجتماعي آخر . ويظهر ان ماركس الذي يعتبر ظفر الاشتراكية في المستقبل كأمر قطعي مسلّم ، يعتقد ان هذا النظام يفوق جميع الانظمة التي تقدمته لانه بهدمه الملكية الخاصة يقضي على جميع الخلافات القائمة بين طريقتي انتاج الارزاق وامتلاكها وحينئذ لا يجد الخلاف الذي كان بين الصنوف الاجتماعية فُرجة يدخل منها الى النظام الجديد اذ ينتفي وجود اصناف اجتماعية متباينة .

يجدر بنا بعد بيان المذهب الماركسي وفلسفته الاجتماعية ان نأتي على ترجمة صغيرة للرجل الشهير الذي اوجد هذا المذهب وايضاح آرائه ونظرياته الاساسية في الشؤون الاقتصادية العامة .

نبغ كارل ماركس بين الاجتماعيين واحرز ارفع الدرجات وافرغ المذهب الاجتماعي في قالب علمي يصور غاية معينة واوضح فيه دستور عراك وجهاد ابدي كما مر ذكره. وقد كان ذا مدارك سامية وعلم واسع وقد اصبح كتابه (رأس المال Das kapital) الذي احدث ضجة عظيمة في العالم الاقتصادي يعد بمثابة إنجيل الاجتماعيين .

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب في سنة (١٨٦٧)باسم كارل مار كس وقد ساعده في وضعه صديقه وعضده المخلص (آنجل Engels) اما الجزآن الآخران فلم يظهرا الا بعد وفاته .

وها نحن اولاء نلخص هنا ما خطته يراعة كارل مار كس الاشتراكي من الآراء الاقتصادية الاساسية في نظريتين هما نظرية (القيمة الزائدة La Plus-value) او (العمل الزائد Le Sur-travail)و(نظرية التمركز La Cancentration)

يريد كارل مار كس بنظريته القيمة الزائدة او العمل الزائد ان يوضح للعالم كيف يتوصل المتمولون لاكتساب الثروات العظيمة واحراز الارباح الطائلة بفضل مساعي العمال الذين لا ينالهم من هذا الامر سوى الضرر والخسار .

يدعي مار كس ان العمل هو جوهر القيمة ومادتها الحقيقية ويفند الفكرة القائلة بان المنفعة هي التي تحدد قيم الاشياء . فالعمل وحده (في نظره) هو الذي يحدد قيم الاشياء بحسب ما احتاجت اليه من الوقت في صنعها (*) . ويستدل على ذلك بان المبادلة بين شيئين لاتحصل الا عند تحقق بعض الخواص المشتركة في ذينك الشيئين ، وان الخاصة المشتركة بين الشيئين هي غير المنفعة، لان نفع كل من ذينك الشيئين قد يكون غير نفع الآخر دون ان يمنع ذلك حصول المبادلة بينهما مما يدل على ان قيمة كل من ذلك الشيئين مساوية لقيمة الآخر . اذاً فما هي الخاصة المشتركة بين ذينك الشيئين التي تجعل قيمة كل منهما مساوية لقيمة الآخر رغم تغاير نفعهما ؟

يقول مار كس ان العمل هو تلك الخاصة المشتركة ، فاذا تساوت القيم بين شيئين يفهم من ذلك ان الاعمال المبذولة في صنع ذينك الشيئين متساوية ، ويستنتج من هذا ان قيمة الاشياء هي عبارة عن الاعمال البشرية المتجسمة في تلك الاشياء .

(*) خلاصة الاقتصاد السياسي للدكتور حسين علي الرفاعي صفحة (١١٩)

بعد ان يمهد ماركس السبيل لنظريته بهذه المقدمة ينتقل الى الاجرة فيقول: ان المتمول الذي يعمل على انتاج الارزاق يشتري من العامل قوة عمله التي هي بمثابة مال يشترى ويباع وتقاس (بمقدار العمل الذي يبذل لنيل نظير تلك القوة).

ان العامل ينفق على نفسه كل يوم ويستهلك اشياء لتجديد القوة اللازمة لعمله في ذلك اليوم. فاذا حسبنا ساعات العمل الذي ينتج ما يستهلكه العامل من المواد في يوم واحد يمكننا تعيين قيمة عمله في ذلك اليوم، فالمتمول انما يؤدي ذلك العامل ما تقتضيه معيشته من المواد لقاء قيمة عمله اليومي. فاذا فرضنا ان هذه المواد تحصل بعمل خمس ساعات يكون المتمول قد أدى العامل لقاء قيمة عمله اليومي ما قيمته عمل خمس ساعات فقط فاذا اشتغل العامل عشر ساعات في ذلك اليوم يكون قد باع ما قيمته عمل عشر ساعات بما قيمته عمل خمس ساعات ويربح المتمول من عمل العامل خمس ساعات. وهذا الفرق ما يسميه ماركس بالقيمة الزائدة او العمل الزائد وهو ما يربحه المتمول بل ما يسرقه من العامل الذي يستخدمه في عمله كالحيوان.

يسعى المتمول على الدوام لتقليل ساعات العمل الذي يبذل في انتاج المواد الضرورية لمعيشة العمال مع تزييد ساعات عملهم في معمله. وقد يستخدم النساء والاطفال الذين يكفي معيشتهم مواد اقل مما يحتاج اليه الرجال متوخياً بذلك توسيع نطاق منفعته وتكثير ربحه من تفاضل الاعمال.

اما نظرية التمركز فان كارل ماركس يدعي انها بدأت في القرن السادس عشر لان في العصر الذي قبله كان كل عامل يملك الآلات والادوات المتعلقة بانتاجه فكان المنتج يجمع بين عمله وآلاته ويربح ما يحتاج اليه لضمان معيشته لكن بعد ان ظهرت تلك الاكتشافات البحرية العظيمة وبرزت القارات الجديدة من حجب الخفاء واتسعت المخارج والمنافذ فقد هيأت كل هذه الاحوال اسباب تراكم المال واوجبت احداث هذه القاعدة (قاعدة التمركز) وخلاصتها: ان المتمولين

عملوا في غضون الاعصر الثلاثة التي مرت من ذلك العهد على انتزاع رؤوس الاموال الصغيرة من ايدي صغار المنتجين الى ان جاء يوم لم يجد فيه اولئك المساكين الذين سلبت رؤوس اموالهم محصولا يبيعونه ليسدوا به الرمق فاضطروا الى بيع جهودهم. وظلت الحال على هذا المنوال الى اليوم ، فان كبار المتمولين ما زالوا دائبين على استنزاف الثروات الصغيرة من ايدي اصحابها، لان ارباب الصنائع الصغيرة لا يستطيعون مباراة ارباب الصنائع الكبيرة فكل يوم يتقلص ظلهم شيئاً فشيئاً حتى يصبحوا اثراً بعد عين ويبتلعهم ارباب الاموال الطائلة ، ويتقاطر الزراع اذ ذاك الى المصانع كلما اتسعت دائرة الاعمال الصناعية فينتظمون في سلك العمال متخلين عن آلاتهم وادواتهم الى كبار المتمولين .

خامساً — الماركسية الجديدة Le Neo-Marxisme

بقي المذهب الماركسي مدى نصف قرن فاكثر لدى الاشتراكيين عقيدة ثابتة لا تقبل الشك والريب ولم يزل حتى اليوم له نفوذ وتأثير قوي على الفكرة الاجتماعية رغماً عما طرأ عليه من الوهن والانحطاط لان به رنستهن Bernstein احد تلاميذ ماركس خالف استاذه في نظريته القائلة « بان التطور الاجتماعي سيفضي الى حصر ملكية رؤوس الاموال والى اجتماع الاعمال الصناعية والزراعية في ايدي افراد قليلين من البشر بتأثير قانون التمركز العام » ذلك القانون الذي استخرجه ماركس وبنى عليه رأيه وافتراضه المؤدي الى زيادة عدد المساكين في الكون يوماً عن يوم . فقد قال برنستهن ان

تعاليم استاذه في هذا الشأن قد بنيت على الوهم لان قانون التمركز وان كان قد ظهر تأثيره في بعض الصناعات لم يمنع العمال من الاشتغال ببعض الحرف الصغيرة وان يلوذوا بحرف جديدة بفضل الاختراعات التي لا يخلو منها زمن كفن التصوير وصناعة السيارات والطيارات والحاكي وجميع الاعمال المتعلقة بالكهربائية كالهاتف والبرق السلكي واللاسلكي وغيرها من الاعمال التي فتحت للعمال وما زالت تفتح لهم في كل يوم ابواباً جديدة للرزق . فيتضح لنا من ذلك ان قانون التمركز الذي سينحصر تأثيره في بعض الصناعات لا يوجب حرمان العمال موارد الرزق وانضمامهم الى كتلة المساكين بحيث يزيد تضخمها يوماً عن يوم ولا سيما انه قد ثبت ان قانون التمركز لا سيطرة له على اعظم فروع الانتاج خطراً وهي الاعمال الزراعية . هذا من جهة الصناعات. اما من جهة الملكية وحصرها في يد واحدة او ايدٍ معدودات فان ذلك لم يتحقق ولن يتحقق ابداً . فظهر ان هذه النظرية مؤسسة على الوهم والخيال ، ويستنتج من ذلك ان الكارثة التي تنبأ بها ماركس هي مستبعدة بل غير منتظرة لانها لا تلتئم مع نفس مباديء التطور التي تستدعي الانتقال من النظام الفردي الى النظام الاشتراكي دون اللجوء الى اعمال الشدة والعنف .

وقد اهمل كوتسكي Kautsky كثيراً من نظريات ماركس فلم يوافقه في (نظرية المادية التاريخية) لان كوتسكي يعتقد ان المادة وحدها غير مستقلة في تطور الهيأة الاجتماعية بل للاخلاق تأثير عظيم في التطور الاجتماعي وان هذه النظرية لم تنل حظوة في فرانسا حيث يفسح الاشتراكيون الى جانب العوامل الاقتصادية مجالاً رحباً للعوامل الفكرية وخاصة لفكرتي العدل والصلاح .

هذا وان نظرية ماركس في اعتبار العمل اساساً لتعيين قيم الاشياء وتحديدها اصبحت مهملة وحل محلها نظرية النفع الاخير التي سبق تفصيلها في مبحث القيمة فاصبحت النظريات المتممة لنظرية العمل كنظرية القيمة الزائدة او العمل الزائد غير صحيحة لان عدم صحة الأصل يستلزم عدم صحة الفرع .

* * *

شاع المذهب الاجتماعي في العصر الاخير شيوعاً عظيماً فاحدث تأثيراً خطيراً في الافكار والميول البشرية ولا ريب ان الامر الذي مهد لهذا المذهب نجاحه هو ضعف الطبع البشري وعجزه لان الانسان لا يزال مغلوباً على امره واسيراً لعاطفته اكثر من عقله وفكره.

اذا فُرض امكان الجري على مبادىء المذهب الاجتماعي وابطلت ملكية الفرد وما يتبعها من المنافع الذاتية فماذا تكون النتيجة ؟

إمّا ان يقال ان الفرد يستمر دائباً على العمل آناء الليل واطراف النهار حريصاً على النفع العام محدداً حاجاته بمقدار احتياجه الحقيقي كأنه من الملائكة الاطهار !! وإمّا ان يُعترف بانه لا يرى غير نفعه الذاتي فلا يعمل الا لمصلحته الخاصة فيجب حينئذٍ ارغامه على العمل للمصلحة العامة بقوة سلطة مستبدة ؟ وهذا هو الصحيح . ثم من هو الذي يضمن لنا قيام تلك السلطة بالواجب الذي يطلب منها للمصلحة العامة بكل اخلاص دون ان يعتريها ميل او انحراف عن جادة الاستقامة الى التلاعب واساءة الاستعمال ؟ . .

على جواب محكم لهذا السؤال يتوقف فوز المذهب الاجتماعي ونجاحه في معترك الحياة .

المذهب الاجتماعي في العهد الحاضر

انشق المذهب الاجتماعي بعد ماركس شطرين :

اولهما : الاجتماعية الاصلاحية Socialisme réformiste . وطريقة اصحابه انه عوضاً عن اضاعة الوقت بانتظار وقوع الثوره التي تنبأ بها ماركس يجب السعي لاصلاح احوال المجتمع الحاضر بانواع الطرق

والاساليب الممكنة وهم يعتقدون بان هذه الطريقة هي انجع الوسائل وانفعها لادراك الاصلاح المنشود . وخطة هؤلاء الدخول في المجالس التشريعية والعمل على انفاذ الاصلاحات المقتضاة لمنافع العمال .

وثانيهما: الاجتماعية الثورية Socialisme revolutionnaire ويدعى ايضاً بالاجتماعية النقابية ؛ ولا يعتمد اصحابه من نظريات ماركس العلمية سوى نضال الطبقات وكفاحها فهم يسعون لنيل مقصودهم بالجهاد العملي .

والخلاصة : ان الاشتراكية التي اسسها ماركس قد تقلص ظلها في هذه الايام وتضاءل عدد اشياعها وقد قام الاصلاحيون منهم في الجانب الأيمن وثبت الثوريون في الجانب الأيسر منها فكانوا حزبين متعارضين . فالاصلاحيون يعملون على اخراج مقاصدهم الى ميدان العمل بالطرق والوسائل السلمية الفعالة والثورويون يجنحون الى اعمال الشدة والعنف وليس لهم قواعد واصول علمية يبنون عليها مساعيهم لأنهم منذ فقدوا لاساسات العلمية التي بنى ماركس نظرياته عليها لم يقم بعده من خلفه في وضع اساس علمي جديد .

س — هل يمكن احداث انقلاب اجتماعي دون ان يسبقه تأسيس نظام قائم على قواعد وضوابط علمية يبنى عليها ما يبتغيه ذلك الانقلاب

من انشاء وضع اجتماعي جديد؟

ج — ان هذا البحث خارج عن موضوعنا ولكن الأمر الذي يجب ان يكون نصب اعيننا هو ان المذهب الاجتماعي رغماً عن سعة انتشاره وكثرة سالكيه والمكانة التي لاصحابه في المجتمع البشري، غير مؤسس على قواعد علمية تضبط سيره وتسدد خطاه في الطريق الموصلة الى الغاية التي يتوخاها وهي اصلاح الحالة الاجتماعية. فهو يسير في عمله كحاطب ليل يخبط خبط عشواء اذ ليس له خطة مرسومة جامعة للقواعد والنظريات الثابتة. ولا يخفى ما في ذلك من الخطر على الهيأة الاجتماعية في اتباع هذا الدليل الحائر الذي لا يعلم اين المصير ولا الى غاية يسير؟!

❀❀❀

المذاهب المختلطة

Les Doctrines Éclectiques

بين الفردية والاجتماعية

يوجد بين الفردية والاجتماعية سلسلة من المذاهب الاخرى لا ترى آراء المذهبين بتمامها بل قد توافق احدهما في بعض الأمور والآخر في بعض، وقد تجتهد في بعض المسائل فتبني على نظريات خاصة بها او تدخل على بعض آراء احد المذهبين تعديلا يسيراً او كبيراً .

قد يكون الاختلاف احياناً بين آراء كثير من هذه المذاهب ونظرياتها بسيطاً جداً بحيث يقف المرء حائراً متردداً في تفريقها وتقسيمها الى طرائق وطوائف مختلفة .

غير ان هذه المذاهب تختلف إجمالاً عن المذهب الفردي في عدة وجوه منها انها لا ترى في النظام الذي تسير عليه الهيأة الاجتماعية الحاضرة خير نظام يستطاع الحصول عليه أو اخف ما يكون ضرراً . ومنها انها وان لم تنكر وجود القوانين الطبيعية وتأثيرها لا ترى كل مداخلة للدولة في تنظيم الشؤون الاقتصادية معارضة لمفعول هذه

القوانين بل ترى ان اصلاح الحالة الاجتماعية الحاضرة غير مستحيل وترغب فيه ومنها لانها تقول بوجود وحدة ثابتة قطعية بين منافع الافراد الخاصة ومصالح المجتمع العامة وتدعي ان دستور (ذروه يعمل Lessez-faire) ليس بعقيدة مطردة الاصابة .

وتخالف هذه المذاهب المذهب الاجتماعي بانها وان كانت تقول بضرورة الاصلاحات الاجتماعية انما تريد ذلك ضمن نطاق الملكية الشخصية وفي دائرة الانتاج الرأسمالي لا خارجهما .

وخلاصة القول ان هذه المذاهب تتقرب من المذهبين الرئيسيين في بعض الشؤون وتبتعد منهما في غيرها فهي بذلك تملأ الفراغ بينهما بحيث يتيسر للمرء الانتقال من احدهما الى الآخر ماراً بسلسلة متلاصقة من المذاهب الاخرى .

تغترف هذه المذاهب مبادئها من منابع مختلفة بعضها ديني كالاجتماعية المسيحية التي تعد الانسان مخلوقاً ممتازاً كرمه الله وفضله على سائر المخلوقات . وبعضها اخلاقي كالمذهب التضامني الذي يعتبر كل انسان مديناً للهيأة الاجتماعية . وبعضها ناشيء عن شعور واحساس يمازجه الكدر بسبب انواع الخلاف الناشب بين البشر من جراء توزيع الاعمال والارزاق وما ينشأ عنه من النتائج الاجتماعية المؤسفة

ومنها ما هو منبعث عن رأفة واشفاق من سوء حالة قسم كبير من الناس طبيعياً كان ذلك او اخلاقياً ومنها ما هو متولد من الرغبة في رؤية السِلْم الاجتماعي موطداً يظلل الجميع بلوائه وحب تخفيض الخلاف والنزاع بين صنوف المجتمع اذا تعذر حسمه وازالته .

تتلخص مباديء بعض هذه المذاهب في مجموعة معلومات صريحة محكمة ؛ وتتمثل مباديء غيرها في صورة ارادة حسنة يغطيها قليل من الابهام ويبدو فيها شعور باشياء يجب عملها واصلاحات يحسن اجراؤها لاصلاح الحالة الاجتماعية الحاضرة. وتتضمن هذه الاصلاحات ضم شتات الأسرة وربطها بنظام قوي ، وتنظيم علائق رب العمل (Le patron) مع العمال المأجورين على نسق العلائق العائلية. وتبني مذاهب اخرى منها آمالها على الجمعيات والشركات حرةً كانت ام اجبارية: كلجان الحرف والصنائع والنقابات وكشركات التعاون التي ينتظر منها ان تحتل مكانة المشاريع الرأسمالية لتأسيس الانتاج على قاعدة الغاء الربح . وتتطلب مذاهب غير تلك تدخل الدولة لأجل التنظيم او لاجبار الناس على اتباع بعض النظم كتشريع العمال ومؤسسات الاحتياط والضمان والتعاون وغير ذلك. وكما يتطلب بعض المؤلفين تطبيق احد انواع هذه الاصلاحات يرمي بعضهم الى تطبيقها

برمتها ويرجو تحقيقها كلها دفعةً واحدةً .

ينشأ عن تلك الأسس التي يمازجها شيء من الغموض زُمَر من الافكار عديدة يمكن تثبيت كلٍ منها في دائرة خاصة يستطاع ايضاحها ضمنها وهي كما يلي :

الاجتماعية الحكومية — الاجتماعية المسيحية — مذهب لوبلهي — مذهب التضامن :

سيسموندي Sismondi (*)

كان سيسموندي المؤلف الأفرنسي اول من فكر في وضع مذهب متوسط بين الفردية والاجتماعية لأنه لم يكن فردياً ولا اجتماعياً فكان يبحث عن الطرق الحاسمة لسوء استعمال الحرية وفي الوقت نفسه كان يدافع عن هذه الحرية خوفاً من تضحية مبادئها وفي سنة (١٨١٩) وضع كتابه (مباديء جديدة في الاقتصاد السياسي) الذي بفضله انضم مؤلفه الى صف كبار علماء الاقتصاد . وفي سنة (١٨٣٧) اضاف الى كتابه الأول كتاباً ثانياً سماه (بحوث في الاقتصاد السياسي) شرح فيه كل ما وضعه من المباديء . وكان له آراءٌ خاصة في (الطريقة الاقتصادية) وفي (موضوع الاقتصاد) اما طريقته فهي : بحث كل مسألةٍ اقتصادية بحسب الحالة الاجتماعية التي وجدت فيها اي انه كان يعزز (الطريقة الاستقرائية) وكان يرمي الى انتقاد كل من يعتقد بان القوانين الاقتصادية ثابتة وصالحة للتطبيق في كل زمان ومكان .

كان سيسموندي يؤكد ان للانظمة الاجتماعية والأمور السياسية تأثيراً

(*) عن خلاصة الاقتصاد السياسي للدكتور حسين علي الرفاعي بتلخيص .

عظيماً في المسائل الاقتصادية . وكان شديد الاعتقاد بان العالم سيقع في ازمة كبرى لتزايد الانتاج وقد بنى هذا الاعتقاد على انه اذا زاد الانتاج السنوي عن الاستهلاك فسيبقى جزء كبير من الانتاج دون تصريف ، ولا شك ان هذا يعود على المنتجين بالبوار .

واما نظريته فيما يختص بموضوع الاقتصاد فهي ان علم الاقتصاد يبحث عن سعادة الانسان ، لا كما يعتقد انصار المذهب القديم من انه علم الثروة او علم المال . وان الغرض من الثروة هو توزيعها بنسبة عادلة بين الناس بشرط ان يخصص منها جزء كبير للفقراء (اي للعمال) لأنهم الأغلبية المطلقة . وان كل ما لا يعمل لسعادة الانسان فليس له صلة بالاقتصاد .

اولا — الاجتماعية الحكومية Socialisme d' état

وتسمى اجتماعية المنبر S. de la chaire لان طائفة من علماء الاقتصاد الألمانيين واكثرهم من اساتذة الجامعات اجتمعوا في مؤتمر عقد في (اسناخ Eisenach) في سنة (١٨٧٢) ونشر هذا المؤتمر بياناً اعلن اصحابه انهم يتخذون موقفاً وسطاً بين المذهبين الفردي والاجتماعي وقد جاء في هذا البيان « ان النظام الاجتماعي يشوبه مساوىء خطيرة وان النزاع بين صنوف المجتمع آخذ في الاستفحال والتفاقم فينبغي للدولة وهي المؤسسة العظيمة التي يناط بها امر الثقافة الادبية والاخلاقية ان لا تتغاضى عن النظام الاقتصادي »

يرمي هذا المذهب الى الاحتفاظ بملكية الفرد في جميع الارزاق

والثروات وانواع رؤوس الأموال كما يحتفظ بنظام حرية المباراة بين المنتجين. ولكن نظريته في وجوب الاحتفاظ بملكية الفرد لا تنشأ عن ان الملكية هي حق طبيعي ناجم عن فعل القوانين الطبيعية وتأثيرها بل نتيجة تسلسل تاريخي لقاعدة سار عليها البشر منذ الخليقة. كما ان تأييد هذا المذهب لحرية المباراة لا يتضمن اقرار بقائها كما هي عليه في الحاضر بل يعتقد بضرورة تعديل نظام المباراة واصلاحه تجنباً لما ينشأ عنه في اكثر الاحيان من المكاره والمضار لكي يصبح العدل سائداً علاقات البشر الاقتصادية اكثر مما قبل. ويظهر لك من هذا البيان ان الاجتماعية الدولية لا تتقيد بالقوانين الطبيعية وان لم تنكر وجودها بل تجعل جل اعتمادها على القوانين الوضعية التي يسنها البشر اذ تعدها العامل الوحيد في تكامل النظام الاجتماعي ورقيه. ولذلك كانت خطة هذا المذهب في اصلاح النظام الاجتماعي الحاضر مبنية على اساس تتبع الاوضاع الاجتماعية في صفحات التاريخ، ومراقبة سلوكها في سلم الرقي التدريجي، والعمل على ازالة النقائص التي تكتنف هذه الاوضاع في العهد الحاضر، واصلاح الخطيئات التي تتخللها. وذلك بالاستفادة من تلك المعلومات المقتبسة من درس احوالها الماضية، وبطريقة سن القوانين وتدوينها.

والوسيلة الى الاصلاح المرغوب لدى ارباب هـذا المذهب هي سلطة الدولة العامة فهي العون على ذلك ، فحيناً يحبذون قيام الدولة مقام الافراد في المشاريع المهمة على طريقة الانحصار العام مثلاً، وفي هذه الحالة يتقرب مذهبهم من الاجتماعية المطلقة وان كان يخالفها بعدم شموله لجميع الانتاجات الفردية. وحيناً يتطلبون من الحكومة أن تتدخل في تنظيم الامور الاقتصادية ومراقبة حركتها ورقيها وسن القوانين التي تحدد ساعات العمل واوصافه وتمنح الافراد حق الملكية والوراثة وتضمن لهم سلامة سير المعاملات الاقتصادية كعقود البيوع والاجارات والقروض ونحو ذلك مع ترك هذه الاعمال للافراد انفسهم وبهذا الاعتبار يدعى هذا المذهب (مذهب التدخل Interventionnisme)

يتضح لك مما تقدم ان ارباب هذا المذهب منقسمون الى اقسام بعضهم يرى ان لا يحط من قيمة المشاريع الفردية ومكانتها فلا يطلب الى الدولة سوى سد الفراغ فيما يظهر من النقص في اعمال الافراد وآخرون يعتبرون الدولة عاملاً اساسياً في الرقي الاجتماعي ويميلون الى تكثير تدخلها في جميع الشؤون المتعلقة بالنظام الاجتماعي .

ظهر هذا المذهب منذ عهد قريب في المملكة الالمانية ثم انتشر منها الى سائر الممالك الاوربية فلم ينحصر تأثيره في الافكار العامة بل

شمل القوانين والانظمة الموضوعة فصدر منها بتأثيره في المدة الاخيرة مجموعة صالحة ترمي الى تنظيم العمل وتنسيقه ، وتحديد ايامه وساعاته والى حفظ حقوق العمال وتحقيق رفاهيتهم باحداث صناديق للتقاعد ولضمان الحياة ، وتأسيس شركات للتعاون المتبادل ، والاشراف على المقاولات التي تعقد بين العمال وبين المستحدثين ، ومنح العمال حق الاجتماع ، ونشر العلم مجاناً بينهم ، وانجادهم بالمعونات المعنوية والمادية في اكثر الأحايين مما خفف اضطراب البشرية وسكن من آلام البؤساء والمساكين .

يعترض بعضهم على هذا المذهب بأنه «لا يجوز اضافة الوظائف الاقتصادية الى وظائف الحكومة الأساسية » ويبرهن على دعواه « بأن عجز الحكومة عن ادارة الشؤون الاقتصادية ظاهر بالإختبار ، وان مما لا يمكن نكرانه تحزبها لطبقة دون اخرى من الطبقات الاجتماعية وصيانتها منافع تلك الطبقة ازاء المنافع العامة ، ونقص ما تسنه من القوانين المنافية لروح الحرية ، وانحرافها عن جادة العدل والانصاف في اكثر الأحايين ، فان كل ذلك امور لا تحتاج الى دليل »

لا ريب في ان العجز والنقص الآنفي الذكر ناشئان عن اوضاع الحكومات الحاضرة وتأسيسها بحسب المقتضيات السياسية لا بحسب

الموجبات الأقتصادية . وعن توزيع الوظائف العامة بغير نظام يضبط قواعدها . وانتقال السلطة في كل يوم من يد الى اخرى ، وطرز الانتخابات العامة التي لا تمثل الاكثرية في غالب الاحيان .

واننا مع الاعتراف بان هذا القول لا يخلو من مسحة من الصحة لا ينبغي ان نطمئن اليه كل الاطمئنان لان الحكومة مهما تخلل اوضاعها ونظامها من النقائص تستطيع ان تأتي من الاعمال الخيرية والاصلاحات النافعة ما يعجز عنه الافراد : كمنع ما ينافي الأخلاق ويخل بالآداب العامة . والغاء الرق بانواعه ، وقيامها بتنظيم الاعمال ، وتأسيس المدارس ، ونشر العلوم والمعارف ، وانشاء الطرق والجسور والترع والجداول ، وتأمين المواصلات بمد الخطوط الحديدية والاسلاك البرقية ، وحماية الاطفال ، واتخاذ انواع التدابير الصحية في المدن والقرى الى غير ذلك مما يطول حصره ولا يفوت المطالع ذكره .

* * *

ثانياً — الاجتماعية المسيحية S. chrétien

فى هذا المذهب الذي يستمد تعاليمه من الروح المسيحي تظهر جميع الميول المتجهة الى جعل الاخلاق والرحمة سائدين فى مرامي الاثرة والنفعية الاقتصاديتين. فروح هذا المذهب هو اخضاع الاقتصاد الى الاخلاق وربطه بها ربطاً محكماً — ملاحظاً فى الاخلاق الصفة الدينية — لأن بناء السلم الاجتماعي لاينبغي ان يؤسس على مبدأ (النفع الشخصي) الذي يبذل الأفراد منتهى جهودهم في طلبه وتحقيقه بل يجب ان يتم ذلك بمعونة نظام رشيد، خال من شوائب الأغراض والمآرب الاستئثارية، وهذا ليس اقل تأثيراً من غيره. فواجب جميع المسيحيين اذن أن يتحروا «النفع» معدلاً ومقروناً بمبدأ الحق والعدل وان ينهجوا في اعمالهم الاقتصادية منهجاً يوافق تعاليم الديانة المسيحية المتجلية في (المحبة والرحمة)

ينقسم هذا المذهب الى قسمين :

اولهما — الاجتماعية الكاثوليكية S. Catholique

هذا المذهب يعترف بوجود القوانين الطبيعية وبتأثيرها ولكنه يدعوها (القوانين المقدرة) او (الآلهية) ويعتقد كالمذهب الحر بأنها ثابتة لاتتغير وانها عامة شاملة وان فقدان المساواة في الهيأة الاجتماعة

هواثر طبيعي لهذه القوانين ويرى انه يؤيد ذلك ما جاء في بيانات المسيح عليه السلام من ان « طبقة الفقراء دائمة مستمرة ولن يتساوى الناس بعضهم مع بعض في هذه الدنيا »

بعد ان يظهر هذا المذهب بذلك تقرباً من المذهب الحر لايلبث ان يفترق عنه بادعائه ان (سوء استعمال الحرية ادى الى الاخلال باحكام هذه القوانين) وان نظام المجتمع البديع الذي كان يؤمل اطراده من نفوذ احكام هذه القوانين قد خرج من مجراه الطبيعي المحمود بسبب خطيئات الانسان والذنب الذي ارتكبه ابو البشر فتبدل وانحرف الى طريق آخر يخالف رضاء الله .

ويفترق هذا المذهب عن المذهب الحر من جهة اخرى هي : ان المذهب الحر يميل الى حسن الظن بمصير الهيأة الاجتماعية في حين ان هذا المذهب يجنح الى التشاؤم في هذا الشأن ويرى مستقبل الانسان محفوفاً بالظلام .

يوجه هذا المذهب اشد النكير على رأس المال وقاعدة التمول وعلى الربح والفائدة ويدعوهما (المرابحة والربا) ويعترض على حرية المبادلة وتأليف الشركات المغفلة وعلى فكرة ايجاد العلائق الاقتصادية بين الأمم ويتطلب الأهتمام في ادارة المباراة الاقتصادية التي اذا

تركت وشأنها تفضي في اكثر الأحايين الى الظلم والحيف بين المتبارين ولكنه ليس منكراً جميع الاوضاع الاجتماعية الحاضرة فانه يقر الملكية والوراثة وقاعدة الاجرة ونحوها ولكن يرتأي وجوب اصلاحها وفقاً للتعاليم المسيحية .

وقد وجد اصحاب هذا المذهب حججاً يؤيدونه بها في المناشير البابوية المشهورة التي رفض فيها البابا (لئون الثامن) النظريات الاجتماعية المتعلقة بالملكية وفرض التعاون الذي يؤلف بين رأس المال والعمل ودعا الناس الى القيام بالوظائف التي يكلف الدين المسيحي بها الجميع على السواء بدون تفاوت بين الاغنياء والفقراء ولا بين العمال وارباب الأعمال .

ان هذا المذهب يعتبر الحكومة ضابطاً ضرورياً في العلائق الاقتصادية بين الافراد بشرط ان تكون متشربة من المبادئ المسيحية ، منفذة لاوامر الكنيسة (*) فلا ينكر حينئذ تدخلها بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية بل يوجب عليها ان تهتم وتعنى بتحسين العلائق بين العمال وارباب الاعمال واستكمال الاسباب التي تحقق دوام المسالمة والصفاء

(*) لقد رأينا فيما مضى من تاريخ العصور السالفة ان السلطات الدينية ما كانت يوماً من الايام الواسطة المعول عليها في انتظام المجتمع ورقيه . فاذا خولت حق السيطرة على الاعمال لا يؤمن جانبها ولا يوثق من اصحابها بان يبذلوا قوى تلك السلطات في سبيل النفع العام .

بينهم وذلك بسن قوانين تكره ارباب الاعمال على تعطيل يوم في الاسبوع ، وعلى تحديد ساعات العمل . على ان احدى الفرق التابعة لهذا المذهب لاتسيغ للحكومة هذا التدخل ولا ترى له مبرراً فالخلاف ناشب اذاً بين اتباع المذهب المذكور من هذه الوجهة .

وثانيهما — الاجتماعية البروتستنتية S. Protestante

وهذا المذهب غير راض عن حالة المجتمع الحاضرة بل ناقم عليها ومقاوم لها. فهو يشدد النكير على المباراة ويطلب معاقبة المرابين والمرابحين ، ويرى ان الملكية الشخصية امر طاريء مآله الزوال وان شكل المجتمع الحاضر لابد ان يندك من اساسه وينقلب الى شكل جديد يلائم الوضع الذي تأمر به الديانه ويضمن للبشر السعادة،وانه يجب على كل من كان تابعاً له ان يسعى الى ادراك هذه الغاية .

يرغب اتباع هذا المذهب البرتستنتي ان تؤلف الاوضاع الاقتصادية في العالم على طراز مذهبهم ونظامه الخاص وان تطبق على الصنائع قواعده التي تجعل الكنيسة عندهم كجمهورية صغيرة تدار على اسلوب حكومة الشعب ويرون ان الكمال في الصنائع متوقف على تأليف (شركات التعاون Coopératif) لأن هذه الشركات في نظرهم هي الواسطة الوحيدة لابطال المنافسة والمباراة ، ولذلك سعى اكثر

رجالهم لتأليف هذا النوع من الشركات .

تختلف الخطط التي وضعها اصحاب هذا المذهب فهم منقسمون الى احزاب متعددة لكل منها اسم ومبدأ غير ما للآخر . فبعضهم مغال يحرض على كفاح الرأسمالية كما في الولايات المتحدة الامريكية وبعضهم كما في انكلترا يطالب باصلاح الملكية العقارية وبعضهم معتدل يحبذ قاعدة الاشتراك ومنهم من يميل الى غير ذلك .

ثالثاً — مذهب لوبلهي L'école de Le Play

كان لوبلهي مهندساً كبيراً واستاذاً شهيراً ومصلحاً اجتماعياً عظيماً وضع في سنة (١٨٥٥) كتاب العمال الاوربيين (*) واسس في سنة (١٨٥٦) جمعية الاقتصاد الاجتماعي . وفي سنة (١٨٧٠) وضع كتاب «تنظيم العمل L' organisation du travail» وتكلم فيه عن انظمة المعامل . وفي سنة «١٨٨٧» وضع كتاباً قيماً في ثلاثة اجزاء شرح فيه مبادئه ونظرياته الاصلاحية التي كان قريباً فيها من المذهب الحر ، بعيداً عن الاشتراكية . وكان شديد الطموح الى اصلاح نظام الاسرة والعمل ، ميالاً الى احترام الحكومة ، مع حذر من تدخلها في شؤون الافراد الا في بعض الشؤون المحدودة

(*) انظر الصفحة (١٤٠)

كالمحافظة على الآداب متى عجز عنها الآباء والرؤساء (*)

يمتاز هذا المذهب بميله الى تعزيز مبدأ السلطة الذي وَهن في هذه الأيام وباهتمامه في احياء ما لهذا المبدأ من مكانة ومنعة . فسلطة الأب في الاسرة ، وصاحب العمل في المعمل، والحكومة في المجتمع السياسي ، هي المبدأ الاصلي الذي يجب ان تبنى عليه اسس الانظمة الجديدة في الهيأة الاجتماعية المقبلة. ومن الضروري ان تستمد هذه السلطة قوتها من تعاليم النظام الديني الواردة في احكام (الوصايا العشر Décalogue) (**)

ويقتضي هذا المبدأ ان تعود سلطة الأب في الأسرة خاصة الى ما كانت عليه في السابق ، لأن الأسرة هي النواة الاجتماعية لدى سائر الامم. ولا يستطاع استرجاع سلطة الأب الى الأسرة ما لم يزل ما طرأ عليها من التقلقل والاضطراب الذي استحوذ عليها في المدة الاخيرة . وهذا الاضطراب انما نشأ من تطبيق المباديء التي احتواها

(*) يقول لوبلهي : كل جيل جديد شبيه بجيش من صغار البرابرة فاذا اهمل الآباء والرؤساء التغلب على الابناء بتربيتهم فالانحطاط مؤكد . (خلاصة الاقتصاد السياسي) للاستاذ حسين علي الرفاعي صفحة (١٢٧ — ١٢٨)

(**) المبدأ الاصلي في هذه الوصايا هو : ان جميع الامم السعيدة تتولى ادارة اوضاعها بنفسها .

(القانون المدني Code civil) وليد الثورة الافرنسية الكبرى . فعندما يموت الأب يحتم القانون — تقسيم الإرث بين الأبناء . وبعد ان يتوزعوا هذا الارث الأبوي يغادرون (موطن foyer) الاسرة فتغدو الأسرة مشتتة ، مقطعة الأوصال . على اننا اذا اردنا اليوم تلافي هذا الضرر العظيم لا نستطيع إعادة نظام الأسرة التي كانت تعيش في كنف آبائنا الأولين يوم كانت ملكية الأموال والأرزاق والأراضي تعود اليها مباشرة فتصرف فيها على طريقة الاشتراك ، بل جل ما يمكننا — ان نرجع الحق للأب بان يتصرف بحرية في امواله ومقتنياته بذاته حال حياته وبوصية بعد مماته وان نبطل في الارث قاعدة التقسيم الإجباري المشئوم ونعتاض عن هذه الأسرة المتفككة بالأسرة الاصلية (Famille souche) اي بالكيان العائلي الذي يبقى مجتمع الشمل بعد موت الأب ولا يهجر موطن العائلة . وحينئذ يرأس هذا الكيان المجتمع احد الابناء الذي يصطفيه الاب بنفسه ويتخذه خلفاً له فيملك هذا الابن السلطة بعد ابيه ويقوم على ارزاق الاسرة ومنافعها ويتولى على مرأى من اشقائه وشقيقاته امر الوظائف والوجائب المنوطة برئيس الأسرة فيضم افراد العائلة الى منبتهم ويضمن لهم منافعهم ومصالحهم وبذلك تبقى تقاليد الأسرة ومقاليدها محفوظة مخلدة .

وكما يجب ان تعود السلطة الى الأب في الاسرة ينبغي ان تعود بنفس الصفة الى رب العمل (Patron) في المعمل. ويحمل رب العمل تجاه عماله عين الوظائف والواجبات التي يحملها رئيس الأسرة تجاه اعضائها لان حالة العمال تزداد حرجاً يوماً عن يوم بسبب نظام المباراة وتمركز الصناعات في المصانع الكبري مما ادى الى الخلاف والنزاع الشديد بين رأس المال والعمل. فيجب ان يزول هذا الخلاف باعادة السلطة الى رب العمل — تلك السلطة الابوية الرحيمة التي تفرض عليه اتباع الواجب الاخلاقي في تحسين حالة هؤلاء المأجورين وذلك بتفقد شؤونهم وارشادهم الى مواطن الصلاح في مساعيهم واعمالهم. وبالاختصار: ان يعمل على استتباب راحتهم وهنائهم ويقوم بكل ما يناط برئاسة الاعمال (Patronage) من الوظائف والواجبات.

وعلى هذا النمط يجب ايضاً اعادة السلطة في العلائق الاجتماعية الى الدولة التي تعضد سلطة الاب في الاسرة وتعين رب العمل في المعمل وتنهض علاوة على ذلك باعباء الاعمال الهامة التي تقصر سواعد هؤلاء عن القيام بها تبعاً لظروف الوقت وتصاريف الاقدار وتعنى بنشر لواء العدل والحرية ليجدوا سبيلاً الى تنظيم شؤونهم واعمالهم.

هذه هي آراء لوبلهي ونظرياته في اصلاح خطيئات المجتمع وقد

انقسم هذا المذهب الى بعد وفاة صاحبه الى فرعين :

الاول واظب اصحابه على نشر تعاليم الاستاذ كما هي باسم (مذهب الأصلاح الاجتماعي) وكان من اكبر انصاره (كلوديوجانه Claudio-Jannet)

والثاني عرف باسم (مذهب العلم الاجتماعي) ويمتاز عن الأول بتحزبه الى المذهب الفردي ونشره مبادىء الجهاد في سبيل الحياة (Lutte pour la vie) وكان يرأسه (دومولان Demolins)

* * *

يظهر لنا من مجمل ما اودناه من مذهبي الحرية والاجتماعية ان مذهب الحرية وما بني عليه من اساس المنفعة الذاتية هو اعظم حامل واقوى باعث للبشر على النهوض الى غايات التقدم والرقي مستنداً في تأييد دعواه ونشر مبادئه الى الوقائع المتسلسلة والاختبارات المتتابعة منذ قديم العصور ، وان المذهب الاجتماعي ينطوي على بعض المبادىء السامية الحميدة كما انه لا يخلو من بعض الآراء السخيفة. فما كان منها آيلاً الى تحسين حالة العمال ، واستكمال اسباب رفاهيتهم ، ونشر العلم بينهم مجاناً ، ومنع استخدام الاحداث ، ومنح العمال حق الاجتماع

فهو مرغوب مستحسن ، وما كان منها عائداً الى الغاء الملكية الشخصية والوراثة ، ومنع المباراة والمنافسة ، واقامة الحكومة مقام الفرد في الاعمال الاقتصادية فهو منبوذ مستهجن .

رابعاً — مذهب التضامن Le Solidarisme

ويسمى مذهب التكافل ومذهب التعاون. وقد ظهر في الازمنة المتأخرة في فرانسا وانتشر بين طبقات الناس فلقي رواجاً وتأييداً باهراً لما احتواه من المباديء العالية والمقاصد النبيلة .

كان اول من بحث في هذا المذهب الموسيو (شارل جيد) في محاضرة القاها في جنيف سنة (١٨٩٩) باسم (المذهب الجديد L'école nouvelle) فابرزه بشكل معجب فاتن .

يبغي هذا المذهب تحقيق مثل اعلى (للتضامن الاجتماعي Solidarité sociale) بين الناس وقد بنى آرائه ونظرياته على الروابط المتكونة بين البشر منذ القديم كالمبادلة وتوزيع العمل والوراثة وما اشبه ذلك من العلاقات المتأصلة بينهم مما تجلى فيها آثار التعاون والتعاضد الانساني على الحياة ، وعلى وجوه المبرات الخيرية التي يقوم بها الانسان للعجزة والضعفاء من بني نوعه شفقةً ورحمةً . ولكن لما كانت هذه الروابط والعلاقات والمعاونات كلها لا اجبار فيها وانما

تحدث اختياراً كانت مزية هذا المذهب أن عَمَد الى توسيع نطاقها وجعلها عامة بين البشر عن طريق الاجبار القانوني .

يتضح مما تقدم ان التضامن لا يفيد سوى توثيق العلاقات والروابط المتأصلة بين الناس بحيث يجد قسم من البشر انفسهم محمولين على مناصرة ومؤازرة قسم آخر بإسداء المعونة له درءاً لخطر مداهم من جهته او تحقيقاً لنفع عام. فالفكرة ليست حديثة كما يرى بل هي موجودة معروفة منذ القديم، ولكن الجديد فيها هو ان يستخرج منها مبدأ (وظيفة اجتماعية) تفرض على كل شخص واجب القيام بالتضحية ازاء ابناء جنسه قسراً والزاماً .

لا ريب انه يرجح ان يقوم الناس بهذا التضامن طوعاً من تلقاء انفسهم دون ما إكراه وهذا اجدر بالانسانية وأصون لكرامتها ولكن انتظار وصول الثقافة العامة الى هذا الأمد البعيد حيث تحمل كل شخص على القيام بواجبه نحو ابناء جنسه مرتاحاً اليه ، طيب النفس به لا ينبغي ان يصرف الهمم عن المبادرة الى تعميم هذا المبدأ الانساني وعن قيام الدولة به بطريقة سن القوانين والأنظمة التي تكره المتقاعسين لتعودهم على اداء واجبهم فيكون بذلك من الدولة عامل قوي في نشر الثقافة العامة وسد هذا الثغر الخطير في المجتمع .

اجتهد الموسيو (لئون بورجوا Lèon Bourgeois) العالم الافرنسي في اقامة الأدلة والبراهين لتعليل هذا المذهب تعليلاً منطقياً وإلباسه ثوباً حقوقياً فقال : « ان حفظ التوازن والنظام في الهيأة الاجتماعية متوقف على ضمان العدل المطلق . فلو ولد البشر متساوين في كل شيء مطلقين من كل قيد لأصبح اساس العدل محفوظاً بينهم لأن كلاً منهم كان يعمل بنفسه ولنفسه وينتفع بثمرة جهده وعمله الشخصي فلا يبقى لاحدٍ منهم فضل او ميزة على احد . ولكنهم يولدون مطوقين (بمقاولة ضمنية — او — بشبه تعاقد (*) Quasi-Contras) هم به مدينون للهيأة الاجتماعية بما اورثهم اسلافهم من رؤوس الاموال المادية والمعنوية التي تثقل كواهلهم . ولما كان العدل يقضي على المدين ان يفي دينه الى دائنه وكان وفاء الدين الى الامواب متعذراً وجب على المدين ان يفي دينه الى الاحياء من بني نوعه (**) هذا وان مبلغ دين

(*) انظر القانون المدني الافرنسي (مادة ١٣٧١ — ١٣٨١)

(**) يعني ان الناس مدينون لآبائهم بالمال والتربية ولمعلميهم بالتعليم وللعلماء والمخترعين من رجال الامم المختلفة بالمنافع التي يتمتعون بها من تآليفهم ومخترعاتهم وقس على ذلك . فلهذا اصبح الدين عاماً على افراد البشر للهيأة الاجتماعية نفسها ولا مصرف لهذا الدين الا الضعفاء والفقراء فيجب اذاً ان يؤدي اليهم المقتدرون هذا الدين وبذلك يشترك جميع الناس على التقريب في الأمور الخيرية .

كل واحد مختلف عن الآخر لاختلاف مكتسباتهم من المنافع الاجتماعية فان من نال منهم نصيباً وافراً من الميراث او الصحة او العلم والتربية او موقع اسرته الاجتماعي الذي يفيده فائدةً كبرى في جهاده في هذه الحياة يزيد نصيبه في الانتفاع عمن حرم بعض ذلك او كله فيقضي العدل على كل سعيد محظوظ ان يجبر حرمان غيره من المنكوبين فيشاركهم بقدر واف مما احرزه اي على نسبة مبلغ دينه .

ويعتقد اصحاب هذا المذهب علاوةً على ما ذكر بان اعمال الاغنياء حسنة كانت او سيئة تؤثر في الفقراء وربما كان البؤس والشقاء المستولي على القسم الاكبر من بني البشر ناجماً عن سوء سلوك الاغنياء وتصرفهم في امور الاخذ والعطاء وفي ادارة رؤوس الاموال وتطاولهم على حقوق الفقراء وسلبهم ما بايديهم بانواع الاساليب فواجب على الاغنياء تلافي ذلك. على ان بؤس الفقراء وشقاءهم قد يفضي بهم الى المرض الساري الوبيء وسوء الخلق وفساد التربية ويدفعهم الى ارتكاب الشرور والآثام وانواع الموبقات والمنكرات ويتصل تأثير هذه الحال بالاغنياء وباعقابهم فيسمم افكارهم واخلاقهم واجسامهم. ولذلك كانت مصلحة المجتمع العامة ومصلحة الاغنياء الخاصة ايضاً تقضيان باعانة الضعفاء ومساعدتهم على النهوض من هذه الكبوة والخلاص من هذا البلاء

الشامل للجميع او تخفيفه على الأقل . وهذه الملاحظة علاوة على ما اسلفنا من ان الواجب الاخلاقي والحقوقي يقضي بهذه المؤازرة .

هذه خلاصة ما اورده ارباب هذا المذهب من البيانات والبينات ويرى المطالع ان مذهب التضامن هو غير المذهب الاجتماعي لان الأول لا يرفض الملكية والوراثة وحرية العمل وغيرها من الشؤون التي لا يسلم بها الثاني ولا يقرها بوجه من الوجوه . فمذهب التضامن على ما يفهم من موضوعه يرمي الى تحقيق المساواة النسبية والصنعية بين البشر ، ويعمل على قلب الهيأة الاجتماعية الى شركة جسيمة للتعاون المتبادل والاسعاف معتمداً في ذلك انواع الطرق والاساليب . ولما كان لا يرى حرية الفرد كافلة لادراك هذه النتيجة يرتأي وجوب تدخل الحكومة واهتمامها بسن قوانين تكره الناس على انتهاج الطرق الموصلة الى هذه الغاية ، فهو يشبه من هذه الوجهة مذهب الاجتماعية الحكومية .

ان هذا المذهب جدير بالعناية والتقدير ولكنه غير خال من بعض المناقضات والمحاذير لانه يعتبر كل فرد من افراد البشر مديناً . فهل من دائن غير المدين وما هو مقدار الدين ؟ وهل يعد باستور Pasteur وغوتنبرغ Gutenberg واديسون Edison واضرابهم من

فحول رجالات العلم والاختراع الذين خدموا الانسانية اعظم الخدمات فخلدت اسماؤهم في بطون التاريخ مدينين ام دائنين ؟

انا اذا اعتبرنا امثال هؤلاء الاعاظم مدينين فمن هم الدائنون ؟ اهم تلك الفئة العاجزة من بني البشر ؟ ! .

ثم انا اذا اعترفنا بالدين القانوني لتلك الفئة البائسة أفلا نجدها غداً مقتحمة علينا وفي يدها قوائم هائلة من المطالب المؤيدة بالقانون تطالبنا بما فيها مهددةً ، متوعدةً ؟ ولا يخفى ما في ذلك من الخلل الباعث على اضطراب الأمن والسلم الاجتماعي العام .

هذا من جهة الدائن والمدين واما من جهة مقدار الدين فانا اذا انعمنا النظر في مصير هذا المذهب وتصورنا اننا اطلقنا له العنان في مجراه الطبيعي ثم تتبعنا خطواته بنظر الناقد البصير نراه ينتهي الى هذه الغاية : « لا يزال الاغنياء مدينين للفقراء حتى يتساووا في الثروة . » ويفهم من ذلك ان هذا المذهب اذا ترك في سيره الطبيعي ينتهي بالاجتماعية المطلقة ، وانه يحمل في ثمار التعاون الشهية ، بزور الاجتماعية السامة . وسبب ذلك ان مؤسسيه لم يضعوا حداً للتعاون المقصود ، فاذا ترك على اطلاقه يجد الضعفاء والكسالى حقاً قانونياً يستندون اليه في كل حين فلا يرون داعياً للكد والعمل ، وتضعف همة القائمين

بالاعمال بسبب الاجبار القانوني الذي يضطرهم الى التضحية والى بذل القسم الوفير من ثرواتهم في سبيل الغير مكرهين . ولهذا السبب لم يصب هذا المذهب ارتياحاً عند علماء الاقتصاد على الرغم من رواجه بين عامة الخلق كما قدمنا .

يجمل بنا في هذا الصدد ان نذكر ان مباديء هذا المذهب الجديد توافق تعاليم الديانة الاسلامية المنزلة منذ مئات من السنين .

لا ينكر ان جميع الاديان المنزلة حثت في كتبها السماوية على مساعدة الضعفاء والفقراء والمساكين داعيةً بني الانسان الى اظهار آثار الشفقة والحنان للمستضعفين من اخوانهم في البشرية ولكن القرآن الكريم صرح في احدى آياته بوصف المؤمنين « والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » فجعل هذه المعاونة حقاً اجبارياً على كل غني قوي من اتباعه وأيد ذلك بفرضه الزكاة على الاغنياء منهم ومقدارها سهم واحد من اربعين من جميع اموالهم النامية التي يمر عليها الحول في حوزتهم ، وبذلك وضع حداً معيناً للمعاونة الخيرية الاجبارية التي لم يوفق اصحاب هذا المذهب الى تحديدها ، فسد تلك الثلمة الظاهرة في اساسه ، وحفظ تابعيه من السقوط في مهاوي اخطارها .

مذاهب اقتصادية حديثة

Nouvelles doctrines economique

ظهرت منذ الحرب العظمى نظم اقتصادية جديدة، جديرة بالذكر اذ اصبح لها علاقة كبرى في الاحوال الاقتصادية الحاضرة. ولذلك جئنا على ذكر خلاصة منها مقتبسة من بعض التآليف الجديدة (*) تتميماً للفائدة وان كانت مبادؤها لم تثبت بعد ولم تؤسس على قواعد واصول قائمة تميزها عن غيرها من المذاهب الاقتصادية. وقد اغفل ذكرها الاساتذة الذين اخذنا عنهم واشار بعضهم اليها اشارة بسيطة وها نحن اولاء نجملها بما يلي :

اولاً — البولشفية Le Bolchevisme

يقول المسيو هانري تروشي Henri Truchy «الثورة الروسية في سنة (١٩١٧) حدثت باسم المذهب الماركسي، فالبولشفية دستورها في العراك (كفاح الصنوف والطوائف وتعميم الملكية) ولقد

(*) جل ماذكرناه في ذلك مأخوذ عن خلاصة الاقتصاد السياسي للدكتور حسين علي الرفاعي بايجاز وتصرف.

تطورت البولشفية بالفعل تطوراً سريعاً وافضت ، في النظام الصناعي ، الى نوع من رأسمالية الدولة ؛ وفي النظام العقاري الأرضي ، الى توطيد الملكية القروية (اي ملكية الفلاحين) »

ويقول المسيو كاميل بهررو Camille Perreau « يظهر ان النظام السياسي والاقتصادي المعروف باسم البولشفية يتصل — لاسيما في البدء — بالشيوعية الفوضوية المنحدرة من باكونين Bakounine ويضع هذا النظام حقاً جميع الانتاج تحت سلطة وادارة المجالس المحلية المتعصبة لآرائها والمقاومة لما يخالف رأيها والتي تُدعى (السوفيات Soviet) اما من الجهات الاخرى خصوصاً مايتعلق بنظام الملكية الموضوع على رأس المال فالبولشفية تعود الى الاشتراكية الماركسية . والبولشفية ماعدا ذلك تطورت تطوراً سريعاً في الانتاج نفسه نحو نظام اشتراكي ذي مركزية شديدة . » انتهى .

لما بالغ الأشراف في الاستيلاء على القسم الاكبر من الاراضي الزراعية في روسيا اشتد البؤس في صغار الزراع خصوصاً بعد الغاء نظام الاستعباد (Servage) في سنة (١٨٦١) فتقاطر العمال الزراعيون الى المدن للاشتغال بالاعمال الصناعية حتى ضاق بهم نطاق المعامل وبقي قسم كبير منهم بلا عمل فانتشرت الفاقة بينهم وهذا ما سبب حقدهم

على ارباب الأموال ونشوء الحركة النهليستية (Nihilisme) بينهم وهي مذهب ذو صفة سياسية اغلب عليه من الصفة الاقتصادية وغايته (التمرد على النظام الحكومي في ذلك الحين) ولم يجد اصحابه طريقةً لتنفيذ اغراضهم سوى الاغتيال.

الاّ ان شدة الاضطهاد التي كان يلاقيها اصحاب هذا المذهب وفظاعة العقاب الذي كان يُصب على من يقبض عليه منهم متلبساً بالجريمة او مظنوناً بانتسابه الى هذا الحزب مع حقارة النتائج التي يصل اليها من يسلم منهم جعل اتباعه يغادرونه الى غيره فتألفت في روسيا عدة احزاب سياسية اخرى ترمي كلها الى قلب الحكومة وتغيير حالتها الاجتماعية السائدة في ذلك الحين وكان احد هذه الاحزاب الحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي تأسس في سنة (١٨٩٨) ولكنه لم يعتمد على برنامج حزبي حتى سنة (١٩٠٣) حيث استقر في الماركسية الروسية.

يقول لينين Lenine « حدث في عهد الثورة الديموقراطية الشعبية سنة (١٩٠٥) نزاع في الحزب الاشتراكي الديموقراطي ادى الى انقسام انصاره شطرين: اخذ احدهما اسم البولشفية وسمي الثاني المانشفية Menchevisme »

ولينين هذا هو الزعيم الاكبر للحزب البولشفي، ذلك الحزب الذي

قلب حكومة القياصرة في روسيا بشكل فظيع واقام مقامها حكومة السوفيات التي مر ذكرها. واذا دلت كلمة بولشفيكي Bolcheviki على فكرة الاغلبية اي اكثرية الامة فانها تدل ايضاً على فكرة الغاية القصوى لهذا الحزب في التطرف اي ان هذا الحزب يسعى لتطبيق جميع مايحتوي عليه برنامجه باسرع وقت وباية طريقة كانت ولو كان في ذلك هدم الاوضاع الحاضرة وجعلها دكاً دفعة واحدة. اما المانشفيه فانها لا تميل الى الهدم بل ترمي الى انفاذ برنامجها شيئاً فشيئاً وترجح السير فى هذا السبيل على خطة التطور التدريجي فهي اقل تهوراً واكثر اعتدالاً.

كان في طليعة الاعمال التي قام بها زعماء البلشفية: جعل الاراضي والمصارف ملكاً للجميع وتقليد العمال امر مراقبة الانتاج اي اعلان حاكمية العمال المطلقة والمبادرة الى نشر الثورة البولشفية فى جميع انحاء العالم.

ولقد قال لينين «ان حاكمية العمال المطلقة موقتة حتى يستتب الأمن وينتشر السلام في البلاد وتسير الأمور حسب التعاليم البولشفية. ولا بد من وجود هذه الحاكمية في فترة الانتقال من نظام الرأسمالية الى نظام الحكم الشعبي الصحيح»

واختلفت الآراء في ان البولشفية هي نفس الشيوعية او الفوضوية او هي نوع جديد من انواع الاشتراكية . وقد اعترض انصار البولشفية على ذلك وجادلوا جميع هذه الاحزاب واعتبروا مذهبهم نوعاً منفرداً من انواع الاصلاح الاجتماعي . والواقع ان البولشفية لاتخرج عن كونها خليطاً من المذاهب الشيوعية والفوضوية فهي شيوعية في توزيع املاكها ، فوضوية في تنفيذ احكامها .

ثانياً — الفاشيستية Le Fascisme

اما الفاشيستية فلم يتعرض لذكرها احد ممن نقلنا عنهم في كتب الاقتصاد والسبب في ذلك انها نظام سياسي لااقتصادي ولكن لامراء ان لها الأثر البليغ في تكوين حياة اقتصادية في ايطاليا والبلاء الحسن في محاربة الفوضوية والشيوعية التي قامت على مبادئها الثورة الايطالية الاقتصادية في بادئ الأمر ثم تطورت الى نزاع عنيف بين الاحزاب الايطالية انتهى بانتصار موسوليني Mussolini واشياعه فلذلك رأينا ان نلخص عنها شيئاً في هذا المختصر فنقول :

كانت الحرب الكبرى (*) اكبر مشجع للشعب الايطالي على

(*) وبعض شؤون اخرى ذكرها الاستاذ حسين علي الرفاعي في كتابه « خلاصة الاقتصاد السياسي » الذي نقلنا عنه هذا البحث بتصرف وايجاز فمن اراد التوسع فعليه بمراجعته .

استقبال المبادئ البولشفية بصدر رحب في اول الأمر ولا سيما عند مازار بعض البلاشفة (ميلان ونابولي وروما) في خريف سنة (١٩١٨) لأن الشعب كان يرحب بهم اينما حلوا ولم تستطع الحكومة اذ ذاك القيام بأي عمل لصد هذا التيار فظهر عجزها وانتهز العمال الناقمون على الحرب هذه الفرصة فاخذوا يظهرون نقمتهم بالاضراب عن العمل في سائر الاعمال الزراعية والصناعية والتجارية وفي الخدمات العامة. وكانت الحكومة واجمة لا تبدي ولا تعيد ازاء هذه الاعمال المضطربة بل تركتهم وشأنهم فلم يتمكن رؤساء الاعمال من الاستمرار على انتظار نتيجة هذه الفوضى فاتفقوا فيما بينهم على الدفاع عن انفسهم وعن مصالحهم وعندئذٍ بدأت اول حركة فاشيستية .

يتبين مما تقدم ان الفاشيستية في ايطاليا انما نشأت عن اتحاد رجال المال ورؤساء العمال ضد فوضى العمال فهي مذهب معارض للبولشفية كما ذكرنا واليك ماحدث بعد ذلك مما ادى الى تطورها السريع .

منعت الحكومة بعد ذلك في ايطاليا احتفال العمال باستقبال لينين في سنة (١٩١٩) فنجم عن ذلك اضراب عام وفوضى شاملة داما اياماً اعلن العمال في اثنائها جمهورية سوفياتية في (وادي بيزانو) فازدادت الفوضى وامتد الاضراب واشتبك الفوضويون والجنود

وحدث النهب والسلب في عدة مدن واشتد عداء الشعب لرجال الجيش حتى اضطرت الحكومة فاصدرت امراً سرياً الى رجال الجيش ان لايسيروا في الطرق بملابسهم الحربية .

وبعد ان بلغت الفوضى هذا الحد قام العمال بحركة احتلال المعامل وعجزت الحكومة ايضاً عن المقاومة وشرع العمال في اعمال الانتاج بانفسهم بما وجدوه في هذه المعامل الممتلئة بالمواد الأوليه المخزونة . ولكن جميع المهندسين رفضوا الاشتغال في المعامل تحت هذه الشروط وعجز العمال عن اقناعهم باللطف او ارغامهم بالقوة ونفذت المواد الأولية المخزونة وأعوزت النقود اللازمة لشراء هذه المواد فظهر بذلك عجز الثائرين فدبّ فيهم اللين وروح الاعتدال وتألف منهم عدد غير قليل للتفاهم مع رؤساء الاعمال وتم فعلاً هذا التفاهم واعيدت المعامل الى اصحابها في سنة (١٩٢٠) فكان هذا الصلح كصاعقة نزلت على زعماء التطرف ومن ذلك اليوم بدأ الفشل يفشو في التعاليم البولشفية في ايطاليا وزاد في فشلها ان اثنين من الزعماء نشرا كتاباً فنّدا فيه المبادئ البولشفية في الانتاج وشرحا اخطاره ومحاذيره . ومنذ ذلك الحين بدأت حركة مطاردة الشيوعية وانصارها وكانت هذه الظروف مجالاً لنماء الحركة الفاشيستية وتكاملها .

موسوليني Mussolini

ولد هذا الداهية الذي يعد علماً للفاشيستية اليوم وممثلا لها في سنة (١٨٨٣) في (ويرانودوكوستا Verano de Costa) التابعة لمقاطعة (برهدابيو Predappio) وكان والده (الكساندر) حداداً ذا معمل صغير في (دوفيا) وكانت والدته معلمة. ولما تمم (موسوليني) دراسته في كلية (فورلي) عين معلماً في دار المعلمين في (فورلي) براتب زهيد فلم يقنع به بل ترك التدريس وسافر الى سويسرا طلباً للرزق ويقال ان سفره كان ناشئاً عن سبب غير هذا. ولكنه لم ينجح في سويسرا بل كان شديد البؤس فيها اذ اضطر ان يتنزل الى الاحتراف في عدة حرف فكان حمالاً ومبيضاً واجير لحام وغير ذلك وحدث له مرةً ان بات ليلة في الطريق العام لعدم وجود مأوى يأوي اليه فقبض عليه رجال الشرطة بتهمة التشرد وطرد من سويسرا فذهب الى (التيرول) واشتغل بالكتابة في الجرائد ولم يظهر في الحياة السياسية الا في (المؤتمر الوطني الاشتراكي) الذي عقد في سنة (١٩١٢) وقد كان جريئاً الى درجة التهور فعظم في نظر رفقائه ومما يدل على جرأته وتهوره قوله في خطاب القاه في ذلك المؤتمر (احب المحاضرات التي تجلى فيها النزاع وتتطاير فيها الكراسي وتتبادل طلقات المسدسات) ولما رشح موسوليني نفسه لعضوية المجلس النيابي عقد اجتماعاً لالقاء خطاب على مرشحيه فحذره البوليس من التعرض للحكومة او للملك ورغماً عن ذلك كان اول ما فاه به موسوليني هو الطعن على الملك اذ قال (ان بين فيكتور عمانوئيل وبنيتا مناقشة حساب عن حرب ليبيا Libye الشائنة) فما كان من البوليس الاّ ان فض الاجتماع. ولما انفصل عن الحزب الاشتراكي في سنة (١٩١٤) بسبب دخول ايطاليا في الحرب اجتمع الحزب في (بيت الأمة) للنظر في امر موسوليني وطرده فلم يتغيب موسوليني عن هذه الجلسة بل حضرها وعند دخوله قوبل بجميع انواع الاحتقار والازدراء

والسخرية فلم يمنعه ذلك من اعتلاء المنبر فعلا الصخب والضجيج لأجل قطع كلامه ولكنه تمكن من التغلب على ذلك وضرب بقبضة يده على المنصة فكسرها وكسر اناء الماء وسال الدم من يده فسكت الجمهور واصغى اليه فصاح (انكم تكرهونني لأنكم ما زلتم تحبونني وستحكمون عليّ الليلة بالنفي من ايطاليا فلا بأس ولكني اعاهدكم ان هذا الحكم لن يمنعني عن الكلام وسأتكلم دائماً وبعد سنين قليلة سيتبعني الشعب الايطالي ويهتف لي وحينئذ ستكفّون انتم عن الكلام)

وقد وصف احد الكتاب غرفته التي كان يشتغل فيها بتحرير جريدة (Popolo d'italia) التي اسسها في سنة (١٩١٤) بالوصف التالي :

«يخيل لمن يدخل هذه الغرفة انه في احدى غرف عصابات الكوميته جي في صوفيا اذ يرى خلف مجلس المدير للكتابة علماً اسود في وسطه خنجر ابيض ورأس ميت معلقاً على الحائط . ويرى على المنضدة بين المجلدات والأوراق المبعثرة مسدساً كبير الحجم وسكيناً موضوعاً على ديوان شعر ويقع نظره في احد الاركان على مسدس صغير وبضع خراطيش مبعثرة هنا وهناك »

ولكن موسوليني الذي اضطر للذهاب الى ميدان القتال بصفة جندي بسيط ضد ارادته امتثالاً للأوامر الحربية الصادرة في سنة (١٩١٥) لم يلبث ان جرح في ساحة الحرب فدخل المستشفى وخرج منه غير صالح للقتال فعاد الى جريدته وسلّط قلمه على من بقي بعيداً عن ميدان القتال ولما رأى ان انصاره قليلون فكر في تكوين حزب يستند عليه في الدفاع عن مبادئه ففي سنة (١٩١٩) عقد اجتماعاً في ميلان وضع فيه اول حجر لتأسيس حزبه المسمى (Fascio di combattimento) اي (جماعة المقاتلين) ولما طلب بعض الحاضرين وضع برنامج للحزب قام موسوليني فاعلن (ان الحزب الجديد هو حزب قتال وبرنامجه القتال واسمه قتال) وانصرف المجتمعون على هذا الرأي وكان عدد الفاشيستيين اوائل سنة (١٩١٩) لا يزيد عن

المائة فبلغ بعد ثلاثة شهور مليوناً ووصل عدده في اواخر سنة (١٩٢٠) الى المليونين وقد ساعد على انتشار الفاشيستية امور اخرى منها نفور اصحاب الاموال ورؤساء الاعمال من زعماء الفوضى الذين كانوا يثيرون العمال عليهم كما قدمنا فانضموا الى هذا الحزب الذي شرع في محاربة الفوضى وزعمائها واعادة السكينة والامن في البلاد وقد انذر موسوليني الحكومة في جريدته قائلاً (اذا لم تمنع الحكومة الاضرابات العامة في (٤٨) ساعة فسيتكفل الحزب الفاشيستي بمنعها) وزاد على ذلك في خطاب القاه في نابولي انه (اذا لم تحقق الحكومة طلبات حزبه الممثل للشعب فان جيشه سيزحف على روما) واعلن في جريدته قانون تنظيم الجيش الفاشيستي الذي ينص على ان : يرتدي انصار الفاشستيه قميصاً اسود وبنطلوناً رمادياً وقبعةً سوداء وان يحلف كل فرد من افراده هذا اليمين (باسم الله وايطاليا وباسم جميع من قتل في ساحة القتال فدى لعظمة ايطاليا ومجدها اقف حياتي لسعادة ايطاليا) لان الحزب الفاشيستي (هو جيش تحت خدمة الله والوطن) وقد اوجب على الجندي الفاشيستي الطاعة العمياء والاحترام لرؤسائه.

وقفت الحكومة ازاء هذه الانذارات مشلولة اليدين فوقعت الكارثة والتحم الفريقان في الشوارع والساحات في مدن عديدة ففشل الاضراب . ولما اشتدت الازمة طلب الملك من (سالاندرا) تشكيل الوزارة فرفض وحينئذٍ طلب الملك بواسطة امينه الخاص حضور موسوليني لمقابلته فامتنع ان يحضر لمجرد الاستشارة فقط واشترط ان يكلف رسمياً بتأليف الوزارة فقبل طلبه وتشكلت الوزارة فاصدر موسوليني امراً بفتح ابواب روما للجيش الفاشيستي الذي دخلها في ٢٨ تشرين الاول سنة (١٩٢٢)

ولما انفرد موسوليني بالحكم اصبح الحاكم المطلق يملي على الشعب ارادته وصار حزبه منفذاً لأوامره خاضعاً خضوعاً اعمى للقانون.

كان موسوليني يهزأ بالحرية ويسخر بالحكم النيابي وقد نشر في آخر اعداد

جريدته ما يأتي (ليست الحرية احسن انواع الحكم ولقد حكم الانسان بطرق مختلفة فكانت الحرية نظام الحكم في القرن التاسع عشر وربما كانت صالحة وقتئذ ولكنها لا تصلح للقرن العشرين اذ اظهرت الحرب الكبرى هزيمة نظام الحرية. ما هي الحرية التي ينتصر لها اعداء الفاشيستية ؟ هل يقصد منها التصويت العام ؟ ام يراد منها ان يستمر المجلس النيابي مفتوحاً لتعرض فيه القبائح التي كرهتها النفوس؟ وهل ترمي الحرية الى قتل حرية الغير ؟ ان الفاشيستية تطرح بالنظريات الحرة في سلة المهملات . لقد سئم الناس الحرية وليست هي الآن ما تصبو اليه النفوس بل ان ما يجب احترامه هو النظام والخضوع لأوامر الرؤساء . وليعلم اخصام الفاشيستية الذين يتهمونها بالرجعية ان الفاشيستية لا تعبد الاوهام بل تطأ باقدامها جثة هذه الحرية الهامدة)

يظهر مما تقدم ان الفاشيستية هي عبارة عن نظام حزبي يعمل على وضع السلطة في يد زعمائه والقاء الطاعة العمياء اليهم . ويميل الى الحكم المطلق ويكره حرية الفرد وان لم ينكر عليه الحقوق التي يخوله اياها المذهب الفردي الحر الاقتصادي . وانما ينفر من حرية الفرد حذراً من اساءة استعمالها واشتطاطها على حرية الغير ويرمي الى حفظ النظام والامن العام دفعاً للاضطراب والفوضى اللذين لهما اسوأ التأثير في سير المعاملات الاقتصادية ضمن دائرة الانتظام .

لقد كان للحركة الفاشيستية مضار كما كان لها فوائد . فمن عيوبها خنق الحرية الفردية ونشر الحكم المطلق اما فوائدها فهي انها قضت

على الفوضى واعادت النظام في البلاد الى نصابه وبعثت في نفوس ارباب الاموال الاجنبية شيئاً من الطمأنينة على ارواحهم واموالهم فبدأت ثقتهم بالشعب الايطالي تتوطد من الوجهة الاقتصادية .

تمّ الجزء الأول

الفهرس

الصفحة

القسم الأول :

— ١ —

٣ موضوع علم الاقتصاد

٥ الفعالية البشرية ومظاهرها

٧ اقسام العلوم

١٠ الى كم قسم يقسم الاقتصاد ؟

١١ العلم والفن

— ٢ —

١٥ الحاجات

٢٠ صفات الحاجة

٢١ قوانين الحاجة

— ٣ —

٣٠ الأرزاق

الصفحة

٣١ المنفعة

٣٦ القيمة

٣٩ السبب الاصلي في تعيين القيمة

٤٢ نظرية النفع الأخير

٤٧ نظرية العمل

٥٢ اي هاتين النظريتين اصح من غيرها ؟

٥٥ الثروة

٥٩ الارزاق الكاملة والارزاق الناقصة

٦١ ارزاق الاستهلاك وارزاق الانتاج

— ٤ —

٦٥ الحادثات الاقتصادية :

٦٥ الانتاج

٦٦ التداول

٦٨ صلة الانتاج بالتداول

٧٠ التوزيع

٧١ الاستهلاك

الصحيفة

٧٣ انواع الاستهلاك

القسم الثاني :

— ١ —

٧٤ تعريف علم الاقتصاد

٧٨ الغرض من الاقتصاد

— ٢ —

٨٠ علاقة الاقتصاد بالعلوم :

٨١ علاقته بعلمي النفس والاخلاق

٨٣ علاقته بعلم التاريخ

٨٤ علاقته بعلمي الجغرافيا والاحصاء

٨٦ علاقته بعلم الحقوق

— ٣ —

٨٩ تاريخ علم الاقتصاد :

٨٩ القرون الاولى

٩٢ القرون الوسطى

٩٤ القرون الاخيرة :

الصفحة

٩٤ طريقة التموين

٩٥ الطريقة النقدية

٩٧ وسائل توفير النقود في البلاد

٩٩ الطريقة الطبيعية

١٠١ المخالفة بين الطريقتين النقدية والطبيعية ونظريتي النظام الطبيعي والمحصول الصافي

١٠٤ آراء ونظريات رجال هذا العلم في العصر الثامن عشر :

١٠٤ ١ ـ آدم سميث

١٠٥ ٢ ـ روبير مالثوس

١٠٦ ٣ ـ داويد ريكاردو

١٠٧ ٤ ـ جون ستوارت ميل

١٠٨ ٥ ـ جان باتيست ساي

١٠٩ ٦ ـ فريدريك باستيا

القسم الثالث

ـ ١ ـ

١١١ القوانين الاقتصادية

الصفحة

٢ـ

١٢٣ الطرائق الاقتصادية :

١٢٥ الطريقة التاريخية

١٣٠ الطريقة الرياضية

١٣١ الطريقة النفسية

١٣٢ اي الطريقتين ترجح على غيرها وما الذي يجب عمله في سبيل استخراج القواعد الاقتصادية

١٣٤ العلوم المعاونة :

١٣٥ الاحصاء

١٣٩ التحقيق

٣ـ

١٤٢ المذاهب الاقتصادية:

المذهب الحر:

١٤٤ ١ ـ منشأوه

١٤٨ ٢ ـ آراؤه ومباديه

١٥٤ ٣ ـ الانتقادات التي يوجهها خصومه اليه

الصفحة	
١٥٨	المذهب الاجتماعي :
١٥٩	١ ـ آراؤه
١٦٢	٢ ـ اقسامه
١٦٥	٣ ـ منشأوه
١٦٧	٤ ـ هل يمكن تطبيقه وماهي المشاكل التي تحول دون ذلك ؟
	الطوائف الاجتماعية :
١٧٠	اولاً ـ الشيوعية
١٧٣	١ ـ توماس موروس
١٧٣	٢ ـ كامبانه للا
١٧٤	٣ ـ موره للى
١٧٤	٤ ـ فوريه
١٧٥	٥ ـ لويس بلان
١٧٦	٦ ـ روبر اووه ن
١٧٧	٧ ـ كابه
١٧٨	ثانياً ـ الفوضوية

الصفحة

١٨١ ١ ـ برودون

١٨٤ ثالثاً ـ الاشتراكية

١٨٦ ١ ـ سن سيمون

١٨٧ ٢ ـ لاسسال ورودبرتوس

١٨٧ رابعاً ـ الماركسية

١٩٣ ١ ـ كارل ماركس

١٩٤ ا ـ نظرية القيمة الزائدة

١٩٥ ب ـ نظرية التمركز

١٩٦ خامساً ـ الماركسية الجديدة

١٩٩ المذهب الاجتماعي في العهد الحاضر

٢٠٢ المذاهب المختلطة :

٢٠٢ بين الفردية والاجتماعية

٢٢٦ ١ ـ سيسموندي

٢٠٦ اولاً ـ الاجتماعية الحكومية

٢١١ ثانياً ـ الاجتماعية المسيحية

٢١١ ١ ـ الاجتماعية الكاثوليكية

الصفحة

٢١٤ ٢ ـ الاجتماعية البروتستنتية
٢١٥ ثالثاً ـ مذهب لوبله‌ي
٢٢٠ رابعاً ـ مذهب التضامن
٢٢٧ مذاهب اقتصادية حديثة
٢٢٧ اولاً ـ البولشفية
٢٢٩ ١ ـ لينين
٢٣١ ثانياً ـ الفاشستية
٢٣٤ ١ ـ موسوليني

انتهى

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢	٨	Bau-arts	Beaux-arts
١٤	٨	العا	العلم
١٥	٢	...	٢
٤٦	٧	الجز	الجزء
٤٦	١٠	جز	جزء
٥٤	٧	التضجية	التضحية
٤٨	١٠	materils	materiels
٥٨	١٠ـ١١	.....	Les biens وغير المادية immateriels
٧٩	٦	العلم الى	العلم يفضي الى
٩٠	٧	والقوانين	القوانين
١٠٠	١٥	ألفة	ألّفه
١٤٦	٧	فلا نقول	فلا يقال

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٨	١٥	وان النفع	والنفع
١٤٨	١٧	وان منافع	ومنافع
١٥٠	٧	المال	الحال
١٦٠	١٨	الناس	الناس على
١٦٦	١٨	بالمنافع	وبالمنافع
١٧١	٩	ان لافارغ	كان لافارغ
١٧٥	٢١	تلاخلا	تدخلًا
١٨٢	٥	Panque	Panque
١٩٩	٣	يتثعها	يتبعها
١٩٩	١٠	اخلاض	اخلاص
٢٠٣	٣	لاانهاتقول	انها لاتقول
٢١٦	٧	هذة	هذه
٢١٩	١٠	ما اودناه	ما اوردناه
٢٢٠	٢	مرعوب	مرغوب
٢٢٧	١٢	الثووة	الثورة

علم الاقتصاد

الجزء الثاني

كتاب الانتاج

لجامعه

عبد القادر المغربي

رئيس الجامعة السورية ومعهد الحقوق العربي بدمشق ومدرس علم الاقتصاد فيه

حقوق الطبع محفوظة

طبع في مطبعة الجامعة السورية — دمشق سنة ١٩٣٧

القسم الأول

الانتاج وعوامله

La Production et ses facteurs

١

الانتاج

LA PRODUCTION

ما هو الانتاج ؟ نظرية الطبيعيين في المحصول الصافي — هل ينكر عمل الصنوف التي يزعمون انها عقيمة ؟ — ما هي النتائج التي نالها الطبيعيون ؟ — هل حافظت هذه النظرية على اعتبارها في نظر علماء الاقتصاد المتأخرين ؟

ما هو الانتاج ؟ Qu' est-ce que la production

هو في العرف الاقتصادي: « ايجاد المنفعة «Creer de l' utilité سواء كانت هذه المنفعة مقترنة بالمادة او منفصلة عنها فعيادة الطبيب ، ودرس الاستاذ ، وثمرة قريحة الكاتب والمؤلف ، وروائع الفنّان ، وآثار ريشة المصور والرسّام تعدّ كلها من أعمال الانتاج فهي كأعمال

الفلاّح الذي يحرث الارض فيستدر خيراتها ، والعامل الذي ينبش المنجم فيستخرج منه الفلز ، والصانع الذي يغزل القطن والصوف وينسج انواع الثياب ، والتاجر الذي يجلب البضائع من اقاصي البلاد فيعرضها على من هم في حاجة الى استعمالها .

يظهر مما تقدم انه لا اعتبار للصورة التي يتجلى فيها فعل الانتاج بل المهم فيه هو ان ينشأ عن هذا الفعل نفعٌ ما ، فما تقوم به صناعة النقل من عمل ذي أثر في المادة وهو تبديل محلها ، وما تحدثه صناعة التحويل من تغيير بسيط ذي أثر ظاهر في الاشياء — كل ذلك يعتبر انتاجاً اذا نشأ عنه نفع كثير أو قليل. والخلاصة ان جميع الأعمال التي تخرج المواد من حالتها الفطرية الى صنف « الارزاق الاقتصادية » Biens économiques وذلك بأن تمنحها قابليةً لوفاء اية حاجة من حاجات البشر المختلفة ، والاعمال التي تزيد في نفع شيء من الاشياء بان تجعله أصلح لوفاء الحاجة تعدّ كلها « اعمالاً منتجة Aectes productifs »

ان اكثر الاشياء الموجودة في الطبيعة على حالها الفطرية لا ينتفع بها ما لم تنقل من مكانها الى يد الانسان ، وما لم تتحول في تلك اليد الى اشكال صالحة للاستعمال . فاي نفع للمرء من السمك السابح في الماء ، او الطير المحلق في الهواء ، وماذا يفيده الفحم والحديد المدفونان في

التراب ، اذا لم يعمل الانسان على استخراج هذه الاشياء ويتخذ منها بمعونة الوسائط الفنية المختلفة ما يستوفي به حاجاته من مأكلٍ وملبسٍ ومرتفق واداة مما هو ضروري لحفظ حياته ، او لضمان راحته ؟

ان الفلز (*) لا يفيد البشر الاّ اذا أُخرج من مناجمه وصفي من شوائبه ، واستخلصت منه سبائك الحديد والفولاذ والنحاس والفضة والذهب ، ثم صنعت منه الآلات والأدوات والنقود والأواني والحليّ وكذلك البن والشاي والفلفل وانواع التوابل والحبوب والزيوت لا ينتفع بها النفع التام ما لم تنقل الى اقطار المعمور وتتداولها ايدي سكانه او تدخر في الأمكنة والأزمنة التي يفيض محصولها فيها ، ثم تخرج الى الأسواق التجارية في المحال والأوقات التي تقل فيها .

ان كل ما يأتيه الانسان من ضروب الأعمال في سبيل بلوغ حاجاته وما يتعلق بتلك الأعمال او يتفرع عنها يعدّ (انتاجاً) ويمكن تلخيص ذلك في الامور الآتية :

ا — استخراج المواد النافعة من خزائن الطبيعة .

ب — تغيير شكل هذه المواد الى اشكال صالحة للاستعمال .

ج — نقل هذه المواد والأشياء من محل كثرتها الى مكان قلتها .

(*) هو اسم جامع الجواهر الأرض ومعادنها في حالتها الطبيعية

د – ادّخارها حينما تكون كثيرة مبتذلة واخراجها الى السوق حينما تصبح عزيزة .

نظرية الطبيعيين في المحصول الصافي

ان ما اوضحناه من شمول معنى الانتاج اصبح في يومنا هذا أمراً لا مشاحة فيه اذ اجمع عليه علماء الاقتصاد ، الا انه لم يكن فيما مضى يعترف به الطبيعيون(Les Physiocrates) القائلون بان الانتاج هو : « ايجاد المادة النافعة لاحداث النفع المطلق » وينشأ عن قولهم هذا انه ليس للانتاج سوى عامل فرد هو : الارض، وعمل وحيد هو : الزراعة. فجميع الارزاق – في رأيهم – تأتي من الارض، فالارض وحدها تعوض صاحبها مبلغاً من الثروة يفيض عما تقاضته منه ، والزراعة – لا غيرها – هي الصناعة المنتجة فهي وحدها التي تعطي ما يسمونه « محصولاً صافياً Propuit net » .

ومعنى ذلك يتضح فيما يلي :

ان مالك الارض حينما يحط من مجموع منتوجاتها جميع ما انفقه في سبيل الانتاج يبقى لديه محصول زائد عن هذه النفقات وهو مايدعى بالمحصول الصافي وبتراكم هذا المحصول دائماً في ايدي الزراع تنمو بالتدريج ثروة الاشخاص والهيأة الاجتماعية . اما الفروع الاخرى من

اعمال البشر المختلفة كالصناعات التحويلية والتجارية وغيرها فليس فيها معنى الانتاج الموجود في الزراعة لأنها لا تلد محصولاً صافياً فهي كلها «صنوف عقيمة Classes stérieles»

هذا جذع نظرية الطبيعيين الذي نتت عليه نتائج سنوردها. ورأيهم هذا غير مسلّم لهم فيه اذ ليس سهلاً انكار ما تقدمه هذه الصنوف العقيمة للزراعة من الخدمات، وما ينشأ عن اعمال الصناع والتجار من النمو في قيم المحاصيل الزراعية. على ان الطبيعيين يجيبون بأن هذا النمو لا يستفيد منه سوى مالكي الأراضي الذين هم وحدهم المستغلون للحصول الصافي. لكن الحقيقة أن هؤلاء الزراعيين لا يسلم لهم هذا المحصول الصافي كاملاً بل يتخلون عن قسم منه الى الذين لا تستغني الزراعة عن خدماتهم من سائر اصناف الناس فلا مراء في أن هذه الصنوف يجب ان تعيش لأن أصحابها مستأجرون من قبل مالكي الاراضي، وأن ما يطرأ على قيم المحاصيل الزراعية من النمو الناشيء عن أعمالهم هو في الحقيقة تلك الحصة التي تخلّى لهم عنها مالكو الأراضي من المحصول الصافي.

وايضاحاً لما مرّ نقول: إن مالك الأرض اذا انفق على أرضه (١٠) فرنكات فأحرز لقاءها محصولاً من الحنطة يقدر بقيمة (٢٠)

فرنكاً ، فان العشرة الزائدة التي نالها من سخاء الطبيعة مجاناً هي المحصول الصافي الذي يقول به الطبيعيون . فاذا طحنت هذه الحنطة ثم أُخرجت الى السوق بعد خبزها فبيعت بقيمة (٢٥) فرنكاً مثلاً فان النماء الذي طرأ على قيمة الحنطة اي الفرنكات الخمسة ان هو الاّ نفقة قلب الحنطة الى دقيق ثم الى خبز وبعبارة أُخرى هو : قيمة الرزق او القوت الذي استهلكه الصناع اثناء عملية قلب الحنطة الى دقيق فخبز . فبفضل المحصول الصافي (اي عشرة الفرنكات) الذي أُفرزت منه الخمسة — وهي ما استهلكه الطحان والخباز — عاش هذان في حين أن عملهما لم يُضف الى جوهر المادة النافعة الموجودة — وهي الحنطة — ذرةً ما.

لقد استنتج الطبيعيون من مذهبهم المتقدم عدة نتائج ذات بال :

منها أنهم وجدوا فيه قبل كل شيء حجةً تبرر عمل الحكومة في استيفاء الضريبة وكانوا يقولون : « ان الدولة هي شريكة المالك في المحصول الصافي » لأسباب : اولاً : بسبب الحماية التي تمنحها ملكي الاراضي والامتياز الذي تمن عليهم به في مزاولة الانتاج. ثانياً : بسبب الجهود التي تبذلها في سبيل تنمية المحصول الصافي بواسطة الاشغال العامة كاحداث الترع والأقنية والطرق والمرافىء .

ومنها أن ضريبة الارض يجب أن تكون هي الضريبة الوحيدة

لان أولى الأشياء بأن يكون مطرحاً للضرائب هو المحصول الصافي اذ هو الينبوع الاصلي لجميع انواع الثروة. فلماذا تطرح اذن ضرائب أخرى على بقية صنوف المكتسبين كالصناع والتجار مثلاً؟ أليس هؤلاء مأجورين لملاك الاراضي فهم لا يجدون في طبيعة اعمالهم منبعاً للانتاج يمكنهم من تنمية الثروة العامة وتزييدها فيضطرون حتماً الى القاء عبء الضرائب التي تكلفهم الحكومة ادائها على عاتق مالكي الاراضي. وما دام نماء قيمة محاصيل الارض الذي يتم بفضل جهودهم ليس سوى نفقة أقواتهم اثناء مزاولتهم أعمال الانتاج فلكي يتيسر لهم المواظبة على هذه الاعمال يضطرون الى رفع أثمان محاصيلهم بما يزيد عن مبلغ الضريبة اي انهم يهتمون بالقاء الضريبة على عاتق المحصول الصافي واستيفائها منه. وعليه فالطريقة المثلى اذن هي في تحميل الضريبة رأساً ومباشرةً على المحصول الصافي. وبذلك يستطاع تحاشي البطء والتأخر في جباية الضريبة والخلاص من نفقاتها الكثيرة فيما اذا تعددت انواعها.

قد يُعترض على الطبيعيين: بان الصناع والتجار كثيراً ما احرزوا ثروات طائلة مما يدل على انهم ليسوا بصنف مأجور للزراع حددت اجرته بما يعادل نفقات قوته وحاجته الضرورية. فيجيب هؤلاء

بأمرين : (١) بأن إثراء الصناع والتجار ناشئ عن تقتيرهم على انفسهم احياناً في المعيشة ، واستقطاعهم جزءً من اجورهم يدخرونه للمستقبل (٢) بأن مبدأ الحرية الاقتصادية لا تجري احكامه بصورة مطلقة بل يكون للمباراة — التي ترد ربح التاجر والصانع الى مستوى نفقات الانتاج — تأثيرها العنيف . فاذا أثري بعض التجار فكثير منهم خرب وساءت حاله ولا ريب ان اكثرهم يعيش في حالة ضيق وضنك اذ ليس لهؤلاء ذلك المنبع الفضاح بالثروة المدعو بالمحصول الصافي والذي هو متعة خاصة للزراع واصحاب الاراضي ومنتجع لهم دون غيرهم .

لقد أسفرت الحادثات عن خطأ آراء الطبيعيين في زمانهم ، اذ جرب حاكم « باد » صديق الطبيب « كه نه » والماركيز « دوميرابو » تطبيق هذه الآراء في مملكته الصغيرة كما مر ذكره في المقدمة (صفحة ١٠٣) فكانت النتيجة مؤسفةً مما دعا الى اهمالها ، ولكنَّ ذلك لم يحل دون نفوذها الى الاعمال المالية التي قامت بها الجمعية المؤسسة فكان لها أثر في جميع أساليب الضرائب الافرنسية .

ومنها أنه اذا كانت الزراعة هي المنتج الوحيد والمنتجع الخصيب فهي وحدها التي تستحق عطف الحكومة وتشجيعها . وهذا من

الطبيعيين بمثابة رجوع ان رأي « سوللي »(*) وصدٌ لشطط الطريقة النقدية وافراطها فيجب حينئذٍ على الحكومة أن تضحي في سبيل تنشيط الزراعة ، وأن تقوم باعباء جمة ليتيسر تناسل المواشي وانشاء الطرق والسدود وما ماثلها من الامور العامة . واول التمهيدات التي تجلّى بها عناية السلطات العامة بأمر الزراعة هو : أن تمنحها الحرية الاقتصادية باعلان مبدأ « ذروه يعمل Lessez - faire » وتمسكها به ، وأن تطلق سراحها من القيود الجمركية التي تعرقل رقيها داخلاً وخارجاً .

ماعتّمت نظرية الطبيعيين أن أضاعت النصيب الأوفر من اعتبارها بعد « آدم سميث » الذي أثبت بطلان هذه النظرية من أصلها اذ قال : « ان العامل الأصلي في الانتاج هو الفعّالية البشرية لا الأرض ، فالعمل مهما كان منحاه هو الأصل في الانتاج » . والطبيعيون مخطئون في فهم قوانين الطبيعة لانهم يتوهمون أن عمل الانسان المبذول في الارض يستطيع أن يحدث « مادة نافعة Matière utilisable » ولا شيء أبعد من هذا الوهم عن الصواب . ففي الزراعة أيضاً لا يستطيع عمل الانسان المجرد أن يحدث في الارض شيئاً ، كما أن « الطبيعة » لا تحدث شيئاً من نفسها بل تهيء المحيط الصالح لكل تغيير أو تبديل

(*) انظر المقدمة صفحة (٩٧)

يطرأ على المادة بتأثير القوى الجوية المختلفة التي لم يتيسر للطبيعيين معرفة خطورتها . فعمل الانسان انما يفسح لهذه القوى الطبيعية كالحرارة واللقاح وما ماثلهما فرصة الايجاد والاحداث بتهيئة أسبابه . فسنبلة الحنطة ليست سوى نتيجة مزيج كيماوي ناشيء عن جملة اختلاطات حدثت في جوف الارض وعلى ظهرها . وأجلى برهان على ذلك يظهر في ضرورة منح الارض العناصر المختلفة التي سلبت منها بسبب الانتاج ، وذلك اما بطريقة طبيعية وهي : اراحتها مدةً كافيةً لكي تستعيد قواها من الهواء والشمس ، واما بطريقة فعلية وهي : طرح الأسمدة فيها .

فمن هذه الوجهة تكون الزراعة كبقية فروع الصناعات البشرية . فصناعة النقل مثلاً لا تختلف عن صناعة استخراج المعادن لان عمل الانسان يقتصر في كلتيهما على نقل الاشياء المادية من مكان الى آخر . وهكذا الحال في الاعمال الزراعية وفي صناعة التحويل ايضاً ، الا انه عوضاً عن ان يكون تأثير العمل في هاتين الصناعتين نافذاً في الاشياء بجملتها يجري في اجزائها الفردية فيبعثرها أو يجمعها لكي يهيء فيها — بواسطة القوى الطبيعية أو الكيماوية — محلاً لحادثات التحليل أو التركيب . وصفوة القول ان الانسان يثير كامن القوى الطبيعية رامياً من وراء ذلك الى ضمان وفاء حاجاته ، ولكن حقيقة عمله هي هي مهما

اختلفت صوره ، فقصاراه : التأثير في المادة على صورة شتى لأجل نقل تلك المادة من مكان الى مكان ، أو من حالة الى حالة توصلاً الى المنفعة . فلا يستطاع اذن تخصيص الزراعة — دون غيرها من اعمال البشر — بسجية الانتاج .

❀❀❀

٢

عوامل الانتاج

LES AGENTS DE LA PRODUCTIOM

العمل — الطبيعة — رأس المال — مرتبة كل من هذه العوامل في الانتاج — المستحدث

جرى الاقتصاديون الأولون — وقلّدهم من بعدهم — على ان عوامل الانتاج تنحصر دائماً في ثلاثة صنوف :

١ — العمل Le travail

٢ — الطبيعة La nature

٣ — رأس المال Le capital

وهذا التقسيم المثلث هو اليوم هدف لانتقاد جمهرة الاقتصاديين لكنه رغماً عن ذلك موافق لمظاهر الأمور . فهو لذلك قريب من الفهم وهذا ما يحملنا على اختياره .

ان هذه العوامل الثلاثة هي ضرورية لا غنى عنها في الانتاج ، ولكن هل هي في مرتبة واحدة من الضرورة ؟

يرى « كارنه جي Carnegie » المثري والمحسن الكبير ان عوامل

الانتاج الثلاثة تشبه أرجل منضدة ثلاثية الاركان ، فاذا فقد احدها او التوى وقعت المنضدة على الارض .

اما الاقتصاديون الأقدمون فكانوا يضعون (الطبيعة) في المرتبة الاولى ويعزون اليها وحدها قدرة الانتاج كما مر ذكره . فالطبيعة في نظرهم هي التي تلد الجديد . اما الانسان فليس له من المقدرة سوى ان يتصرف بما تقدمه له الطبيعة من المواد فيستخرج منها ما يحتاج اليه من آلةٍ وأداةٍ وماعون .

غير أن النظر يوجب التسليم — بادىء بدء — بأن العامل الأصلي في الانتاج — بين هذه العوامل الثلاثة — هو العمل وان كان رأس المال في العصر الحاضر له خطره في هذا الشأن . فالعمل هو الاصل في الانتاج وهو (العنصر الفاعل Clèment actif). اما الطبيعة ورأس المال فكل منهما (عنصر منفعل Clèment passif) لا يسعه الا الخضوع والانقياد لعمل الانسان بعد مقاومة صغيرة او كبيرة .

يتضح مما تقدم ان العمل هو الركن في جميع فروع الانتاج الاقتصادي ، ونعني بذلك انه لا يستطاع ايجاد المنفعة ولا الحصول عليها دون مداخلة الانسان وعمله . فحادث (الاخراز (Appropriation) البسيط يؤلف عملاً اقتصادياً . فلهذا السبب لا يستطاع التسليم بوجود

« ثروة طبيعية Richesse naturel » حاصلة بالفطرة دون مداخلة العمل ، لان هذه الثروة كالأثمار والأصداف هي « ثروة بالقوة Richesse virtuelle » لا بالفعل اي انها ذات استعداد لان تكون ثروة حقيقية R. reelle » في المستقبل حينما يطرأ عليها فعل الاحراز من قبل الانسان اي حينما تقترن بعمله ، ولذلك كانت « الارزاق الطليقة Les biens libres» كالماء الجاري والهواء ونور الشمس وغيرها من العناصر التي لا يستدعي احرازها عملاً ما لا تعد ذات علاقة بالاقتصاد السياسي .

هذا واذا كان العمل اصلاً من حيث التأثير في الانتاج كما رأينا فان الطبيعة ايضاً — ركن ضروري فيه ، اذ العمل لا يتصور بلا مادة ولذلك كانت هي العامل الثاني في الانتاج . فالطبيعة تجهز الانسان بالمواد التي يصب عليها فعاليته الاقتصادية تغييراً ونقلاً للتوصل الى ايجاد المنفعة وهي التي تمده ايضاً بالقوى المعاونة من جميع انواعها : جوية ، وطبيعيه ، وكيمياوية فيسخرها في امر الانتاج واذا كان لا يستطاع انتاج دون عمل فأولى ان لا يستطاع عمل خارج عن الظروف التي هيأتها الطبيعة للانسان والتي تدعى « المحيط الطبيعي Le milieu physique »

وكما يعتمد العمل الطبيعة يجد في رأس المال ايضاً معاوناً خطيراً لا يهمل شأنه . لأن قوى الانسان العضلية قد تقصر عما يستلزمه احداث النفع المقصود فيستعين الانسان حينئذٍ بقوى تفوق قوته كقوة الحيوان وقوى آلاته المجهزة .

ليس الانتاج دائماً محصول عملٍ بسيطٍ ومنفرد ، بل قد يقتضي من النقل والتبديل اعمالاً متعاقبة هي كمراحل يجب ان تجتازها المادة لكي تصبح (مادة اولية) ويجب قبل كل شيء أن يكون احداثها قد حصل تلبيةً لمطلب ، او وفاءً لحاجة من حاجات المنتج الحقيقية . فكل هذه المحاولات من نقل وتغيير وغيره مما يحدث قبل بلوغ الغاية المتوخاة تستدعي وجود رأس المال المفسَّر بانه « محصول عمل سابق مدّخر لأجل انتاج مستقبل » .

هذا هو العامل الثالث في الانتاج : فالحيوان الذي تجبر قواه العضلية مافي قوى الانسان من نقص ، والآلة التي بفضلها تخضع قوى البخار والكهرباء لإرادة الانسان وتنقاد لتصرفه بسهولة ، والمواد الأولية (الخام) قبل ان يتم صنعها نهائياً وتصبح صالحة لوفاء حاجة المنتج تعدّ كلها رؤوس أموال .

لاريب في ان خدمة رأس المال الانتاج هي في الظاهر اقل خطورةً

مما للعمل والطبيعة من تأثير ، اذ قد يستطاع الانتاج دون معونة رأس المال كجني الأثمار النابتة في الطبيعة وجمع الأصداف وغيرها ولكن العمليات تنبؤنا أن رأس المال يضارع العاملين الآخرين خطورة او يفوقهما ، وانه لايستغنى عن مدده لإنعاش الحركة الأقتصادية لدى الجماعات كافةً .

نعم قد يتيسر للانسان — كما كان يحدث له في نشأته الأولى — أن يجمع الأعشاب والأثمار التي اعدتها الطبيعة ، وأن يقتنص بعض الطيور والوحوش التي تسوقها الصدف الى كهفه ، او يصطاد بعض الأسماك التي تلقيها الأقدار في كفه ، ولكنه لايتيسر له الانتفاع بخيرات الأرض وكنوزها اذا لم يجهز عليها جيشاً من الآلات لاستخراجها ثم لمعالجتها .

انا لو القينا نظرة على مستحدثات المدنية في عصرنا الحاضر ، وشاهدنا عجائب أعمال الآلات الصانعة والناقلة — براً وبحراً وجواً — من بخارية وكهربائية ، وتأملنا فيما تلفظه المعامل فتملأ به أسواق العالم عن خشب وحديد وقطن وصوف وخز وحرير وخزف وزجاج وغيرها لقدرنا اذن رأس المال حق قدره ، وادركنا تأثيره العظيم في الانتاج . ومن اكبر البراهين على أن رأس المال عنصر اساسي عامل في الانتاج أن

البشر قد لاحظوا منذ القدم ضرورته ومنفعته ، فنحتوا من الحجر ضروب الأسلحة والآلات وأنواع الأجهزة والأدوات التي يدفعون بها عن انفسهم و تُعينهم على الصيد والقنص واستغلال الأرض والتوسع في الانتاج والتبسط في ترف العيش ولذائذ الحياة .

لم تكن هذه العوامل الانتاجية الثلاثة أركاناً أساسية في جميع العصور والادوار التاريخية ، بل لكل منها دور كان هو السائد فيه ، ففي الأعصر القديمة التي لم ينقلها التاريخ الينا كان البشر يقتاتون ويستمتعون من الصيد والقنص ورعي المواشي ، فكانت الطبيعة اذ ذاك هي العامل الأصلي في الانتاج . ثم في القرون الاولى والوسطى مذ اقبل الناس استغلال الأرض واستثمارها بات العمل هو الركن الأقوى في الانتاج . اما في القرون المتأخرة التي برزت فيها الاختراعات والاكتشافات المحيرة للعقول واتصلت الأمصار بوسائط النقل العديدة ، وباحت الطبيعة بأسرارها ، وجادت بمفاتيح كنوزها فقد اصبح العامل الأقوى في الانتاج هو رأس المال ، اذ لا يتيسر في هذا الدور القيام بالأعمال الاقتصادية لاسيما المشاريع النافعة لجسيمة الا بمعونته ، ولذلك يحق لنا أن نسمي هذا الدور (الدور المالي) .

ان مصادر الانتاج الثلاثة هذه قد يتداخل بعضها في بعض فتصبح

الطبيعة رأس مال مثلاً فان القطعة من الأرض اذا بقيت على حالها الطبيعية تكون غير صالحة للانتاج وهكذا دماغ العالم وأنامل الجرّاح والرسام والموسيقي وايدي بقية أرباب الأعمال والصنائع . اما اذا شقت الأرض واثيرت ، وجهز الدماغ بالعلوم والفنون ، ومُرنت الأنامل على استعمال المبضع والريشة والمعزف ، اصبح كل ذلك رؤوس اموال ينتفع بها اصحابها .

يقتصر علماء الاقتصاد اليوم على هذه العوامل او المصادر الانتاجية الثلاثة مع انها لا تعمل عملها من نفسها ، وانما تحتاج الى من يجمع شتاتها ويوحّد قواها ، ويراقب سيرها ، ولذلك عَدَّ بعضُ الاقتصاديين (المستحدث L'Entrepreneur) عاملاً رابعاً في الانتاج .

❀❀❀

٣

العمل

LE TRAVAIL

تعريف العمل — شروط العمل الاقتصادي — سجية العمل — نظرية العمل الممتع — مؤثرات العمل — قانون اقل السعي — تصنيف العمل — تأثير العمل في الانتاج — تقسيم الاعمال الصناعية — صناعة الاستخراج — صناعة الزراعة — صناعة التحويل — صناعة النقل — صناعة التجارة — المهن الحرة — الخدم الشخصية — هل هذه الاعمال كلها منتجة ؟ خطورة المقابلة بين مختلف الاعمال الصناعية في مجموع الانتاج الشعبي .

تعريف العمل Définition du travail

العمل ، احد العناصر الثلاثة العاملة في الانتاج ، وهو أثر من آثار الفعالية البشرية ، ومظهر من مظاهر قوتها ومضائها .

إن جميع الكائنات الحية تجهد في سبيل البقاء واستمرار الحياة ، فالبزرة تشق قشرة الأرض اليابسة وترسل ساقها في الهواء للتنفس والاستمتاع بنور الشمس وحرارتها ، وتبعث جذورها في التراب لتمتص المواد اللازمة لغذائها ، والعناكب تنسج من لعابها شباكاً لتقتنص

بها أقواتها ، والذئاب والأسود تفترس ضعاف الحيوان لتقتات بلحومها ولا يخرج البشر عن حكم هذا الناموس العام فهم محتاجون إلى الكد والكدح في سبيل حياتهم ومعيشتهم كما فصلناه في مبحث الحاجة . ولا فرق بين الانسان وغيره من نبات وحيوان في الاضطرار الى الدأب والسعي سوى أن دأب النبات والحيوان يقع بدافع غريزي بينا أن دأب الانسان يحصل بسائق العقل والفكر وهذا مايسمى في علم الاقتصاد (بالعمل Le travail) .

يمكننا اذن تعريف العمل في العرف الاقتصادى على الوجه الآتي « العمل هو الجهد الذي يبذله الانسان باختياره وارادته غير مقصود لذاته بل ليصل منه الى أمر فيه وفاء لحاجته » .

اوضحنا فيما مرّ من الأبحاث أن المواد التي منحتنا اياها الطبيعة كالمعادن والكنوز المدفونة تحت الأرض والحراج والخيرات المنتشرة على سطحها لاينتفع بها مالم تنتقل الى يد الانسان ، ومالم تتحول في تلك اليد — بمعونة الوسائط الصناعية المختلفة — الى أشكال صالحة للاستعمال والانتفاع . فالعمل هو الوسيلة التي يستعين بها الانسان على استخراج تلك المواد من خزائن الطبيعة ، وعلى تحويلها الى الأشكال التي تلائم منفعته ، وعلى نقلها الى حيث يشاء .

يشترط في تحقق العمل الاقتصادي – كما يفهم من تعريفه – شرطان .

أولهما – أن يكون الجهد مبذولاً بسائق الاختيار والارادة لا بدافع الغريزة فجهد النمل والعنكبوت مثلاً لا يسمى عملاً اقتصادياً .

ثانيهما – ان يكون الجهد المبذول وسيلةً لا غايةً أي أن يكون مقصوداً منه الانتاج لا التلهي والتسلي لأن مساعي الانسان ذات مقاصد ومآرب شتى . فاذا كانت النتيجة التي يتطلبها من سعيه هي اللذة والرياضة لم تكن مساعيه هذه جديرة بأن تسمى عملاً اقتصادياً والعكس بالعكس . نضرب لذلك مثلاً رجلين يسيران في الشارع أحدهما قاصد للتنزه والآخر لتوزيع رسائل البريد فان كلاً منهما يبذل باختياره جهداً مساوياً لجهد الآخر الاّ ان قاصد النزهة لا ينجم عن عمله هذا نتيجة اقتصادية فلا يعدُّ جهده عملاً اقتصادياً بخلاف الموزع .

سجية العمل Caractère du travail

بعد ان عرّف المسيو « بهررو Perreau » العملَ بانه « هو الجهد الناشيء عن شعور الانسان وارادته لأجل غرض نافع » قال : « انه يجب ان يكون هذا الجهد – في رأي بعض الاقتصاديين – مشتملاً على العناء لكي يستحق ان يطلق اسم العمل عليه أو أن يكون على الأقل (مغرياً intéressé) لصاحبه بمنفعة مادية يرجوها من ورائه

بمعنى « أن لايجد العامل جزاء جهده في الجهد المبذول نفسه بل في وفاء حاجة مادية منتظر حصولها من ذلك الجهد » . ويشبه هذا القول الكلمة المأثورة عن الكتب المقدسة « العمل عقوبة Le travail est un ch-atiment » كما يرمي الى قول العامة « اجتهد ، خذ نصيبك من العناء Travaillez prenez de la peine » .

اذا أردنا ان نميز الجهد المبذول لذاته عن غيره فلننظر الفرق بين جهد الموسيقي الذي يشتغل ليكتسب بعزفه في احد الاندية وجهد الموسيقي « الولوع Amateur » بهذا الفن الذي يعزف لكي يطرب نفسه في غرفته . فالثاني يعزف لأجل اللهو والذة بعكس الاول الذي يعزف بقصد الحصول على الأجرة . فالجهد المبذول في كلتا الحالتين هو هو الاّ أن الأول « مغرٍ » لصاحبه بثمرة يجتنيها منه فلذلك عُدَّ عملاً اقتصادياً بخلاف الثاني فانه ليس « مغرياً » بشيء غيره ، وفقدان سجية الاغراء يخرجه عن دائرة العمل الاقتصادي .

على اننا نرى أن سجية العَنَاء يجب أن لاتعدّ شرطاً أساسياً في عنصر العمل فان العمل كيفما كان ينتج ترويضاً لفعالية الانسان وفي ذلك وفاء حاجة ذات شأن وأثر كبير لدى بعض الناس وان العمل بتأثير العادة قد يفقد صفة العناء وقد يصبح احياناً ضرورياً لمزاج صاحبه

والامثلة على ذلك كثيرة أهمها الأشخاص الذين يحالون على الراتب (التقاعد) اي ينقطعون بغتةً بعنفٍ عن العمل المعتاد فان ذلك كثيراً مايضر بهم.

بقي النظر في سجية الاغراء. فهل يجب دائماً أن يكون العمل جهداً مغرياً؟ اذا كان كذلك فانا سنضطر لامحالة الى رفض اطلاق اسم العمل في كثير من الأحوال — على جهود العلماء والمخترعين والمولعين بانواع الفنون الجميلة لأن هؤلاء الاشخاص ينصرفون الى بحوثهم بشعور يختلف جداً عن شعور الطمع والاغراء فهم ماعدا أنهم لايشعرون بأقل عناء في مزاولة اعمالهم كثيراً مايضحون بجزء ذي بال من ثرواتهم الخاصة ينفقونه في مخابرهم لكي يستطيعوا المواظبة على تلك الاعمال وقد أحرق «باليسي (١) Palissy» كل مالديه حتى أمتعة بيته لكي

(١) برنارد باليسي (Bernard Palissy) كاتب وعالم افرنسي ولد في ابرشية (آجان agen) سنة ١٥١٠ واشتهر بايجاده الأواني الخزفية المصنوعة من التراب والمزينة بالصور والنقوش البديعة المتقنة وقبل أن يصل هذا العالم باختباراته في صناعة الخزف المزخرف الى نتيجة حسنة احرق جميع أثاثه ورياشه حتى الخشاب بيته وبقي اشهراً كاملةً يراقب مواقده من دون انقطاع. اعتقل في سنة (١٥٨٩) متهماً بأنه دان بالبروتستانتية وحبس في سجن (الباستيل) حيث مات فيه حوالي (١٥٨٩ — ١٥٩٠) وله جملة اختراعات في علمي المعادن والكيمياء.

تتيسر له المواظبة على تجاربه واختباراته ولا جرم أن وصوله الى هذا الحد لم ينشأ عن شدة ولعه بالمال .

على أننا مع ذلك لا ينبغي لنا أن نقول بأن (كل عمل مهما كانت ماهيته يحوي في نفسه عنصراً من البهجة والجذل بتأثير الارتياح الذي ينشأ عن أداء الواجب) اذ من البديهي أنه كما يوجد أعمال من مثل ماذكرنا لأثر للعناء او الاغراء فيها يوجد ايضاً عكسها وهو القسم الأكبر من أعمال الانتاج الصناعي وهذا ملحظ الرأي القائل بوحدة العمل والعناء . وان صدق هذا الرأي في أغلب الأعمال هو الذي يحتفظ للعمال في لسان العامة بلقب « فعلة Travailleurs » أو « الصنوف الكادحة Classes laborieuses » ولكن هذه الألفاظ لا ينبغي أن تحمل على الظن بأنه لا يوجد عمل خارج عن الاشغال الصناعية ولا فعلة غير الذين يعملون بأيديهم فهذا الظن ابعد ما يكون عن الصواب لأن قسم « الخدمات Services » الآتي بيانه معدود من الأعمال المنتجة بذاتها كما سنرى في مبحث (سجية الانتاج في الصناعات المختلفة).

نعم لا يسعنا الاّ الاعتراف بأن العمل يشوبه شيء من العناء والمشقة وهذا ملموس لا يمكن انكاره اذ نشاهد أن الانسان وان أقبل على العمل بارادته واختياره لا يُقبل بمحض رغبته ورضاه ولو لم يكن الأمر

كذلك لما مست الحاجة الى معاقبة الأحداث او منحهم الجوائز حملاً لهم على العمل . ولولا أن العمل يشوبه شيء من العناء والمشقة لما جرت اكثر الحادثات الاقتصادية على النمط الذي نشاهده الآن ولما وُجِد الرق وما مسّت الحاجة الى اختراع الآلات والأدوات لأن هذه كلها لم تكن الا لتخفيف بعض مايعانيه الأنسان في الأعمال

لكنْ كل ذلك لا يوجب اعتبار العناء عنصراً اساسياً في العمل الاقتصادي واذا صح اعتباره كذلك خلافاً لرأينا فان هذا الاعتبار لا يقتضي اخراج الأعمال العقلية عن حظيرة العمل الاقتصادي لأنها في كثير من الأحوال اكثر عناءً من الأعمال اليدوية وابلغ منها ضرراً بصحة من يعانيها .

يزعم بعض الاقتصاديين أن سبب مصاحبة العناء للعمل هو خلة التواني والكسل المركوزة في طبع الانسان لكنّ هذا غير وجيه لأن الكسل ليس فطرة في الانسان ولأن العمل أثر من آثار النشاط البشري كما قدمنا في مبدأ البحث ، والنشاط مظهر من مظاهر الحياة الانسانية فلا يقتضي العناء والمشقة . والدليل على ذلك أن الانسان يمارس كثيراً من الأعمال المنصبة بقصد الرياضة واللهو كتسلق الجبال وجوب القفار ، والتجذيف في الزوارق ، وركوب الخيل والدراجات ،

واللعب بالكرة والصولجان .

يزاول الانسان هذه الاعمال بكل رغبة وانشراح على مافيها من تعب ونصب يربو على مافي كثير من الأعمال الصناعية بل قد يشعر بملل أو ألم اذا اضطُر الى البطالة والانقطاع عن العمل ومثله مثل المجرم الملقى في زوايا السجون اذا طال امد حبسه فان ذلك يضجره حتى يرجح الاشتغال بالأعمال الشاقة في قلل الجبال على بقائه في هذه الحال.

س — ما هو السبب إذن في كون الأعمال مشوبة بالعناء والمشقة ؟

ج — يمكننا تعليل ذلك على الوجه الآتي :

إن العمل الذي يقوم به الانسان للهو والتسلية هو عمل مقصود لذاته يندفع اليه المرء للحصول عليه نفسه ولكي يتلهى به ويتلذذ فهو غاية ووسيلة في آن واحد . اما العمل الذي يعانيه المرء للحصول من ورائه على نتيجة نافعة فانه غير مقصود لذاته وانما هو محض وسيلة للغاية المقصودة التي هي كسب معاشه فهو بلا ريب كلفة يتحملها الانسان بعناء ويراها عثرة في سبيل غايته . هذا هو السبب الذي يولد الشعور بالعناء والمشقة اثناء ممارسة تلك الاعمال. خذ مثلاً لذلك رجلاً منزوياً في داره يتلهى باصلاح حديقته وترتيبها فانه يجتني بذلك اللذة والتسلية دون شعور بعناء نفسي، ولكنه اذا كان بعمله هذا قاصداً ربحاً

أو كسباً من بيع مايغرسه في حديقته فان وجه المسئلة يتغير اذ يشعر — حينئذ — بالعناء الذي يكابده الفلاح في حقله .

وصفوة القول أنه اذا كانت الحاجة هي السائق للعمل كان مشوباً بالعناء والمشقة ، وتزيد درجة العناء والمشقة في العمل او تنقص بحسب حالة ذلك السائق قوة وضعفاً .

يفهم من هذا البيان أنه يمكن تخفيف وطأة العمل باضعاف سوائق الاحتياج واهمها الشقاء والبؤس المستوليان على القسم الاكبر من بني البشر . هذا مايعتقده أرباب المذهب الاجتماعي ويعملون على تحقيقه وقد وضع (فوريه) أحد أنصار هذا المذهب نظاماً جديداً للمجتمع وخلاصة مايراه هو : « أن نصب العمل ومشقته ناجمان عن القواعد والانظمة الفاسدة التي بنيت عليها أسس المجتمع البشري وأوضاعه الاقتصادية الحاضرة فوجب أن يكون متنوعاً قصير الأمد بحيث يشبه اللهو واللعب » وتجد ايضاح ذلك في النظريه الآتية .

نظرية العمل الممتع La Théorie du travail attrayant

بين أرباب المذاهب الاجتماعية من يرى أنه بفضل مايستطاع احداثه من التغيير والتبديل الكلي في الأنظمة الاجتماعية يمكن ان يستحيل الجهد المضني الى عمل ممتع . هذا هو حلم (فوريه) الفاتن الذي كان

يتصوره ويضمر تحقيقه بطريقة تنظيم الفالانستر «*» وقد كان فوريه يحبس في نفسه قائلاً « اذا كان الجهد يضجر البشر ويحوي في نفسه سجية العناء والمشقة المنهكة لقواهم فتبعة ذلك انما تعود على من فسح المجال لهذا النظام الاجتماعي الذي يحجز الأشخاص عن أن يقتفوا آثار ميولهم ونزعاتهم المختلفة ولا سيما امرين لا يراعيهما نظام الانتاج الحالي في شيء هما : خيال الانسان وذوقه اللذان يتحتم أن يكونا عرضة للاستحالة في كل وقت . فأسهل طريقة وأكفلها لجعل العمل ممتعاً وتجريده من خاصة العناء والمشقة ، ضمان مراعاة هذين الامرين . فالفالانستر ، تلك الخلية الاجتماعية ، التي تضم بين جدرانها (١٥٠٠ — ١٨٠٠) من البشر والتي هي مرتبة باسلوب يجعل حصول الانتاج في جميع صوره واحواله متيسراً تضمن هذه النتيجة . لأن الفالانستر لا يشتمل على المباني والأراضي الزراعية فحسب بل يشتمل ايضاً على المعامل والمباني المختصة بجميع انواع الصناعات المختلفة ولسكان الفالانستر الحق باختيار الاعمال التي يزاولونها كما أن لهم أن يغادروا تلك الأعمال الى غيرها حينما يشاؤن

«*» انظر المقدمة صفحة (١٧٤)

سبعاً أو ثماني مرات في اليوم الواحد وبهذه الصورة ينقسم العمل الى فترات قصيرة متتابعة في النهار ، فساكن الفالانستر يستطيع ان يشتغل ساعة أو ساعتين في الحدادة مثلاً ثم ينتقل منها الى غرس الازهار لكي يستريح من عناء الأولى وهكذا يتراوح بين الأعمال المختلفة طول نهاره لكي يمتع نفسه بالعمل ولا يجهدها . فنظام مثل هذا يجب أن يكون اكثر انتاجاً من غيره لأن العمل يكون فيه غير مكروه ولأن المعامل التابعة للفالانستر الواحد يتبارى ويتنافس بعضها مع بعض فينتعش الفالانستر ويعيش اهله ضمن دائرة من المباراة محمودة العاقبة . والعمل الصناعي الشاق بطبيعته تضمحل مشقته في مجموع كهذا مؤلف من مختلف الأعمال المتقطعة التي يقوم كل شخص على التعاقب باجزاء صغيرة من كل منها في يومه . والمعامل الصناعية نفسها تنتقل من ضواحي المدن الحافلة بالمداخن الى الحقول والمزارع فتحلي جيد الطبيعة العاطل بأفانين البهاء والحسن .

لكن ، يرى القارىء معنا أن هذا المظهر البهيج الخلاب الذي يظهر به خيال فوريه لايخلو من بقع سوداء تعكر صفوه وتذهب بروائه لأنه يوجد بين ميول النفس البشرية وشهواتها ميل سيء لم يُعْنَ فوريه عناية كافية باحباط تأثيره وهو (ميل اكثر الناس الى هجر العمل

والاعراض عنه) أو على الأقل الى (بذل جزء صغير من قواهم والاحتفاظ بما بقي منها) . فهذا الميل السيء سيلاقي في نظام الفالانستر وسطاً موآتياً جداً لنمائه وتقويته . وفي الحقيقة قد اخفقت تجارب أرباب هذا المذهب الذي وضعه فوريه بصورة يرثى لها وذلك لأن القائمين بهذه التجارب اصطدموا بصعوبات عظيمة عدا سَبب الخيبة الذي أوردناه آنفاً فانه لكي يتيسر لسكان الفالانستر الانتقال من عمل الى آخر مرات عديدةً في اليوم يجب أن يكونوا على استعداد عظيم لقبول كل تغير سريع يطرأ على اعمالهم ماعدا أن قاعدة الفترات الصغيرة وان كانت وافية بالغرض الطبيعي من تحويل العمل من شخص لآخر تفضي الى اضاعة الوقت بصورة مضرة ومؤذية جداً بسبب ماتقتضيه تنقلات العمال المتوالية من التهيؤات المتكررة لأجل المباشرة في كل عمل جديد . فلذلك وبالنظر الى النتائج لاشبهة في رجحان القاعدة الجارية في نظام الانتاج الحاضر . ولا يمكن قطعاً التوصل الى افقاد سجية العناء والمشقة في أكثر الاعمال . على أنه قد يخفّ عناء العمل ومشقته كلما ارتقت الحضارة وانتشرت الحرية وتحسنت أحوال العمال بعض التحسن ، وخفت وطأة الأسباب التي تضطرهم كرهاً الى ممارسة أعمال لاتروقهم . ولكن الأعمال الاقتصادية لن

تتحول يوماً من الايام الى لهو ولعب مادام القصد فيها مصروفاً الى سد الحاجة ، لانعني بذلك أن الملاهي والألعاب لاتدرُّ الربح على مزاوليها أو تؤدي الى لحوق الخسارة بهم فان المقامر والمضارب (بالبورص) قد يربحان أموالاً طائلة وقد يفلسان ، ولكن عملهما هذا لايمكن ان يعتبر (انتاجاً) .

وزبدة القول أن الانسان كلما هبَّ لمزاولة عملٍ ما يكون تحت تأثير مؤثرين متضادين :

أولهما — الرغبة في نيل اللذة أو سداد الحاجة الذي ينجم عن مداومة العمل .

ثانيهما — الميل الى الخلاص من معاناة المشقة الناشئة عن موالاة العمل . فأي هذين المؤثرين غلب صاحبه جذب العامل الى جهته . فاما أن يتابع العامل عمله لينال غرضه اذا تغلبت رغبته في نيله ، واما أن ينقطع عن العمل اذا تغلب ميله الى الخلاص من معاناة المشقة واليك تفصيل ذلك :

كلما طال العمر واستمر تزايد عناء العامل وتناقص بالتدريج نفعه من ثمرات عمله التي تزداد بالمواظبة على العمل الى أن تربو عن مقدار وفاء حاجته او نيل لذته . فينجم عن تصادم المؤثرين في الاستمرار

على العمل او الانقطاع عنه أن الأخير يحرز الظفر والغلبة على الأول وتكون النتيجة انقطاع العامل عن العمل . نضرب لذلك مثلاً من يستقي الماء من البئر فانه كلما متح دلواً ازداد عناءً ونصباً ، على ان كل دلو يقلل نفع ماقبله فاذا كان اول دلو يفيده لشربه والثاني لسقي دابته والثالث لغسل يده أو وجهه ، والرابع والخامس لتنظيف ثيابه، والسادس والسابع لارواء حديقته ، والثامن والتاسع والعاشر لرش فناء منزله فبعد اي هذه الدلاء ينقطع هذا الرجل عن العمل ؟

يعود ذلك اولاً : الى درجة تحمل الرجل للتعب والمشقة. ثانياً : الى درجة حاجته الى الماء . فاذا كان من قبائل الاسكيمو والزنوج الذين لا يعلمون نفعاً للماء غير الشرب يكتفي بالدلو الاول ويقف عنده ، واذا كان من البدو الرحل فانه قد يكتفي بشربه وسقي راحلته ويقف بعد الدلو الثاني ، واذا كان من أهل القرى فقد يقف بعد الدلو الرابع أو السابع بنسبة حاله ، اما اذا كان الرجل حضرياً متمدناً فربما لا يكتفي بكل هذه الدلاء ولا يرى فيها وفاء حاجته فلا يقف الا عند الخامس والعشرين منها الذي يفيده في تنظيف نوافذ داره مثلاً .

هذا اذا كان سائق الحاجة عاجلاً ومقصوراً على الحالة الحاضرة اما اذا انضمت سوائق حاجات مستقبلة فان عزيمة الانسان تزداد

مضاءً واقداماً . فمثل هذا الرجل لا يكتفي بالاستقاء من البئر بل يجلب الماء ويجريه بانابيب وقنوات من مسافات بعيدة الى منزله ومزرعته ويجعله رهن امره وحاجته متحملاً في هذا السبيل طائل النفقات وعظيم المشقات . فتحمل الكلفة والمشقة في الحال الحاضرة ، ونيل اللذة أو سداد الحاجة في الايام المستقبلة — امران متباعدان لا يتيسر حفظ التوازن بينهما الا لمن نال حظاً وافراً من نفاذ البصيرة في الاحتياط وهذا من خصائص الامم المتمدنة ، ومن مزايا الطبقة المترفة الغنية ، اما الأمم المنحطة الخاملة والطبقة الفقيرة فبعيدون عن هذه السجية .

قد يُظن من استلزام العمل للعناء والمشقة أن قوانين الطبيعة ونواميسها يضاد بعضها بعضاً ، لأن الحاجة بينما تسوقنا الى العمل في سبيل استمرار حياتنا وتحسين اسباب معايشنا نرى المصاعب والمشاق تكتنفنا من كل جانب والعوائق الطبيعية والنفسية تحول دون مثابرتنا عليه . ولكن اذا فكرنا في الأمر وجدنا أن هذا التضاد الظاهري هو عين الرحمة بالبشر ، لأنه يهيئ لهم أسباب الاستفادة من قانون (اقل السعي La loi du moindre effort) وذلك لأن سائق الحاجة الذي يسوق البشر الى العمل عندما يصطدم بالمشقة التي تكتنف ذلك العمل يضطرهم حتماً الى إعمال الفكرة في التأليف بين المؤثرات المتضادة ، وهكذا

يوفقون للابتكارات والاختراعات التي تنيلهم المنافع الوفيرة بعمل قليل وتخفف عنهم مشاق الاعمال وانعابها . فلو لم يكن العمل شاقاً على النفس محفوفاً بالمصاعب لما شعر المرء بضرورة السعي وراء ايجاد مايساعد على تخفيف هذه المصاعب والمشاق ، ولما توفق لما نشاهده اليوم من افانين الابتكار والاختراع التي قطعت المدينة بواسطتها اشواطاً بعيدة في مضمار التقدم وبلغت في الرقي أعلى الدرجات .

تصنيف العمل Classification du travail

يمكن تصنيف العمل باعتبارات مختلفة .

اولها تصنيفه باعتبار نوعه — فينقسم الى قسمين (العمل المنتج T. productif) و (العمل العقيم T. improductif) فالعمل المبذول اذا نشأ عنه نفع اقتصادي أي حصل منه مايسد حاجة من حاجات البشر المختلفة عُدَّ منتجاً والاّ كان عقيماً . فكل مايضاف اليه من نفقة ومواد أولية يذهب سدىً .

وثانيها تصنيفه باعتبار طبيعته — فينقسم الى قسمين (مادي Matéril) و (غير مادي Immatéril) ويسمى العمل المادي (جسدياً Corporel) أو (عضلياً Musculaire) كما يدعي العمل غير المادي (عقلياً Intellectuel) و (ذهنياً Mental) .

يظهر لاول وهلة أن هذا التصنيف الثانى ليس له قيمة عملية في فعالية البشر الاقتصاديه لأنه يستحيل أن يكون العمل عضلياً أو عقلياً محضاً لاتداخل لأحدهما في الآخر . فحركات الجسم لاتحصل من نفسها بل تحتاج الى ادارة العقل واشرافه كما ان الأعمال العقلية تستمد من الجوارح والحواس الظاهرة . مثال ذلك : الفلاح الذي يحرث مزرعته ، والنجار الذي يزاول صنعتـه فان الأعمال التى يقومان بها عضلية ، ولكنّ هذه الأعمال لاتستغني عن مساعدة العقل والفكر وعكسها أعمال الطبيب والمحامي فانها عقلية ولكنها لاتقتصر على الفكر بل تحتاج الى معونة العين واليد واللسان وغيرها . فالأعمال دائماً مهما كانت طبيعتها هي محصول اشتراك الجسم والفكر في آن واحد .

هذه هي الحقيقة ، لكنّ الاقتصاديين قد اعتبروا الأعمـال التي تكون علاقة الجسم فيها اكثر من علاقة الفكر عضلية أو (مادية Matériel) والتي تكون علاقة الفكر فيها أكبر من علاقة الجسم عقلية او (غير مادية Immatériel) .

هذا وتنقسم فعالية البشر الاقتصادية من هذه الوجهة الى قسمين : فالقسم الاعظم من الناس يعني بالأعمال العضلية لان انتاج الأرزاق لايتم بدونها والجزء الصغير منهم كثر اهتمامه بالاعمال العقلية . وبين

هاتين الطبقتين فرق كبير جداً في التربية والثقافة وسائر الاحوال والمزايا الاجتماعية . ولما كانت الاعمال العقليـة فائقة غيرها كان من الطبيعي أن تتقاضى جائزة أعلى من تلك .

وثالثها تصنيفه باعتبار انجازه ، وينقسم ايضاً الى قسمين (يدوي Manuel) و (آلي Mécanique) .

يعنى القسم الاكبر من الناس بالأعمال اليدوية في سبيل انتاج الأرزاق وتداولها فكل ماتراه مما لايحصى من روائع الآثار هو من صنع هذه اليد التي تأتي بالبدائع في حين انها ليست ذات قوة سحرية بل هي قوة عضلية دربت بذكاء على المهارة فلا تمتاز عن اية (قوة محركة Force motrice) الا بشيئين : معرفة النقل Déplacement والقلب أو التحويل transformation .

الحركه Le mouvemeut هي العمل الوحيد الذي تقوم به يد الانسان، وينشأ عن هذه الحركة في معالجة الاشياء اما تغيير في مواضع هذه الاشياء بجملتها دون ان يطرأ على شكلها الخارجي تغيير ما ويسمى ذلك (نقلاً) ، واما تغيير في مواضع اجزائها الفردية وأوضاعها الجوهرية وفي هذه الحالة يتغير شكلها الخارجي ويدعى هذا (قلباً) وعلى كل حال لايخرج القلب في حقيقته عن النقل لأن تغيير شكل

المادة لايخرج عن التنقل الحادث بين اجزائها ، فالشكل البديع الذي يكتسبه الطين في يد الفاخوري (الخزاف) أو صانع التماثيل وكذا النقوش الجميلة التي تحدث من نسيج الغزل الملون بين أنامل النساج ليست سوى صور حصلت من نقل اجزاء الطين والغزل .

يتضح لك مما تقدم أن عمل الأنسان لايخرج عن دائرة الحركة (كالنقل والفصل والوصل والادخال والاخراج والبعثرة والتنظيم) خذ مثلاً على ذلك انتاج الخبز واستعرض صفحاته المختلفة فماذا تجد ؟ (الحرث والبذر والحصاد والرجاد والتذرية والطحن والنخل والعجن والخَبز) وفي كل هذه الامور لاترى سوى بعض تنقلات وتقلبات طرأت أو طُبعت في المادة الاصلية التي هي (الحنطة).

اما التغيير الذي يجري في بنية الأجسام فيبدل خواصها الطبيعية والكمياوية من حالٍ الى آخر وبذلك يساعد العمل البشري على الانتاج كالتطور الغامض الذي يكوّن من البذر نباتاً والتخمر الذي يوجد من عصارة السكر كحولاً والتعامل الكمياوي الذي يحدث من الفحم والحديد فولاذاً — فهذه كلها ليست من عمل يد الانسان بل هي اعمال الطبيعة . فالانسان هنا يقتصر عمله على تهيئة المواد وتنظيمها على النسق المطلوب فينثر الحنطة في التراب . ويكبس الدنان بالعنب

ويصهر الحديد بالنار ، وعلى الطبيعة اتمام مابقي .

انا اذا ذكرنا ضعف يد الانسان لعجبنا مما تأتيه هذه اليد على ضعفها من الخوارق الباهرات في تغيير شكل العالم ، ولكنا اذا فكرنا في ان العقل البشري هو قائد تلك اليد وتأملنا في ما ابتدعه ذلك العقل من الوسائط التي مكنت يد الانسان من استعباد قوى الطبيعة واستخدامها تلافياً للنقص الموجود في قواه العضلية يزول العجب فالانسان قد تمكن بقوة عقله من استرقاق هذه القوى بفضل الآلات والادوات التي اخترعها وهذا مايفسح المجال لاعتبار عمل الآلات متمما لعمل اليد . فالآلة هي التي تعالج المادة فتنقلها او تقلبها فتغير مواضعها او مواقع اجزائها الفردية ولكنها لا تأتي ذلك من تلقاء نفسها بل تحت اشراف عقل الانسان وادارته ، فعمل الانسان هنا هو الغالب المتفوق من حيث تنظيم الحركة وادارة الدفة للوصول الى النتيجة المتوخاة ، ولكن العمل الحقيقي في النقل والقلب يعود الى الآلة نفسها ولذلك دعي هذا العمل بالعمل (الآلي) وهو اكثر انتاجاً من العمل اليدوي .

يقول المسيو تروشي : « ينحو الفن في عصرنا الحاضر نحو حذف الجهود العضلية واسقاطها من عداد مساعي العمال . فالآلات التي تتقدم وتتكامل من يوم الى يوم هي التي تؤدي في هذه الايام الجهود التي

كانت تطلب فيما مضى من قوى البشر العضلية . وينحصر عمل العمال في المعامل الحاضرة بادارة الآلات التي تتطلب الدقة والانتباه اي اعمال الفكر اكثر من اعمال السواعد القوية . وبهذه الصورة اصبحت اعمال البشر تنقلب تدريجاً الى اعمال فكرية حتى تفقد الفوارق بين نوعي العمل العقلي والعضلي خطورتها الأولى . »

ورابعها تصنيفه باعتبار غرضه ، فينقسم الى قسمين ايضاً (صناعه Industrie) و (خدمة service) . فالصناعة هي العمل المنتج للثروة المادية اعني العمل الذي يمنح صفة النفع للمادة بأية واسطة كانت . اما الخدمة فلا تنتج ثروة مادية بل تنتج النفع المجرد فقط .

وينقسم العمل العقلي الى قسمين : (الابتكار l'invention) و (الاداره او التدريب La direction) . فالابتكار هو الذي يقود الانتاج وينير طريقه فيرشده الى الأساليب التي توصله الى غرضه فلا يوجد طريق من طرائق الانتاج او مأثرة من مآثره الا وهي مدينة للابتكار اي انها حدثت بفضله . فبفضل الابتكار زاد تراث البشر ونما حتى اصبح في هذه الدرجة من الخطورة والمكانة ، وبفضله ايضاً مازال البشر يتدرجون في معارج الرقي فيظفرون كل يوم بفتح مبين جديد في اعمالهم الحيوية فالابتكار هو الذي مكن الصناعة أن

تخرج من الحمأة التي تلوث شوارعنا ذلك المعدن المتألق الشيّق المدعو بالالومينيوم (Aluminium) وان تقلب بقايا الفحم القذرة الى روائح عطرة ذات الوان زاهية كالبرفير ، والأرجوان .

ان عدد الاشياء التي نستعملها مازال صغيراً محدوداً بالنسبة للأشياء الموجودة التي لانستفيد منها ولا يحصى لها عد . يوجد في عالم النبات (١٤٠,٠٠٠) نوع معروف لاتنتفع منها الزراعة باكثر من (٣٠٠) ويوجد في عالم الحشرات بضعة آلاف نوع لم يتمتع البشر منها بسوى (٣) النحلة ، ودودة القز ، ودودة القرمز . اما الحيوانات ذات الاثداء فانها اقرب الينا من غيرها ونحن — مع ذلك — لانتمتع منها بسوى عشرين نوعاً تقريباً في غذائنا ، وفي اعمالنا وفي مصاحبتها لنا . واما فائدتنا من الاجسام غير النامية فالنسبة غير موآتية لهذا الحد ، ولكن جريدة ثرواتنا تطول وتتسع يوماً عن يوم بصورة لاتدع مجالاً للارتياب في انه لو كان علمنا كافياً لما وجد في هذا الكون الشاسع صنف من عشب او نوع من جماد او غيره لانستطيع ان نكشف فيه نفعاً جديداً .

على انه لا يكفي في هذا الشأن معرفة الانواع التي نستطيع أن نتخذ منها ثروة بل تجب معرفة الطريقة التي تمكننا ان نتخذ منها الثروة

بأن تمنح تلك الأشياء خاصة النفع او صفة وفاء الحاجة، وهذه الطريقة هي الأعمال اليدوية او الأعمال الآلية نفسها بجميع صورها واشكالها، ولا ريب في ان الابتكار لا يتوقف اصلاً بل يرافق العمل في احط اوضاعه واقلها شأناً فيمتنع بذلك الجمود في نطاق الخبرة المكتسبة من العادة ، فالابتكار بهذا المعنى ليس فقط ذلك الوميض الذي يسطع من دماغ رجل ذي فكر وقاد بل هو ابسط واعمُّ من ذلك فهو (مطابقة طريقة جديدة لأي غرض كان) يقول هوبسون Hobson : « ان آلة النسج في حالتها الحاضرة هي عبارة عن تراكم (٨٠٠) اختراع صغير يتعلق كل واحد منها ببعض الاجزاء» .

ومما يسترعي النظر ان كل ابتكار يظهر يمكن الاستفادة منه في اعمال كثيرة لم يك قد ابتكر لأجلها .

أما اعمال التدريب أو الادارة ، فان جميع المشاريع الانتاجية التي لا تزاول في حالة الانفراد بل بطريقة الاجتماع تستدعي وجود نظام تسير عليه كيلا يتسرب اليها الاضطراب والفوضى ، ويستلزم هذا وجود رئيس يدبّر ويدرّب ويقود وينظّم وعليه وحده تقع تبعة العمل وأخطاره ، وقد تكون له أرباحه وخسائره ، ويوجد في هذه المشاريع عُرَاء يقومون بمختلف الاعمال اليدوية والعقلية الضرورية لسير المشروع

وهؤلاء هم العمال والمستخدمون والكتبة والموظفون والمهندسون ، ووظيفتهم العامة هى العمل بمقتضى الاوامر والتعاليم التي تصدر اليهم من رئيس المشروع وليس لهم رأي فيه وليس عليهم خطر منه .

وتنقسم الاعمال العضلية الى قسمين : (الاعمال المكسوبة T. qualfiés) وهي التي تحتاج الى تعلم وممارسة لأجل تحصيل الملكة فيها ، و (الأعمال الموهوبة T. simples) وهي التي لا تحتاج الى ذلك . وقد يحدث في البلاد التي ارتقت فيها الصنائع أعمال تتساوى فيها علاقة الجسم والعقل فتسمى هذه (بالاعمال المركبة T. mixtes) .

سجية الانتاج في الصناعات المختلفة :

يروي لنا التاريخ أن الأقدمين كانوا لا يعتبرون جميع أعمال البشر الاقتصادية منتجة بل كانوا يحصرون سجية الانتاج في بعض تلك الأعمال ويعدون ما عداها عقيماً .

لقد كان اصحاب الطريقة الطبيعية (الفيزيوقراطيون) يعتقدون ان الصناعات الزراعية هي وحدها المولّدة للثروة . وقد أدخلوا ضمنها صناعة المناجم ، وصيد البر والبحر لأنهم كانوا يعتبرون أن الأرض بما في بطنها من مواد وما على ظهرها من حيوان ونبات وجماد هي المنبع الحقيقي للثروة ، وأن كل ما يبذل فى سبيل استثمار الارض

واستغلالها من جهود هو منتج بعكس المساعي التي تبذل في بقية أقسام الصناعات فانها بالرغم من نفعها ولزومها للمجتمع البشري عقيمة غير منتجة .

اختلف العلماء في تقسيم (الاعمال الصناعية Les industries) ولكن الذي اشتهر تقسيمان نذكرهما فيما يلي :

التقسيم الاول الثلاثي الذي أتى به (جان باتيست ساي) وقد حصر جميع هذه الاعمال في ثلاثة فروع : صناعة الاستخراج — صناعة التحويل — صناعة التجارة .

فالاولى تشمل جميع ما يستثمر أو يستغل من الطبيعة . فصناعة المناجم والزراعة والصيد والقنص وجميع الاعمال التي تهيئ للبشر المواد اللازمة لوفاء حاجاتهم رأساً ومباشرة أو بطريق المعالجة والنقل تعد كلها من هذا النوع .

والثانية تعني كل ما يدخل في اصطلاح العامة تحت اسم (صناعة) وتعم جميع انواع العمل الذي من شأنه تغيير شكل المادة وتحويلها الى اشياء نافعة صالحة للاستعمال .

والثالثة ويدخل فيها صناعة النقل — ينحصر عملها في أخذ ما ينتجه الفرعان المار ذكرهما من المحاصيل المتنوعة ، ونقلها الى حيث يقيم

مستهلكوها وعرضها على انظارهم وتحت متناول يدهم .

ان هذا التقسيم سهل ومأنوس وهو ممتاز بتأسيسه الفوارق التي يبسطها على اصول وسجايا يمكن تمييزها لأول وهلة ولكنه يعترض عليه بأنه جمع بين صنوف الاعمال المتباينة بحسب طبيعتها كأعمال النقل والتجارة ، وكاستخراج المعادن والزراعة فأدخلها في نوع واحد .

والتقسيم الثاني الخماسي الذي ذكره (دونوايه Dunoyer) ويُعدُّ اقرب الى الصواب .

كل ما عمله (دونوايه) هو أنه أقر الأقسام الثلاثة التي ذكرها (جان باتيست ساي) وزاد عليها قسمين آخرين هما : صناعة الزراعة وصناعة النقل . وذلك لأنه عزل الاستثمار أي احراز ما أوجدته الطبيعة من تلقاء نفسها دون معونة البشر — عن الاستغلال الذي تتحد فيه جهود البشر مع العوامل الطبيعية لأجل الانتاج فعد الاول استخراجاً والثاني زراعةً ، كما انه ميز بين الأعمال النقلية والأعمال التجارية فعد كلاً منهما صناعة قائمة بذاتها .

ومع ذلك فان الاعتراض المار ذكره لم يتوار تماماً وراء هذا التقسيم فان المحاذير التي وردت في ذلك الاعتراض مازالت تطل هنا من وراء حجاب ، لأن أعمال البشر نمت واتسعت بصورة محيرة للعقول حتى

أصبح كل عمل من هذه الأعمال صناعة قائمة بذاتها يصعب ادماجها في أحد هذه الفروع .

أما الخدمات Les services فيستطاع تصنيفها على حسب طبيعة الحاجة الداعية اليها ، ولكن التقسيم الشائع المتداول بين الناس هو تقسيمها الى خدمات (خاصة وعامة) . فالاولى : هي ما يقوم بها الأشخاص بعضهم لبعض . والثانية : هي ما تقوم بها الدولة لمنفعة الهيأة الاجتماعية . وتقسم الاولى الى قسمين : المهن الحرة ، والخدم الشخصية . وللايضاح رأينا ان نأتي على ذكر هذه الاقسام ونوضحها ببيان الفروق بينها قبل الخوض في مناقشة الطبيعيين مبدأهم ودحض آرائهم بالأدلة والبراهين فنقول :

أولاً - صناعة الاستخراج Industrie Extractive

تعنى هذه الصناعة باستخراج المواد اللازمة للبشر من خزائن الطبيعة ، وذلك بأن تتحرى المواقع والمحال التي يوجد فيها ما هيأته الطبيعة من المواد ، وتعمل على استخراجه سالكة في ذلك أسهل السبل ، واهون الوسائل مع بذل أقل النفقات .

يقف عمل هذه الصناعة عند هذا الحد ولا يتجاوزه ، فهي لا تضيف ذرة الى المواد الموجودة في الطبيعة ولا تزيد عليها مهما ارتقت حضارة

البشر واتسعت دائرة علومهم ومعارفهم ، وهذا هو الحد الفارق بين هذه الصناعة وبين الزراعة .

ويوجد بين هاتين الصناعتين — الاستخراجية والزراعية — فروق أخرى غير أساسية أهمها (١) ان محاصيل صناعة الاستخراج محدودة لا بد أن تنفد يوماً من الايام (٢) ان الاعمال التي تبذل فيها أكثر كلفةً وأكبر مشقةً من أعمال الزراعة .

يعتبر بعض العلماء أعمال الصيد البحري والقنص البري وقطع الأشجار من الحراج والغابات في جملة الصناعات الاستخراجية . والحقيقة أنه لم يكن مانع من ادخال هذه الاعمال في عداد هذه الصناعات حينما كان الانسان في قديم الأزمان لا يُعنى بتنمية الاسماك وتربية الحيوانات وغرس الأشجار والغابات ، لأن طبيعة الصناعات الاستخراجية التي تقضي بحيازة الموجود وعدم اضافة ذرة عليه كانت تشمل ذلك ، اما الآن فان البشر قد تمكنوا من تهيئة هذه المواد بالوسائط الفنية وجعلها صالحة للاستمتاع بها وقد وضعوا القواعد والأنظمة التي تحول دون فنائها واضمحلالها ، فلذا يحسن فصل هذه الأعمال عن صناعة الأستخراج واعتبارها صناعة قائمة بذاتها .

ثانياً -- صناعة الزراعة Industrie Agricole

تعنى هذه الصناعة بالحصول على المواد الأولية والغذائية من الأرض وبتربية المواشي والحيوانات الداجنة وصنع الجبن والزبدة وأنواع المكابيس (conservé) من الخضراوات والأثمار وغير ذلك .

كانت الزراعة قبلاً تجري تبعاً للقواعد المكتسبة من وراء التجارب والاختبارات البسيطة ولكنها أصبحت في زماننا علماً واسعاً بفضل ما طرأ على بقيه العلوم الطبيعية من الرقي المشهود .

ان اتقان العمل في أي صناعة قد يكفي فيه الالمام بعلم واحد اما الزراعة فان التمكن منها يتوقف على معرفة علوم عديدة. فعلم الكيمياء وعلم الفلسفة الطبيعية وعلم المواليد(الحيوان والنبات وطبقات الأرض « الجيولوجيا ») وعلم الجراثيم والبيولوجيا (علم الحياة) والفيزيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) وبعض العلوم الاجتماعية كل ذلك يخدم الزراعة في شتى نواحيها فلهذا كانت متشعبةً غامضة .

يعود أعظم التأثير في صناعة الزراعة الى فعل الطبيعة ، الا أنها لا تخرج عن سلطة الانسان وسيطرته . نعم إن الانسان لايمكنه بعد أن يهيئ الأرض وينثر البذر، الا أن ينتظر تصاريف القدر وأحكامه، ولكن حرث الأرض وتقويتها بأنواع الاسمدة الطبيعية والصناعية

واجراء الماء لاروائها وانتخاب البذر الجيد في ذاته والصالح لكل أرض بحسب ما في تربتها من المواد الكيماوية كل ذلك مما يساعد العناصر الطبيعية كالتراب والماء والهواء ونور الشمس وحرارتها على تنمية المحاصيل وتجويدها .

يعد في جملة الفوارق بين صناعة الزراعة وغيرها أن بقية الصناعات كلها (ومنها المهن الحرة والخدم الشخصية) تمارس أعمالها في كل وقت وفي جميع الفصول السنوية ، وتنتج محاصيلها فوراً ، وتكون عواقبها — غالباً — مضمونة سالمة فلا ينجم عن أعمالها ضياع أو خسارة، كما ان رؤوس الاموال المرصدة لها تدر الأرباح الدائمة على أربابها ، واذا خسروا يوماً من الأيام فان خسارتهم انما تنشأ عن سوء تصرفهم أو جهلهم وعدم اختبارهم .

أما الزراعة فانها منوطة بفصول ومواسم سنوية معينة ويتوقف انتاجها على شروط جوية ملائمة وانتفاء عوارض ضارة لا سلطة للانسان عليها في كثير من الأحيان فلذا قد تكون نتائجها العقم احياناً فتذهب فيها الأعمال المبذولة سدى دون ذنب أو تقصير من أصحابها.

هذا اذا كانت المزروعات من النوع الذي يدرك في خلال عام أو موسم واحد . اما اذا كانت من النوع الذي يدرك بعد سنين كغراس

الكروم والاشجار المثمرة فان أهلها يبذلون الاموال الطائله ويتعهدونها بالتشذيب والاصلاح والري عدة اعوام دون ان يجنوا منها ثمرة تعوض مابذلوه في سبيلها ، ثم اذا لم تيبس وبلغت زمن الحمل والاثمار تبقى معرضة لأنواع الآفات والأمراض التي قد تتلف ثمرها قبل نضجه . وهذا ماحمل المتمولين على الضن برؤوس أموالهم أن ينفقوها في صناعة الزراعة فرجحوا انفاقها بسخاء في بقية الصناعات التي تدر الأرباح عقب مباشرتها

ويوجد بين صناعة الزراعة وغيرها فرق اجتماعي ذو بال ، وذلك أن عمال هذه الصناعة ومستخدميها يضطرون الى العيش في عزلة عن المجتمعات نظراً لما تستدعيه صناعتهم من الاقامة الدائمة في المزارع والحقول النائية عن المدن فيقضون حياتهم منزوين عن الناس جاهلين مايجري في البلاد من الشوؤن . اما عمال الصناعات الأخرى فانهم يقيمون في في المدن والعواصم ويعيشون مجتمعين الى رفقائهم وزملائهم ويطلعون على كل مايجري من الحوادث فتتسع مداركهم وترتقي مواهبهم .

ينبغي للممالك التي حرمت من الصناعات المختلفة او لم ترتق فيها تلك الصناعات أن تعنى بالزراعة خاصه وتحرص على تنميتها وتحسينها منتهزة فرصة رخص أجور العمال فيها لفقدان الصناعات التي من شأنها مزاحمة الزراعه أو انحطاطها . وأن تعمل على تطبيق الأصول والقواعد

الفنية المستنبطة من العلوم الزراعية التي قطعت أشواطاً بعيدة في الرقي وأن تستخدم الآلات والأدوات الحديثة لكي يتيسر لها مزاحمة المحاصيل الأجنبية ، والاّ فان الجمود على القواعد والآلات القديمة الموروثة عن الآباء والأجداد لايجدي نفعاً ولا يغني فتيلاً في هذا الشأن .

ثالثاً — صناعة التحويل Industrie Manufacturiére

تأخذ هذه الصناعة المواد الأوليه — التي تستخرج من خزائن الطبيعة بواسطة الصناعات الاستخراجية والزراعية — فتحولها إلى أشكال متنوعة نافعة لبني البشر صالحة لسد حاجاتهم المختلفة ، ويدخل ايضاً في عداد هذه الصناعة انشاء المباني ، لأن الأعمال المبذولة في هذا الشأن تعود الى جمع المواد الأولية الكثيرة وتأليف بعضها مع بعض .

يقوم الانسان بالعمل في فروع هذه الصناعة ناهجاً خطةً مرسومة يعينها قبل مباشرته العمل ويسير فيها على هدىً عالماً الى أين تنتهي خطواته ، لأن طبيعة هذه الصناعة هي أنها تمكن الانسان من ادراك النتيجة التي يتطلبها في المدة التي يحددها للوصول الى غايته . نعم إن للعناصر الطبيعية تأثيرها هنا ايضاً ، ولكن فعل هذه العناصر خاضع لارادة الانسان فهو يسيرها على حسب مشيئته . أعني أن العوامل

الطبيعية ليست هنا مستقلة الفعل بل يستخدمها الانسان استخداماً فهو يضرم مواقده ، ويدير معامله ، ويواظب على أعماله متى شاء .

اذا استنطقنا الماضي المجهول ينبؤنا أن الانسان قد اقتنى الآلات والأدوات التي تعينه على العمل منذ خلق العالم ، ولكن هذه الآلات والأدوات ظلت بسيطة ابتدائية فكان ما تحدثه من الآثار والمصنوعات حقيراً زهيداً إلى أن مصرت الأمصار فبدأت تلك الآلات والأدوات تكتسي الجودة والكمال حتى بلغت في عصرنا الحاضر — بعد اكتشاف قوة البخار وتطبيقها في الصنائع — شأواً قصياً وأخذت شكلاً بديعاً فنجم عن ذلك أن أنشئت المعامل والمصانع الجسيمة ، وسخرت فيها الآلات الهائلة والقوى العظيمة ومن ثم دخل البشر في دور آلي (Machinisme) وتطور مالي (capitalisme) .

إن مجال العمل في الصناعات التحويلية واسع جداً فان جميع الاشياء التي نشاهدها حوالينا هي من منتوج هذه الصناعات ، ويندر جداً استعمال المواد على حالتها الاولى التي كانت عليها في خزائن الطبيعة بل تحول الى أشكال جديدة .

لقد قلبت هذه الصناعات أوضاع حياة البشر في العصرين الأخيرين فاذا كان وضعنا الاجتماعي الحاضر يختلف عن اوضاع اجدادنا في الماضي

وكان مستوانا في بيئتنا أرقى من مستواهم في بيئاتهم السالفة فانما ذلك بفضل هذه الصناعات التي أخرجت للناس مالا يعد ولا يحصى من أصناف الأمتعة الصالحة لسد انواع حاجاتهم وخفضت نفقات انتاجها بحيث اصبحت هذه الامتعة تباع بابخس الأثمان فتنالها كل يدٍ ولذلك كانت هذه الصناعات خليقة بكل ثناء واعجاب .

تقضي صناعة التحويل باجتماع العدد الوافر من العمال وتكاثفهم في المعامل والمصانع تحت سقفٍ واحدٍ بخلاف صناعة الزراعة التي تستلزم تفرقهم في المزارع والحقول . وقد نجم عن تكاثف العمال أحوال لم يكن للبشرية سابق عهد بها: منها الصحية ومنها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية . وقد اضطرت هذه الأحوال رجال الحكومات وواضعي القوانين والنظامات واساطين العلم من الاجتماعيين والاقتصاديين أن ينهمكوا في مراقبة سيرها وتدقيق نتائجها وما زالت موضوع اهتمامهم منذ نشأتها حتى اليوم .

رابعاً صناعة النقل Industrie du Transport

تعنى صناعة النقل بثلاثة امور :

اولها — نقل محاصيل صناعتي الاستخراج والزراعة من مراكزها إلى مراكز صناعة التحويل حيث تحول إلى أشكال نافعة .

وثانيها — نقلها بعد تحويلها وصنعها إلى الانحاء التي تروج فيها ويتم الانتفاع بها .

وثالثها — نقل الاشخاص والاموال والنقود والرسائل وانواع المؤلفات والمجلات وغير ذلك .

تستخدم صناعة النقل في هذه الاعمال وسائط مختلفة كالحيوانات والعجلات ، والسكك الحديدية ، وخطوط الترام ، والسيارات ، والسفن الشراعية والبخارية ، والطيارات . والمناطيد وغيرها .

ان رقي الصناعات الاستخراجية والزراعية والتحويلية ورواج محاصيلها ومنتوجاتها يتوقف على رقي صناعة النقل وتقدمها لأن هذه الصناعة هي التي توجد الأسواق والمنافذ الضرورية لتصريف المحاصيل وتساعد على نشرها وتوزيعها في جميع انحاء المعمور وتعميمها بين اجناس البشر وطبقات الناس كافة . ولولا صناعة النقل لظلت منافع تلك الصناعات محصورةً في محالها وبقيت محاصيلها محدودةً بالنسبة الى حاجة السكان في تلك المحال .

ولكن وجود صناعة النقل يعين على نقل محاصيل الصناعات الاخرى الى البلاد المجاورة وهذا يدعو الى توسيع نطاق الانتاج في تلك الصناعات وكلما ارتقت وسائط النقل اتسعت دائرة النفع وازداد عدد البلاد

والأقطار التي تستمتع بهذه المحاصيل لأن وسائط النقل وان لم تقوَ على طي المسافة قادرة — بقوة العلم والاختراع — على طي الزمان ، فقد أصبح من الممكن نقل الأشياء والبضائع وهي بحالتها الطبيعية الى مسافات أبعد مما قبل في زمن أقصر وقد يتيسر بتحسين تلك الوسائط في المستقبل أن تنقل أشياء لم يكن يستطاع نقلها في الماضي مثال ذلك : ان بعض الخضر والفواكه الرطبة والأسماك الطرية لم يكن يتيسر نقلها بين دمشق وبيروت وفلسطين قبل انشاء السكك الحديدية لأنها تفسد قبل وصولها لطول مكثها في الطريق. وهكذا الأنعام والدواب فانها لم يكن يتيسر نقلها قبلاً من القارات الأميريكية والأوقيانوسية الى القارة الأوربية في المراكب الشراعية كما يتيسر اليوم في السفن البخارية. لأن هذه العجاوات لا تنقل كما تنقل الحبوب وغيرها من المحاصيل اكداساً في الأنابر (العنابر) بل يجب لها محل واسع وغذاء كافٍ مما لا يمكن في المراكب الشراعية نظراً لصغرها وضيقها .

أما اليوم فان الخضراوات والفواكه الغضة والأسماك الطرية ودواجن الطير والبهائم الحية تنقل على حالها الى أبعد المسافات حتى ان اللحم الغريض ينقل من اوقيانوسية الى اوروبا دون أن يفسد وذلك

بواسطة التدابير الكيمياوية والفنية كالمبردات ونحوها .

اذا مثلنا المحاصيل التي تنتجها الصناعات الاستخراجية والزراعية والتحويلية بالغذاء الذي ينقله الى الدم سائر اعضاء الجسد لتغذيتها تكون صناعة النقل بمثابة الشرايين التي يجري فيها ذلك الدم .

وتماثل وسائط النقل في خطورة شأنها وسائل المخابرة أيضاً فانها من اهم الاسباب الباعثة على رقي البشر مادةً ومعنىً والخادمة لسائر الأمور الاقتصادية .

امتاز العصر التاسع عشر عن جميع ماتقدمه بما قطعه من الأشواط البعيدة في سبيل العمران والحضارة والمدنية بسرعة فائقة . وبما جدَّ فيه من بدائع الاختراع وغرائب الاكتشاف فبهر العقول وخلب الالباب . واعظم ماساعد على ذلك تعدد وسائط النقل والمخابرة وسرعتها مما أدى الى كثرة المواصلة واتساع نطاق المعاملة بين الشعوب والأمم فلو طرأ على تلك الوسائط اليوم اقل توقف لاهتزت له اعصاب العالم بأسره لأن ذلك يحرم ابناءه المحصولات والمصنوعات التي اعتادوا استعمالها والاخبار والمعلومات التي يحتاجون اليها .

لقد اهتم البشر منذ القديم بانشاء الطرق لضمان المواصلات في الحروب ، وقد تركت لنا الامم التي فاقت غيرها رقياً كالرومانيين آثار

تنبيء بعظيم جهودها في هذا الشأن . اما تعبيد الطرق وانشاء السكك الحديدية بقصد التجارة فهو من مميزات العصر التاسع عشر .

بدأ الانسان بنقل الاشياء على ظهره كالحال اليوم في اواسط افريقية ، ثم استعمل قوى الحيوان العضلية والسفن الشراعية . وبعد تعبيد الطرق واستخدام قوة البخار في الصنائع استعان بالعجلات والسكك الحديدية والسيارات والبواخر . اما اليوم فقد أضيف الى هذه الوسائل وسيلة اخرى خطيرة وهي الطيارة ، وسيكون لها في المستقبل شأن عظيم حينما يتيسر لها ان تجر وراءها قطاراً عظيماً من المناطيد يحمل الركاب وانواع البضائع والسلع فحينئذ يصبح البشر مستغنين عن انفاق الملايين وانتظار السنين في تمهيد الطرق وتعبيدها ، واصطناع الخطوط الحديدية وتمديدها . وانشاء الجسور ونقب الجبال لاجل ذلك .

لقد كان لما طرأ على وسائط النقل والمخابرة من التحسن والانتظام وشيوع استعمالها في أطراف المعمور أثر عظيم في رقي البشر وتقدمهم المادي والفكري فان هذه الوسائط قربت ما تنائى من الأقطار وخففت عناء الأسفار وأزالت ما كان يحف بها من المخاوف والأخطار وسهلت السبل لمبادلة المحصولات والمصنوعات مما افضى الى التعارف فالتعامل فتوثق عرى الصلات بين الأمم والشعوب كافةً . وهذا

ما يجعلنا نأمل في مستقبل الأيام أن تعم المباديء العالية سائر طبقات المجتمع وتروج قواعد الحرية والمساواة والاخاء بين الأقوام والأمم وتخمد جذوة التعصب الذميم في افئدتهم ويقضى بهذه الوسيلة على الحروب والفتن ، فتزول الاسباب التي تدعو الى ارهاق النفوس وازهاق الأرواح .

وسائط النقل قسمان : برية كالعجلات والسيارات والسكك الحديدية وبحرية كالسفن الشراعية والبواخر وقد اضيف اليهما بعد ذلك قسم ثالث هو : وسائل النقل الهوائية كالطيارات والمناطيد .

لقد اهتمت جميع الدول الأوربية والأمريكية منذ اواسط القرن الماضي (التاسع عشر) بتزييد وسائط النقل وتنظيمها وتجويدها ، ولم يحجموا عن بذل الاموال الطائلة في هذه السبيل .

تقوم الحكومة أو الشركات باحداث وسائط النقل ، ولكن الوسائط البحرية هي في أيدي الشركات غالباً في كل مكان ، ولا تتأخر الحكومات عن معاونتها في بعض البلاد كالبواخر التي تنقل البريد الى القارات الاميريكية والأفريقية والأقيانوسية فانها تتقاضى من الحكومات بعض الاعانات المالية .

البحر ، من افضل المواهب الطبيعية وأجل النعم الالهية اذ هو

لايحتاج الى ما تحتاج اليه الأرض اليابسة في فتح الطرق وانشاء الجسور والمعابر من متاعب جمة ونفقات طائلة ، بل يسير فيه البشر كما يريدون ويسلكون الجهة التي يشاؤون ، واذا استخدمت قوة الرياح المجانية في تسيير السفن وادارتها حصل منها النفع العظيم في نقل ماتنوء بحمله القوى العضلية من الأثقال فلا غرابة اذا عُدَّ البحر منذ القديم في مقدمة طرق التجارة واعتبرت وسائط النقل المستخدمة فيه من اهم الوسائل . فالأمم التي يفصل بينها الوف الفراسخ على سطح البحر قد تكون اكثر تقارباً ومواصلة من امتين يفصلهما أقل من هذه المسافة في فسيح البر .

ويُعد رخص الأجور في النقليات البحرية من اكبر مميزات هذه الواسطة ، اذ غاية ما تكلفه اجرة نقل الطن الواحد الى مسافة الف متر في البحر (سنتيمان) ويمكن خفضها الى أقل من (نصف السنتيم) مع ان اجرة نقل الطون الى المسافة نفسها في البر لاتقل عن اربعة او خمسة (سنتيمات) . هذا اذا نقلت الأشياء بواسطة السكك الحديدية اما اذا كان النقل على العجلات أو الدواب فانه يكلف اضعاف ذلك . والسبب هو ما يتكبده البشر في انشاء الطرق البرية من النفقات الطائلة ووجوب أداء فائدة (فائض) هذه النفقات واقتطاع رأس مالها

بالتدريج . على انه متى تم اقتطاع رأس المال المبذول في انشاء تلك الطرق وزالت الفوائد المترتبة عليه بتسديده تصبح هذه الطرق مجانية ويمكن خفض اجور النقل فيها كما في طريق البحر .

اما وسائط النقل البرية فأهمها السكك الحديدية وهذه السكك هي من خصائص العصر التاسع عشر .

لقد سار أول قطار مؤلف من قاطرة وعدة شاحنات في انكلتره سنة (١٨٢٥) ميلادية ، اما في فرنسا فقد سار أول قطار سنة (١٨٢٨) وسار في امريكا سنة (١٨٣٦ (وقد بلغ طول الخطوط الممتدة في جميع القارة الاوربية سنة (١٨٣٥) اي بعد عشر سنين (٨٨٥) كيلو متراً وفي سنة (١٩٠٠) بلغ مجموع طول الخطوط الحديدية (٨٠٠,٠٠٠) كيلو متر . ويزداد هذا المقدار في سنة كل (٢٥,٠٠٠) كيلو متر على وجه التقريب . وقد اصبحت شبكات الخطوط الحديدية في القارتين (اوروبا وامريكا) على وشك التمام بينا هي في بقية القارات في طور التكون والانشاء .

خامساً — صناعة التجارة industrie du commerce

تُعنى هذه الصناعات بجمع المحاصيل والمنتوجات من المحال التي تكثر فيها وتغزر وارسالها الى الأنحاء التي تقل فيها كما تعنى بادخارها

في ابان وفرتها وابتذالها ثم اخراجها الى السوق في أوان ندرتها، فبذلك تكون قد هيأت الاشياء النافعة الصالحة لسدّ حاجات البشر على اختلاف انواعها ويسرت تناولها على الراغبين فيها . ويدعى من يقوم بهذه الاعمال (تاجراً) .

أسلفنا في مبحث تعريف العمل ان تزايد المنتوجات الذي ينجم عن المواظبة على العمل يقلل نفعها لانها تفيض في النهاية عن حاجة العامل. فاعمال الصناعات التجارية مصروفة الى تلافي هذا المحذور فهي تجمع الأشياء التي يقل نفعها في صقع من الاصقاع أو في زمن من الازمان بسبب وفرتها وتناقص الحاجة اليها ثم تصدرها وتظهرها في الأمكنة والأزمنة التي يندر وجودها فيها أو حينما تشتد الحاجة اليها وبهذه الواسطة تحفظ تلك الاشياء قيمتها ومكانتها .

ان التجارة هي التي تدير رحى الصناعات الاخرى في هذه الايام وتكتشف لها المنافذ والاسواق وتتقدم الى ارباب الاعمال المختلفة بالطلبات لتصدر منتوجاتها الى الأنحاء التي تروج فيها . وهي التي تتذرع بانواع الوسائل والتدابير لترغيب الناس في ابتياع تلك المنتوجات . فلولا التجارة لما تمكنت الامم العاكفة على العمل . المجتهدة في سبيل تحسين صناعاتها من توسيع دائرة انتاجها اذا لم تهيء لها التجارة منافذ

وأسواقاً تتسع لهذا الانتاج .

لقد أصبحت التجارة في زماننا عملاً جليلاً ذا قواعد معينة فلا يكفي المرء للتجارة أن يتمرن قليلاً فيها أو أن يستخدم في أحد البيوت التجارية للوقوف على سير معاملاتها بل يحتاج أن يكون عالماً بالحساب متضلعاً بعلمي الاقتصاد والجغرافية واقفاً على جانب من المعلومات الحقوقية وعلى بعض اللغات الأجنبية تكلماً وكتابةً ذا استعداد وانتباه شخصيين ليرتقب الفرص ويثب لانتهازها حينما تسنح ،

ويجب على التاجر ايضاً ان يستقري أسعار الاشياء في جميع الاسواق ويبحث عن مصادرها واماكن رواجها وان يكون مطلعاً على جميع الوسائل التي يستخدمها منافسوه ومزاحموه لكي يتيسر له البيع والشراء بأثمان وشرائط تلائم مصلحته، ولا يتم له ذلك الا بحسن اختياره للاعوان الذين يعتمد عليهم في هذه الشؤون (*) .

(*) ان منافع التجارة عظيمة جمة نأتي على تلخيصها فيما يلي :

أ — التاجر هو الصلة بين المنتج والمستهلك .

فالتاجر يعمل على استجلاب المنتوجات المختلفة وعرضها في الاسواق للمستهلكين وبهذه الصورة يتمكن كل مستهلك من نيل حاجاته بسهولة . ولولا التاجر لما تيسر لكل انسان ان يظفر بما يحتاج اليه من السلع والبضائع اما لجهله —

كان القحط في العصور السالفة يعد آفة من الآفات الطبيعية المستفحلة يجتاح الممالك والأمصار ويقضي على حياة الألوف من سكانها . اما اليوم فقد زالت اخطاره بفضل الصناعات التجارية التي تجلب أنواع المحاصيل من جميع أنحاء الكرة الأرضية وتعرضها على طلابها بأثمان لاتزيد عن أسعارها الاصلية سوى ضمائم زهيدة لقاء نفقات النقل

— أو لصعوبات اخرى تحول بينه وبينها ، وليس المستهلك وحده عرضة لهذه الصعوبات بل المنتج ايضاً لانه لا يعلم اين تروج منتجاته وما هي الوسيلة التي تمكنه ان ينقلها الى محال نفاقها .

ب — التاجر يشتري بالجملة ويبيع بالمفرق .

في جملة الصعوبات التي ألمعنا اليها آنفاً ان الراغب في شراء بعض المنتوجات يضطر ان يخابر مصادرها مباشرة دون واسطة ، وان يستوضح عن اجناسها واسعارها وشرائط ارسالها ، وان يوازن بين هذه الاجناس والأسعار والشروط اذا تعددت المصادر ويختار الاوفق منها لمصلحته ، وهذا عمل شاق ذو أخطار مالية عدا ما فيه من ضياع الوقت في المراسلات التي لا تتيسر لكل احد لانها تتوقف على معرفة ارباب الصناعات في كل امة ومملكة والوقوف على لغاتهم وطرق معاملاتهم . فالتاجر يقوم بهذه الاعباء المنصبة ويتحرى جميع المصادر التي تنتج اصناف البضائع والسلع فيراسلها ويقف على اسعارها ويطلع على شروط المعامل والمصانع التي تعنى باتتاجها ويختار مايراه مناسباً منها فيجلب منه المقادير الوافرة بكلفة زهيدة ، وبهذه الواسطة يجد المستهلك حاجته ماثلةً امامه فيتناولها ولا يتكبد في سبيلها سوى ما يضيفه —

وأرباح التاجر وجزاء اتعابه . ان الحرب العامة لما اوصدت ابواب النقل وسدت سبله ومسالكه ارتنا المفجعات في هذا الشأن اذ فتك القحط في مختلف البلاد فتكاً ذريعاً وعض الجوع بنابه اهلها وسكانها البائسين .

التاجر من ربح قليل لا يوازي جزءً من النفقات التي يبذلها المستهلك فيما لو عمل على جلب البضاعة بنفسه .

ج — التاجر يحفظ المنتجات في مخزنه .

فيخدم مصلحة المنتج والمستهلك معاً لان المنتج لا يعلم متى يحتاج المستهلك الى منتوجاته واذا تراكمت لديه يتوقف انتاجه . والمستهلك ايضاً يهمه وجود ما يحتاج اليه حين شعوره بالحاجة . فالتاجر يسهل على المنتج اعماله بان يبتاع منه محصولاته فيرسلها الى حيث تروج او يحفظها في مخازنه ومستودعاته برسم البيع فيجدها المستهلك بانتظاره بدلاً من ان ينتظرها .

د — التاجر يهيئ المنتجات ويعدها للاستهلاك .

لانه يستحضر الأشياء ويعالجها فيجعلها قابلة للاستهلاك ، وبهذه الصورة يوفر على المستهلك اعمالاً ذات شأن . فالخباز مثلاً يتناول الدقيق فينخله ويعجنه ثم يخبزه ويعرضه على المستهلكين ، وغيره يجلب الزيوت والخمور فيصفيها ويفرغها في الدنان والقلال ويجفف اللحوم والأسماك ويكبس انواع الخضراوات والفواكه بماء الملح فيحفظها بذلك من الفساد او يعالج الأثمار بالسكر فيستحصل منها المربيات والمعاقيد الى غير ذلك من ضروب التجارة .

سادساً — المهن الحرة professions libérales

تعني هذه المهن بخدمة مصالح البشر فأعمال الموظفين والكتاب والمعلمين والمهندسين والاطباء والمحامين وارباب الفنون الجميلة تعتبر من قبيل هذه الصناعات . ولما كانت هذه الأعمال تؤول الى خدمة المصلحة العامة عدها بعض الاقتصاديين من قبيل (الخدمات services) (١)

(١) ان الخدمات التي يقوم بهـا ارباب هذه المهن للبشر جليلة جداً نأتي على تلخيصها فيما يلي :

أ — ان ممارسة الأعمـال تتوقف على صحة الجسم وسلامته من الأمراض لأن العليل لا يقوى على العمل ولا يستفاد من رأيه في ادارة الشوون والمصالح، فالرأي السديد غالبـاً في الجسم السليم ،ولذلك كانت اعمال الأطباء والصيادلة في سبيل المحافظة على الصحة العامة والخاصة بمداواة العلل وازالة العاهات ومقاومة الأوبئة القتالة للحيلولة دون سرايتها وفتكها الذريع جديرةً بأن تتبوأ مكانة اعظم الأعمال قدراً وخطراً .

ب — ان العلاقات المتشابكة بين البشر وروابطهم المادية والمعنوية في اتساع مستمر كلما ارتقوا فى سلّم الحضارة والعمران ولهذا تفرعت الأحكام واتسع نطاق التشريع وكثرت القيود والضوابط التي يجب مراعاتها واتباعها لاحقاق الحق وانفاذ العدل حتى اضطر اصحاب المصالح الى مراجعـة ارباب الاخصاء واستشارتهم او تفويضهم بحل ما يطرأ عليهم من مشاكل، وفصل ما يحدث من خلاف والاّ كان نصيب قضاياهم الخسران على الاكثر عدا اضاعة اوقاتهم وتعطيل اعمالهم ولذلك

سابعاً - الخدمات الشخصية Services persennels

أرباب هذه الخدمات هم اصناف جمة كالطهاة وسائقي المركبات والسواس وغيرهم من سائر الخدام فجميع هؤلاء يقومون بمعاونة أصحاب الصناعات والمهن التي مرَّ ذكرها في ادارة شؤونهم الشخصية والمنزلية وتهيئة حاجاتهم وما تقتضيه تكاليف حياتهم فنفعهم ظاهر أيضاً لانهم يوفرون على ارباب الصناعات والمهن الحرة أوقاتهم الثمينة من ان تبذل في مثل هذه الأعمال التافهة .

لقد أوضحنا فيما سبق أقسام الصناعات المختلفة وضرورة كل قسم

كانت اعمال المحامين ايضاً لا تقل عن اعمال الأطباء والصيادلة من حيث النفع والفائدة للمجتمع .

ج — لم يخلق الانسان مادياً بحتاً ليعمل ليل نهار دون ان يعتري عزيمته كلال او نفسه سآمة وضجر بل يحتاج احياناً الى الترويح عن نفسه بقرائة الكتب الأدبية من شعر ونثر وسماع الألحان والأنغام الشجية والتمتع بمشاهدة الصور المتحركة والتمثيل ولذلك كان عمل الادباء والشعراء والموسيقيين والممثلين ضرورياً، فيه شيء مما في اعمال الأطباء والمحامين من فوائد .

د — اما الاكتشافات والاختراعات التي يقوم بها العلماء المتبحرون في العلوم والفنون المختلفة فهي — ما عدا قيمتها المعنوية — ذات قيمة مادية جلى لا تضاهيها اعمال الألوف من اصحاب الصناعات الأخرى. أفليس ما نشاهده

منها للمجتمع البشري ونفعه ، فبقي علينا أن نبحث فيما اذا كانت هذه الصناعات كلها منتجة مولدة للثروة أم لا ؟ وفيما اذا كانت درجة الانتاج متساوية في هذه الأقسام أم متفاوتة ؟ وفي الموازنة التي يجب مراعاتها بين أقسام هذه الصناعات لكي تكون نافعة للمجتمع غير ضارة به أو مخلة بمصلحته .

اليوم من الرقي والتقدم اثراً من آثار الاكتشاف والاختراع؟ ان ما وصلت اليه المصنوعات في هذه الايام من الاتقان والكمال بالنسبة الى ما كانت عليه في العصور السالفة انما كان بفضل القواعد التي اكتشفت في مخابر علماء الطبيعة والكيمياء وما اليها .

ان هؤلاء الناس قد صعدوا بمستوى البشر الى الحد اللائق به ومكنوه من السيطرة على قوى الطبيعة والتصرف بزمامها كما يشاء ، فهؤلاء الرجال مفاخر الأمم وكل من مهد الطريق لهم كان عمله نافعاً للبشرية حتى ان بعض الاقتصاديين عدّ الاختراع والاكتشاف الذى قام به امثال اولئك الرجال في جملة العوامل الاصلية في الانتاج .

هـ — تعدّ في جملة المهن الحرة اعمال الموظفين والمستخدمين في دوائر الحكومة وفي مصالحها العامة .

ان أجلّ وظائف الحكومة حفظ الأمن في داخل المملكة ومدافعة العدو الخارجي وصيانة الأرواح والأعراض والأموال واقامة قسطاس العدل ولذلك كانت اعمال الموظفين المدنيين والعسكريين ورؤساء المحاكم واعضائها ورجال الشرطة والدرك لاتقل نفعاً وفائدة عن اصحاب المهن الأخرى . اه

لقد ثبت أن جميع الأعمال التي تبذل في اي قسم من هذه الصناعات مولدة للثروة بلا ريب ، ولكن هذه الحقيقة لم تكن ظاهرة ظهورها في هذه الأزمنة المتأخرة .

كان الطبيعيون (الفيزيوقراطيون) ينظرون أن الأرض هي الأصل في توليد الثروة فلا يعترفون بخاصة الانتاج لغير الصناعة الزراعية التي ينطوي تحتها استغلال الأرض ورعي المواشي وتربيتها ، وقد يتسامحون في جعلها شاملة لاستثمار الأرض اي استخراج المعادن والصيد والقنص الذي هو من متعلقات الصناعة الاستخراجية نظراً الى ان هاتين الصناعتين (الزراعية والاستخراجية) هما اللتان تهيئان المواد الأولية للصناعات الأخرى ، فلذلك كانتا هما مصدر الانتاج الحقيقي . اما بقية الصناعات فان أعمالها منحصرة في معالجة ما تخرجه الصناعتان المذكورتان فهي لذلك غير منتجة لأنها لا تضيف شيئاً جديداً الى معمولاتها بل تتصرف فيها بتغيير شكل المواد الأولية أو محلها أو مالكها ومن الأعمال مالا مساس لها بها كأعمال المهن الحرة والخدمات الشخصية .

لا ريب في أن ماذهب اليه الطبيعيون من حصر الانتاج بهاتين الصناعتين (الزراعية والاستخراجية) خطأ صُراح ، لان ما تستخرجانه لا يصلح للاستعمال ولا يسد لنا حاجة ما بقي على حالته الفطرية بل يجب

أن يحول الى أشكال قابلة للاستعمال ، فصناعة التحويل التي تقوم بهذا العمل تعتبر متممة لعمل الصناعتين المذكورتين . حتى ان صناعتي الاستخراج والزراعة أيضاً لاتوجدان الثروة من العدم كما يتوهمون بل غاية ما هنالك أنهما تستخرجان المواد التي هيأتها الطبيعة وتحولان العناصر البسيطة المنبثة في الهواء والماء والتراب الى مواد أخرى . ومنذ قام آدم سميث فجرح نظريات الطبيعيين لم يشتبه أحد بعده في أن تلك الأعمال منتجة مولدة للثروة .

اما صناعة النقل فقد طال التردد في اعتبارها منتجة لأنها لاتبدل شكل المادة وانما تنقلها من محل الى آخر ، ولكن الضرورة التي أحوجتنا أن نعتبر صناعة التحويل متممة لصناعتي الاستخراج والزراعة هي نفسها تضطرنا الى اعتبار صناعة النقل متمة للصناعات الثلاث . والاّ فما هو النفع الذي يحصل من انتاج البن في اليمن والشاي في الصين وسنّ الفيل في أواسط افريقية وسماد الغوانو في اميركا الجنوبية مثلاً اذا لم تكن وسائط النقل موجودة ومتوفرة تعين على نقلها الى حيث ينتفع بها .

انا اذا نظرنا الى صناعتي الاستخراج والزراعة وأنعمنا النظر في حقيقتهما نجد أنهما لاتأتيان بعمل يختلف عن عمل صناعة النقل من

حيث الأصل لأنهما انما تعملان على نقل المواد من بطن الأرض الى ظهرها . اما ايصال تلك المواد الى المحال التي يستصنع فيها ما يصلح لسدّ حاجة من حاجات البشر المختلفة فهو من وظائف صناعة النقل ، فلا فرق في الحقيقة بين عمل العامل الذي يحفر الآبار المعدنية ويستخرج منها الفلز الى سطح الأرض وبين جهد الفلاح الذي يثير الأرض ليستخرج منها العناصر الغذائية والصناعية المنبثة في جوفها وبين سعي الحمّال والملاّح اللذين ينقلان ما استخرجه العامل والفلاح من المعادن والمحاصيل الى المعامل والمستودعات وغيرها .

وهكذا قل عن صناعة التحويل فان عملها مقصور على تغيير مواقع الجواهر الفردية التي تتألف منها المواد لأجل افراغها في القالب الذي يلائم حاجة الانسان ومصلحته .

فترى مما تقدم أن جميع الصناعات المتقدمة الذكر يرجع عملها في الحقيقة الى النقل .

وأما صناعة التجارة فقد تمادى الارتياب في كونها منتجة وبقيت ردحاً من الزمن تعتبر طفيلية عقيمة ذهاباً الى أن التجارة عبارة عن معاملة حقوقية لا اقتصادية اذ ينحصر عملها بتقويم السلع دون معالجتها فعلاً ، فالتاجر انما يبتاع بقصد ان يبيع فلا يولد ثروة ولا ينتج محصولاً

ولا يغير شكل المادة الفطري فيجعله صالحاً للاستعمال بعد أن كان غير صالح ، وهو — وان كان يربح من معاملات البيع والشراء مرابح طائلة — لا يضيف الى الثروة العامة شيئاً ولا ينيل المجتمع نفعاً بل قد تكون التجارة داعية الى الاخلال بالثروة العامة والاضرار بها لما تستدعيه من تعدد الوسائط بين المنتج والمستهلك. وقد كان الطبيعيون يسمون التجار (أهل السحت Traficants) استخفافاً بهم ويدعون أن ربحهم انما يستوفى من مجموع الثروة العامة ، وقد أوحت هذه الفكرة الى الاقتصادي (كاره‌ي Caery) الأميركي انتقاداته الموجهة الى صناعتي التجارة والنقل معاً. لكننا نرى ان ارتباط صناعة النقل بالتجارة لا يقل عن ارتباطها بالصناعات الأخرى بل تعتبر صناعة النقل خادمة لصناعة التجارة متممة لها لأن أعمال النقل الكبرى في زماننا انما تحصل بقصد التجارة التي لولاها لما بلغت صناعة النقل شأنها في عصرنا الحاضر. على أن التاجر له ايضاً نوع معالجة للسلع والبضائع التجارية بتهيئتها والسهر على حفظها ووقايتها لوفاء ماتقتضيه الأذواق ، لأن ماتقتضيه الأذواق معدود من الحاجات التي تتطلبها عامة الناس . فالتاجر — عدا أنه يوزع البضائع لكي يسهل على صنوف المستهلكين اكتساب ماهم في حاجة اليه — قد يولد هو الحاجة في نفوس المستهلكين بترتيب بضائعه

وعرضها على أنظار الناس بصورة تستهوي أفئدتهم ، وبايجاد الطرائق التي تسهل على المستهلكين أداء أثمان هذه الحاجات دون كلفه . أفلا يعدّ اذن عمل هؤلاء التجار موجداً للمنفعة ومنتجاً للثروة ؟

ولئن اعتبر العمل التجاري مجرد تقويم للبضائع والسّلع دون معالجة مؤثرة فيها فلا ينكر انه يضمن التموين لمختلف الأسواق وتنظيمه تبعاً لاتساع الحاجات فيوجد بذلك نوعاً من الفعّالية الأنتاجية ويفضي الى تكوين المنفعة .

لايخفى أن سر الانتاج انما هو في منح المواد الخالية من النفع صلاحية الأنتفاع بها ، ويكفينا لتقدير منافع صناعتي النقل والتجارة أن نفرض فقدهما فنتصور اذ ذاك ما ينشأ عنه من الارتباك ووقوف حركة الاعمال الاقتصادية والشلل الذي يطرأ على ضروب الانتاج في بقية الصناعات المولدة .

وأما المهن الحرة والخدم الشخصية فقد كانت الاعتراضات عليهما والمناقشات في صفتهما الانتاجية أشد مما جرى حول بقية الصناعات مع أن هاتين الصناعتين لاتقلان عن غيرهما نفعاً بل ربما كانت عاملتين على الانتاج اكثر من سواهما .

لقد اعترف آدم سميث وبعض تلاميذه بسجية الانتاج للأعمال

الصناعية التي تزاول المادة وتعالجها . ولكنّ الغريب أنهم لم يعترفوا بذلك للأعمال التي ليس غرضها ماديا كأعمال الجنود والموظفين وأرباب المهن الحرة من أطباء ومحامين وأمثالهم، وقد دعوا هذه الاعمال « بالأعمال العقيمة Travaux inprondictifs » .

ولكن (دونوابيه Dunoyer) ثار على هذا الخطأ قائلاً : ان قيمة كل عمل هي ما ينشأ عنه من النفع لأنه هو الغرض الأصلي منه، وتحققه يجعل العمل كاملاً في النهاية . وهذا النفع يمكن ان يكون نتيجة الخدمات والأفعال التي لاترمي الى الغرض المادي كما يكون في التي ترمي الى هذا الغرض . فالزمرتان — اي الخدمات والاعمال المادية — كلتاهما ذات قيمة في المبادلة لما فيهما من النفع الذي يتراكم ويعين على نماء الثروة العامة ، وان الخدمات كأفعال العلماء والاطباء مثلاً تنعش الانتاج نظير ما تفعل الصناعات أو ابلغ فلماذا لايعترف بسجية الانتاج للخدمات التي لولاها لأصبحت اعمال الصناعات المنتجة غالباً متعذرة او عديمة الجدوى ؟ (*)

(*) قد يستغرب الانسان لاول وهلة ان يُعدّ في الاعمال المنتجة عمل القاضي الذي يحكم بسجن شخص فيمنعه عن السعي . وعمل الجراح الذي يقطع يد المريض

وزبدة القول : ان مساعي البشر التي تبذل بصورة معقولة لادراك غاية نافعة هي كلها منتجة مثمرة فلا يستغنى بعضها عن الآخر . وحسبك شاهداً على ذلك ان تنظر الى احدى الممالك التي ما زالت في بدء تكونها الاداري وتطورها الاجتماعي فانك لا ترى نجاحاً في أعمالها الاقتصادية فلا تجارتها رابحة ولا زراعتها ناجحة لأن اهمال بعض

او رجله ، وعمل المغني والممثل اللذين يصرفان الناس الى اللهو !! ويتساءل القارئ من الثروة التي تنتج من هذه الاعمال ؟ ولكنه اذا انتبه الى امرين زال عجبه :

أولهما — ان هذه الاعمال وان لم ينتج منها ثروة مادية ففيها منافع لا يستهان بها . فالقاضي انما سجن السجين لكونه اخل بواجب اجتماعي او اعتدى على حق . وكلا الأمرين مضر بالجماعة مفسد للانتاج ، ففي سجنه اصلاح لنفسه ، وعبرة لغيره ، وحفظ لنظام المجتمع ، وضمانة لسير الاعمال الاقتصادية من طروء الشلل او الخلل عليها . والجراح انما انقذ المريض من الموت المحتم ، وحفظ عليه قدرته على العمل والانتاج . والمغني والممثل يصرفان الناس الى اللهو في اوقات فراغهم من العمل لكي يجددا نشاطهم ، ويطردا ما قد يعتريهم من الونى والفتور الناشئ عن موالاة الأعمال .

وثانيهما — ان اعمال البشر المادية ومساعيهم ذات صلة محكمة ورابطة قوية بحيث لا يمكن ان ينفك بعضها عن بعض ، فقد تختل اكثر الأعمال او تشل اذا طرأ على بعضها ما يعرقل حسن سيره ، وكما ان هذه الأعمال المادية

الصناعات فيها يوجب اختلالاً في الباقي ، فانحطاط التجارة فيها مثلاً ناشيء عن تأخر الزراعة ، وهذا ايضاً ناجم عن فقدان وسائط النقل او نقصها وهلم جرا .

فالأمر الذي يستدعي الاهتمام ويستميل النظر في هذا الشأن هو : أن تكون هذه الصناعات موزعة بين أبناء الأمة بطريقة تلائم المصلحة

المنتجة للثروة متماسكة فيما بينها تحتاج ايضاً الى معونة الأعمال المعنوية في سبيل الانتاج .

فالخباز مثلاً يحتاج في صنع الخبز الى عمل العجان ، وهذا يتوقف على عمل الطحان ، وتستدعي هذه الأعمال كلها قيام كل من الفلاح والزراع والحاصد بوظائفهم ، ولم يوفق هؤلاء الى اداء هذه الوظائف نحو المجتمع الا بفضل العالم (تريبتولم Triptolème) الذي اكتشف الحنطة وعمل على تجويد انواعها ، والمخترع الذي احدث الآلات والادوات التي تعين على حسن استغلالها ، والاخصائي في فن الزراعة الذي وضع احسن الطرائق الفنية للوصول الى استثمارها والانتفاع بها . فهل يحق لنا مع هذا كله ان نكتفي بعمل الفلاح والزراع ونهمل أعمال الآخرين ؟

بل لا يسعنا في هذا الشأن الاّ ان نعد في عداد العاملين على الانتاج ذلك المهندس الزراعي الذي ينظم الخرائط والكشوف لتجفيف المستنقعات بقصد اصلاحها واعدادها للزراعة ، والمهندس المائي الذي يرتب عملية السقي والارواء ، والكيماوي الذي يوجد أنواع الاسمدة الاصطناعية التي تزيد في خصب الأرض ،

العامة للحصول على الانتظام والرقي المنشودين .

اما الصناعات الاستخراجية والزراعية والتحويلية فمهما كثر الاقبال وبذلت الجهود المستطاعة في سبيلها كان ذلك حسناً وعائداً بالنفع المضاعف على البلاد وزائداً في ثروتها وغناها . واما بقية الصناعات — وهي

والحارس الذي يصون المحصول من السرقة ، ورجال الدرك والشرطة الذين يحافظون على الامن ، والنائب العام الذي يعقب المجرم ويحيله الى القضاء ، والقاضي الذي يحكم بسجنه ، والجند المرابط في الثغور للذود عن حوزة الاوطان . حتى ان علينا ان نعترف بان عمل المعلم الذي يسعى في تهذيب الفلاح وتعليمه ما هو بحاجة اليه ، والطبيب الذي يعالجه من الامراض ، والمحامي الذى يسلك به الطرق المؤدية الى حفظ حقوقه ، والحكومة التي تسن له القوانين وتحدد ما له من الحقوق وما عليه من الواجبات كل ذلك ذو اثر كبير في الانتاج .

فنجد مما تقدم ان اعمال البشر ومساعيهم المنتجة هي كالحلقة المفرغة او كالدوائر التي تحصل من القاء حجر على سطح الماء الراكد تتولد احداها من الاخرى . فانك اذا انعمت نظرك في المثال الذي اوردناه رأيت الأعمال التي تعين على صنع الخبز من وظيفة الفلاح الى وظيفة رئيس الدولة متسلسلة لا تستطيع ان تعد احداها فضلة يمكنك الاستغناء عنها بحيث لو عملت على اسقاطها من جدول تلك الاعمال لطرأ على انتاج الحنطة ضرر بيّن مع ان اكثر تلك الاعمال لا تعد ذات علاقة مباشرة بالانتاج بل هي من الخدمات النافعة التي تعين عليه .

النقل والتجارة والمهن الحرة والخدمات الشخصية . فانها وإن لم تكن مستغنى عنها لاينبغي أن يتجاوز بها دائرة الحاجة اليها ، فاذا كانت حاجة النقل في احدى المدن مثلاً تدعو الى استخدام الف سيارة واستخدم فيها الفان فان رؤوس الأموال التي استخدمت في شراء الألف الثانية والأجور التي تؤدى الى سائقيها تصبح عقيمة وتحرم البلاد من الانتفاع بها في عمل مثمرٍ . وهكذا بقية الصناعات فإن التجار والموظفين والأطباء والمحامين والخدام والطهاة وغيرهم من أرباب المهن الحرة والخدمات الشخصية يجب أن لايتجاوز عددهم الحد اللازم للبلاد ، والا فان النفع المنتظر من وجودهم ينقلب الى ضده اذ تضيع أوقاتهم فيما لاحاجة اليه وتحرم البلاد من ثمرات جهودهم فيما لو صرفت الى الأعمال المادية المنتجة كما يرى في معظم البلاد الأوروبية والاميريكية التي يكثر فيها اصحاب المهن الحرة من خريجي المدارس العالية فانهم أصبحوا بسبب وفرتهم يسعون لأدنى معيشة ويزاولون من الأعمال خسيسها الذي يحط من أقدارهم بغية الحصول على الكفاف من العيش.

خطورة المقابلة بين مختلف الأعمال الصناعية في مجموع الانتاج الشعبي

لايتيسر للمصلح الاجتماعي في أية امة ايجاد النسبة التي يرغب أن يراها سائدة بين مختلف الأعمال الصناعية في مجموع الفعالية الشعبية فكثيراً ما تكون الأعمال ذات الخطورة الكبرى كالزراعة مثلاً مهملة ويكون غيرها كالتجارة (بالتفاريق) سائرة سيراً حسناً . وكثيراً ماينصرف جزء كبير من تلك الفعالية عن سبل الصناعات المادية فيتجه نحو الخدمات الخاصة أو العامة في تعاطي المهن الحرة أو الانتظام في وظائف الحكومة .

واننا قبل البحث في هذا الأمر وايضاح محاذيره واخطاره ، وتحري الأسباب الناجعة في معالجة علله وأضراره كما سيأتي مجملاً في ذيل هذا المبحث نتساءل عما يلي :

س — كيف ؟ وباي سبب ؟ وتبعاً لاية قاعدة يستطاع — في زمان معين لدى اية امة كانت — توزيع العمل بين مختلف المصالح والخدمات ؟

ج — ان هذا التوزيع يجري من تلقاء نفسه حيث يسود نظام

حرية المباراة ويكون الناظم له حركة الأسعار في صعودها وانخفاضها فحينما يقبل الناس على فرع من فروع الانتاج بسبب المنافع الجليلة التي يرجونها منه، أو سهولة العمل فيه، أو كل ما يتعلق بذلك من الاعتبارات كصعود الأسعار ونماء الأرباح وغيرها تتجه الأعمال نحو ذلك الفرع بصورة مفرطة تنتهي بالخسران بسبب انصداع الموازنة حينئذٍ وحدوث الازمة فيه اذ تباع منتوجات ذلك الفرع بأثمان رخيصة وينجم عن هذا الرخص هبوط في الأرباح والأجور ويضطر العامل فيه الى الانقطاع عن العمل لكي ينتقل منه بالتدريج الى غيره مما ينيله ربحاً أو أجراً أعلى وأوفر. وهكذا يجد العمل في مجرى قاعدة المباراة نظامه الطبيعي الذي يديره في أمر التوزيع والانقسام بين مختلف فروع الانتاج الصناعي.

ويلاحظ هنا ان لبعض الامور تأثيراً في الكف من سلطان قاعدة المباراة وهذه الأمور هي استحكام العادات وتأصلها في نفوس العاملين وحب الوطن والأسرة والملكية والاخصاء والخبرة في بعض المهن والصناعات - فهذه الشؤون كلها تمنع العامل ان ينتقل فجأة من العمل الذي زاوله مدة طويلة حتى ألفه وأصبح به خبيراً ماهراً ولا سيما اذا كان العامل ذا ملك في البلد الذي يعيش فيه او كان ذا اسرة يشتغل

اعضاؤها في بعض فروع الانتاج فانه يتعذر عليه ان يغادر ذلك البلد الى غيره لكي ينشيء فيه لنفسه وضعاً جديداً اكثر ربحاً واجزل نفعاً له. وقد يكون لأسباب أخرى ايضاً تأثير آخر في توزيع العمل يختلف عما تقدم. فمن ذلك. شيوع استعمال الآلات الميكانيكية في سائر فروع الانتاج. فحينما تستعمل آلة من هذا القبيل في أحد الفروع تحدث انقلاباً فجائياً فيه. اذ تتناول القسم الخطير من أعماله وتقتضي طرد عدد كبير من عماله الذين يستعاض عن عملهم بعمل تلك الآلة، فيغادر اولئك العمال اعمالهم التي ألفوا مزاولتها وبرعوا فيها الى اعمال لم يسبق لهم عهد بممارستها. ولكن هذه الحال لاتدوم اذ ينجم عن استخدام الآلات على طول الزمن نماء وفير في الانتاج يستدعي هبوط الاسعار لكنه من جهة اخرى يفتح منافذ جديدة وينشيء حاجات حديثة فينتج عن شيوع الصناعات التي تقتطف ثمار هذه الآلات ان يستعيد العمل نشاطه في سبل لم يسبق له بها عهد. فيستعيض أكثر مما سلب منه من الخدمات والوظائف.

يظهر لنا — بالنظر الى ماسبق ذكره من الملاحظات والقيود — أن العمل الخاضع لتأثير قانون المباراة يتوزع من تلقاء نفسه تبعاً لمعدل الأرباح والأجور في الانتاج الصناعي، ولدرجة اليسر والنجاح في

مختلف أعماله . ان هذا اليسر والنجاح يتبع في بعض نواحيه شرائط الانتاج الطبيعية وأوضاع المحيط الفطرية مما يجعل توزيع العمل غير جارٍ على وتيرة واحدة في مختلف البلاد والأمصار ، ففي بعض البلاد تروج أعمال الزراعة بسبب تربتها الخصبة وسهولها الواسعة ، وفي غيرها تسود صناعة التحويل لسهولة الحصول على المواد الأولية وعلى وسائل تدوير الآلات الميكانيكية فيها ، وغيرها تؤثر التفرغ لأعمال النقل والتجارة لقربها من البحر واستعداد سكانها للقيام بمثل هذه الأعمال وينشأ عن هذه الأحوال كلها تفاوت نسبة توزيع العمل في فروع الفعالية الشعبية .

ويظهر ذلك من جداول الاحصاء ، فلدى مقابلة نتائج احصاء النفوس الذي جرى في فرانسا سنة (١٩١١) (*) مع نتائج ما جرى حوالي ذلك التاريخ في مختلف البلاد وخاصة في انكلترا والمانيا والولايات المتحدة الاميريكية يتضح أن العدد المئوي للنفوس العاملة (الاشخاص المزاولين لاحدى الصناعات) بالنسبة لمجموع النفوس لدى هذه الامم هو كما يلي :

(*) المنهج السنوي المطبوع عام ١٩٢٢

فرانسا	٥٣,٨
المانيا	٤٥,٧
انكلترا	٤٥,٢
الولايات المتحدة	٤١,٣

فاذا جرت المقايسة بين ارقام النفوس العاملة في مختلف فروع الانتاج الصناعية الكبرى لدى هذه الامم تكون النسبة المئوية على الوجه الآتي :

	الزراعة	الصناعة والنقل	التجارة	المجموع
فرانسا	٤٠,٤	٣٦	٩,٨	٨٦,٢
المانيا	٣٥	٤٣	٨,٧	٨٦,٧
انكلترا	٨,٣	٥٦,٣	١٤,٥	٧٩,١
الولايات المتحدة	٣٣	٣٨,٧	١٢,٢	٨٣,٩

اما بقية النسبة المئوية فيما يتعلق بالخدمات فانها كما يلي :

	المهن الحرة والخدمات العامة	الخدمات الشخصية	المجموع
فرانسا	٥٫٨	٤٫٤	١٠٫٢
المانيا	٤٫٧	٥٫٦	١٠٫٣
انكلترا	٨٫٧	١٠	١٨٫٧
الولايات المتحدة	١٠٫٨	٤٫٧	١٥٫٥

* * *

الطبيعة

LA NATURE

الطبيعة وخطورة مهمتها في الانتاج — اولاً : البيئة الطبيعية وتأثيرها في الانتاج — الاقليم — الموقع الجغرافي — ثانياً : الأرض — السكنى — الاستغلال والاستثمار — الاقتصاد المتلف والاقتصاد المنتج — ثالثاً : القوى الطبيعية .

الطبيعة هي المصدر الثاني للانتاج ، فهي التي تكفل للانسان مرافق عيشه وتعينه بشتى الوسائل على تحصيل حاجاته وتكاليف حياته .

تهيء الطبيعة للانسان من تلقاء نفسها أكثر المواد الضرورية لاستمرار حياته وتسخر له من القوى والأسباب ما لا قوام لأعماله الا به .

ان خطورة مكانة الطبيعة في سبيل الانتاج الفتت نظر الاقتصاديين في زماننا اكثر مما قبل . لان العلوم قد كشفت ما كان خافياً من قوانين الطبيعة ونواميسها العاملة في ادارة شؤونه ، والمؤثرة في تذليل المادة واخضاعها لارادة الانسان مما يجعل فعاليته الاقتصادية أبلغ وأعم

كما ان نشاط عقل البشر الى الابتكار والاختراع قد أعان الانسان على نيل أعظم النفع في استعمال القوى الطبيعية المختلفة .

يحتاج الانسان قبل كل شيء الى بيئة يعيش فيها وارض يقيم عليها ثم يستغلها ويستثمرها والى قوى محركة طبيعية يستخدمها . ولذلك كان لكل من هذه العوامل والاسباب تأثير عظيم وفضل كبير في الأنتاج لايشعر المرء بدرجته الاّ عند تصور فقدانها . وها نحن ذاكرون فيما يلي تاثير كلٍ من هذه العوامل في الانتاج على حدته .

اولاً — البيئة — او — الوسط الطبيعي Le milieu physique

البيئة هي المحيط الذي يكتنف الانسان فيعيش فيه لنيل ماتصبو اليه نفسه بين ابناء جنسه .

للبيئة أثر بليغ في حياة الانسان بحيث تضطره الى النزول على حكمها والانطباع بطابعها . وقد يظن لاول وهلةٍ ان الانسان عاجز عن اجراء تأثير ما في بيئته على ان الحقيقة خلاف ذلك . يكون تأثير البيئة في الانتاج على وجهين ويتضمن :

أولهما تأثير البيئة في الانسان وثانيهما تأثير الانسان في البيئة .

١ — تأثير البيئة في الانسان

يظهر تأثير البيئة في الانسان بالنظر الى علاقته بالاقليم والموقع

الجغرافي وحالة تكوينهما الارضي (الجيولوجي) اي من حيث تركيب الارض والنواتيء التي تحيط بها كالجبال والبحار والانهار الى غير ذلك .

تحدد هذه الأمور قابلية النشاط الاقتصادي لدى كل امة كما ان هبات الطبيعة هي التي تمنح الاهلين الميل الفطري والاستعداد الكافي لمزاولة انواع الاعمال الصناعية . فالسبق والتفوق اللذان احرزهما الانكليز والالمان وسكان الولايات المتحدة لا يفسر الا بما جادت به الطبيعة على بلادهم من الهبات ، وبالوضع الجغرافي الذي ميزها عن غيرها .

ان تأثير البيئة في الانسان وفي النشاط الاقتصادي المؤدي الى اثراء الامم لم يكن يقدر حق قدره ولا يعرف سره اذ كانت الامم الغنية مضرب مثل لاقتداء الامم الفقيرة ، فكان يظن أن مصير الثانية في اكتساب الغنى والثروة يتوقف على محض ارادتها ، وهذا خطأ فادح لان استعداد الامم الاقتصادي لاكتساب الثروة وامكان توسعها في سبيل احراز الغنى مقيد بما تملكه كل امة من التربة الولود .

لاريب أن الانسان يستطيع أن يؤثر في البيئة وان يصلحها ويقربها مما يشاء . ولكنه لا يتيسر له ابداً أن يستخرج من الطبيعة مالا يوجد فيها فلا يمكنه أن يخرج الفحم الحجري من أرضه أو أن يفجر منها

ينابيع الماء وزيت البترول اذا لم تك هذه المواد موجودة فيها ، وهذا ما أوجب أن يكون بعض الأمم مفضلاً على غيره بفضل البيئة التي يعيش فيها وما منحته اياه طبيعة تربته الممتازة . وأحسن مثال لذلك الولايات المتحدة الامريكية التي حبتها الطبيعة تربة خصبة فياضة بالخيرات أمكنتها من اعاشة (٦٠٠) مليون من البشر وموّنتها بانواع الوقود والمعادن الجمة وهيأت لها من المواد الأولية ما تستطيع بواسطته أن تقوم بجميع انواع الصناعات الحديثة مما كان له أعظم التأثير في يسر تلك البلاد ورخائها .

٢ — تأثير الانسان في البيئة

اذا كانت البيئة ذات تأثير في فعالية البشر الاقتصادية فان هذه الفعالية أيضاً قادرة على التأثير في تلك البيئة .

لاجرم أن الانسان غير قادر على جعل الجبال سهولاً والسهول جبالاً والأحجار معادن والفحم عسجداً أو زبرجداً ، وعلى استخراج الفلز من احدى بقاع الارض اذا كانت خلواً منها ، ولكنه متمكن من معالجة البيئة بانواع الوسائل الفنية حتى يوفق بينها وبين حاجاته . ويجرى ذلك في نفس الوقت الذي يتطور فيه الانسان تحت تأثير بيئته فالبيئة التي نعيش فيها اليوم ليست على حالتها الفطرية الأولى بل هي

محصول عمل الانسان .

البيئة الطبيعية مبعث الأذي والأضرار في الغالب لأنها محفوفة بانواع العراقيل التي تعوق البشر عن استثمار فعاليتهم الاقتصادية بأمان واطمئنان . فالأنهار تارة تفيض فتغمر البلاد ، وتارة تشح أو تنضب وقد تستولي البحار على بعض السواحل فتتلف الزروع والأشجار المثمرة ، ثم تنشر مياهها الراكدة في المستنقعات امراض الحمى والملاريا التي تفتك فتكاً ذريعاً بسكانها . فالانسان يحارب هذه القوى الطبيعية المؤذية بشتى الوسائل من تجفيف المستنقات واقامة السدود والحواجز التي تحول دون طغيان البحار ، وبانشاء الحراج والغابات التي تمنع السيول وفيضان المياه وتجلب الأمطار عند شح الماء .

وما كان من اجزاء البيئة غير مؤذٍ للبشر بل نافعاً لهم لا تتيسر الاستفادة منه بسهولة بل يحتاج الى بذل أعظم الجهود ليصبح صالحاً للاستمتاع بمنافعه . فالأراضي الخصبة في البلاد الآهلة بالسكان منذ القديم هي محصول أعمال البشر الذين عانوا ما عانوا في سبيل قلبها الى هذه الصورة فأزالوا منها الأشجار والأعشاب والحجارة وشقوا خلالها الجداول وأجروا اليها الانهار وأقاموا السدود والخزانات لتنظيم الري وأصلحوا تربتها وجهزوها بما ينفعها من العناصر الضرورية لنماء

الزرع باضافة أنواع الاسمدة الى غير ذلك من ضروب الاصلاح .

ومثلها أنواع الحيوان والنبات التي نستفيد منها اليوم في وفاء حاجاتنا فانها لم تبق على فطرتها الاصلية بل اختار منها الانسان ما كان محتوياً على خاصة النفع وعمل على تربيته وتجويده واصطفى منه انواعاً جديدة: فمن الغنم ما يُربّى لاجل صوفه وآخر للحمه ، ومن انواع الخيل مايقتنى للركوب وآخر لحمل الاثقال وجر المركبات والعجلات ، ومن اجناس الكلاب ، كلب الصيد (وهو انواع ايضاً : منه ما يستخدم في صيد الطيور ومايستعمل في صيد الوحوش) وكلب الراعي والكلب الذي يحرس الدار وكلب الزينة وهلم جرا . وان المباريات الزراعية ومعارضها (Les expositions d'horticultures) التي تقيمها الدول قد أرتنا من العجائب في صور الحيوان والنبات وأنواعهما المصطفاة من أجناس مختلفة مالا عين رأت .

ويظهر تأثير الانسان أيضاً في ايلاف أنواع الحيوان والنبات بنقلها من القطر الذي تنشأ فيه الى غيره من الاقطار التي لاتوجد فيها واياناسها بجوه وأقليمه . وقد يحدث ذلك تغييراً في بعض أوصافها ومزاياها ، فتوزيع الحيوان والنبات على وجه البسيطة بالصورة المشهودة اليوم ليس بأثر من آثار العوامل الطبيعة المحضة .

وقد عمل الانسان ايضاً على ازالة ما أقامته البيئة الطبيعية من العوائق في سبيل تداول الاشياء بين محل وآخر فعبد الطرق وانشأ الجسور والمعابر ونقب الجبال وفتح الترع لكي يقرب المسافات ويسهل المواصلات بين بقاع الأرض واتخذ جميع الوسائل والأسباب التي تطلق سراحه من أسر البيئة الطبيعية .

وقصارى القول ان البيئة الطبيعية بمثابة حيوان وحشي صائل يروضه ذكاء الانسان ويهذبه . وتقاس مدنية الأمم من الوجهة الاقتصادية بدرجة قدرتها على هذه الرياضة . وتعد من مزايا عصرنا الحاضر شدة تأثير الانسان في البيئة الطبيعية بصورة مدهشة وسرعة متزايدة .

قلنا ان علائق البيئة الطبيعية بالانسان تظهر في طبيعة الاقليم والوضع الجغرافي وأحوال التكوين الأرضي (الجيولوجي) وايضاح ذلك فيما يلي .

١ — الاقليم Le climat

للأقليم تأثير كبير في الانتاج وهو على ثلاثة اقسام : حار، وبارد ومعتدل .

اما الاقليم الحار فقد حبته الطبيعة مواهب كثيرة ، وآثرته بنعم غزيرة منها . (وفرة المحصولات) لأن ارضه مخصبة تنبت المحاصيل المتنوعة

في السنة الواحدة مرات عديدة . ومنها : (قلة الحاجات) لأن اهله في غني عن الكثير من المأكل والملبس واسباب العيش ومرافق الحياة التي تتطلبها من الأقاليم الاخرى. ومنها: (سهولة العمل) لأن الأسباب المعاشية فيه لاتحتاج الى زيادة جهد وعناء ، فلذلك قد يظن ان اهل هذا الاقليم اسعد الأقاليم واوفرها حظاً في الرقي والحضارة على ان الحقيقة خلاف ذلك .

إن حرارة الجو في هذا الاقليم تضعف ارادة الانسان وتوهن عزيمته فتقعد به همته عن العمل ، وتستولي عليه البطالة، كما أن الهوام والحشرات التي تنتشر بكثرة في تلك الارجاء تتسلط على الزرع والمحاصيل فتتلفها ، وكثيراً ماتنتابه النوائب والآفات الأرضية والسماوية التي لاتقاوم كالسيول والزلازل والعواصف فتدمر مافيه من أثر صالح

وأما الاقليم البارد فان أراضيه تبقى كل السنة تحت الثلج والجليد وتهب فيه الأرياح الباردة وتثور فيه الزوابع والأعاصير فتفسد أعمال البشر ، وتعرقل مساعيهم وتعفي آثار المدنية والحضارة فيضطر المرء الى اقتحام المشاق في مقاومة الطبيعة القاسية والمغامرة في سبيل سداد العيش والحاجة الضرورية .

وأما الاقليم المعتدل : فهو خير الأقاليم لأن الطبيعة فيه ليست مفرطة

في الحصب كما في الأقليم الحار ولا في الشح كما في الأقليم البارد، بل هي وسط بين ذلك تحتاج الى العنايه بها لكي تجود بخيراتها، وليست الطبيعة فيه قاسية تستعصي على جهود البشر بل تخضع أمامها وتسلس لها قيادها،

لا يتكل الانسان في هذا الاقليم على مواهب الطبيعة بل يعتمد على ساعده وعضله ولا يتخازل امام الطبيعة بل ينشط لاستخدامها بما سخرته له قوة ابداعه واختراعه من الأساليب، ويرجع الفضل في ذلك الى تعاقب الفصول واعتدالها وانتظامها. ولا ريب أن في انتظام الجو تأثيراً حسناً في نشاط الانسان وجذله ونماء مواهبه.

في هذا الاقليم يتيسر للأنسان — لما سردناه من الأسباب — أن يستغل قوي الطبيعة بسهولة اذا جد وأحسن العمل وتزود بالعلم والنظام، وفي هذا الاقليم وحده تنمو الصناعة وتفلح التجارة وتنجح الزراعة فتسرع اليه الحضارة وتبلغ غايتها من الرقى والتقدم، وهذا هو السر في كون بلاد هذا الاقليم منبعاً للثروة ومركزاً للعمران والمدنية منذ فجر التاريخ.

٢ الموقع الجغرافي La Stuation géographique

لئن كان لاقليم البلاد ذلك التأثير في الانتاج فان لموقعها الجغرافي

ايضاً شأناً كبيراً فيه .

يمتاز أهل البلاد الساحلية عن سكان الممالك الداخلية بمجاورتهم للبحر الذي يدر عليهم منافع لا ينالها الآخرون .

يمارس أهل الساحل مهناً عديدة كالملاحة وصيد السمك والتجارة وغيرها . أما أهل الداخل فمحرومون من ذلك وهم وان زاولوا مهنة التجارة لا يستطيعون كأهل الساحل ان يسلكوا لها طرق البحر السهلة القريبة بل عليهم ان يتكبدوا انواع المشاق في انشاء الطرق وتعبيدها مما يزيد في نفقات الانتاج وبطء الحركة .

ان الذي منح الفينيقين والقرطاجيين في القرون الخالية ، وألانكليز والهولنديين واليابانيين في الأعصر الاخيرة تلك المهارة الزائدة والتفوق على غيرهم من الأمم في مهنتي الملاحة والتجارة هو موقع بلادهم الجغرافي وحده ، وهو نفسه الذي منع الروسيين والمغوليين والفرس والسودان من أن يحذوا على مثالهم وينسجوا على منوالهم .

تعد السكك والخطوط الحديدية اصلاً والبحر فرعاً في المواصلات والنقل لدى جميع الدول والحكومات الأوربية ماعدا بريطانيا العظمى فان الأصل في ذلك لديها هو طريق البحر ولذلك عدت في مقدمة الدول البحرية .

يظهر تأثير الموقع الجغرافي من المقارنة بين الممالك اذا كانت أراضيها سهلة أو جبلية ، واذا كانت جميع اراضيها مخصبة أو كان بعض أقسامها مجدباً بأن يكون فيها صحارٍ مقفرة قاحلة . ففي البلاد الجبلية تكثر حاصلات الصيد والقنص ومنتوجات الحراج والغابات ويتيسر لأهلها تربية المواشي اكثر من غيرها . اما في البلاد السهلية فتتسع الأعمال الزراعية وتبلغ شأواً بعيداً ، والبلاد المخصبة تنيف محاصيلها على التي يكون بعض أقسامها مجدباً وتزيد صادراتها . وقد تضم بعض الممالك أراضي واقعة ضمن اقاليم مختلفة فتمتاز هذه بوفرة محصولاتها وتنوع منتوجاتها عن غيرها من البلاد ذات الاقليم الواحد .

ويختلف الموقع ايضاً اذا كان في المملكة انهار كبيرة قابلة للملاحة وسير السفن ولا سيما اذا كانت تلك الأنهار متقاربة يمكن اتصال بعضها ببعض بواسطة الترع والجداول فان هذا ميزة لها عما سواها من حيث سهولة النقل المؤدية الى توفير الانتاج وتوسيع نطاق التجارة كالبلاد الجرمانية والولايات المتحدة الأميريكية .

ان قارة افريقية التي شهدت في القطر المصري منذ أن بزغ فجر التاريخ أعظم وأقدم حضارة بشرية مازالت حتى اليوم محرومة من كل حركة اقتصادية بعيدة عن كل نزعة اجتماعية يقطنها احط الانسال

البشرية كقبائل (النيام نيام) الموغلين في الوحشية والهمجية بينا ان القارة الامريكية التي عرفت منذ نيف واربعة قرون أصبحت اليوم من الرقي الصناعي والتجاري في الذروة العليا .

ان من اسباب هذا التباين بين القارتين الفرق بين شبكتي انهارهما لأن الأنهار الموجودة في امريكا قريب بعضها من بعض ومتصلة في اكثر فروعها مما يجعل الوصول الى البحيرات الكبيرة الواقعة في داخليتها والنفوذ الى قلب بلادها سهلاً ميسوراً . اما آفريقية فانها — وان لم تخلُ من الأنهار الكبيرة — ليس بعض انهارها قريباً من بعض بل تفصل بينها سهوب مرملة وحواجز اخرى طبيعية كما ان حراجها ومستنقعاتها تحول دون اجتيازها وسهولة الملاحة فيها بحيث يتعسر على البشر النفوذ الى باطن تلك القارة .

ان تاثير الاقليم والموقع الجغرافي لا يكون مطرداً بل يختلف احياناً تبعاً لاستعداد أهل البلاد وقابلية سكانها للرقي والحضارة فقد تكون بعض الممالك داخلة في نطاق أحسن الأقاليم ويكون لها أجود موقع جغرافي ولكن يكون الجهل مخيماً في ارجائها معششاً في ادمغة اهلها او تكون الأوهام والتقاليد الضارة مستولية على نفوسهم فلا يظهر فيها أثر للعمران والمدنية .

ثانياً – الأرض Le sol

الأرض – في الحقيقة – ينبوع الثروة ومصدرها الأصلي لأن الانسان لايستطيع بدونها نيل حاجاته .

لاجرم أن الهواء والماء والحرارة والضياء كلها من أسباب الحياة للبشر ، وكذلك هبوب الرياح وانحدار المياه والبخار والكهرباء وما شاكلها من قوى الطبيعة هي من أهم العوامل المعاونة للانسان على بلوغ مآربه ، وهذا ماحدا بالعلماء أن يدخلوا هذه العناصر في عداد مصادر الانتاج . ولكن مانفع هذه العناصر والقوى بدون الأرض التي هي المصدر الأصلي لحاجات البشر ومرافقهم ؟

ان نظرة انصاف تضطرنا حتماً الى التسليم باصابة رأي الطبيعيين (الفيزيوقراطيين) الذين اضافوا اكبر التأثير في الانتاج الى الأرض ولكن الأمر الذي ننكره عليهم هو : خطأهم في الاتكال عليها وحدها وعدم اعتدادهم ببقية العناصر والقوى الطبيعية التي لها ايضاً فيه شأن عظيم كما سيرى جلياً في ابحاثنا المقبلة .

تبلغ مساحة سطح الكرة الارضية (٥٠,٩٩٥,٠٠٠,٠٠٠) من الهكتارات (*) منها (٣٧,٣٩٥,٠٠٠,٠٠٠) مغمور بالماء

(*) الهكتار Hectare سطح تبلغ مساحته (١٠,٠٠٠) متراً مربعاً .

و (١٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) صعيداً يبساً. وهذا القسم الاخير من سطح الكرة الأرضية محاط من اكثر جهاته بالجبال الشاهقة والصخور الناتئة تتخلله الصحارى القاحلة والسهوب الرملية ولذلك كان القسم الذي ينتفع به منه اقل من هذا المقدار .

ان استفادة البشر من الأرض غزيرة لا يمكن حصرها ولكنها ترجع في سائر صورها وفروعها الى امرين اصليين اولهما (السكنى) وثانيهما (الاستغلال والاستثمار) .

١ — السكنى L' Hbitation

لم توزع الاراضي على القارات الخمس وما فيها من الممالك بالتساوي كماً وكيفاً اي من جهة المقدار والصفة ، وسبب ذلك ناشيء عن عوامل تاريخية واجتماعية مختلفة . فمن حيث المقدار نرى أن في بعض الممالك يصيب الكيلو متر المربع (٢٠٠) او (٣٠٠) من النفوس ، وفي غيرها (٢٠) او (٣٠) وقد يقل هذا العدد في بعضها حتى ينزل الى (٢) او (٣) ومن حيث الصفة نرى ان بعض القارات والممالك قد رزقت غنىً وخصباً في أراضيها ورزئت غيرها بالأراضي الفقيرة والقاحلة .

اصطلح علماء الاقتصاد على تسمية النسبة الموجودة بين سعة اراضي المملكة وعدد سكانها (بكثافة النفوس Densité de La Population)

ويراد بها « مايصيب الكيلو متر المربع الواحد من عدد السكان» .

وتختلف هذه النسبة في بعض اجزاء المملكة الواحدة كما تختلف بين الممالك . ففي البلاد التي هي مراكز الصناعة والتجارة تزداد كثافة النفوس وفي غيرها تقل .

الأقوام التي تعيش بالصيد والقنص تحتاج الى اراضٍ اوسع مما تحتاج اليه الأمم التي تعيش بتربية المواشي ، كما ان تربية المواشي تتطلب سعة في الأراضي أكثر مما تتطلب الزراعة والحرث . اما الأمم التي تعنى بالصناعة والتجارة فحاجتها الى الأرض أقل من غيرها ، ولذلك كانت كثافة النفوس في الأراضي التي تقطنها قبائل الأسكيمو (٢ — ٣) امّا في روسيا الزراعية فهي (٢٠) ويزيد هذا العدد في انكلترا وبلجيكا فيختلف بين (١٦٠ و ٢٣٠) في الكيلو متر المربع الواحد.

ومما يدعو الى كثافة النفوس ايضاً جودة مناخ البلاد وطيب مائها وهوائها ووفرة وسائط النقل ووسائل العمران والرفه فيها .

١ — الاستغلال والاستثمار L'exploitation

ان كلمة الاستغلال وكلمة (الاغلال Produire) أكثر ماتستعملان اصطلاحاً في شؤون الزراعة فالاستغلال هو : أخذ ماتغله الأرض بطريقة الزراعة .

قلنا في المبحث السابق ان نصيب القارات والممالك من الأراضي المخصبة متفاوت فقد ينبت في بعضها مالاينبت في غيره ، كما أن قوة الانبات وحالته في المحاصيل المشتركة التي تنبت في جميع النواحي مختلفة أيضاً . وذلك ناشيء عن اختلاف صفات التكون الارضي (الجيولوجي) والتركب الكيماوي في التربة مابين مملكة واخرى .

ان تراب الصين الاصفر وتراب روسيا الأسود تكثر فيهما المواد الكيمياوية الصالحة للانبات (*) ولذلك كانت أراضي هاتين المملكتين ممتازة بانتاج مالايستطاع استنباته في غيرها بنفقة أقل وطريقة أسهل كما انها متفوقة بتيسر اعاشة العدد الوافر من النفوس فيها مما لايتاح لبقية الممالك .

وقد يكون لتربة بعض البلاد خواص ممتازة في انبات بعض الأنواع كأراضي (شمبانيا) المعروفة بجودة كرمتها و(وعدن) بمحصول بُنها الفاخر و (هاوانا) المشهورة بحسن تبغها وطيبه . وبعض نواحي الصين والهند المتفوقة في انتاج الشاي وانواع الأفاوية الى غير ذلك .

ان الأرض مهما كانت ذات خواص انباتية قوية لابد أن يطرأ

(*) من الآزوت وحامض الفوسفور مايعادل قيمته (١٬٦٠٠٬٠٠٠٬٠٠٠)

عليها النقص والضعف بتكرر استعمالها على الزمن لأنها تفقد مافيها من المواد الكيمياوية فيجب تعويضها ما فقدته .

تسترجع الأرض قواها اذا اعفيت من الاستعمال وتركت تربتها معرضة لتأثير النور والهواء زمناً كافياً لاراحتها . ولكن تركها هذه المدة يحرم البشر اجتناء منافعها خلالها . ولذلك ألف البشر طريقة غير هذه يعوضون أراضيهم بواسطتها ما تفقده من المواد وتلك الطريقة هي « معالجتها بانواع الأسمدة الطبيعية والصناعية » .

غير ان هذا يستدعي زيادة النفقات ولذلك مازال العلماء يجتهدون في سبيل اكتشاف طريقة تعينهم على استحصال المواد الآزوتية (نيتروجين) الضرورية للأراضي من الهواء ذلك الكنز الذي لاينفد املاً بالحصول على القدر الوفير من المادة المذكورة بنفقة يسيرة .

اما الاستثمار — وهو مقابل لكلمة (obtenir) الفرنسية — فمدلوله الاستمتاع بما هيأته الطبيعة من المواد بواسطة صناعة الاستخراج .

تحوي الطبقة اليابسة التي تتألف منها قشرة الأرض مواد شتى تراكمت حينما تكونت الكرة الأرضية كأنواع المعادن والفحم والأحجار الكريمة والكبريت والفوسفور والنفط (البترول)

والحُمّر (*) وغيرها .

ويوجد على سطح الأرض ايضاً من المواد ماهو حيٌّ نامٍ ، وما هو جامد غير نام : كالأسماك والوحوش وانواع الحيوان والطير والأشجار والأملاح واللآلىء والأصداف والمياه وغيرها .

كل هذه المواد نافعة للانسان ضرورية له منها يفي حاجاته المعاشية ومنها يستخرج آلاته وادواته الصناعية ولوازمه المنزلية . وانما يحصل على هذه الحاجات والأدوات بطريقة استثمار جوف الأرض وسطحها وقوى الطبيعة المحيطة بها فهذا منبع ثروته وركن غناه وصناعته .

لقد جادت الطبيعة بقسم من المواد النافعة على بعض القارات والممالك بسخاء ، وبخلت على غيرها فحرمتها واقلت نصيبها من تلك المواهب . مثال ذلك : المياه العذبة الصالحة للشرب والريّ فانها في بعض الأمصار غزيرة فائضة عن حاجة الانسان والنبات والحيوان وفي غيرها عزيزة قليلة لاتكاد تسد الرمق .

ولما كانت المياه هي اول الضروريات في الزراعة وفي تربية المواشي

(*) ضرب من القار لزج يغلى مع عكر زيت الزيتون وتطلى به عيدان الكرمة لمنع دويبة الكرم من الوصول الى العنقود حين ظهوره .

وانشاء الحراج والغابات والمراعي كانت ينابيع المياه وخطوط الريّ هي العامل الأول في تخير البشر لمساكنهم واستيلائهم على البقاع التي توجد فيها تلك الينابيع . وهذا مايدعو اهل البلاد التي يشح ماؤها فيكون زرعها بعلاً غير مخصب الى تكبد العناء والنفقات الكبيرة لأجل اسالة الماء العذب اليها ، اذ تكون اراضيها محرومة من الريّ .

ان الممالك التي تراكمت في جوفها وانتشرت على سطحها المواد النافعة تمتاز على غيرها من الممالك المحرومة من ذلك ، لأن هذه المواد هي ثروة طبيعية تُعين اهلها على ترقية الصناعة وتوسيع التجارة وتوطيء لهم اسباب الرخاء والحضارة وتمكنهم من تأدية بدل المواد التي لا توجد في بلادهم ليجتلبوها من الخارج على عكس الممالك الخالية المحرومة فانها فقيرة بالنسبة الى تلك .

ان جوف الأرض (sous-sol) لم يكن له قبل بداية العصر الأخير تلك المكانة العظمى وذلك التأثير الكبير في علو شأن الدول وانخفاضه . اما اليوم فقد اصبح له من الفعل والتأثير في حالة الممالك حاضرها ومستقبلها مايجعلها كعبة الأنظار او فاقدة الاعتبار على تقدير احتواء جوفها على تلك الثروة الطبيعية او خلوه منها . ولا ينحصر تأثير

ذلك في الوجهة الاقتصادية بل يتناول الوجهة السياسية ايضاً لأن الفحم والحديد المخزونين في باطن الأرض ماعدا نفعهما في الصناعة والتجارة يستعان بهما في صنع السفن الحربية وانواع العدد والأسلحة التي يذاد بها عن حياض الوطن وتبنى عليها اسباب عزه ومنعته .

ان الذي مكن الولايات المتحدة الامريكية والمملكة البريطانية من الوصول الى هذه الدرجة السامية من الرقي واعاشة هذا القدر الوافر من النفوس هو ماحوته اراضيها من المناجم الغنية بالمعادن . فمعادن الفحم والحديد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا العظمى هي من أهم منابع الثروة ومصادر القوة فيهما . وحسبك على ذلك دليلاً أن تلقي نظرة على الأحصاء الآتي لترى مبلغ ماتنتجه هاتان المملكتان سنوياً من الفحم المعدني ومن الحديد، وتنتقل منه الى خطورة نتائجه مما جعل سكانهما في مقدمة أمم الأرض عزةً ومنعةً وعمراناً وصناعةً :

منتوج الفحم المعدني والحديد في سنة (١٩١١)

(٤٥٦) مليون طن من الفحم المعدني و (٥٨) مليون طن من الحديد في الولايات المتحدة

(٢٧٦) مليون طن من الفحم المعدني و (١٦) مليون طن من الحديد في انكلترا وايرلندا

— يقابله —

(٢٥) مليون طن من الفحم و (١٧) مليون طن من الحديد في فرنسا

(١٦٠) » » » » (٢٣) » » » » المانيا

(٢٠) » » » » » بلجيكا

منتوج الفحم والحديد في سنة (١٩١٣)

(٥١٧) مليون طن من الفحم و (٦٣) مليون طن من الحديد في الولايات المتحدة

(٢٩٢) مليون طن من الفحم و (١٦) مليون طن من الحديد في انكلترا (وضمنها ايرلاندا وايكوسيا)

— يقابله —

(٤١) مليون طن من الفحم و(٢٢) مليون طن من الحديد في فرنسا

(٢٧٩) » » » » و(٢٨) » » » » المانيا

(٢٣) » » » » » بلجيكا

منتوج الفحم في سنة (١٩٢٠)

(٥٩٧) مليون طن في الولايات المتحدة

(٢٣٣) » » » انكلترا

— يقابله —

(٣٥) مليون طن في فرنسا

(٢٤٣) » » » المانيا

(٢٢) » » » بلجيكا

منتوج الحديد في سنة (١٩٢٧)

(٦٩) مليون طن في الولايات المتحدة

(٧) ملايين طن في انكلترا

— يقابله —

(١٦) مليون طن في فرانسا

(١١) » » » بلجيكا

يوجس الانكليز خيفة من نفاد هذه المعادن والمناجم يوماً من أراضيهم ، ويخشون شر عاقبة هذا الخطب الجلل اذا تحقق توقعه .

ان بريطانيا العظمى التي تراعي الأسباب المعقولة الحكيمة في الاستعمار لاتطمح بأنظارها الا الى البلاد التي عززتها الطبيعة بمناعة الموقع وجهزتها بأنواع المعادن لكي تكون حصناً لأساطيلها ومنبعاً نضاخاً للمعادن التي تحتاج اليها .

* * *

ان كل مايأتيه الانسان من ضروب الأعمال لأجل الانتفاع بمرافق الطبيعة يعود الى احد نوعي الاقتصاد المعروفة .

اولها : الاقتصاد المبيد او المتلف E. Destructive .

وهو الذي يستهلك الموجود من الموادوالقوى دون أن يعنى بحفظ نوعه أو أن يمنح الطبيعة الفرصة الكافية لتعويض مايفقد منه مما قد يفضي الى خطر زوال الموجود من عالم الوجود . وأظهر مثال لذلك هو استثمار بعض انواع النبات كالكاوتشوك (Caoutchouc) الذي يستخرج من بعض مقاطعات امريكاوآفريقية وصيد بعض الحيوانات ذات الفراء والعاج وغيرهما . ونظير ذلك زراعة الأرض بصورة متمادية فانها تستنزف قوى التراب وتنهكه . فهذا النوع من الاقتصاد يضحي المصلحة الآجلة في سبيل المنفعة العاجلة .

وثانيهما الاقتصاد النامي او المنتج E. Progressive

وهو بعكس الأول يغير ويبدل في الطبيعة بصورة تستدعي نماء المواد والقوى وتوفير منافعها وهذا النوع هو الغالب وهو الذي يزيد في ثروة الهيأة الاجتماعية التي تنمو وتتكاثر ويضيف اليها كل يوم ثروات جديدة .

وأهم مايذكر في هذا الشأن هو : ان المواظبة على استثمار المعادن

والكنوز الطبيعية على طريقة الاقتصاد المبيد المتلف في عصرنا الحاضر سيجعل البشر يوماً من الأيام ازاء مشكلة رهيبة عصيبة يتعذر حلها وتستعصي مداواتها .

س : ان الممالك مهما كانت غنية بالمعادن لابد ان يأتي عليها يوم تنفذ فيه خزائنها بسبب الاستثمار المتواصل فهل يجوز للحكومات ان يحتطن لهذا الأمر قبل وقوعه فيمنعن استثمارها والتفريط فيها ؟

ج — هذا مالا يجوزه علم الاقتصاد ولا يقره بوجه من الوجوه نعم ان هذه الكنوز ستبقى زمناً طويلاً ولا تنفذ قبل مرور الأعوام والعصور الطوال لأن اكثر الأصقاع لاتزال بكراً لم يستخرج مافي جوفها من المواد . ولكن لابد ان يأتي يوم تستخرج فيه هذه المناجم بأجمعها وينتابها الأفلاس التام ، وحينئذ يضطر البشر الى الاستعاضة عنها بما يغنيهم عن استعمالها ، وهذا لاريب في حصوله يوماً من الأيام والذى يهم في هذا الشأن هو منافع الممالك خاصة لا منافع البشر عامة لأن البشر يستعيضون يوماً ما عن هذه المواد بغيرها كما ذكرنا . ولكن اذا احجمت احدى الممالك عن اخراج هذه المواد خوف نفادها او منعت المتاجرة بها او طرحت على المتعاملين بها رسوماً باهظة لتقييد بيعها او تحديد المتاجرة بها تكون قد عملت على اضرار نفسها لأن

المتاجرة بهذه المواد تجلب الايرادات الوافرة فتنمي ثروة البلاد وتعوض اهلها رؤوس اموال كبيرة ، فاذا منعت او حالت دون رواجها الحوائل او وضعت في سبيلها العراقيل فعدا ان ذلك يفضي الى كساد الأسواق في تلك المملكة فانه يستلزم ايضاً ذهاب قيمة تلك المواد وضياعها اذا اكتشف في المستقبل مايغنى عن استعمالها وبهذه الصورة تحرم المملكة منافعها. وفي مقدمة هذه المواد المعرضة للخطر (الفحم الحجري) الذي يستخدم في الصناعات لأجل الحصول على القوى المحركة للآلات فان اليوم الذي يستعاض فيه بغيره من القوى غير بعيد .

ثالثاً — القوى المحركة Les forces Motrices

قلنا في تعريف الانتاج : انه عبارة عن استخراج المواد النافعة من خزائن الطبيعة وتنمية نفعها بتغيير شكلها او نقلها ، الآ ان المادة لا تنقاد بسهولة لارادة الانسان اذا حاول تغيير شكلها بل تبدي مقاومة شديدة تعجز قوته وقدرته العضلية عن اخضاعها . وهذا ماحدا بالبشر الى الاستعانة بقوى الطبيعة لتذليل هذه المقاومة واحراز الظفر والغلبة عليها.

لم يغفل الانسان يوماً ما عن البحث والتنقيب عن قوة في محيطه يستعين بها على مزاولة أعماله ، وقد كانت هذه القوة في القرون الخالية

ايام الصيد والقنص ورعي المواشي عبارة عن فأس من الحجر أوقوس من الشجر . ولما انتقل الى دور حرث الارض وزرعها استعان بقوة العضل ، فاستخدم في اول الامر قوى اسرى الحرب من بني نوعه .

كان الانسان في دور الصيد والرعي اذا اضطر الى توسيع ارضه عمد الى اغتصاب ارض غيره ، وكانت الحرب خير ذريعة يتوسل بها الى هذا الغرض ، فاذا التحمت القبيلتان عملت كل منهما على استئصال شأفة الأخرى وابادة افرادها عن بكرة ابيهم لكي يتيسر لها الاستيلاء على اراضيهم فيخلو لها الجو في الانتفاع بتلك الاراضي . ولما توجه البشر الى الاستعانة بالقوى العضلية في سبيل استغلال الأرض واستثمارها تبدلت طريقة القتل والازهاق بطريقة الاسر والاسترقاق .

ولما رأى البشر ان قواهم العضلية غير كافية اقبلوا على ايلاف الحيوان ودجنه واستعملوا قواه في الحرث والزرع والجر والحمل . فاستخدموا الخيل والبغال والحمير والبقر والابل والفيلة وغيرها من الحيوانات لهذا الغرض .

عُدَّ انتقال البشر من استعمال قوتهم الى استخدام قوى الحيوان في ذلك الوقت ظفراً عظيماً وفتحاً كبيراً في رقيهم وتقدمهم لأن

قوة الحيوان تفوق قوة الانسان اضعافاً (*) مع ان علفه لا يكلف جزءاً مما يكلفه قوت الانسان . ثم لما كان الحيوان عرضة للتلف وهدفاً للعلل والامراض ، وكان علفه يتوقف على وجود المراعي الواسعة ملَّ البشر هذه الواسطة وجنحوا الى تهيئة غيرها . على ان قوى الحيوان لم تزل تستخدم حتى في عصرنا الحاضر فقد كان وما زال عدد البراذين المستعملة في فرانسا رغماً عما فيها من السكك الحديدية وسيارات النقل والركوب يُنيف على ثلاثة ملايين ما عدا مليوني راس من البقر مستخدمة في المزارع .

فتقت الحيلة للبشر بعد ذلك ان يستخدموا قوى الطبيعة فاستعملوا هبوب الرياح وانحدار المياه في النقل وتحريك الآلات .

كانت قوة الرياح تستعمل في تسيير السفن وادارة الطواحين ، وقوة انحدار الماء في النقل وتحريك الآلات ، وقد وصف بعض شعراء اليونان الأقدمين الطواحين التي كانت تدور بالهواء وقدّر فضل مخترعيها ولكن استعمال هذه القوى على اختلافها اصبح بعد اكتشاف قوة البخار قليل النفع والجدوى لأن قوة الريح ضعيفة وغير مستمرة فتنقطع

(*) تعادل قوة الحصان الواحد سبعة أضعاف من قوة الانسان

وقت الحاجة اليها ويضطر الانسان الى انتظار هبوبها . اما انحدار الماء فقوته اعظم ، وضبط الماء وادارته اسهل ، ولكن جمعه ومكثه مدة في المحل الذي يراد استعماله فيه ينشأ عنه محاذير كثيرة .

اول من فكر في استخدام الحرارة للحصول على بخار الماء المحصور في الوعاء المحكم السد هو (نيوكومن Newcomen) في سنة ١٧٠٥ وجاء بعده (جيمس واط James wat) في سنة ١٧٦٩ فتمم هذا الاختراع ، ابتدع آلة البخار (Machine à vapeur) فعُدّت من عجائب ذلك العصر للمنافع التي اسدتها في سبيل ترقية الصناعة وتسهيل التجارة ، ولكنها في الوقت نفسه كانت كثيرة النواقص قاصرة عن الوفاء بتمام الحاجة اذ لا يستفاد بها الا في جزء ضئيل من الحرارة المتولدة من الفحم المحروق فيها ، وباقي الحرارة يضيع سدى بين الموقد والحلقين ، وبين الحلقين والآلة المحركة حتى قال الموسيو (كوستاف لوبون Gustave Le-bone) : « اتوقع ان لا يمر على هذا الجهاز العظيم عشرون سنة حتى يوضع في المتاحف آخر نموذج منه مضافاً الى فؤوس الحجر التي استعملها الانسان الاول »

ان السبب الاكبر في رجحان قوة البخار على غيرها كون هذه القوة صنعية (artificielle) من توليد الانسان ، فهي خاضعة لارادته

الخضوع كله يستخدمها (متى واينما اراد بالقدر الذي يريد) وينقلها الى حيث تدعو مصلحته ، ويستطيع تزييدها بقدر ما تتطلبه صنعته بشرط ان يُعدّ لها الوعاء المحكم الذي يضبطها دون ان ينفجر (*) .

على ان قوة الماء اصبحت في زماننا قابلة للنقل الى حيث يراد استخدامها وذلك بأن تحول قوة انحدار الماء الى تيار كهربائي ينقل بواسطة الاسلاك الى المحل المقصود ، ويكفي حينئذٍ لاستخدامه ان يدار لولب او يضغط زر .

ان قوة الماء ليست ناشئة عن حجمه ولا مساحته ، وانما هي منبعثة عن انحداره ودرجة سرعته ، فلا ينتفع من قناطير المياه التي تملأ البحيرات الراكدة بل يستفاد من ميل المجاري التي تنحدر فيها تلك المياه وخاصة الشلالات التي يسقط منها الماء بقوة وشدة ولذلك يعمد غالباً لأجل الانتفاع بقوة المياه الى منابع الأنهار المتفجرة في اعالي الجبال حيث ركام الجليد (Les galciers) التي تمد هذه الأنهر . وقد

(*) اذا سخن الماء الى درجة (٥١٦) سانتيغراد — ولا تعد هذه الدرجة عالية — يحصل (١٬٧٠٠,٠٠٠) درجة من ضغط البخار . وهذه القوة تكفي لنسف جبال هالايا . ولكن أين الظرف الذي يحفظ هذه القوة دون ان ينفجر؟

وقد اطلق عليها الموسيو بهرجهس (M. Bergès) احد مهندسي غره نوبل سنة (١٨٦٨ م) اسم الفحم الأبيض (Houille Blanche) ولم يقصد المهندس بهذا الاسم مياه الأنهر المنحدرة - كما يظن - بل اراد بذلك جبال الجليد خاصة لكونها مخزناً للقوة التي تحصل من شدة سقوط المياه ، كما ان الفحم المعدني هو مخزن لقوة الحرارة التي تظهر باشتعاله .

اوجد الانسان آلتين لتحويل قوة انحدار الماء والانتفاع بها وهما (التوربين LaTurbine) و (الدينامو Le Dynamo) فالتوربين (*) يأخذ قوة الانحدار فيختزنها . اما الدينامو فانه يحولها الى تيار كهربائي ينقل بواسطة الاسلاك النحاسية الى المحل المطلوب . وقد تمكن الانسان أن ينقل هذه القوى الى مسافات بعيدة تختلف بين (١٠٠٠ - ١٢٠٠) كيلو متر ويوزعها أحسن توزيع .

ولأجل تأسيس مراكز الكهرباء يجب أول الأمر تكبد النفقات الطائلة لانشاء السدود وتسهيل الانحدار ووضع الآلات والمعدات . ولكن متى تم العمل وانتظم الامر تصبح القوة التي تنال من تلك

(*) دولاب حلزوني الشكل يدور بضغط الماء

المراكز رخيصة الثمن جداً بحيث تهبط نفقات استخراج مايعادل قوة الحصان الواحد الى درجة الصفر تقريباً بعكس الفحم المعدني الذي يستخرج بواسطة بخار الماء فان نفقاته لاتتنازل لأنه لايمكن الحصول على قوة حصان الا باحراق كيلو غرام من الفحم في الساعة الواحدة.

من غريب الاتفاق ان الفحم الابيض فائض بسخاء في المحال التي يقل فيها الفحم الاسود كما أن هذا الاسود وفير كثير حيث يقل الأبيض ففي سويسرا وبلاد ايطاليا الشمالية ومملكتي السويد والنروج لايوجد القليل من الفحم الأسود ولكنها حافلة بالمياه الجارية والشلالات المنحدرة وقد تبوأت ذرى شواهقها تلال الجليد والثلج التي تمد هذه الأنهار والشلالات بمدد دائم. اما في بريطانيا وبلجيكا وآلمانيا حيث جادت الطبيعة بالفحم الأسود وسخت به سخاء تاماً فقد قلت المياه الجارية والشلالات المنحدرة التي هي أهم مولدات القوى الكهربائية. وهكذا الحال في امريكا فان كندا والبرازيل محرومتان من الفحم المعدني لكن فيهما من مجاري المياه ما تعادل قوته (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) حصان. امافي فرانسا فالأمر وسط لان قوة انحدار المياه فيها تعادل (٨ — ٩) ملايين حصان بخاري ينتفع بقسم قليل منها يقرب من مليون ونصف.

للفحم الابيض ميزة اقتصادية على الفحم الاسود الذي قد ينفد

لكثرة الاستعمال لكون ما في جوف الارض منه محدوداً ولا مدد له فكلما استخرج منه جزء قلّ ، اما الابيض فذو مدد لا ينضب . على أنه رغماً عن ذلك لا يمكن الاستعاضة به عن الاسود في جميع الاعمال لان الاسود يتيسر للانسان نقله متى شاء الى حيث يشاء وتكثير المقدار المستخرج منه بحسب حاجته بخلاف الابيض .

فما العمل اذا نفذ ما في بطن الارض من الاسود يوماً ما ؟

ان هذا المشكل هو ما يفرغ العلماء قصارى جهدهم لاكتشاف المخرج منه .

ما كانت قوى الطبيعة في بداية الامر خادمة لمصالح الانسان معواناً له على تنظيم جهوده ومساعيه بل كانت بالعكس مفسدة بعصيانها لنتائج أعماله هدامةً لمباني امانيه فما زال الانسان يتذرع بالكد والجد الى أن وفق لاكتشاف بعض النواميس الطبيعية فاخضعها لارداته بفضل علمه وحنكته ، وما زال العلماء دائبين آناء الليل وأطراف النهار سعياً في اخضاع بقية القوى التي لم تنزل على حكم الانسان ولم تخضع لسلطانه بعد .

في الطبيعة من القوى ما لا يحصيه عد . منها ظاهر معلوم ، ومنها خفي مجهول .

ان الامواج التي تلطم دائماً جباه السواحل ، وان مياه البحار التي تعلو وتنخفض بالمد والجزر ، ومراكز الحرارة المخزونة في الجوف العميق من الكرة الارضية كل ذلك يحوي من القوى مالا يقدر له قدر ، وقد حسب العلماء ان في شلال (نياغارا) من القوى المحركة مايعادل قوة (٤,٥٠٠,٠٠٠) حصان بخاري . فاذا اريد الحصول على مثل هذه القوة في سنة واحدة بواسطة الآلات البخارية فلا بد من استهلاك خمسين مليون طن من الفحم .

وقد أظهر الراديوم أنه يوجد من القوى الخفية بين الجواهر الفردة التي تتركب منها الاجسام مقدار عظيم جداً . فقد قدر العلماء أن في الجواهر الفردة التي تؤلف جسماً وزنه غرام واحد من القوى ما يعادل القوة التي تجتني من احراق (٣) ملايين طن من الفحم المعدني . وهذه القوة اذا امكن احرازها تكفي لتسيير قطار مشحون بالبضائع حول محيط الكرة الأرضية اربع مرات . وكذلك حسب العلماء ان في الزوبعة الشديدة التي تدوم بضع ساعات من القوى ما يكفي لادارة معامل العالم كلها عدة سنوات .

يظهر الاكتشاف كل يوم من خفايا القوى مايحير الألباب ويحتمل ان تكون هذه القوى أعظم كثيراً مما نعرفه ونستخدمه في أعمالنا اليوم

ولا يستبعد أن تكتشف في مستقبل الأيام قوة محيرة للعقول تنقض القواعد المألوفة اليوم في الانتاج وتقلبها رأساً على عقب .

ان السبب الذي منع أجدادنا الأولين من الانتفاع بقوتي البخار والكهرباء هو جهلهم بهما ، وهو نفسه الذي يمنعنا الآن من الانتفاع بالقوى المغيبة عنا ، ولا ريب أن أعقابنا سينظرون الينا في المستقبل كما ننظر نحن اليوم الى أسلافنا ويعدوننا جهلاء رغماً عما نحن فيه من الرقي والتمدن الذي نحسبه غاية المستطاع .

في جملة ما يسعى اليه العلماء اليوم توليد القوى التي تحتاج اليها الصناعات البشرية من حرارة الشمس التي هي منبع القوى عامة ، فاذا وفقوا يوماً من الايام الى بلوغ هذه الامنية واجهم نفس المحذور الذي ذكرناه في امر المياه الجارية ، لأن الشمس أيضاً لا تنشر نورها وحرارتها على جميع الأصقاع بالسوية . وللقارىء على تقدير صحة هذا الحلم — ان يتأمل هنا في مبلغ الحطب الجلل والرزء الفادح الذي تمنى به المملكة البريطانية وهي اليوم في ابان رقيها وعزها وذروة عظمتها ومجدها ، لأن الضباب الذي يغطي البحر الشمالي سيصبح كفنا لها تدرج في طياته الكثيفة ، وسيضطر البشر حينئذٍ الى نقل رؤوس أموالهم الصناعية الى مهامه الصحراء الكبرى وفيافيها المقفرة

وتأسيس حواضر المدنية والثروة على رمالها المحرقة وتربتها القاحلة .

رأينا فيما مر درجة النفع العظيم الذي تجود به الطبيعة على بني الانسان والخدمات الجلى التي تسديها اليهم في تيسير اسباب الانتاج وتنمية موارده ، فلولا القوى الطبيعية لما تيسر لبني البشر على كثرتهم وجهودهم المستمرة ان يجتنوا جزءاً حقيراً من الثمرات الجمة التي يجتنونها اليوم بفضل تلك القوي .

بقي علينا أن نبحث فيما اذا كانت هبات الطبيعة عامة ومباحة ام لا .

تقسم هذه الهبات الى قسمين :

١ - الهبات التي لا تدخل تحت ملكية احد وتصرفه الخاص بل تبقى حرةً شائعة بين افراد المجتمع البشري : كالهواء والنور وحرارة الشمس وما ماثلها .

٢ - الهبات التي تدخل في نطاق الملكية والتصرف الخاص كالأراضي والمياه والمناجم والغابات وما شاكلها .

فالقسم الاول من هذه الهبات عام مباح لكل انسان ، ولكن هذه الاباحة ليست مطلقة بل مختلفة متفاوتة .

ان الهواء هو وحده الهبة التي جادت بها الطبيعة على جميع الارجاء

على السواء، وهو فيها متفاوت في الأوصاف والمزايا، وكذلك يتفاوت الاقليم والموقع بين مختلف الأصقاع والبلاد. فلا قياس مثلاً بين بلدتي نيس ولوندره او القسطنطينية والقاهرة من حيث ما اختصت به كل واحدة من منح الطبيعة العامة قدراً وأوصافاً.

فالهبات العامة اذن لا تخلو من التقييد والتخصيص في سائر امثلتها فالبحار والأنهار تعد من الهبات العامة المباحة لجميع الناس، ولكن سكان السواحل وأهل البلاد التي تجري فيها تلك الأنهار هم أرباب الاستفادة منها. نعم يستفيد أهل البقاع الأخرى من هذه المواهب بطريقة السياحة او الهجرة ولكن ذلك يكلفهم ثمناً باهظاً. وهذا نظير المحاصيل التي تختلف باختلاف الاقاليم، فان سكان الارض جميعهم يستفيدون منها بطريقة التجارة والمبادلة، ولكنهم يتحملون في سبيلها نفقات جمة.

ان الهبات الطبيعية العامة اينما كانت لا يتقاضى عنها ثمن، ولكن ما يتحمل من النفقات للاستمتاع بها هو بمثابة بدل نؤديه عنها.

فأهل البلاد الباردة اذا ارادوا التنعم بحرارة الشمس والتمتع بالمناظر الجميلة واستنشاق الهواء النقي فانهم مسوقون بحكم الضرورة الى شد الرحال للأقاليم المعتدلة كما ان أهل الأقاليم الحارة اذا تاقت نفوسهم

الى قضاء فصل الصيف في ظل الرياض والخمائل بين خرير الأنهار وحفيف الاشجار يسافرون الى البلاد التي آثرتها الطبيعة بهذه المواهب ويتكبدون كثيراً من النفقات .

اما القسم الثاني المملوك فان نفعه يعود الى مالكيه وواضعي اليد عليه ولا يسوغ لغيرهم ان يستمتع به دون ان يؤدوا الى اصحابه بدلاً عنه.

ان من يحيي الارض الموات ، او يجفف المستنقع ، ثم يغرس فيهما الاشجار ويشق السواقي والأنهار لجدير بان يتملكهما فاذا اراد جاره ان يستمتع بقطعة مما أحياه أو أن يسقي بستانه من مياهه وجب على هذا الجار ان يبذل له عوضاً يقابل جزءاً مما بذله في احيائه من اتعاب ونفقات .

ان معظم النفع الاقتصادي يكون من الهبات الداخلة في القسم الثاني . ولذلك يجب ان تمتلك مواهب الطبيعة لكي يتم الانتفاع بها لأنه لا يستفاد من الكهرباء المنتشرة في الهواء . ولا تسقى الأرض من المياه الجارية في الانهار الكبرى ولا ينتفع بالشلال الذي تنحدر فيه المياه من شاهق اذا بقيت كلها على حالتها الطبيعية بل يحصل النفع من الكهرباء التي تجمع وتخزن للاستخدام ومن السواقي التي تشق في الاراضي لاسالة المياه فيها من الجداول والأنهار ومن الشلال

المنحدر المسلط على الآلات التي تحول قوته الى تيار كهربائي ينقل بواسطة الاسلاك ليستخدم في الصنائع المختلفة .

ان من يملك بعض القوى الطبيعية يستفيد منها مباشرة لأنه يستعين بها ويستخدمها في سبيل الانتاج . اما بقية افراد المجتمع البشري فانهم ينتفعون منها بالواسطة والتبع لأن استخدام هذه القوى من قبل مالكها يؤدي الى سهولة الانتاج وسرعته وبذلك يتيسر الاقتصاد في النفقات الذي يفضي الى رخص المصنوعات والمحصولات فينال البشر رغائبهم بالحصول على ماهم بحاجة اليه من المواد والمحاصيل لقاء بدل زهيد . ولكن يشترط في حصول هذه الاستفادة وتعميمها ان تكون السياحة والتجارة واسباب النقل والمبادلة حرة طليقة لا يعيقها عائق ولا يحول دونها حائل .

٥

رأس المال

Le Capital

ما هي حقيقة رأس المال ؟ — الثروة المدخرة — وظيفة رأس المال — كيف يتكون رأس المال — كيف ينمو رأس المال — ما هي الاسباب التي لها اكبر التأثير في نمو رأس المال — كيف يدوم رأس المال — انواع رأس المال ، الشعبي والشخصي ، المتداول والثابت ، المادي والمعنوي — كيف يثمر رأس المال .

رأس المال : هو العامل الثالث في الانتاج . وقد عرفه بعض العلماء بانه عبارة عن « الاعمال والمساعي المدخرة » وقال غيرهم في تعريفه انه « جزؤ من الثروة المدخرة معد للاستعمال في انتاج ثروة اخرى » .

ما هي حقيقه رأس المال؟

يقول الموسيو شارل جيد : « ان القصصيين الذين يروون لنا الواقعات الخيالية كقصة روبنصون الذي القته الامواج بعد تحطيم سفينته في احدى الجزر المنقطعة يهتمون قبل كل شيء بان يجعلوا ابطال رواياتهم مجهزين - ولو على سبيل الاتفاق - ببعض الآلات والادوات يستصحبونها من تلك السفن فيستعينون بها على تحصيل تكاليف حياتهم ما داموا في عزلة عن العالم في تلك الجزيرة الخالية وذلك لانهم يعلمون ان ذهولهم عن هذا الامر يؤدي بالضرورة الى ختم رواياتهم والاقتصار من وقائعها على ما يملأ بضع صفحات ، ولا ريب في ضرورة هذا الشرط لأنه اذا اغفل ولم يذكر لا يتيسر لبطل الرواية ان يعيش طويلًا .

وهنا مجال لسائل ان يقول : « لماذا لا يتيسر لروبنصون واضرابه ان يعيشوا في تلك الجزيرة ولديهم تربة بكر وقوى طبيعية سخية تستطيع ان تدر عليهم كل الخير اذا اعملوا سواعدهم القوية ؟ » .

اننا لا نستطيع ان ننكر على السائل انه ذو حق فيما يقول ولكنه هو نفسه يعترف معنا بأن هؤلاء تنقصهم اشياء لا يمكنهم الاستغناء

عنها في سبيل الحصول على حاجاتهم المعاشية وهذا ما دعا اولئك القصصيين لأن يجهزوا ابطال رواياتهم بمثل هذه الاشياء وان يتلافوا النقص الذي يحصل من فقدها بهذه الصورة . فهذه الاشياء الضرورية لامثال هؤلاء هي نفسها (رأس المال) .

لسنا مضطرين الى الرجوع الى قصص روبنصون واشباهه لاثبات ضرورة رأس المال ونفعه ما دمنا نرى الحالة في وسطنا الاجتماعي الحاضر — الذي قطع اشواطاً بعيدة في الرقي والحضارة — لاتختلف عن حالة اولئك النفر بشيء ، فما الذي يستطيع الرجل المعدم الذي لا يملك قوت يومه ان يعمل منفرداً في هذه الايام لكي يعيش ؟ ان رجلاً هذه حالته لا يمكنه ان يأتي عملاً ما ، فهو لا يتسنى له ان يصطاد او يقنص لأنه يحتاج الى شبكة او بندقية ولا يتيسر له ان يستخرج ثروة من جوف الارض لأنه يحتاج الى معول ينبشها به ولا يستطيع ان يفلح ويزرع لأنه يحتاج الى آلات وادوات ودواب وبذر وما شاكلها واذا اراد ان ينسج فيلزمه القطن والصوف والنول .

ان الناموس الاقتصادي العام يقضي بوجوب الاستعانة بثروة سابقة لأجل انتاج ثروة لاحقة وهذا امر لا ريب فيه . فرجل مثل هذا اذا لم يخدم غيره لقاء اجرة يتقاضاها منه او يستعين بآلات الغير

ومواده الاولية مقابل نفع يؤديه اليه يبقى عاجزاً بائساً معرضاً للموت كالرجل الذي ينقطع في جزيرة خالية دون ان يوفق الى استصحاب شيء يستعين به من ادوات سفينته المحطمة .

لا ريب في ان العجماوات انما تستوفي حظها من الحياة بسعيها المعزز بما هيأته الطبيعة من الارزاق والاقوات وقد كانت حالة الانسان الاول في بداية الامر على هذا المنوال . ومما لا ريب فيه ان اول رأس مال احدث دون معونة رأس مال غيره سابق له . ولا ينكر ان اول شخص وجد على وجه البسيطة رأى نفسه ازاء معضلة حيوية هي : احداث اول ثروة بشرية دون معونة اية ثروة اخرى تقدمتها فكان مضطراً وحده ان يدير دولاب الصناعة البشرية الساكن معتمداً على قوة ساعديه فقط . ولكن حينما بدأ هذا الدولاب يدور انحلت اعسر عقدة في حياة البشر ثم هان الامر بعد ذلك اذ اصبحت اخف صدمة تكفي لجعل الدولاب يدور بالسرعة المضاعفة في سبيل الرقي الصناعي العام .

ان الانسان الاول تمكن بمعونة الحجر الصلد الذي وجده تحت قدمه من ان ينحت الحجر الأقل صلابة وهكذا وفق الى ايجاد ما يحتاج اليه من الوسائط التي ساعدته على انتاج الاشياء النافعة له ثم توالت مساعيه

فكثرت وسائطه وكانت سهولة الانتاج تتضاعف بقدر ما كانت تلك الوسائط تزداد وتتوفر لديه ولكنه سار في اول الامر سيراً بطيئاً ثم جعل سيره يزداد بالتدريج الى ان اصبح يثب وثباً في طريق الرقي والتقدم . فالواجب يقضي على الهيأة الاجتماعية الحاضرة التي ورثت بلا عناء ما خلفته لها الاجيال الماضية من الثروات المدخرة التي ساعدتها على تنمية الانتاج بصورة واسعة وسهولة زائدة ان لا تنسى ما بذله الاقدمون من الجهود وما عانوه من المشاق والمخاطر في سبيل جمعها والادوار والعصور الطويلة المظلمة التي قضوها متنقلين من دور الحجر المقطوع الى دور الحجر المنحوت والمهالك والمصاعب التي اقتحموها في مقاومة غوائل الطبيعة . فما لا ريب فيه ان البشر حينما اجتازوا هذه العقبات الصعبة المملوءة بانواع المكاره مات اكثرهم من الشقاء والبؤس وقضي اغلبهم حياته في انواع البلاء والتعاسة سوى اقلية ضئيلة فازت بنيل تلك الثروات التي ساعدتها على بقاء حياتها ثم ادخرتها لاعقابها وانسالها . »

الثروة المدخرة

ان الثروة التي انتجها آباؤنا الاولون ثم انتقلت الينا بطريق الارث

تظهر في نوعين :

النوع الاول - ما يسمى (اموال الاستهلاك Fonds de Consommation) وهو الثروة التي نستعملها مباشرة في بقاء حياتنا وتوفير راحتنا على اختلاف صورها واشكالها : كالمواد الغذائية والملابس ودور السكن وما تحويه من اثاث ورياش واواني وغير ذلك .

النوع الثاني - ما يسمى (رأس المال Le Capital) وهو الثروة التي نستعملها في الحصول على الاشياء الداخلة في مضمون النوع الاول كالآلات والمواد الاولية والزيت او الفحم الذي يستعمل في ادارة الآلات فان هذه الاشياء لا تدخر لكي ينتفع بها في سبيل وفاء الحاجات بل للتوسل بها الى الحصول على ما به قوام الحياة من الاشياء الداخلة في النوع الاول . اذاً يكون رأس المال هو هذا النوع الثاني من الثروة الذي يسهل على الانسان العمل ويساعده على تنمية الانتاج وتوفيره .

يمكننا بالنظر لما تقدم ان نستنتج امرين :

اولهما - ان رأس المال قسم من الثروة المادية ولذلك يجب ان لا يشمل المواهب الفطرية والعلوم المكتسبة لانهما داخلان في عنصر العمل الذي هو العامل الثاني في الانتاج .

اختلف العلماء في هذا الشأن فبعضهم عد هذه المواهب والعلوم رؤوس اموال لانها تنتج الثروة وذهب آخرون الى ان هذا لا يمنع ان تكون داخلة في (العمل) اليس العمل من العناصر المنتجه المولدة للثروة ؟

وفضلاً عن ذلك فان كثيراً من العلماء لم يكتفوا باعتبار هـذه العلوم المكتسبة بل والمواهب الفطرية ايضاً من قبيل رأس المال بل توسعوا في ذلك حتى عدوا بعض المنافع المكتسبة كالشهرة والعلامات الفارقة وبراآت الاختراع وحقوق التأليف وغيرها التي اثبتتها القوانين في جملة رؤوس الأموال .

وقد اقر القانون بعض الاعمال ايضـاً فعدها رأس مال كاعمال مديرى الشركات المقفلة ومهندسيها القائمين بادارة هذه الشركات ورؤية مصالحها لان احدهم اذا مات ينتقل ما اختص به من السهام لقاء اعماله الفكرية الى ورثته .

ولـكن هذا التوسع في تعميم رأس المال هو الذي دعا اكثر العلماء فيما نظن الى اخراج هذه المواهب والعلوم من عداد رؤوس الاموال وجعلها داخلة في عنصر العمل والا فما الذي يمنعنا اذاً ان نعد نفس العمل رأس مال ؟

ثانيهما — ان رأس المال هو جزؤ من الثروة لا كلها ولذلك لا تعتبر كل ثروة رأس مال لان قسماً كبيراً من هذه الثروات هو من أموال الاستهلاك (*)

ان الاموال المعدة للاستهلاك قد تتحول الى رؤوس اموال وقد تتحول رؤوس الاموال الى اشياء تستهلك . ويجدر بالذكر في هذا الصدد ان بعض الامم التي تفقد مكانتها الصناعية او تضيع قسماً من رؤوس اموالها بسبب آفة من الآفات كأن تُغلب على امرها في ميدان المزاحمة الاقتصادية بين الامم او تخرج من حرب ضروس مثلاً يتيسر لها ان تستعيد مكانتها ورؤوس اموالها الضائعة بطريقة تقليل استهلاكاتها وتحديد الاعمال التي تبذلها في سبيل الحصول على المواد اللازمة لذلك فتقايض مايفيض من حاجتها من اموال الاستهلاك ببعض الوسائط والآلات التي تساعدها على تنمية الانتاج وتوفيره وتبذل القسم الاعظم من اوقاتها وجهودها في تكثير هذه الوسائط المنتجة فتقلل مثلاً الاعمال المبذولة في صنع الاثاث والرياش والحلي واسباب الترف والزينة وتستعيض عنها بصنع الآلات والادوات المنتجة

(*) انظر الى الصفحة (٦١ — ٦٤) من المقدمة

او اصلاح الاراضي الغامرة او تجفيف المستنقعات وغير ذلك من ضروب المساعي والاعمال .

وظيفه رأس المال :

اختلف العلماء في تفسير رأس المال وتعيين مفهومه ووظيفته في الانتاج فنشأ عن ذلك نظريتان مختلفتان نأتي على ذكرهما فيما يلي :

النظرية الاولى : تفسر رأس المال بكونه « واسطة واداة تعين على انتاج الثروة و تُسهل العمل على الصانع والعامل » وهذا هو المفهوم الأصلي لرأس المال في علم الاقتصاد .

والنظرية الثانية : تفسر رأس المال بانه « عبارة عن اي نوع من انواع الثروة يثمر لصاحبه ثمرةً مامن دون سابق عمل منه Rentabilité» وتسمى هذه الثمرة « دخلًا او ايراداً Rente » وهذا هو المعنى الذي يفهمه عامة الناس .

تستدعي النظرية الثانية وجود بعض الشرائط الاجتماعية و لاقتصادية كاقراض الثروة الى الآخرين لقاء فائدة (فائض) معينة وتشغيل من يؤجر نفسه من المعوزين لاجل العيش والاعتراف بمبدأ الملكية

وما يتبعه من شؤون الوراثة والبيع والايجار وجميع انواع التصرف مما يؤدي الى استعمال الانسان رأس المال كواسطة لجر النفع والربح الى نفسه بلا تعب ولا نصب بل بطريق السيطرة على اعمال الآخرين لا كواسطة تساعد على الانتاج بكد اليمين وعرق الجبين . فعمل المتمول في هذا المعنى لايتجاوز حد الاشراف على صورة استعمال رأس ماله واجتناء الثمرات التي تحصل من ورائه .

لايوجد تناقض بين النظريتين لان الاولى ترمي الى بيان رأس المال بالمعنى الطبيعي الذي تؤيده قواعد علم الاقتصاد اما الثانية فانها توضح اوصاف رأس المال الحقوقية المكتسبة التي طرأت عليه فيما بعد ونسبت اليه . فبينما كان رأس المال آلة وواسطة في يد العامل يعينه ويساعده في حصول الانتاج وتنميته اذا به فرَّ من يده الى يد المتمول بسبب التكامل الاقتصادي الذي حصل فخرج عن وضعه الحقيقي واصبح وسيلة الى الدخل والايراد . وعليه فان رأس المال عدا عن محافظته على صفته الاقتصادية الحقيقية وهي كونه واسطة تعين على العمل اكتسب صفةً اخرى فكان بهذه الصفة حاكماً ومسيطراً على اعمال البشر وهذا هو الدور التاريخي الذي يدعوه الاجتماعيون (بالرأسمالية Capitalisme) .

اذا فرضنا ان الوضع الاجتماعي الحاضر سيتغير وان دور (الرأسمالية) سيزول وان صفة رأس المال المكتسبة ستضمحل يوماً من الايام فالامر الذي لاريب فيه ان رأس المال الاقتصادي لا يطرأ عليه ادنى خلل بل يبقى ثابتاً مستمراً في يد الانسان كواسطة تساعده على العمل والانتاج .

كيف يتكون رأس المال ؟

لما كان رأس المال لايخرج عن كونه محصولاً بشرياً وكانت جميع المحاصيل انما تحدث بتعاون عنصرين عاملين هما (الطبيعة والعمل) فان رأس المال ايضاً يتكون على هذا النمط . ويكفي للوقوف على هذه الحقيقة إنعام النظر في طريقة احداث الآلات والادوات والمواد الاولية وغيرها من انواع رأس المال .

ولكن بعض العلماء وفيهم العالم الانكليزي سنيور (Senior) اضافوا الى هذين العنصرين عنصراً ثالثاً سموه (الامساك Abstimence) وقصدوا به منع النفس عن التبذير ، والعناية باستفضال (Epargne) بعض الثروة احتياطاً للمستقبل وتدبراً في العواقب ، واعتبروه عنصراً ثالثاً في الانتاج وعاملاً اصلياً في تكوين رأس المال ولكن هذا الرأي

مخالف للحقيقة ، مغاير للواقع لانه لا يتصور ان يقوم عمل سلبي كالامساك باحداث شيء ثابت محقق كرأس المال .

نحن نفهم ان رأس المال هو : الثروة المدخرة وان الادخار لا يتم الا باستبقاء جزء من الثروة المنتجة . وان هذا لا يتيسر اذا استهلك الانسان جميع مايوفق الى انتاجه من الارزاق . فالفلاح اذا لم يحتفظ بقسم من بيض دجاجه لا يستطيع ان يحصل على فراخ جديدة . فاذا سئلنا طفلٌ : من اين تأتي الفراخ ؟ هل نجيبه : من الاستغناء عن اكل البيض ؟

فالامساك ، الذي يفسر باستيفاء قسم من الثروة لا يتم الا بشرط ان يتجاوز الانتاج حد الاستهلاك ويحصل هذا باحدى طريقتين : اما بتزييد الانتاج عن المقدار اللازم للاستهلاك او بتخفيض الاستهلاك عن مقدار الانتاج . فالطريقة الاولى : من مزايا البلاد التي تتوفر فيها الاكتشافات والاختراعات وترتقي فيها الاعمال الصناعية الى درجة الكمال والطريقة الثانية : من لوازم البلاد التي يكثر فيها التقتير والاقتصاد .

يظهر من هذا البيان ان للامساك تأثيره العظيم في حصول رأس المال ولكن ظهور هذا التأثير يتوقف على امرين :

احدهما حسن استعمال ما يقتصد من الثروة وانفاقها في الطرق المؤدية الى الحصول على رأس المال . والا فان اقتصاد هذه الثروة وادخارها لاجل الاستهلاك بالتدريج او لاجل اختزانها في الصناديق او دفنها في التراب كما كان يجري قديماً لا يجدي نفعاً في هذا الشأن وانما النفع في حسن استعمالها وانفاقها في الحصول على رؤوس الاموال ولذلك يعزي اعظم التأثير في هذا الباب الى طريقة استعمال تلك الثروات .

وثانيهما هو العلم والمعرفة بايجاد رؤوس الاموال واحداثها اذ لا نفع يرتجى من امساك المرء وتقتيره على نفسه بقصد الابقاء على قسم من الثروة ولا من استعماله تلك الثروة وانفاقها في سبيل الحصول على رأس المال اذا لم يكون عالماً مضطلعاً بالاساليب التي يحقق بها آماله .

اذاً فالاقتصاد والاختراع وحسن استعمال الثروة — شروط ضرورية في الحصول على رأس المال وان لم تكن هي من العناصر العاملة في حدوثه وتكوينه .

ولنضرب لذلك مثلاً :

اذا فرضنا ان قبيلة همجية تقيم في ساحل البحر وتعيش بصيد

السمك فان ابناء هذه القبيلة يذهبون الى الساحل في كل يوم لأجل اصطياد الاسماك التي تسوقها الاقدار اليهم. ولكنهم يسأمون الانتظار يوماً من الايام فيعن لاحدهم ان يجتاز لجة البحر حيث يشاهد الاسماك تجتمع بكثرة وتغدو وتروح تحت نظره . ولما كان يجهل الواسطة التي تبلغه غايته يجهد قريحته فيتوصل اخيراً الى اختراع الزورق والمجذاف والشراع والصنارة والشبكة وكل ما يلزم لصيد السمك من الوسائل، لكنه يحتاج لاجل صنعها الى الانقطاع عن الصيد اياماً ولا يتيسر له ذلك الا اذا استفضل قسماً من اقواته فيدخرها ثم يعكف في مأواه على اخراج ما تصوره في نفسه الى حيز الوجود . وحينئذٍ ينال بفضل ادواته التي اخترعها في ساعة واحدة ما لا يناله رفاقه في ايام فيهرع هؤلاء اليه رجاء ان يصنع لهم مثل هذه الادوات لقاء منافع يؤدونها اليه . وهكذا يوفق افراد القبيلة الى تنمية الانتاج وادخار ما يزيد عن حاجتهم الى الغد مما يفسح المجال امامهم للتفكير ببقية الاعمال والصناعات ومزاولتها .

كيف ينمو رأس المال ؟

كما ان الاقتصاد والاختراع وحسن التصرف في استعمال الثروة

هي شروط ضرورية في حصول رأس المال كذلك فكرة الاحتياط للمستقبل التي تربي في الانسان ملكة الحرص على جمع المال هي العامل الاكبر في نمو رأس المال .

لايخفى ان الانسان يحتاج في بقاء حياته الى اشياء كالغذاء والكساء والمأوى فكان يكدح ليل نهار للحصول على تلك الحاجات حتى اذا ظفر بها تناول منها قدر حاجة يومه . ثم لما رأى نفسه معرّضاً لانواع الآفات من ضعف ومرض وشيخوخة تمنعه الكسب والكدح اضطر الى اعمال الفكرة في درء هذا المحذور والتأهب له فكان يعمل على استفضال بعض قوته ويقتر على نفسه فيحرمها بعض لذاتها ضماناً لحاجة مستقبله. وبطول المران والاختبار اصبح الادخار والحرص على جمع المال طبعاً راسخاً في قرارة نفسه .

ان الانسان العاقل المتدبر للعواقب يعمد باختياره الى التقتير على نفسه فيحرمها لذةً عاجلة بغية الحصول على لذائذ آجلة ويدخر ما فاض عن حاجة يومه الى الغد وعلى هذه الصورة تتضامُّ اجزاء الثروة التي تُدخر يوماً فيوماً حتى تبلغ درجة لايستهان بها .

لنضرب لك مثلاً فنقول :

اذا فرضنا شخصين يملك كل منهما رأس مال يبلغ عشرة آلاف

دينار ويربح من اقراض رأس ماله بستة في المائة سنوياً — خمسين ديناراً في الشهر . فاذا كان الاول ينفق جميع ربحه والثاني يستفضل خُمسي ذلك الربح فان الاول يقضي حياةً اهنأ وارغد من حياة الثاني في بضع سنوات لان الحاجات واللذائذ التي تنال بانفاق خمسين ديناراً لاتدرك بانفاق ثلاثين . ولكنا اذا القينا عليهما نظرةً ثانية بعد مرور خمس سنوات من تاريخ اقراضهما ذلك المال نرى ان رأس مال الاول وربحه مازالا باقيين على حالهما لم يتحولا ، اما الثاني فانه تمكن من اضافة (١٢٠٠) دينار الى رأس ماله واصبح بفضل هذه الزيادة مع فائدتها (فائضها) يستطيع انفاق (٣٧,٥) دينار في الشهر مع المثابرة على اقتصاد العشرين ديناراً .

وفي آخر السنة العاشرة اي بعد مضي خمس سنوات اخرى يبقي الاول على حاله ويتجاوز رأس مال الثاني (١٣٠٠٠) دينار فيصبح قادراً على انفاق (٤٥) ديناراً في الشهر مع المواظبة على اقتصاد العشرين ديناراً .

وبعد مرور عشرين سنة من مبدإ القرض يتجاوز رأس مال الثاني (٢٠,٠٠٠) دينار ويربو ربحه على (١٠٠) دينار فيستطيع ان ينفق حينئذٍ (٨٠) في الشهر مع الاستمرار على استفضال العشرين ديناراً .

اما الاول فيظل واقفاً في مكانه وربما هبط معدل الفائدة في هذه المدة الطويلة فساءت حاله وخابت آماله .

الاقتصاد تضحية . لأن الانسان قد لا يعمر طويلاً كي يتمتع بما جمعه من الثروة بل يدركه الأجل المحتوم فيحول دون ذلك . على ان هذا الحال لم يمنع البشر من ان يحتاطوا لمستقبلهم فكانت ملكة الاقتصاد فيهم تزداد تأصلاً ورسوخاً كلما ارتقت الحضارة واستبحر العمران وازدادت ثقة النفس واطمئنانها بمستقبل الايام فنشأ عن هذه التضحيات آثار باهرة تنم عن مقدرة الانسان .

لقد شاعت فكرة الاقتصاد وانتشرت بين الناس فكانت العاقبة ان الثروات المدخرة نمت وتوافرت وانقلب اكثرها الى رؤوس اموال انتقلت الى الايدي العاملة والسواعد النشيطة فاتسعت دائرة الانتاج وراجت الصنائع وعم الخير والرغد القاصي والداني من سائر الطبقات .

يتضح مما تقدم ان فكرة الاحتياط وما تستدعيه من الرغبة في نيل الغنى كانا هما الباعث الاقوى في نمو رؤوس الاموال وتوافرها ولكن لبعض الاسباب تأثيرها العظيم في هذا الشأن نأتي على ذكرها قريباً بعد مقدمة وجيزة نبحث فيها عمن يصح له القيام بهذا الامر

في نظر علماء الاقتصاد ومن هو الذي يتيسر له النجاح في هذا المطلب الحيوي فنقول .

كثر القائلون منذ اواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر بضرورة قيام الجماعات مقام الافراد والاشخاص بالاعمال والمشروعات الاقتصادية بل كان اكثرهم يرجح تأليف الجماعات المؤسسة على قواعد الاشتراكية عوضاً عن الجماعات التي تعتمد على مساعي الاشخاص واعمالهم الفردية .

لا جرم ان الحكومات في الدول المتمدنة قامت وما زالت تقوم بالاعمال النافعة والمشروعات الكبيرة كانشاء الطرق والمعابر، والجسور والمرافي ، والترع والسكك الحديدية، والاسلاك البرقية، والمباني العامة (من مستشفيات ودور كتب ومدارس ومتاحف وغيرها) وحقول النماذج الزراعية ، والحراج والغابات وما شاكلها واباحت للافراد والاشخاص الانتفاع بها مجاناً او لقاء أجر زهيد.

فالحكومات يكثر ويقل وجود رؤوس الاموال العامة فيها على قدر طول عهدها في الوجود وعراقتها في الحضارة والعمران ولكن هذه المشروعات إما ان تحدث بانفاق (الاعتمادات) المقررة لها في الموازنة السنوية المعتادة Budget ordinaire او ان تدخل نفقات هذه المشاريع

في الموازنة الطارئة B. Extraordinaire (*) ففي الصورة الاولى اذا كانت الموازنة خالية من الضرائب الفادحة عدّ ذلك أثراً من آثار التوفيق والنجاح. اما اذا كان الامر بالعكس او كانت هذه المشروعات قائمة على اساس الديون والاستقراضات كما هي الحال في الصورة الثانية وخصوصاً اذا لم تراع فيها الاعتبارات التي سنذكرها في مبحث رأس المال الثابت كان ذلك مؤدياً الى انحراف اعمال الاهلين عن سيرها الطبيعي وسلوكها في طرائق ملتوية بحيث ينجم عن ذلك الارتباك والفشل في المساعي الشخصية.

وقد تقوم الحكومات ببعض الاعمال التي تسهّل على الاهلين امر الاقتصاد والاستفضال وتساعد عليه كأن تحدث مؤسسات مالية وصناديق توفير عامة وتتصدى لتأليف شركات ذات رؤوس اموال كبيرة بشروط نافعة لا يتيسر للاهلين احداث امثالها.

ومع ذلك كله فان الاعمال المتعلقة بجمع رؤوس الاموال وتنميتها يجب ان يعهد بها الى الاشخاص وينبغي للدول ان تجتنب مباشرة هذه الاعمال والقيام بها وان تحيل النظر والتوفر عليها الى الاهلين لان

(*) الموجز في علم المالية للاستاذ الكبير فارس بك الخوري.

النجاح فيها مضمون لهم متعذر على الحكومات .

وسبب ذلك ان تمكن الحكومات من تنمية رؤوس الاموال وتوفيرها متوقف على مباشرتها الاعمال الصناعية والاقتصادية وادارتها بنفسها والنجاح في هذا يستدعي توفر صفات خاصة : كالاحتياط للمستقبل وتدبر العواقب والمضاء في العزيمة والثبات في العمل والمتانة والجرأة والمعرفة والسرعة وهذه كلها من صفات الفرد المسوق بعامل المنفعة الشخصية لا من صفات الحكومة التي تسير في هذه السبيل على غير بصيرة . فالحكومات ليست سوى جماعات مسرفة لا تستطيع الاقتصاد والاستفضال لانها تضطر الى الخضوع في اكثر الاحيان للمطالب التي توجه اليها إما لمآرب سياسية او لاغراض ادارية كما ان موظفيها الذين لا يفكرون الا في استيفاء رواتبهم لا يتأثرون بعامل المنفعة الشخصية التي تسوق عادة الافراد المستقلين الذين تقع عليهم تبعة اعمالهم .

ما هي الاسباب التي لها اكبر التأثير في نمو رأس المال ؟

لنعد الآن الى بيان الاسباب التي لها تأثيرها العظيم في نمو رؤوس الاموال فنذكرها تعميماً للفائدة فيما يلي :

اولاً : حق التملك وحرية التصرف

لان الانسان اذا كان لا يحق له ان يملك ما يدخره من الثروة ولا ان يتصرف به كما يشاء في حياته او يملكّه لمن يختاره بعد مماته لا يرى لزوماً للتقتير على نفسه ولا تظهر فيه مزية (الاحتياط) التي هي نتيجة طبيعية لحق التملك وحرية التصرف حالاً واستقبالاً . وبقدر ما تكون القوانين الموضوعة ضامنة لهذا الحق تكون مزية (الاحتياط) ظاهرة للعيان ويكثر الاستفضال والادخار فتنمو اذ ذاك رؤوس الاموال وتتراكم .

ثانياً : العيّل

لان الانسان لا يفكر بادخار الثروة لاجل نفسه فقط بل لاجل عياله من زوج وولد على الاكثر فكما يهتم في ترفيه عيش هؤلاء وتوفير راحتهم وهنائهم في حياته يهتم لهذا الامر بعد مماته ايضاً .

(*) عيل الرجل : اهل بيته الذين يتكفل بهم ويمونهم من ازواج واولاد واتباع وقد شاع تسميتهم بالعائلة ويجمع العيّل على عيال .

ولذلك كان المتزوجون واصحاب العيال اقرب الى الاستفضال والادخار من العزّاب الذين لا يهمهم في هذه الحياة سوى انفسهم .

ثالثاً : النقد

لان ادخار قسم من الثروة – غير النقد – فيه صعوبة وعسر اذ هو يشغل مكاناً واسعاً ويحتاج دائماً الى العناية والتعهد خوف لحوق آفة به او خسار . وقد لا يخلو امر مبادلة ثروة اخرى به من مشاكل (*) فالنقود بسبب صغر حجمها وخفة وزنها مع امتناع طروء الفساد عليها وسهولة نقلها تغري الانسان بامر الاستفضال وتحسنه له .

رابعاً : الثقة بالمستقبل

لان الاقتصاد عبارة عن التقتير على النفس وحرمانها من لذة عاجلة أملاً بلذة آجلة . فكل ما يُحدث في نفس الانسان الثقة بدوام الاوضاع الاجتماعية التي تجعله آمناً على ثروته وحق تصرفه بها يزيد في رغبته وحرصه على الاستفضال والادخار وعلى العكس كلما كان المستقبل

(*) راجع مبحث النقد في الجزء الرابع (التداول) .

غامضاً متوارياً في غياهب الشكوك يقل ميله الى ذلك وحينئذٍ يعمد الانسان الى تحويل ما يستفضله من الثروة الى النقود والحلّي التي يسهل عليه نقلها متى شاء ويكتم غناه عن الناس فلا يظهر ثراءه ولا يستعمل رأس ماله في احدى الصناعات للانتفاع به .

لا يكفي ان يستتب الامن والسلم في البلاد مدة من الزمن لاجل نموّ رؤوس الاموال بل يجب ان تحصل الثقة في نفوس اهلها بان الأمن سيدوم الى ما شاء الله . ويكون تأثير الفتن والثورات التي تطرأ على البلاد موقتاً ثم تزول اقلّ بكثير من تأثير الفوضى التي تدوم او الازمة التي تستمر مدة ولا تعلم النتيجة او العاقبة التي تفضي اليها . فان الحالتين الاخيرتين تجعلان رؤوس الاموال متقلقلة مضطربة لا تستقر على حال فلا تُنفق في سبيل شراء الآلات والادوات ولا تبذل في الصناعات ولا في تشييد المعامل والمصانع .

وقد يكون لبعض الاجانب المقيمين في البلاد امتياز يخولهم نوعاً من الحقوق والمساعدات فيوفق هولاء الى استفضال رؤوس الاموال وتنميتها بفضل الحماية السياسية مع ان ابناء تلك البلاد لا يستطيعون ذلك لحرمانهم هذه المساعدات .

خامساً : الاستثمار

ان معظم الذين يقتصدون ويجمعون رؤوس اموال لا يحسنون استثمارها بانفسهم فهم مضطرون الى اقراضها فان لم يأمنوا احداً ولم يهتدوا الى من يحسن تقليبها واستثمارها خزنوا اموالهم في صناديقهم او دفنوها تحت التراب او ابتاعوا بها حلياً للزينة وبذلك لا تنتفع الصناعات والاعمال الانتاجية بتلك الاموال وان وجدوا من يستقرضها منهم اقرضوه وانتفعوا بفوائدها (فوائضها) وبذلك يشتد حرصهم على الاقتصاد واستفضال ما يزيد على حاجتهم لاجل استثماره والارتفاق بفوائده .

كانت القوافل التجارية في الازمنة المتقدمة من اكبر الوسائل التي تساعد على الارتفاق والاستثمار لأن هذه القوافل كان لها رحلات معينة في مواسم مخصوصة الى بلاد معلومة فتسير بادارة رجل او رجلين من اهل الثقة والغنى وتتاجر برؤوس الاموال التي اقتصدها اصحابها ممن اشتركوا في تلك الرحلة او ممن تخلفوا عنها .

ولكن المدنية الحاضرة وسعت الانتفاع بمثل هذه الثروات المدخرة وفسحت المجال لمن يريدون استثمار رؤوس اموالهم بايجاد

الوسائط والوسائل المأمونة فأسست المصارف وبيوت المال وصناديق التوفير وانواع الشركات (من صناعة او تعاون او ضمان) واحدثت السهام والتحاويل المؤسسة على القروض والاشتراكات فهذه المؤسسات والمحدثات تقبل بسهولة كل جزء من اجزاء الثروة المقتصدة مهما قل وتكفل لاصحاب تلك الثروات النفع اما على سبيل الاقراض بالفائدة (الفائض) - لان المؤسسات المذكورة تستعمل هذه الاموال في احياء الصناعات وتنمية الانتاج - او تقرضها الى اصحاب الايدي العاملة التي تحسن ادارتها واستثمارها .

سادساً : وفرة الانتاج

لان الاقتصاد والاستفضال عبارة عن التقتير على النفس والامساك عن استهلاك جميع الثروات المنتجة والاكتفاء بالحاجة الضرورية منها . فبقدر ماترتقي الصناعات ينمو الانتاج وتزداد الثروة فيكون المال المدخر الزائد عن الحاجة الضرورية وافراً فالامم الغنية تستفضل من رؤوس الاموال اضعاف ما تستطيعه الامم الفقيرة وتختلف درجة الاستفضال والاقتصاد في الامم نفسها باختلاف الادوار التي تتعاقب عليها فهي تستفضل في زمان غناها اكثر مما تقتصده في ايام فقرها

وعلى كل حال فان وفرة الانتاج تمهد السبيل الى توسيع دائرة الاقتصاد والاستفضال بشرط ايجاد المنافذ اللازمة لتصريف المنتجات والا كان الامر على العكس .

وقد يُغري الغنى والثراء بعض الامم ويزين لها النعيم والترف فتتورط من الاسراف والتبذير ولكن هذا يؤول بتلك الامم الى سوء الحال ويدهورها في حضيض الذل والهوان فيجب والحالة هذه درء هذا الخطر بنشر التعاليم الصالحة التي تحول دون هذه النزعات الفاسدة والاميال الضارة .

سابعاً : معدل الفائدة

لان المقتصدين انما يقترون في الغالب على انفسهم طمعاً بالفائدة وحرصاً على الربح الذي يحصل من وراء ما يدخرونه من الثروة فلصعود معدل الفائدة او هبوطه تأثير بيّن في هذا الشأن . وان الصعود المؤدي الى زيادة الربح يُثير في النفس زيادة الحرص على الاقتصاد وجمع المال بالطبع والعكس بالعكس .

ثامناً : الاعتدال في طرح الضرائب

لانه اذا روعي جانب الاعتدال والعدل في طرح الضرائب وتوزيع التكاليف على المكلفين يتيسر للناس ان يؤدوا ما يفرض عليهم بطيبة خاطر وان يقتصدوا ما يزيد عن حاجتهم لكي يستثمروه في الاعمال النافعة ويربحوا من ورائه مايزيد في نماء ثرواتهم. اما اذا لم يراع العدل والاعتدال المذكوران فان اكثر الناس يضطرون ان يؤدوا كل مايزيد على حاجتهم الضرورية الى الخزينة لاجل تسديد ماعليهم من الضرائب والتكاليف وقد يعجزون عن استفضال شيء من ثمرات اعمالهم بسبب غلاء الاسعار الذي ينشأ عن الشطط في الضرائب فضلاً عن ان هذا الحال يورثهم اليأس والوني في امر الاقتصاد. وفوق ذلك اذا تحقق مايرتأيه البعض من استيفاء ضريبة الارث على نسبة مترقية (*) بحيث تبلغ ربع الميراث او نصفه فان الضريبة تلاشي قسماً كبيراً من رأس المال عدا فوائده وثمراته ويكون لهذا الحال اسوأ التأثير في تراكم رؤوس الاموال ونشاط الحركة الاقتصادية.

(*) الموجز في علم المالية للاستاذ فارس بك الخوري

تاسعاً : المواساة بقدر الحاجه الضروريه

لان مواساة العاجزين عن الكسب يجب ان لا تتخطاهم الى غيرهم كما ان الانفاق عليهم ينبغي ان يُقتصر فيه على قدر حاجتهم الضرورية . والا فان الحكومات اذا واست العاجز والقادر واسبغت على العاجز من نعمها باكثر من حاجته ادى ذلك كله الى تغلب البطالة والكسل على الكدح والعمل فيزداد عدد العاطلين ويصبحون عبئاً ثقيلاً على عاتق العاملين والمتمولين ويفضي هذا الحال بالضرورة الى تقلص الايدي عن جمع المال والزهد في الاقتصاد والاستفضال كما يؤدي الى استهلاك قسم كبير من رؤوس الاموال في هذا السبيل .

عاشراً : التربية الاجتماعية والمزايا القومية

قد يصبح الاقتصاد ملكة موروثة في بعض الامم بسبب اعتياد اسلافها ممارسته ومن ثم كان الواجب يقضي على قادة الامم بتربية النشء وتعويده الاقتصاد والاستفضال لكي تتوفر لديه رؤوس الاموال ويتمكن من القيام بالاعمال والمشروعات العظيمة التي ترقى به الى ذرى المجد وتحله بحابح العز والسعادة . ولا يكفي تلقين هذه الفكرة

والقاؤهـا في الاذهان فقط بل يجب التمرن عليهـا حتى تصبح عادة متأصلة وسجية راسخة في النفوس ولذلك ينبغي ان تلقى على الاحداث والشبان في المدارس الاولية الثانوية دروس مفيدة في مزايا الاقتصاد والتوفير وان تجعل في هذه المدارس صناديق خاصة لهذا الغرض النافع وقد شاعت هذه الطريقة في جميع البلاد المتمدنة ويرجى انتشارها وتعميمها في بلادنا السورية .

وخلاصة القول ان لكل ما مر ذكره من الاسباب، وللاختراعات والاكتشافات العاملة في رقي الصنائع وتنمية الانتاج والمفضية الى وفرة المحاصيل والمنتجات ، اعظم التأثير في تراكم رؤوس المال ونموها فيجب على الامم المتأخرة في العلم والمدنية ولا تملك نصيباً وافراً من رؤوس الاموال ان تعنى كل العناية بهذا الامر الحيوي وان تراعي في حياتها السياسية والاجتماعية ما مر ذكره من القواعد باذلةً في هـذا السبيل كل ما تستطيعه من جهود لان المال هو سبب النجاح في هذه الحياة والباعث الاقوى على الفلاح والنجاة فاذا لم يكن مال فلا تستقيم حال ولا يُنال منال .

كيف يدوم رأس المال ؟

يدوم رأس المال باتباع قاعدة معروفة اصطلح علماء الاقتصاد على تسميتها (الاطفاء Amortissement) .

ما هو الاطفاء ؟

اوضحنا في احد المباحث السابقة ان المفهوم الاصلي لرأس المال في علم الاقتصاد هو كونه « واسطة واداة تعين على انتاج الثروة وتسهل العمل على الصانع والعامل » واهم هذه الوسائط هي الآلات والادوات والمباني والحيوانات التي يستعملها الانسان في انتاج الثروة والتي تعينه على تسهيل عمله .

ان هذه الاشياء تَرِثُّ وتفنى رويداً رويداً اثناء استعمالها في الانتاج الى ان تصل الى حالة غير قابلة للاستعمال او تمرض وتتلف ان كانت من ذوات الروح وقد تخترع آلة واداة جديدة تجعل القديمة غير منتفع بها. لان الجديدة اما ان تقلل نفقة الانتاج او تزيد في جودة المصنوع واتقانه وحينئذٍ يضطر الصانع الى استعمال هذه الآلة والاداة الجديدة لكي يتيسر له الاحتفاظ بمركزه الصناعي بين اقرانه فيجب عليه والحالة هذه ان يستبدل آلات وادوات جديدة بما رَثَّ او فني

من آلاته وان يرمم ماتداعي من ابنية معامله وان يعوض ماتلف من حيواناته . فالصانع الفطن يحتاط لهذا الامر كله فيقدر المدة التي يستطيع فيها الانتفاع برأس ماله حتى يبيد ويفنى او يعود غير قابل للاستعمال فيستفضل جزءً من ارباحه السنوية حتي اذا فقد قسماً من رأس ماله استطاع تعويضه بسهولة . فالاطفاء اذاً هو : « استفضال جزء من الارباح السنوية وادخاره لاجل تعويض رأس المال الذي يفنى او يصبح غير قابل للاستعمال او الاستمتاع به » .

يقول استوارت ميل « أن رأس المال يدوم ويبقى بالتوالد كالبشر ولكن ذلك يقع على طراز آخر » وهذا القول عليه مسحة من الحقيقة لان الانسان يعيش حيناً من الزمن ثم يموت فيترك خلفاً في هذه الحياة وهكذا يدوم نوع البشر ويبقى . ورؤوس الاموال كذلك يخلف بعضها بعضاً اذا كانت اول حلقة منها في يد عاملة حذرة تحتاط للمستقبل وتعرف كيف تراعي قاعدة الاطفاء .

ان الصانع الذي لا يراعي هذه القاعدة ولا يستفضل شيئاً من ربح رؤوس امواله السنوية لقاء ما يفنى ويندثر منها بل يتصرف بالربح وينفقه في حاجاته لابد ان يأتي عليه يوم يرى فيه رأس ماله قد فني وتلاشى او اصبح لا يُنتفع به بسبب اختراع ما هو اصلح منه

للانتاج وحينئذ يشعر بضرورة احداث رأس مال جديد. فالصانع المذكور اما ان يكون مالكاً لرأس مال آخر يُنفقه في سبيل احداث رأس المال الجديد فيكون قد عمل على نقص ثروته وحرمانه من ثمرة رأس المال المنفق او لا يكون لديه رأس مال آخر فيضطر الى الاستدانة بالفائدة (بالفائض) اذا وجد من يلبي طلبه. وحينئذٍ يتحتم عليه اداء الفائدة «الفائض» ويدعو هذا الحال الى تزايد نفقات الانتاج اذا لم يجد من يلبي طلبه يضطر الى ترك العمل او الرجوع الى استعمال آلاته ووسائطه العتيقة. وفي حالتي الاستدانة او عدمها لا يتيسر له الثبات بين اقرانه في ميدان المزاحمة الاقتصادية.

ينبغي ان تراعي قاعدة الاطفاء في الصناعات كافة كما انه يجب ان تراعي في جميع المشروعات الاقتصادية لاجل اصلاح ما يطرأ عليها من الخلل والفساد.

انواع رأس المال :

يقسم رأس المال الى قسمين رأس المال الشعبي Capital National ورأس المال الشخصي Capital personnel.

فرأس المال الشعبي هو : ما كان ملكاً لمجموع الاشخاص الذين

يتكون منهم الشعب وهو موضوع تحت تصرف الحكومة التي تمثل ذلك الشعب ويقسم الى قسمين :

القسم الاول – ماتخص الحكومة نفسها به فتستعمله في المصالح العامة الموكولة اليها كالمباني الاميرية والثكن العسكرية والاعتاد الحربية والاساطيل البحرية ومدارس التعليم ودوائر البرق والبريد وغير ذلك .

والقسم الثاني : ما تبيح الحكومة استعماله والانتفاع به لأي كان من ابناء الشعب كالطرق والمعابر والجسور والترع ودور الكتب والمنتزهات العامة وامثالها .

لقد احرزت رؤوس الاموال الشعبية شأناً عظيماً في الممالك المتمدنة واصبحت تقدر بالملايين بل بالمليارات ولكنها مهما عظم شأنها مازالت جزأ يسيراً بالنسبة الى مجموع ما يملكه الاشخاص من رؤوس الاموال .

اما رأس المال الشخصي فهو : ما كان ملكاً للاشخاص من ابناء الشعب كالاموال المنقولة وغير المنقولة التي هي بتصرف الاشخاص

وكاسناد الدين والرهن والسهام(١) والتحاويل(٢) .

تعتبر الاسناد والسهام والتحاويل رؤوس اموال بالنسبة الي حامليها لانهم يتقاضون المبالغ المكتوبة فيها عند الاستحقاق او متى شاؤوا بطريق الخصم او البيع ولكن هذه الاسناد والسهام والتحاويل لاتعتبر رأس مال بالنسبة الى مجموع رؤوس اموال الشعب لان المبالغ المسجلة فيها هي عين المبالغ الموجودة صناديق الشركات او هي نفسها قيمة الاموال الموجودة في ايدي المدينين فيجب الانتباه اذاً الى هذه المسألة حينما ينظم جدول الاحصاء الذي يبين فيه مجموع رؤوس اموال شعب ما خشيه ادخال هذه المبالغ في الجدول مرتين .

يظهر رأس المال في اربع صور :

١ – المؤن والذخائر Approvisionnements

٢ – المواد الاولية Matières Premières

٣ – الآلات والادوات Instruments et Machines

(١) السهام مفرده (سهم Action) وهو : عبارة عن سند يدل على ان حامله شريك في احد المشروعات الاقتصادية في الربح والخسارة .

(٢) التحاويل واحده (تحويل Obligation) وهو : عبارة عن سند يُشعر ان صاحبه مقرض لاحدى الشركات المالية لقاء فائدة (فائض) معينة .

٤ – الاراضي والابنية Fonds de terre et Batiments .

ويقسم الى قسمين (رأس المـال المتداول Capital Criculant) و (رأس المال الثابت Capital Fixe .

فرأس المال المتداول هو : ما يستعمل في الانتاج مرة واحدة وينفد اما رأس المـال الثابت فانه : يستعمل مرات عديدة ويبقى مدة غير قصيرة . مثـال الاول : المواد الاوليـة كالفحم والريت والقطن والصوف وما شاكل ذلك ومثال الثاني : الاراضي والابنية والآلات والادوات وما ماثلها .

اوضحنا فيما مر ان الثروة المدخرة سواء كانت من اموال الاستهلاك ام من رؤوس الاموال وسواء انتقلت الينا بالارث او كانت من نتاج ايدينا معرضة للنفاد والفناء فهي اما ان تستهلك وتفنى في سبيل بقـاء حياتنا مباشرةً او في سبيل الحصول على مـا به قوام حياتنا . فالثروة التي ندعوها (رأس المال) اما ان تستهلك فتزول فوراً باستعمالهـا في الانتاج مرةً واحدة فيتغير شكلها وتتحول عن وضعها فتنفذ بالـكلية وهذا ما يسمونه رأس المال المتداول واما ان تثبت برهة وتستعمل في الانتاج مراراً وتسمى رأس المال الثابت .

انا اذا نظرنا الى احد المعامل التي تصنع الجوخ مثلاً وجدنا ان بناء

المعمل يحتوي على ضروب الآلات والأدوات وعلى المواد الاولية كالفحم والزيت والصوف والقطن وكالنقود التي تؤدي الى العمال فتتحول في ايديهم الى مؤن وذخائر تقوم بأود اولئك العمال فبعد الفراغ من النسج نجد ان بناء المعمل والآلات والادوات التي كانت فيه ما زالت على حالها. اما المواد الاولية كالفحم والزيت والصوف والقطن ثم المؤن والذخائر فانها كلها نفدت وزالت وقام مقامها الجوخ الذي نسج. فالبناء والآلات والادوات هي رؤوس اموال ثابتة اما المواد الاولية والمؤن والذخائر التي تحولت الى جوخ فانها رؤوس اموال متداولة.

ان هذا المثال يفسر لنا المعاني المقصودة من الاصطلاحات والتعاريف التي مر ذكرها فنفهم منه ان رأس المال المتداول لا يقصد منه الذي ينتقل بطريق المبادلة من يد الى اخرى كما ان رأس المال الثابت لا يراد به الذي يبقى في حوزة الانسان وتصرفه مدى الزمان. ونفهم ايضاً ان جميع رؤوس الاموال لا بد لها من الهلاك والنفاد. ولكن هذا النفاد اما ان يقع على الفور كما هي الحال في رؤوس الاموال المتداولة واما ان يقع بالتدريج كما يجري في رؤوس الاموال الثابتة على ما مر بيانه في مبحث (الاطفاء).

هذا ما استفدناه من المثال، اما الغرض الذي حملنا على تقسيم

رأس المال الى ثابت ومتداول فهو :

اولاً ارشاد ارباب الاعمال الى الطريقة التي يتأتي لهم بواسطتها ان يعينوا درجة النفع او الضرر ومقدار الربح او الخسار الذي يلحقهم في آخر العمل . فالصانع الذي يعمل على انتاج بعض الاشياء بقصد الربح لا يتيسر له المثابرة على مزاولة اعماله الانتاجية الا اذا كان ثمن منتجاته في كل مرة يعادل قيمة مجموع ما انفقه في سبيل انتاجها من المؤن والذخائر والمواد الاولية مضافاً الى ذلك قيمة جزء مما بذله في بناء معمله واعداد آلاته وادواته التي يستعملها في انتاج تلك الاشياء والنفع الذي ينبغي ان يناله من وراء عمله (اجر مثله) واذ ذاك يظهر له اذا كان قد نال ربحاً من هذا العمل او لحقه خسار فيه (*) .

لا يخفى ان حقيقة الانتاج هي عبارة عن (اطفاء) فالمنتج اذا لم

(*) ان النفع الذي ينبغي للصانع ان يناله من عمله هو قيمة ما انفقه على نفسه من المؤن والذخائر اثناء قيامه بذلك العمل ولذلك يجب ادخاله في حساب الربح او الخسارة . لان حكم الصانع الذي يعمل لنفسه في هذا الشأن حكم العامل المأجور الذي حبس نفسه على انجاز ذلك المشروع . وقد يعتبر جزءاً من قيمة نفس الصانع او حياته التي تعد بمثابة رأس مال بالنسبة اليه والى عياله . وبهذا الاعتبار ايضاً يجب ادخال ذلك النفع في الحساب وهذا ما دعا لفصله عن المؤن والذخائر وادخاله في حساب الربح او الخسارة على حدة .

يتمكن من اطفاء جميع ما انفقه في سبيل الانتاج لا يعتبر انه احتفظ برأس ماله فلأجل حصوله على هذه النتيجة ينبغي له ان ينزل من ثمن المحصول :

(١) قيمة رؤوس الاموال المتداولة أي اثمان ما انفقه من المؤن والذخائر والمواد الاولية بكاملها لان هذه المواد قد استهلكت برمتها في ذلك المشروع .

(٢) جزءاً من قيمة رؤوس الاموال الثابتة مع ملاحظة المدة التي يستطيع في اثنائها ان يستعمل تلك الاموال الثابتة حتى تضمحل وتفنى .

(٣) النفع الذي يحق له ان يناله جزاء اتعابه وجهوده فيما لو فرض انه يعمل لحساب غيره . فاذا بقي في يده من ثمن المحصول شيء بعد هذا التنزيل كله عد مشروعه رابحاً والا فخاسراً .

وفي الجري على هذه الطريقة الحسابية يظهر الفرق بين رؤوس الاموال الثابتة ورؤوس الاموال المتداولة .

ثانياً ايضاح غاية هي اسمى مما مر وهي النفع الجزيل والرقي الباهر الذي يناله البشر من استعمالهم رؤوس الاموال الثابتة التي تمتاز على رؤوس الاموال المتداولة من حيث الثبات والبقاء مدة طويلة قد تدوم عصوراً واجيالاً توفر في اثنائها على المنتجين العمل والزمان ورأس

المال بالرغم مما يبذل في سبيلها حين انشائها من المساعي وما ينفق عليها من الوقت والنقد الكثير . ومن هذا القبيل الطرق والمعابر والاقنية الباقية الى الآن من آثار الرومانيين وغيرهم من الامم التي بادت منذ قرون ، والسواقي والتراع والبحيرات التي انشأها الفراعنة في مصر وما زالت الى اليوم ماثلة للعيان .

اوضحنا في بعض المباحث السابقة ان رأس المال يساعد على تنمية الانتاج وذلك انما يكون بتوفير الزمان والعمل ونفقات الانتاج كما سيأتي تفصيله وهذه المزية هي من مزايا رؤوس الاموال الثابتة فالعامل والصانع الذي يمكنه ان يأتي عملاً ينجزه بمعونة احدى الآلات في خمسة ايام مثلاً لا يستطيع انجازه بدونها في عشرة ايام او خمسة عشرة او اكثر . فما ينفقه ذلك العامل او الصانع على صنع تلك الآلة من وقت ونقد وسعي يمكنه تعويضه اضعافاً مضاعفة مما يحصل عليه باستعمال تلك الآلة من السرعة والاقتصاد في الاجور والنفقات وتسهيل العمل والخلاص من عنائه ومشقته .

فمهما بذل الانسان في سبيل إحداث رؤوس الاموال الثابتة من سعي وعمل وانفق عليها من وقت ورأس مال ومهما قلت المساعي والنفقات والاوقات التي يستطيع توفيرها باستعماله رؤوس الاموال الثابتة في سبيل الانتاج لابد ان يأتي يوم قريب او بعيد يتوازن فيه ما بذله في سبيلها من جهود وما اقتصده بسببها من مجهود . وحينئذ يتحقق له (الاطفاء) وتصبح المنافع التي يجنيها بعد ذلك من تلك الاموال ربحاً يعود على الهيئة الاجتماعية مجاناً من دون عوض بحيث ينتفع به القاصي والداني من افراد الامم والشعوب المختلفة ويتمتع به اصحابه الذين يوفقون بهذه الواسطة

الى تخفيض نفقات انتاجهم الذي ينجم عنه تفوقهم الاقتصادي وفوزهم في معترك المباراة والمنافسة بين اقرانهم وجيرانهم . وهذا ما حدا الامم المتمدنة الى الاقبال على تشييد واعداد رؤوس الاموال الثابتة التي تدوم طويلاً والاستكثار منها والاستعاضة بها عن رؤوس الاموال التى لاتدوم بقدر تلك .

ومن مزايا رأس المال الثابت انه يضمن بقاء رؤوس الاموال وصيانتها مدة من الضياع والزوال لان اتلاف هذا النوع من رؤوس الاموال اصعب بكثير من اتلاف رؤوس الاموال المتداولة واضاعتها . فالحرب والآفات التي تهدد حياة الامم وتضعضع كيانها تأتي على رؤوس الاموال المتداولة غالباً فتمحو اثرها من عالم الوجود اما رؤوس الاموال الثابتة فانها تقاوم هذه الصدمات العنيفة فتظل ثابتة بقدر الامكان بحيث ينتفع بها بعد زوال تلك الطواريء ، مع شيء من الترميم والاصلاح .

ان ما يبذل من المساعي والنفقات اول وهلة لاجل الحصول على رؤوس الاموال الثابتة لا يكفي في بقائها وثباتها ودوام الانتفاع بها بل يجب تعهدها من وقت الى آخر بالاصلاح وما يستدعية من انفاق لحفظها وصيانتها على ان كل ما ينفق في هذا السبيل لايوازي النفع الذي يحصل مع بقاء ودوام الانتفاع بها بل يقصر عنه وهذا ما يجعل استعمالها مفيداً في كل حال .

مهما بلغ التفوق والرجحان باستعمال هذا النوع من رؤوس الاموال لايمكن الاكتفاء به والاستغناء عن رؤوس الاموال المتداولة لان نفع الاولى يتوقف على وجود الثانية ولان رؤوس الاموال الثابتة انما تستعمل كواسطة تسهل الانتاج وتنميه ولا يتم الانتاج بدون استعمال رؤوس الاموال المتداولة واذا بحثنا عن اصل رؤوس الاموال الثابتة نجدها قد تكونت من رؤوس الاموال المتداولة .

س — اي هذين النوعين يرجح عن اخيه اذاً ؟

ج — لا يرجح احد منهما على الآخر بل كل منهما لازم لاخيه غير مفارق له ولا يستطاع تعيين نسبة صحيحة تنبيء عن المقدار الذي ينبغي لأية امة او مملكة ان تقتنيه من هذين النوعين بل يعود ذلك الى اوضاع كل امة واحوالها الخاصة . فالامم الغنية الراقية تقتني رؤوس الاموال الثابتة بمقياس اوسع من رؤوس الاموال المتداولة . اما الامم الفقيرة فالامر لديها على العكس .

لان اقتناء رؤوس الاموال الثابتة يستدعي جهوداً ونفقات كبيرة فانشأ سكة حديدية او حفر ترعة او احداث مرفأ او تجفيف مستنقع يقتضي بذل الملايين من المال وقضاء السنين والاعوام الطوال في الدأب على انجازه واكماله . فالامم الغنية تستطيع ان تثابر على انفاق هذه الاموال الطائلة ريثما يتم المشروع وتنتظر بصبر النتائج الباهرة التي تعود عليها بالمرابح الكبيرة بالتدريج بعد اعوام طويلة . اما الامم الفقيرة فلا يستغرب نكولها عن مثل هذه المشروعات الجسيمة لقلة ذات يدها ولخلوها من مزايا العلم والصبر التي تتحلى بها الامم الغنية المتمدنة .

ويختلف هذا الحال باختلاف اجور العمال في الممالك المختلفة فالبلاد التي تغلو فيها هذه الاجور تستكثر من اقتناء الآلات والادوات وتُقبل على استعمالها تخفيفاً للنفقات التي تستوفيها العمال فتزداد في مثل هذه البلاد رؤوس الاموال الثابتة كما هي الحال في بلاد الانكليز والاميركان التي تغلو فيها اجور العمال بالنسبة لبقية البلدان .

ولمعدل الفائدة تأثير بين في هذا الشأن ايضاً لأن ارباب الصناعات يضطرون دائماً الى ملاحظة التوازن في اقتناء هذين النوعين من رأس المال بحيث اذا انفق احدهم جميع ما لديه في اقتناء الآلات والادوات وغيرها من رؤوس الاموال الثابتة

لا يبقى له ما يستحضر بواسطته رؤوس الأموال المتداولة التي يحتاج اليها في الانتاج والتي تتوقف عليها ادارة آلاته وادواته والانتفاع بها وحينئذٍ يضطر الى الاستقراض فاذا كان معدل الفائدة هابطاً تيسر له ذلك وسهل عليه تحويل جميع ما يملكه الى رؤوس اموال ثابتة تمكنه من تنمية انتاجه ونيل الارباح الوافرة من جراء ذلك اما اذا كان معدل الفائدة صاعداً فيعسر عليه الحصول على ما يلزمه من المال وربما اضطر في النتيجة الى ترك العمل .

يظهر من هذا البيان ان الاحتياط في حفظ التوازن بين نوعي رأس المال (الثابت والمتداول) واجب لان سير الحياة الصناعية لا يستمر على وتيرة واحدة ضمن نظام ثابت كما يساعد الصانع على تحويل جميع ما يملكه الى رؤوس اموال ثابتة اذ قد تحدث فجأة الأزمات التجارية والضائقات المالية فتكسد الاسواق ويتعذر الاستقراض ويفضي الحال الى ترك الأعمال .

ومهما ينسب الى رؤوس الاموال الثابتة من المحاسن والمزايا فقد يعرض لها محاذير ومضار يجدر بنا التنبيه اليها فنقول :

ان رؤوس الاموال الثابتة التي تبذل في سبيل الحصول عليها الجهود الكبيرة والنفقات الطائلة تكون في الغالب مخصصة لامر معين لا تتعداه ولا ينتفع بها في سواه. ولما كانت مزية هذا النوع من رؤوس الاموال التي تستدعي تفوّقه على غيره هي دوامه وثباته مدة طويلة وكان القصد من هذا الدوام والثبات هو دوام النفع الذي يحصل منه طول تلك المدة لا دوامه وثباته بذاته فان ما يطرأ عليه من الاسباب التي تفضي الى زوال النفع المنتظر منه يجعل تلك الجهود والنفقات تضيع سدىً كأن تخترع آلة جديدة يصبح بعدها استعمال ما تقدمها من الآلات من نوعها عقيماً عديم النفع .

واذا كان ثبات هذا النوع من رؤوس الاموال ودوامه يطول زمناً اكثر يصبح المحذور فيه اكبر والضرر الذي يحتمل ان ينجم عنه اعم واوفر كأن تحفر ترعة او تمد سكة حديدية يرجى الانتفاع بها اعواماً طوالاً ثم يحدث بعد انجازها واستعمالها مدة من الزمن ما يستدعي تركها واهمالها بسبب تحول الطرق التجارية الى جهات اخرى او تكتشف وسائط جديدة لنقل البضائع والنفوس باجرة اقل من الاولى فانه ينجم عن ذلك اضرار وخسائر عظيمة جداً .

فينبغي والحالة هذه للقائمين بمثل هـذه المشروعات الجزيلة النفع العظيمة الخطر ان يحتاطوا لها وان يتدبروا عواقبها فيضعوا في احدى كفتي الميزان مقدار الجهود والنفقات والمساعي التي تبذل عاجلاً ومبلغ ما قد يعرض لهـا من الخطر والضرر حالاً وآجلاً وفي الكفة الثانية ما يمكن ان يحصل من النفع والربح في المستقبل القريب او البعيد وتقرير ما يجب عمله في هذا الشأن بعد اجراء الموازنة بين الامرين .

ان اجراء هذه الموازنة الدقيقة والاقدام بعد ذلك على القيام بمثل هذه المشروعات الجسيمة هما كما ذكرنا آنفاً من مزايا الامم الغنية المتمدنة المزودة بالمال والقوة المجهزة بالصبر والبصيرة والثقة الراسخة بالمستقبل .

ويقسم بعض العلماء رأس المـال الى قسمين رأس المـال المادي Capital matériel ورأس المال المعنوي Capital immatériel .

فرأس المـال المادي هو : كما يفهم من تعريفـه ما يدرك باحدى الحواس وتستطاع مبادلته كالآلات والادوات والمواد الاولية وغيرها اما رأس المال المعنوي فهو : بعكس ذلك كالمعلومات المكتسبة وبعض

المواهب الفطرية .

اوضحنا فيما مر معنا من الابحاث ان بعض العلماء اعترفوا برؤوس الاموال المعنوية وان القوانين والنظامات ايدتها ايضاً على ان اكثر العلماء اعتبروها داخلة في عنصر العمل .

هذان النوعان (المادي والمعنوي) من رؤوس الاموال متشابهان من حيث التكون والنشوء فلا فرق بينهما من هذا الوجه سوى ان رأس المال المادي يمكن تحديده واثباته في جداول الاحصاء بعكس رأس المال المعنوي فان ذلك لا يمكن فيه بل تتعين قيمته بحسب مايبدو من آثاره ونتائجه في الوسط الاجتماعي .

وتتكون رؤوس الاموال المعنوية بحرمان النفس منافع عاجلة لاجل الحصول على منافع آجلة كما هي الحال في رؤوس الاموال المادية . فالطالب الذي يرغب في تحصيل احد العلوم الطبية او الحقوقية مثلاً يضطر الى الدرس في احد معاهد الطب والحقوق عدة سنين والى المواظبة على المستشفيات والمحاكم بعد اكمال تحصيله لاكتساب الممارسة اللازمة مدة غير قصيرة وفي ذلك ما فيه من حرمان النفس المنافع اثناء الدرس والمواظبة وتحمل المشقة والكلفة . ولكن الطالب انما يحتمل هذا الحرمان وهذه الكلفة برغبة ونشاط املاً بالحصول على

ما يسر النفس ويضمن لها الفوز والنجاح في المستقبل .

وكما ان رأس المال المادي يحتاج الى نفقات وجهود عظيمة في اول الامر اذا كانت النتائج المتوقعة منه في المستقبل ذات شأن كذلك تكثر الجهود والنفقات في سبيل الحصول على رأس المال المعنوي اذا كانت النتائج المتوخاة منه ذات بال. فبينا نرى ان بعض المهن والصناعات يتوقف اتقانه على درسه ومزاولته عشرة اعوام مثلاً نرى البعض الآخر منها قد يكفي في تحصيله عامان او ثلاثة . فلو كانت المنافع والنتائج التي تحصل من تعلم هذه المهن والصناعات واتقانها متساوية لعكف الجميع على تحصيل السهل منها الذي يمكن تعلمه في مدة قليلة وكلفة زهيدة .

تدوم رؤوس الاموال المعنوية بدوام حياة اصحابها وصحتهم وينحصر امكان استثمار هذا النوع من رؤوس الاموال في شخص صاحبه بخلاف رؤوس الاموال المادية التي يستطاع استثمارها بغير ايدي اصحابها . وفوق ذلك فان رؤوس الاموال المعنوية تمتاز على رؤوس الاموال المادية بكونها لا تسرق ولا تحرق ولا تغرق وبكونها تزداد وتنمو كلما بذلت وانفقت .

وعلى كل حال فان لرؤوس الاموال المعنوية اعظم التأثير في تنمية

الانتاج وتوفيره والبرهان على ذلك ما نراه من اتساع دائرة الانتاج في الممالك المتمدنة التي ترتقي فيها العلوم والفنون وما نشاهده من توافر المحصولات والمصنوعات فيها بصورة تربو على غيرها من الممالك المتأخرة في هذا المضمار اضعافاً مضاعفة . فيجب اذاً السعي في تنمية رؤوس الاموال المعنوية في المملكة بنشر العلوم والمعارف وترقية الفنون والصناعات في انحائها .

***

ان ما مر ذكره حتى الآن عن رأس المال يعود الى اوصافه الاجتماعية العامة ولذلك عرفناه بقولنا انه « جزء من الثروة المدخرة معد للاستعمال في انتاج ثروة اخرى » على انه يوجد بجانب هذا التعريف تعريف آخر لرأس المال يعود الى اوصافه الذاتية الخاصة وهو المعنى الذي يفسره به الناس بالنظر الى منافعهم ومصالحهم الشخصية وخلاصته : « هو كل ما يعود على صاحبه بالربح والايراد .

يتضح مما مر ان مفهوم رأس المال يختلف بمعناه الاجتماعي العام عن معناه الذاتي الخاص كما سبق لنا ذكره في مبحث (وظيفة رأس المال) فرأس المال بالمعنى الاجتماعي هو في الوقت نفسه رأس مال بالمعنى الذاتي ايضاً لانه كما يستعمل في انتاج الثروة يعود على صاحبه بالربح والايراد .

اما رأس المال الذاتي فقد لا يكون رأس مال بالمعنى الاجتماعي اذا استهلك ولم يستعمل في انتاج الثروة كالنقد فانه يعتبر رأس مال بكلا التفسيرين اذا اقرضه صاحبه لقاء فائدة معينة لمن يستثمره في احدى الصناعات او المشروعات المنتجة. اما اذا اقرضه لمسرف فبذره او استهلكه في قضاء لباناته الخاصة لا يعد رأس مال بالمعنى الاجتماعي لانه لم يستعمل في انتاج الثروة، على انه رأس مال ذاتي لانه يضمن لصاحبه الفائدة والايراد. وهكذا السلع والبضائع التجارية التي يبتاعها التاجر بقصد بيعها للمستهلكين بثمن اغلى من الثمن الذي اشتراها به فانها تعد رأس مال ذاتي بالنسبة الى التاجر الذي اشتراها لانها تعود عليه بالربح والايراد ولا تستعمل في انتاج الثروة. ومثلها البيت الذي يؤجر لغرض السكنى فانه رأس مال ذاتي لا اجتماعي للسبب الذي مر ذكره.

ويختلف مفهوماً رأس المال الثابت والمتداول بالنظر الى اوصافهما الاجتماعية والذاتية ايضاً فنحن نعلم ان رأس المال الثابت بمعناه الاجتماعي « هو ما يستعمل مرات عديدة في الانتاج » اما رأس المال المتداول « فهو ما يستعمل مرة واحدة فقط » ولكن هذا المعنى يختلف عن معناها الذاتي الذي يفسرهما به الناس. فرأس المال الثابت بهذا المعنى هو « ما يعود على صاحبه بالربح والايراد على ان يبقى في حوزته مدة طويلة » كالعقار المعد للايجار مثلاً. ورأس المال المتداول هو « ما يعود على صاحبه بالربح والايراد كالاول ولكنه لا يبقى ملكاً لصاحبه بل يخرج من يده » كالسلع والبضائع التجارية التي تعود على صاحبها بالربح بطريقة بيعها فقط.

وقد تجتمع صفتا الثبوت والتداول بالمعنيين الاجتماعي والذاتي في بعض الانواع من رؤوس الاموال كالآلات التي يعدها الصانع لاجل استعمالها في الانتاج مثلاً فهي رأس مال ثابت بالمعنى الاجتماعي لانها تستعمل في الانتاج مرات عديدة. وهي

كذلك بالمعنى الذاتي ايضاً لانها تبقى في يد صاحبها مدة طويلة تدر عليه في اثنائها الارباح . ولكن الامر ينعكس بالنسبة الى صانع تلك الآلات التي يصنعها بقصد بيعها فان هذه الآلات تكون رأس مال ثابت بالمعنى الاجتماعي ومتداول بالمعنى الذاتي لانها لا تعود بالربح على صاحبها الا اذا باعها واخرجها من يده .

ومما يستدعي الانتباه في هذا الشأن ان النقد يعتبر رأس مال ثابت بالمعنى الاجتماعي لانه يستعمل في التداول ويدوم اكثر من غيره من رؤوس الاموال ولكنه يعد رأس مال متداول بالمعنى الذاتي لانه لا يضمن لصاحبه ربحاً اذا بقي في جوزته بل يتوقف الانتفاع به على بذله وانفاقه .

ينبغي ان لا يعد هذا التخالف في مفهومي رأس المال مستغرباً لان الشخص الذي يسعى وراء منفعته الذاتية يهتم للمقدار الذي يصيبه من الثروة الموجودة اكثر من اهتمامه في نمو تلك الثروة وتوافرها مع ان الهيأة الاجتماعية تهتم للامر الثاني اكثر من الاول فلا يهمها اكان القسم الاوفر من هذه الثروة في يد زيد او عمرو وانما يهمها نمو الثروة في المجتمع بقطع النظر عمن يملكها . وعليه فان الاشخاص يصرفون عنايتهم الى قضية انقسام الثروة مع ان الهيأة الاجتماعية تبذل جهدها في انتاج الثروة وتنميتها .

ان التباين الذي مر بيانه في مفهوم رأس المال يستدعي الحيرة والارتباك ولذلك يرجى ان يقصر مفهوم رأس المال على الثروة التي تستعمل في الانتاج وان لا يتجاوزها الى الثروات التي تعود على صاحبها بالربح والايراد بل يوضع اصطلاح آخر يدل على هذا المعنى الاخير ولما كان استعمال رأس المال بالمعنى الثاني شائعاً على السنة الناس بحيث اصبح من المتعسر مقاومته او تعديله اضطر بعض العلماء الى اضافة وصف الى رأس المال يدل على المعنى المقصود منه فاضاف الموسيو

(شارل جيد Charles Gide) الى رأس المال الذي يستعمل في الانتاج صفة (المنتج) كما اضاف الى رأس المال الذي يعود على صاحبه بالربح والايراد وصف (النامي) فاصبح رأس المال في نظره على نوعين (رأس المال المنتج Capital Productif)و (راس المال النامي Capital Lucratif) .

اما (بوهم باوەرك Bohm-Bawerk) فانه يرجح تقسيم راس المال بهذا المعنى الى قسمين (راس المال الاجتماعي Capital Social) و (راس المال الذاتي Capital Individuel)

كيف يثمر رأس المال :

ان الوظيفة التي يقوم بها رأس المال في الانتاج أفضت الى وقوع التشويش والارتباك فعند ما يقال « أن رأس المال يعطي دخلاً » يظن بانه يعطي ذلك بطبعه اعني من ذلك ان اعطاء الدخل هوسجيةفطرية في رأس المال فهو يعطي الدخل كما تطلع الشجرة ثمرها او كما تلقي الدجاجة بيضها .

ان هذا القول يدعو :

اولاً : الى الاعتقاد بأن الدخل عبارة عن (ثمرة) تنتج عن رأس المال دون غيره .

ثانياً : الى التصور بأنه اذا وجد رأس مال لا يعطي دخلاً عد مصاباً بعلة العقم .

أن الذي ساعد على شيوع هذه الافكار المغلوطة هو أن أغلب رؤوس الاموال تظهر بشكل (اسناد الدخل) كالسهام والتحاويل التي تكون مخصصة لمشروع ما ومذيلة (بفروز Coupons)(١) كتب فيها مبالغ الدخل والايراد فكلما حانت وعدة فرز من تلك الفروز يقطع من السند كما تقطف الثمرة من الشجرة متى اينعت . وتصبح تلك الفروز يانعة مستحقة الاداء مرة في العام او خلال ستة اشهر بحسب طبيعة الدخل . ويمكن فصل الفرز المستحق الاداء من اصل السند (السهم او التحويل) فيقطع بمقراض كما تقطف الثمرة من غصنها .

وفضلاً عن ذلك فان رب المال يستطيع انماء ثروته كما يستطيع الفلاح ان يجمع ثماره وحبوبه حينما تنضج فيزرع بزورها ويحصل بهذه الواسطة على شجر او نبات جديد يثمر له اثماراً وحبوباً جديدة . كما يتيسر للتاجر ان يضم البيض الى بعضه ثم يضعه تحت دجاجة تحضنه فيستخرج منه افراخاً تبيض له بيوضاً جديدة كذلك يسوغ لرب المال ان يشتري بقيمة الفروز التي استوفاها سهاماً وتحاويل جديدة فيكون قد أحدث رأس مال جديد يكفل له فروزاً جديدة .

---

(١) الفروز في اللغة جمع فرز وهو النصيب المفروز لصاحبه . وقد رأينا وضعه لكلمة (Coupon) .

وعلى هذه الصورة يظن الناس ان رأس المال ينمو ويتكاثر كما ينمو النبات والحيوان بحسب النواميس العاملة في هذا الشأن .

ولكن النمو الغريب الذي يظهر في (الفائدة المركبة) لا يظهر اثره لا في نمو الاسماك وتوالدها ولا في حصول الجراثيم وتكاثرها فقد برهنت العملية الحسابية التي اجريت في هذا الصدد ان (الدانق Le Sou) الموضوع بحساب الفائدة المركبة يوم ميلاد السيد المسيح عليه السلام اذا اريد اليوم اداء ما يستحقه من الفوائد (الفوائض) لما كفى جميع الذهب الموجود في العالم لتسديده .

من الواجب تبديد هذه الاوهام والحيلولة دون ترويج هذه المبالغات التي تغيظ (الاجتماعين Les Socialistes) وتستدعي حنقهم بحق لكي يعلم الملأ ان قوة التوليد والانماء العجيبة التي تعزى الى رأس المال ليست سوى خرافة تستند الى الخيال .

لقد سبق للحكيم اليوناني (آرسطو Aristote) ان قال « ان النقد عقيم ولا يلد عقيم » فكما ان النقد عقيم لا يلد كذلك رأس المال عقيم لا يلد . ان كيس الدنانير لا يلد درهما وكذلك رزمة الحرير لا تلد خيطاً وليس بامكان الباخرة ان تلد زورقاً ولا السيارة ان تلد دراجةً . ولكن اذا كان جواب الحكيم الانكليزي بنتام (Bentham) الذي اراد

به تفنيد قول (آرسطو) وهو : « ان قطيع الغنم يلد قطيعاً مثله » صادقاً فأن صدقه لاينشأ عن كون القطيع رأس مال بل لان الباري جل شأنه قد انعم على المخلوقات الحية بخاصة ولادة مخلوقات نظيرها .

ان رأس المال هو عقيم عاطل قطعاً ما لم يكتسب خاصة الحياة و (الفعالية Activité) بالعمل . فعند ما نبحث عن رأس المال المولد للثروة نعني بذلك رأس المال الذي يستخدمه العمل في الانتاج .

والحقيقة ان العمل ايضاً يبقى غير مثمر اذا ظل منفرداً ولم يؤازر بقوة رأس المال . ويتضح من ذلك كلاً من العنصرين (العمل ورأس المال) يحتفظ بقابليته لتوليد الثروة كرفيقه مادام منفرداً عنه اما اذا اجتمعا فحينئذ يحصل الانتاج بالفعل . ويمكننا اذ ذاك ان نقول انه لايستطاع تمييز حصة احدهما عن الآخر في الثروة المنتجة كما لا يمكن تعيين حصة كل من الزوجين في الطفل الذي يولد بينهما .

ولكنه يجب ان لايعتبر الاثنان متساويين في المنزلة لاننا نعلم أن رأس المال ان هو الا محصول العمل وثمرته(١) فالقول بان العمل

(١) راجع مبحث تعريف رأس المال

عقيم بدون اشتراك رأس المال يفهم منه بكل وضوح ان (العمل الحالي) لا يستطيع أن يثمر ألا بمعونة (العمل الماضي).

أن المحراث الكامل العدة اذا وجد في يد الفلاح يساعده على انتاج حنطة اكثر مما لو استقل الفلاح وانفرد بعمل يديه. فالفرق بين الانتاج باليد والانتاج بالمحراث الذي يُدّعى بأنه عبارة عن دخل رأس المال لا يأتي بلا ريب من المحراث وحده بل يأتي من عمل الفلاح المعزز بالمحراث، والمحراث نفسه هو عمل رجل آخر حي أو ميت وهذا جدير بأن يذكر الذين لا يرون في المحراث سوى رأس المال ـ بهذه الفكرة الجميلة التي خطرت للموسيو (آلفرد فوييه Alfred fouillée) اذ قال «ان مخترع المحراث يحرث خفية بجانب الفلاح».

ان الامر الذي يستدعي التشويش والارتباك في هذا الموقف هو أن أكثر الناس لا يأتون عملاً ما ويعيشون بدخل اموالهم بل ربما زادوا عليها زيادات تذكر فاصبحوا اغنياء في زمن قصير ويدعى هؤلاء بالمتمولين. فاذا كان رأس المال عقيماً لا يلد ثروة بدون عمل فمن اين لهؤلاء المتمولين ان يعيشوا وأن يغتنوا وهم لم يأتوا عملاً من الاعمال؟

ان ايضاح ذلك لمن اسهل الامور :

اذا كان المتمول لا يعيش بمحصول عمله نفسه لانه لا يأتي عملاً كما ذكر فانه يعيش ويستغني بمحصول عمل الآخرين الذين ينتفعون برؤوس امواله . لان المتمول قد وقف رأس ماله للاستثمار وبعبارة اوضح اقرضه اناساً يحسنون استثماره . فكلما استوفى المقرض قيمة (فرز Coupon) علمنا ان هنالك رجالاً غير ظاهرين ، بعيدين او قريبين اشتغلوا برؤوس اموال هذا المتمول واستثمروا منها منافع حققت له فوائد او ارباحاً او حصصاً اعطيت له بواسطة هذا الفرز الذي استوفاه .

وخلاصة القول : ان دخل المتمول انما هو ثمرة عمل واقع ، ولكنه غير ظاهر . لأن لأموال المتمولين مستقرضين يتقاضونها فيستثمرونها هنا وهناك باعمالهم وجهودهم ويفرزون الى اصحابها فائدة او ربحاً او حصة بحسب الطريقة التي يستقرضون بها تلك الاموال .

ان للفروز — التي تحتوي على دخل السهام والتحاويل المختصة بمشروع استخراج الفحم من احد المناجم — علاقة كبرى بقيمة اطنان الفحم التي تستخرج بواسطة عمل المعدنين ، كما ان لفروز السهام والتحاويل المتعلقة باحدى السكك الحديدية علاقة قوية بالمساعي التي

يبذلها سائقوا القطارات (الميكانيكيون) والصناع والفعلة وموظفوا المحطات ومديروا المقصات الذين يتم امر النقل والشحن بتعاونهم وهذا ما يدعى (باستثمار رؤوس الاموال) .

ولا تختلف الحالة حتى في رؤوس الاموال التي تستقرض فتبذر في ايدي مستقرضيها او تستهلك من قبلهم ، فان الفائدة التي يستوفيها المقرض في مثل هذه القروض لا تضمن ثمرة عمل المستقرض المبذر او المستهلك بل عمل شخص آخر يجب البحث عنه وراء المستقرض . مثال ذلك : ان فروز الدخل التي تصدرها الحكومة لقاء استقراضاتها لا تتضمن ثروة انتجت بعمل الحكومة وسعيها او حصلت من احدى صناعاتها - لأن الحكومة لم تألف استعمال ما تستقرضه من الاموال في الاعمل المنتجة - بل تتضمن محصول اعمال الشعب الذي ينهال سنوياً على صندوق الخزينة باسم الضرائب والتكاليف المختلفة وينتقل من هناك الى ايدي المتمولين .

ومثل ذلك ايضاً : الربا الذي يتقاضاه المرابي من الشاب المنسوب الى احدى الاسر الغنية الموسرة الذي يستقرض مالا لينفقه في ملذاته وشهواته فان ذلك الربا لا يتضمن ثمرة سعي الشاب وعمله بل ربما دل على محصول عمل فلاحيه ومزارعيه او على ثمرة سعي ابيه ، ذلك اذا

وجب اداء هذا الربا من ميراث الشاب في المستقبل .

ان امثال هذه الثروات التي تقرض الى الحكومة او الى ابناء احدى الاسر الغنية بعد ان تتحول في ساحات الحروب الى دخان البارود المتصاعد او تذهب صعداً في حانات الفسق والفجور مع سدادات الشمبانيا المتطايرة ، تبقى محافظة على كيانها بصفتها رأس مال مدة من الزمن .

نختم هذا البحث باقتباس الجملة الآتية من كتاب (مبادىء الاقتصاد السياسي) تعريب الاستاذ توفيق بك السويدي لانها خليقة بان تكون خاتمة له قال :

« فيجب والحالة هذه ان نصرح بان راس المال ليس سوى محصول العمل الذي يكون تارة عمل رب المال وطوراً عمل غيره . الا ان هذا القول لا يقتضي الحكم على راس المال بانه متطفل لا يجدي نفعاً كما يسميه الاشتراكيون (*) لان تعيش الانسان بعمل غيره لا يفضي حتماً الى استثمار احدهما قوة الآخر ، فكل فرد عائش في هذا المجتمع تابع — بحكم ضرورة المعاش — لشروط الاجتماع التي تتضمن مؤثرات ذات شأن فيها كتوزيع الاعمال والمبادلة مما يجعل كل فرد مفتقراً الى عمل الآخر ومستعيناً به فلا نستطيع والحالة هذه تسمية هذه الحالة بالتطفل والاستثمار وربما جاز لنا تسميتها بتبادل المنفعة او التعاون والتآزر Mutualité وتبادل المنفعة على هذه الصورة لا ينقلب الى استثمار مجحف الا اذا لم يكافأ العمل او

(*) الاجتماعيون

لم تقابل خدم الانسان بما يعادلها او بما يناسبها على الاقل .

فالمهم في هذا الشأن معرفة هل المتمول صاحب الايراد وهو المقرض بوجه عام قد حصل على فائدة متناسبة مع ما انتجه المستقرض من المنافع او كان لراس المال نفع قد آزر العمل في الانتاج فزاد فى قابلية اثماره بعد ادماجه في عمل الانتاج — لان الفائدة التي ينالها رب المال ليست في الحقيقة سوى قيمة متناسبة مع ما يناله المستقرض من استثمار راس المال وما يجنيه من ورائه من النفع — او كان احدهما قد غبن الآخر فاضر به . هذا ما نود الاطلاع عليه في البحث عن « الربح » والفائدة كما سيأتي . »

القسم الثاني

تنظيم الانتاج

L'organisation de la Production

١

المستحدث

L'ENTREPRENEUR

من هو المستحدث ؟ — خدمة المستحدث — منشأ المستحدث
الناظم الطبيعي للانتاج — الناظم الحقيقي له .

من هو المستحدث

لقد اتينا في القسم الاول على ذكر العناصر الثلاثة العاملة في الانتاج ولا يخفى ان هذه العناصر لا يكون من ورائها نتيجة ما دامت منفردة وعليه

فالحصول على نتيجة ما يتوقف على اجتماع هذه العناصر في يد شخص واحد او على الاقل تحت ادارة متوحدة .

كيف يتم ذلك ؟

قد يتيسر لشخص واحد ان يجمع هذه الوسائط الثلاث كالفلاح الذي يحرث ارضه بنفسه مستعيناً بما لديه من آلة وحيوان . فهذا الرجل قد جمع العناصر الثلاثة (الطبيعة والعمل ورأس المال) والانتاج بهذه الطريقة هو الانموذج الاول ويدعى صاحبه بالمنتج المنفرد (Producteur Isolé) او المنتج المستقل (Producteur Autonome) كما يسميه علماء الالمان .

ولكن هذه العناصر الثلاثة قد لا يملكها رجل واحد احياناً فقد يكون لرجل ارض ويد عاملة ولكنه لا يملك رأس مال من آلة وحيوان او نقد يبتاع به حاجاته، فرجل مثل هذا يمكنه ان يستقرض ما يلزمه مقابل رهن او بدون رهن . وقد يكون لرجل آخر رأس مال ويد عاملة ولكن لا يكون لديه ارض او حانوت فيضطر الى استيجار ارض لفلاحته او حانوت لتجارته ، فالاول فلاح والثاني تاجر . وقد يكون لدى رجل ثالث ارض ورأس مال ولكنه لا يريد ان يعمل بيده فيستخدم عمالاً لحراثة ارضه والقيام على تجارته .

وقد يكون المنتج خلواً من هذه العناصر الثلاثة فيضطر الى استقراضها كلها كما هي الحال في استثمار منجم او انشاء سكة حديدية او حفر ترعة وما شابه ذلك فان الارض هنا تؤخذ بامتياز لمدة طويلة، ويهيأ رأس المال بطريقة اصدار السهام والتحاويل او بطريقة الاستقراض ويباشر العمل باستخدام الكثير من العمال .

فالمستحدث اذاً هو « الشخص الذي يقوم بعمل منتج مستعيناً بما لدى غيره من عناصر الانتاج ووسائله بعضها او كلها » .

اما وظيفته فهي « تنظيم عناصر الانتاج ووسائله وتأليفها على احسن طريقة وانفع اسلوب . »

يظهر مما تقدم ان المستحدث هو : قطب دائرة الاقتصاد، ومحورها الذي تدور عليه جميع المشروعات و (الالتزامات) وهو نقطة الدائرة التي تحوم حولها وتنتهي اليها عوامل الانتاج وعناصره كافة ، كما انه المصدر الذي تنشأ عنه جميع انواع المداخيل والايرادات لان الفائدة والحصة (Le Dividende) والايراد (La Rente) والكراء والاجرة والراتب وغير ذلك من ضروب الدخل وانواعه ليست سوى جزاء للعمل او للارض او لرأس المال . فالمستحدث اذاً هو عامل كبير في الانتاج كما انه الآمر الناهي في التقسيم والتوزيع .

كان الانتاج في القديم اي في دور الاقتصاد الطبيعي الذي يدعوه علماء الالمان بالاقتصاد العيني (Natural Wirthschaft) يجري على طريقة الانتاج المنفرد اي انه كان يحدث من قبل المنتج المستقل . فكانت كل اسرة تنتج ماتحتاج اليه ادوات العيش وتكاليف الحياة بكد يمينها وباستخدام الوسائط والادوات التي تملكها فلا تحتاج الى معونة احد .

وهذه الطريقة في الانتاج تستدعي استقلال الاسرة واستغناءها فهي حسنة من هذه الجهة وان كانت لا تخلو من نقص وتقصير من جهة اخرى : ذلك انها تحول بين البشر وتقدمهم لانها تمنع الاخصاء في العمل وتستدعي تقسيم رأس مال كل اسرة الى جملة فروع واقسام لاجل انتاج ماتحتاج اليه تلك الاسرة مما يفضي الى بقاء دائرة الانتاج البشري العام محدودة النطاق .

لكن البشر ادركوا هذه النقائص فانتقل الانتاج من دور الاقتصاد العيني الى دور المبادلة او ما يدعوه الالمانيون ايضاً بالاقتصاد النقدي (Geldwirthschaft) لان البشر بدؤا في ذلك العهد يشعرون بالحاجة الى استعمال النقود في المبادلات فتحول مرمى الانتاج عن هدفه الاول الذي هو تهيئة حاجة الاسرة الى هدف ثان هو الاخصاء في العمل

فاصبح العامل في هذا الدور الاخير يعمل على انتاج ما يدخل ضمن دائرة اختصاصه من المواد واستيفاء ما ينقصه من الحاجات على طريق المبادلة .

ثابر الانسان زمناً طويلًا على انتاج ما يحتاج اليه فكان يبقي لنفسه مقدار حاجته ويقايض على مايزيد عليها بحاجات اخرى ، وما زال هذا دأبه الى اليوم في اكثر البلاد. اما الامم التي ارتقت عندها الصنائع وتوفرت لديها اسباب النقل ووسائطه فقد اصبحت ترمي الى انتاج مايدخل في دائرة اخصائها واستعدادها من المواد بقصد البيع والتجارة التي تستطيع بها نيل حاجاتها الاخرى .

قلنا ان الانتاج المنفرد الذي يدخل في دائرة الاقتصاد العيني مازال دأب البشر الى اليوم . وبالرغم من ذلك فان علم الاقتصاد لا يعبأ به ولا يبحث فيه بل يصرف همه الى الاقتصاد النقدي لا لأن الاقتصاد العيني ليس له قيمة او لأنه محدود النطاق بل بالعكس فإنه واسع الدائرة وذو شأن كبير في المجتمع البشري ولكن مايتعلق به من الامور والمسائل لا دخل فيه لعلم الاقتصاد . لأن شؤون هذا النوع تتعلق بالاسر وحاجاتها الخاصة ، فالأسرة حرة في انتخاب الطريقة التي تناسبها للحصول على تلك الحاجات . وتكون هذه الطريقة غالباً ملائمة لعادة

تلك الاسرة ومكانتها في العلم والتربية فلا يحدث من الامور في هذا البـاب ما يجب لاجله الرجوع الى قواعـد علم الاقتصاد . ولكن الاقتصاد النقدي الذي يبني معاملاته على الإخصـاء ويرجع في جميع شؤونه الى المبادلة ويستدعي الاستعانة بمساعي ارباب الأعمال وبرؤوس اموال الآخرين فانه يحتاج الى مراعاة القواعد الاقتصادية في كل خطوة من خطواته .

لما كانت الأسر تقوم بانتاج ما تحتاج اليه لم تكن ثَمّ حاجة الى وجود المستحدث . اما وقد تغير الهدف المقصود من الانتاج واصبح الإخصاء هو العامل فيه فقد أدى الأمر الى ظهور المستحدث الذي هو ربُّ الإخصـاء وصاحبه واعوزت الحـاجة الى استعانة صاحب الإخصاء بغيره لاجل استكمال ما ينقصه من اسباب الانتاج وعوامله بطريقـة الاستقراض او الاستئجار والى عقـده للمقاولات وتنظيمه للعقود والاسناد لأجل الحصول على ذلك .

خدمة المستحدث

ان الخدمات التي يقوم بها المستحدث للهيأة الاجتماعية عظيمة جداً وتنقسم هذه الخدمات الى نوعين:

١ — الخدمات الصناعية ، وهي قيام المستحدث بتأسيس معمل او مصنع او احداث مشروع وتنظيم الاعمال فيه وتجهيزه باحدث الآلات والادوات وادارته على احسن طريقة واكمل وجه وحفظ الآلات والادوات المستعملة فيه وصيانتها من التلف والضياع وهلم جرا .

٢ — الخدمات التجارية ، وهي جلب المواد الاولية من المحال والاماكن التي تمتاز فيها على غيرها والعمل على شراء تلك المواد باقل ما يمكن من الثمن وبيع المصنوعات في الظروف والاوقات الملائمة بالاسعار والشرائط الموافقة والوقوف على حركة الاسواق والعلم بالمنافذ والاسعار في جميع الجهات وغير ذلك من الشؤون (*) .

(*) ولأجل القيام بهذه المهام يجب على المستحدث ان تتوفر فيه صفات ومزايا نأتي على ذكرها تعميماً للفائدة فيما يلي :

١ — الخبرة والوقوف على العلوم الصناعية

لأن المستحدث يستخدم في عمله المهندسين والميكانيكيين وارباب الحرف والصناعات المختلفة فلكي يتمكن من مراقبة اعمالهم والاشراف عليها وتفتيشها عند الحاجة يجب ان يكون عالماً بها ذا اطلاع على طرقها واساليبها .

٢ — الكفاية التجارية

لان المستحدث مضطر الى استعمال المواد الاولية فيجب عليه ان يعلم مواطن وجودها وطرائق جلبها كما يجب عليه ان يعرف اين تروج مصنوعاته وكيف يتيسر

منشأ المستحدث

قد يكون منشأ المستحدث من طبقة العمال وقد يكون رجلاً لم

له ان يبيعها . نعم انه يقرأ الجرائد ويستخدم الموظفين للبحث والتنقيب عن هذه الشؤون ولكن النجاح في هذه الامور يتوقف على مالدى المستحدث من الاستعداد والكفاية في الاعمال التجارية .

٣ — حسن الادارة

لان المستحدث يستخدم المئات بل الألوف من ارباب الاعمال من أجير وصانع وعريف وكاتب ومحاسب وما شاكل ذلك ولكل من هؤلاء شأن في العمل ووظيفة يقوم بادائها . فاذا لم تكن الاعمال مرتبة منتظمة ولم يكن كل من هؤلاء المستخدمين عالماً بحدود وظيفته خبيراً بشؤون مهنته يختل العمل ويرتبك الامر . فيجب على المستحدث اذاً ان يحدد وظائف عماله ومستخدميه وان يتلافى اسباب الخلاف والنزاع ويزيل ما يحدث بينهم من هذا القبيل . والخلاصة ينبغي ان يكون المستحدث عالماً بقواعد الادارة واقفاً على ميول الناس ومشاربهم .

٤ — الالمام بالاحوال الصناعية في البلاد الاجنبية

لان المستحدث يضطر احيانا الى ايجاد علاقات بينه وبين كثير من البيوت التجارية والمعامل الصناعية واصحاب المشروعات الاقتصادية في جميع انحاء العالم المتمدن فيجب عليه والحالة هذه ان يكون ملماً في الجملة باحوال البلاد الاجنبية واخلاق اهلها وعاداتهم وطبائعهم ومشاربهم وقوانين بلادهم الى غير ذلك

يسبق له انتساب لهذه الطبقة . كما ان رأس المال الذي ارصده للمشروع قد يكون جميعه له وقد يكون له بعضه بل يتفق احياناً أن لا يكون له حصة في رأس المال أصلاً وانما يكون رأس المال كله لغيره .

فاذا كان المستحدث مالكاً لرأس المال كله او بعضه يكون مسؤولاً عن نتيجة العمل مادةً ومعنىً ، اما اذا لم يكن له علاقة برأس المال فمسؤوليته معنوية فقط . فاذا كانت نتيجة العمل خاسرة

من الشؤون .

٥ — الانتباه والنظر في العواقب .

لان المستحدث مضطر لأن ينافس رقباءه ومزاحميه المنتشرين في الاصقاع فيجب عليه ان يراقب اعمالهم ولا يفتر عن مجاراتهم في ترقياتهم واختراعاتهم كيلا تقصر خطاه في ميدان المنافسة الاقتصادية عنهم فيفشل ويخفق مسعاه .

٦ — العلم بالحساب

لان المستحدث مضطر الى تحديد الثمن الصافي لما ينتجه من المحاصيل وما يحدثه من المصنوعات وان يجمل حسابه في آخر كل عام ليعلم اذا كانت صفقته رابحة ام خاسرة وان يدقق في حسابات معمله وان يفتش القيود والدفاتر وكل ذلك يتوقف على معرفته علم الحساب .

ومحصل القول ان المستحدث يجب ان يكون متميزاً عن الناس متفوقاً عليهم بعلمه ومواهبه كالعقل والاختبار والمرونة والعزيمة الصادقة وكلما يؤدي الى نجاحه في اعماله ومشروعاته .

اضاع المستحدث في الحالة الاولى شرفه وثروته وفي الحالة الثانية شرفه واعتباره .

ولما كان المستحدث معرضاً للحوق تبعات عظيمة به كما ظهر مما تقدم وجب عليه ان يعمل بجد وثبات عظيمين وان لا يألو جهداً في المواظبة على عمله ولو ليلاً اذا قضت الحاجة بذلك وان لا ينفك عن التفكير في عمله اوقات فراغه ونزهته بل حينما يأوي الى فراشه .

وقد يتفق ان يكون المستحدث شخصاً واحداً كما قد يكون احياناً شخصاً معنوياً تمثله شركة مؤلفة من عدة اعضاء لأجل القيام بأحد المشروعات . ففي الحالة الثانية اذا لحق بالمشروع خسار كان ذلك الخسار لاحقاً بمجموع مال الشركة .

الناظم الطبيعي للانتاج « قانون العرض والطلب » :

تظهر علائم الصحة والنشاط في كل جسم حي اذا تيسر له ان يعتاض من وسائل العيش مايعادل مابذله من قوة وما انفصل عنه من مادة . ويصدق هذا القول في جسم الهيأة الاجتماعية النامي الذي ينبغي له ان يوفق دوماً بين دخله وخرجه وبعبارة اوضح ان يوازن بين انتاجه واستهلاكه لأن بقاء النوع الانساني يتوقف على هذه الموازنة

فاذا قل الانتاج عن حاجة المجتمع تقلص ظل البشرية وتضائل عدد افرادها واذا تجاوز الانتاج حد الحاجة اسرف الناس في الاستهلاك فاصابتهم التخمة وانفقوا قواهم عبثاً وفي غير طائل .

يتضح مما تقدم ان العقل والمنطق يقضيان بأن لا ينتج الناس اكثر من حاجتهم كما كان يفعل روبنصون في جزيرته الخالية وكما كانت تعمل الأسر في بدء عهدها بالحياة .

عند ما يعيش البشر فرادى او مجتمعين في حالة القبيلة او العشيرة اعني حينما يقوم كل فرد او اسرة بانتاج ماهم بحاجة اليه يتيسر لكل منهم ان يعين مقدار حاجته ويستطاع حينئذ تأمين هذا التوازن بسهولة لامزيد عليها . ولكنهم حينما ينتقلون من دور الانتاج الفردي او العائلي الذي يكون غرضه وفاء حاجة الفرد او الأسرة الى دور الانتاج الصناعي الذي يرمي الى تعميم الانتاج وتشميله الى جميع الناس يشكل عليهم الامر . لأنه اذا تيسر لهم في دور حياة الفرد او الأسرة ان يعينوا المقدار الذي يفي حاجاتهم فانهم لا يستطيعون ان يحددوا بالضبط حاجة الهيأة الاجتماعية . وهذا ما حدا السلطات المدنية او السياسية في الازمنة الغابرة حتى اواخر القرون الوسطى ان تتوسل بانواع الوسائط لتحديد الانتاج وسن النظم التي تقيد

الأعمال والصناعات بالقيود الثقيلة وتحصر الانتاج ضمن دائرة ضيقة كما سيأتي بيانه في مبحثه الخاص . هنا

ومع ذلك فان البشر حينما انتقلوا من دور الانتاج الفردي او العائلي الى دور الانتاج الصناعي كان لا يعسر عليهم ان يوازنوا بين الانتاج والاستهلاك لأن الانتاج كان يحصل بناءً على الطلب فلا ينتج صانع الا ما يطلب اليه صنعه . وبهذه الصورة كان يمكن التوفيق بين عامل الانتاج وحاجة الاستهلاك بسهولة فالخباز لا يهيئ من الخبز الا بمقدار حاجة المستهلكين في بلده ومثله الخياط والنجار والحداد وصانع الأواني والاثاث .

هذا ما كان يجري في بدء الدور الذي انتقل فيه الانتاج الى ايدي ارباب الصناعات المحلية الذين كانوا يهيئون ما يحتاج اليه مواطنوهم وقد كثرت الاسواق في زماننا وتعددت المنافذ بسبب ما طرأ على وسائط النقل من السرعة والسهولة خصوصاً بعد ان انتقلت الاعمال الصناعية من ايدي الصناع والعاملين الى الآلات والادوات التي تدار بواسطة البخار والكهرباء فقد اتسعت دائرة الانتاج اتساعاً عظيماً وتنوعت صنوفه واشكاله بصورة تفوق الحد والحصر فاصبح رؤساء الاعمال وارباب المصانع والمعامل لا يحصرون انتاجهم بابناء وطنهم بل

ينتجون اكبر عدد ممكن من مصنوعاتهم دون ان ينتظروا وعزاً من طالب او اشارة من راغب، زد على ذلك ان الحكومات كانت ابطلت ما سنته من النظم والقوانين التي ترمي الى تقييد العمل وتحديد الانتاج واطلقت الحرية للناس يصنعون ما يشاؤون وينتجون بالقدر الذي يريدون. فالقانون الصادر في ١٧ مارت سنة ١٧٩١ عقب الثورة الافرنسية الكبرى الغى جميع ما سبقه من النظم والقوانين واعلن حرية السعي والعمل فاطلقها من عقالها الذي كانت تتعثر فيه قبلاً.

صفق الافرنسيون كثيراً لهذا القانون واستقبلوه بمظاهر الحماسة البالغة واقتدت بهم بقية الامم في جميع القارة الاوربية فعملت حكوماتها كافة على الغاء ما لديهم من هذا النوع من النظم فنشطت الصناعات وتوافر الانتاج ونما واتسعت دائرته فاصبح التوازن بين عامل الانتاج وحاجة الاستهلاك مهدداً باعظم المخاطر اذ فُقدت الاسس التي كان يُبنى عليها التوفيق بين الدخل والخرج اعني بين الانتاج والاستهلاك واضطربت، وعمت فوضى الصناعات فأخلت بهذا التوازن.

هذا ما يدعيه الاجتماعيون الذين لا يعقلون كيف يتيسر لعامل الانتاج الذي يخرج للناس كميات كبيرة من المحاصيل والمصنوعات دون ان يتقيد بطلب او حساب — ان يجد المنافذ التي تنفق فيها

هذه المحاصيل والمصنوعات وما هي العوامل التي تجعلها تروج وتنفق دون زيادة او نقصان ؟

يقول الاحرار الفرديون ان هنالك عامل قوي ذو قوة خارقة لاتغلب يضمن التوازن المطلوب ويقضي على الفوضى وهذا العامل هو : « قانون العرض والطلب » الذي يعيد المياه الى مجاريها دون ان تطغى فتنقلب الى سيول جارفة ويفسرون قولهم هذا بما يلي :

اذا كان المحصول الذي يخرجه عامل الانتاج للاسواق اقل من من المقدار اللازم لوفاء حاجة الناس تغلو قيمته وترتفع اسعاره كلما قل مقداره وبعكس ذلك ترخص قيمة المحصول اذا كثر وتنخفض اسعاره كلما زاد مقداره وجاوز الحد اللازم للحاجة .

ففي الحالة الاولى يربح المنتج ويزداد ربحه بنسبة نقص محصوله وفي الحالة الثانية يكون نصيب المنتج الخسران وتتضاعف خسارته بنسبة زيادة محصوله . وينجم عن ذلك ان بعض ارباب الصناعات الذين يعملون على انتاج الصنف الثاني يقلعون عن العمل في انتاج هذا الصنف لما لحقهم فيه من خسار وينصرفون الى انتاج الصنف الأول طمعاً بما ينتظرهم فيه من ربح فيقل المحصول من الصنف الثاني وتغلو قيمته كما ان الصنف الأول يزداد محصوله بسبب كثرة اليد

العاملة التي تنصرف اليه فترخص قيمته بالتدريج وما تزال القيمة بين صعود وهبوط وعامل الانتاج في غدو ورواح بينهما حتى تثبت قيمة كل من الصنفين في الحد الطبيعي المألوف وبذلك يضمن التوازن المطلوب .

لقد اوضح باستيا هذا القانون في كتابة (التناسقات الاقتصادية) واشار الى انه هو: الآلة الأزلية التي تواظب على عملها من تلقاء نفسها لايجاد التوازن والتناسق الأبدي ما دامت الكائنات .

والحقيقة ان هذا القانون حرى بهذا الوصف ولكن عمله يتوقف على شروط اهمها : ان يلبي العرض الطلب حالاً وبدون تأخير ، وان يسرع الطلب لإجابة نداء العرض في حينه . ولذلك ينبغي ان تكون عناصر الانتاج متقلقلة غير ثابتة لكي تستطيع الانتقال بسرعة البرق من ميدان الحاجات الزائدة الى حلبة الحاجات الناقصة وان تكون اسواق العالم موحدة بمعنى ان تكون العلائق موطدة بين هذه الأسواق كانابيب المياه المتصل بعضها ببعض فاذا نقص الماء في احدها عوضته بقية الانابيب ماينقصه بسرعة متناهية . والعالم المتمدن يسير نحو هذه الغاية بخطوات وئيدة لان الحالة الاجتماعية لا تفسح المجال

في الوقت الحاضر لادراك هذه الامنية بالسرعة المطلوبة .

لقد وُظّف القسم الاكبر من رووس الاموال في الأعمال الزراعية والصناعية لمدد تختلف طولاً وقصراً وتحول الى رووس اموال ثابتة (آلات وادوات ومباني وكروم وبساتين وغيرها) فاصبحت محبوسة لاتقوى على الحركة والانتقال بسرعة. مثال ذلك : ان زراعة الكروم وانتاج الخمور قد اتسعا في فرانسا اتساعاً جاوز الحد وقد نشأ عن ذلك ان وجهت الى العاملين في هذا السبيل اعتراضات كثيرة، وقد يحتم قانون العرض والطلب على اصحاب هذه الكروم ان يكفوا عن هذه الاعمال وينصرفوا الى غيرها في يوم من الايام، ولكن ماالذي يصنعه هولآء بالملايين التي انفقوها في احداث تلك الكروم وانشائها؟

على ان الامر لا ينتهي عند هذا الحد بل يوجد هنالك عائق اعظم هو : ان قانون العرض والطلب اذا لم يعقه عائق عن اجراء تأثيره في قطر من الاقطار فانه لا يتوخى في اجراء هذا التأثير مصلحة ذلك القطر التي تستدعيها حاجته الحقة فيوزع المحاصيل والخدمات تبعاً لها بل يقوم بعملية التوزيع وفقاً لأماني ورغائب ابناء ذلك القطر فبينما تستدعي المصلحة ان توزع المساعي والأعمال ورووس الأموال

على الانتاج الزراعي والصناعي والمهن الحرة كالطبابة والمحاماة وهندسة المباني وغيرها من الأمور النافعة يُفرز لهذه الشؤون قسم قليل من هذه الأعمال ورؤوس الأموال ويُرد القسم الاوفر الباقي منها الى الملاهي والمسارح ووسائل البذخ والترف . والدليل على ذلك انك ترى عدداً كبيراً من السيارات الضخمة قد أُعد لركوب الاغنياء والمترفين بينما انك لا تجد منها لاجل الأعمال الزراعية والصناعية الا النذر اليسير . اما ما ينفق على الحلى والجواهر والأثاث الفاخر فانه يوازي ما يصرف على الآلات والأدوات الزراعية والصناعية اضعافاً مضاعفة .

الناظم الحقيقي للانتاج (الربح) :

يتضح لك من مطالعة عوامل الانتاج ان الانسان لا يستطيع ان يحدث شيئاً مالم يتلف شيئاً آخر وبعبارة اوضح : لا يتم انتاج بدون استهلاك . فانتاج الجوخ يتوقف على استهلاك الصوف وانتاج الخبز يستدعي استهلاك الدقيق عدا مايضاف الى هاتين المادتين المستهلكتين من عمل صانع الجوخ والخباز الذي يبذل في هذا الشأن . فمجموع مايستهلك من ثروة وعمل ورأس مال في سبيل انتاج ثروة جديدة

يدعى في لغة الاقتصاديين (نفقة الانتاج Le coût de Production) او (كُلفُه Le prix de revient) كأن يقال كلفني صنع هذا الشيء كذا .

ان المستحدث الذي يستخرج الحديد من جوف الأرض يقيد في حسابه اجور العمال التي ادّاها وفوائد رؤوس الاموال التي استقرضها مضافاً الى ذلك اجزاء تلك الاموال التي يتحتم عليه اطفاؤها ثم مجموع كراء الارض او ثمنها ، وبهذه الصورة يستطيع ان يعين ثمن الطن من الحديد الذي استخرجه .

ينتقل هذا الحديد الى المعمل فيصفى ويصب في القوالب فيزيد ثمن الطن بما اضيف اليه من نفقات النقل والاذابة والتصفية والصب. ثم يؤخذ هذا الحديد فتصنع منه الآلات والادوات والحاجات المنزلية والوسائط المستخدمة في مختلف الصناعات فينضم الى ثمن الطن من الحديد الصافي نفقات اخرى تستدعي غلاء قيمته .

انا اذا تتبعنا سلسلة الانتاج وراقبنا صفحاته المختلفة نرى ان نفقات الانتاج وكلفه تزداد رويداً رويداً كالكرة التي تتدحرج في الثلج فينمو حجمها بما ينضم اليها من طبقات رقيقة كلما تمادت في الجري .

ان مايضاف الى ثمن المصنوعات مهما تدرجت في ميدان الصناعة هو : نفقات الانتاج الجديدة التي تنضم اليه بسبب استهلاكه لأجل انتاج محصول جديد سواه . فما يضاف في كل مرة هو : اجرة العامل وفائدة رأس المال واجزاء الاطفاء وكراء الارض او ثمنها (١)

يستبان مما تقدم ان المستحدث يوازن دائماً بين القيمة المنتجة والقيمة المستهلكة فاذا كانت الأولى لاتفوق الثانية لا يقدم على العمل لأن عمله يعد نوعاً من انواع المبادلة هو : مبادلة غائب بحاضر وقد يخطيء في حسابه احياناً ولكن هذا لايقع الا نادراً .

كان الاقتصاديون قديماً يقولون « ان نفقات الانتاج هي التي تعين الثمن » ولكننا نقول بالعكس : « ان الثمن هو الذي يعين نفقات الانتاج » لأن القاعدة الاولى في صناعة الاستحداث اليوم هي ان تعين قيمة المنتجات قبل المباشرة بالعمل اعني ان يُعنى المستحدث بالتحقيق عن اثمان منتجاته فلا ينفق عليها من المال الا بقدر ما يستطيع

---

(١) يوجد الى جانب هذه النفقات الاصلية للانتاج نفقات فرعية تدخل في حساب المستحدث منها بدل الضمان لقاء الكوارث كالغرق والحرائق ومنها الضرائب وغيرها .

ان يبيعها به بل ينبغي له ان ينفق اقل مما يتيسر له بيعها به لكي تكون اعماله ناجحة وتجارته رابحة . فالمستحدث الذي يعمل على استخراج الفحم مثلاً يجب عليه ان يعرف السعر الذي يباع به الفحم في الاسواق وان يحسب ما يكلفه انتاج الطن من الفحم فاذا كانت النفقة اقل من سعر الطن الذي يباع به باشر عمله والا فما عليه الا ان يقلع عن تعاطي هذا العمل . لانه اذا اقدم على انتاج الفحم في هذه الحالة سواء كان ذلك ناشئاً عن غلط في حسابه او عن بصيص امل خالب بارتفاع السعر فان بلاهته هذه لا يمكن ان تضيف الى سعر الفحم بارة الفرد بل تكون سبباً في خسارته وتفضي بالنتيجة الى تعطيل عمله .

انا اذا راقبنا سير الاسعار في اسواق العالم وتتبعنا الأمر الواقع في البيع والشراء نجد ان اثمان المحاصيل تتقرب على الدوام من كُلَف انتاجها . وان تموج الاسعار يتجه دوماً نحو نفقات الانتاج ويحوم حولها . في حين انه لا يوجد اية علاقة او رابطة بين السعر والنفقة وانما ينشأ هذا الاتجاه عن سبب آخر له تأثيره العظيم في هذا الصدد هو : المباراة او المنافسة التي تحصل بين ارباب الصناعات لاستجلاب الزبائن . فهذا العامل يفعل في الاسعار فعل جاذبية الارض او ضغط الهواء في الجوامد والمايعات ويعمل على التقريب بين الاسعار والنفقات وبقدر ما يكون

الفرق بينهما كبيراً يكون هذا الضغط شديداً فمتى زاد السعر عن النفقة في أي نوع من انواع المحاصيل وضمن لصاحبه ربحاً وافراً يهرع المنافسون حالاً الى ذلك المحصول ويعملون على تزييد مقاديره فيتقهقر سعره في الاسواق حتى يقرب من نفقة انتاجه .

على ان هذا الامر لا يخلو من شواذ فقد يتجاوز السعر نفقة الانتاج ويبقى البون الشاسع بينهما ثابتاً ويكون ذلك في حالة (الانحصار Monopole) الذي تغلو فيه الاسعار وتبطل فيه احكام المنافسة والمباراة ، او يكون حكم المباراة سائداً ولكنه لا يكون لضغطه تأثير الاّ في اعلى حدٍ من حدود نفقات الانتاج ويسمى هذا الحال في لغة الاقتصاديين (بالريع Rente) .

وقد ينزل السعر الى حدود نفقة الانتاج او اقل ويكون ذلك عند ما يحدث رقي في وسائط الانتاج يستدعي التوفير في تلك النفقة ولكن هذا لا يدوم .

اما اذا اطلق العنان لحرية المباراة فان اسعار المحاصيل تكون دوماً حيال النفقات التي تبذل في سبيل انتاجها وهذه هي القاعدة الحقيقية الناظمة للانتاج كما سيتضح لنا ذلك في مبحثها الخاص .

قد يرد هنا سؤال هو : لما كان انتاج أي محصولٍ يستدعي

استهلاك محصول آخر يعادله على التقريب بحيث لا يكون بينهما سوى فرق طفيف هو ما يعادل اجر المستحدث وجزاء اتعابه . فما الفائدة المتوخاة من جهود البسر المبذولة في سبيل اتلاف محاصيل كثيرة لاجل الحصول على محاصيل اخرى تعادلها من حيث الكمية والقيمة ؟ افلا تكون الهيأة الاجتماعية باعمالها هذه كمن يسعى لاملاء اناء كبير لا قعر له ؟ واذا كان الامر كذلك فاين هو الربح المنتظر والرقي المنشود ؟

لا ريب في ان الفلاح اذا لم يحصد اضعاف ما يبذره من الحب يموت من جوعه ومثله الهيأة الاجتماعية. نعم ان ربح كل فرد من افراد المجتمع هو ضئيل بالنسبة اليه ولكن هذه الارباح اذا انضم بعضها الى بعض كانت عظيمة بالنسبة الى المجموع .

٢

حرية العمل

LA LIBERTÉ DU TRAVAIL

حرية العمل — الرق — لجان الحرف

حرية العمل

لقد بيّنا في القسم الاول من هذا الجزء العناصر الثلاثة العاملة في انتاج الثروة واوضحنا كلاً من هذه العناصر واقسامه ودرجة تأثيره في حصول الإنتاج واقوال العلماء والمؤلفين في هذا الشأن اما في هذا القسم فانا ذاكرون « العناصر العاملة في نمو الإنتاج » وفي مقدمة هذه العناصر : حرية العمل .

ان اهم الاسباب التي تؤثر في اعمال البشر ومساعيهم في إنتاج الثروة هي ان يقع السعي والعمل في دائرةٍ غير محدودةٍ ، وان تكون جميع الصناعات مصونة من كل مانع يعرقل سيرها او يحول دون رقيها ، وان تلزم عاقبة كل عمل صاحبه ، اي ان يكون الساعي في عمل من الاعمال هو نفسه المتمتع بما اجتنته يداه من نفع ، المتكبد

بما اجترحته راحتاه من ضرر . وحيثما صينت حرية السعي والعمل ارتقت الاعمال وتقدمت وازدهرت الصناعات ونمت وشاعت حسنات هذه القاعدة وانتشرت فعمت القاصي والداني من ابناء البلاد التي عملت على تطبيقها وانفاذها .

تقضي حرية السعي والعمل بان يسلك الانسان اي مسلك شاء وان يزاول اية صناعة اراد وان يمارس عمله في المكان والزمان اللذين يريدهما وبالكم والكيف اللذين يختارهما . على ان هذه القاعدة لا تجري اليوم على اطلاقها بل تتدخل الحكومات في هذا الشأن ويسنون لها النظم والقوانين لتقييدها ومع ذلك فان ماتقيده تلك النظم والقوانين هو ساعات العمل وايامه فقط . اما بقية الشؤون المتعلقة بالعمل فان الحرية فيها جارية على اطلاقها لا تشوبها شائبة من الشوائب التي كانت تعرض لها في الازمنة المتقدمة .

الرق

كانت طريقة (الاسترقاق l'Esclavage) جارية في العصور القديمة . اما في العصور الوسطى فقد جرت طريقة (الاستعباد Le Servage) ثم سادت بعدهما طريقة (السخرة Le Corvée) .

فالاسترقاق l'Esclavage : كان يخول بعض البشر حق الامتلاك المطلق للبعض الآخر منهم كما يملك الانسان اليوم ماله وعقاره . وكما ان لكل نوع من انواع البضائع والسلع سوقاً تباع فيها وتشرى كذلك كان للارقاء سوق يباعون فيه ويشرون بواسطة تجار يدعون « بالنخاسين » .

لم تنج امة من الامم القديمة من هذا الضعف البشري بل كانت « النخاسة » جارية في بلاد اليونان والرومان والفرس وعند الفينيقين والاسرائيلين . وكان حكماء هذه الأمم وفلاسفتها يستحسنون ملكية الانسان للانسان ويحبذونها، ولكن الفرق بين هذه الامم ان بعضها كان يعامل الرقيق بالرفق واللطف بينما غيرها كان يعامله بالجور والعنف. ولا ريب في ان استحسان الحكماء امثال ارسطو وافلاطون للاسترقاق كان ناشئاً عن حسنه بالنسبة الى العادة الجارية في ذلك الزمان بين المتحاربين وهي : ان الفريق الغالب يقتل المغلوبين ويبيدهم جميعاً فلا غرو اذا استحسن حكماء تلك الامم ادالة الاسر والاسترقاق من الابادة والازهاق فالاسرى الذين يؤخذون في المعارك كانوا يستخدمون في الاعمال المتعبة والاشغال الحقيرة كالصناعة والتجارة وينتفع اسيادهم بثمرة اتعابهم .

لقد ظهر هذا النوع من الرق تحت تأثير اسباب ثلاثة :

١ – الحروب

٢ – الفقر والدين

٣ – اختيار الرقيق وطلبه

فاسير الحرب والمديون يسترقان بالرغم منهما، اما الفقراء والمعوزين الذين تسد في وجوههم ابواب الرزق فكانوا ينتمون باختيارهم الى احد الاغنياء فيكونون ارقاءه لكي يعيشوا بفضلات موائده او يبيعونه نفوسهم او اولادهم بسائق الضرورة والعوز .

ولما جاءت الشريعة الاسلامية الغراء كان الرق فاشياً عند العرب في الجاهلية فكان هدم هذه القاعدة المتأصلة في نفوسهم وابطال الرق غير مستطاع ولذلك لم تتعرض الشريعة الاسلامية لالغائه بالمرة ولكنها وضعت له من القواعد ماضيق دائرته وهيأه للزوال . لأن من اعظم الأجر في هذه الشريعة القويمة هو عتق الرقبة .

دامت طريقة الاسترقاق حتى القرون المتوسطة فتحولت الى طريقة الاستعباد (Le Servage) وذلك بسبب ظهور (النظام الاقطاعي La Féodalité) .

والفرق بين هذه الطريقة وما قبلها ان (العبد Le Serf) هنا

يكون عبداً للارض فلا يعد رقيقاً لذاته بل يكون رقه تابعاً للاقطاعية التي يولد فيها ويكون مملوكاً لصاحبها بحيث لايحق له الانتقال منها الي غيرها ، واذا انتقلت الارض من سيد الى آخر ينتقل العبد تبعاً لها.

دام هذا الحال مدة القرون الوسطى وقد كان زعماء الاقطاعات يعزلون حصة من دخل العمل لبعض العبيد الاذكياء الذين يفون من الخدمات ما يستدعي رضاء اسيادهم وقد يعتقونهم ويخصونهم بجزء من الأرض .

اما طريقة (السخرة La Corvée) فانها تختلف عن الطريقتين المار ذكرهما لانها كانت تشبه الضريبة فقد كان كل شخص يكلف باداء خدمة معينه او بتأدية مبلغ من المال لرئيسه كأن يحرث اياماً معدودات في ارض سيده او يحتطب له مقداراً معلوماً من الحطب وينقله الى داره .

ولكن لما تأسست الدول وساد نفوذها واضمحل النظام الاقطاعي ودالت دولة زعمائه وظهرت الاكتشافات والاختراعات الحديثة زالت بطبيعة الحال طرائق الاسترقاق والاستعباد والسخرة . ولكن لما اكتشف العالم الجديد عاد الاوربيون الى احياء الطرائق المذكورة في مستعمراتهم على الزنوج فكانوا يخطفون هؤلاء من سواحل

آفريقية وينقلونهم الى سواحل امريكا الشمالية والجنوبية والى سواحل اوستراليا حيث يسمونهم (يدمغونهم) كالبهائم ويسوقونهم الى مزارع القطن وقصب السكر مكبلين بالحديد وقد شد بعضهم الى بعض فيستخدمونهم في تلك المزارع عراةً حفاةً تحت حرارة الشمس اللاذعة بصورة تقشعر لها الجلود وتدمى لها القلوب رحمة واشفاقاً .

دام هذا الحال حتى اواخر القرن الثامن عشر الذي حصل فيه التحول العظيم في الافكار العامة فنشأ عن ذلك تيار عام ادى الى الغاء الرق وكان البادي بذلك الحكومة الانكليزية التي الغت طرائق الرق في مستعمراتها سنة (١٨٣٣) وحذت حذوها فرانسا فابطلت تلك الطرائق في سنة (١٨٤٨) وقلدهما في ذلك بقية الدول فابطلوا هذه الطرائق بتواريخ مختلفة الى ان قامت حكومة الولايات المتحدة الاميريكية لالغاء الرق فعارضتها الولايات الجنوبية فحدث من جراء ذلك بين ولايات امريكا الشمالية والجنوبية سنة (١٨٦٠) حروب اهلية دامية انتهت اخيراً بظفر انصار الغاء الرق فالغي وكان آخر من الغاه حكومة البرازيل في سنة (١٨٨٨) .

اما اليوم فقد اصبح الرق ممنوعاً محظوراً وقد تم الاتفاق بين الامم على ذلك فعقدت فيما بينهم معاهدات تتضمن حظر الرق حظراً باتاً .

لا نرى حاجة هنا لبيان مساوئ الرق من الوجهة الاخلاقية ودرجة تأثيره على منزلة الشخص في الهيأة الاجتماعية واخلاله بالكرامة الشخصية بل نكتفي بايضاح محاذيره الاقتصادية ففيها اقوى الادلة واشد البراهين على اضرار الرق ومساويه .

ان العامل الذي يحرض البشر على السعي هو المنفعة الشخصية فالانسان انما يجد ويسعى في دنياه بتأثير هذا العامل فاذا فقد او اختل ينقلب كد الانسان وجده الى الكسل والتقاعد عن العمل فسعي الرقيق لا يقع بعامل المنفعة الشخصية بل بدافع الخوف والرهبة من سيده فهو لذلك ناقص قليل الربح والفائدة ، ومن المعلوم عند علماء النفس ان عامل المنفعة الشخصية في المساعي البشرية يرجح جد الرجحان على دافع الخوف والرهبة ، ولذلك كانت قوة الانتاج في عمل الحر تفوق من حيث النفع والفائدة اضعاف القوة التي يبذلها الرقيق في هذا الشأن . ولقد اثبتت التجارب التي جرت في العالم الجديد هذه الحقائق وايدتها بصورة جلية .

لقد ظن اكثر الناس حين ابطل استرقاق الزنوج بل اعتقد اكثر رجال العلم ان زراعة القطن والسكر تصبح في حكم العدم بعد قليل من الزمن وان محصول هذين الصنفين سيكون اقل من القليل في

الاسواق التجارية والحقيقة انه طرأ على محصول هذين الصنفين شيء من النقص بعد الغاء الرق لان هذا الالغاء لم يقع تدريجاً بل دفعة واحدة ولكن بعد ان ظهرت في السنين التي تلت الالغاء منافع العمل الحر وفوائده الكثيرة ازدادت محاصيل هذين الصنفين زيادة لم تكن في الحسبان وهذا مادل دلالة قطعية على ان الرق ضار بمصلحة الهيأة الاجتماعية لانه مقيد لحرية العمل مانع لرقيه وتقدمه .

لجان الحرف

ليس الاسترقاق والاستعباد والسخرة هي وحدها التي كانت قديماً تسلب حرية العمل عن العامل وتقيد سعيه وانما هنالك اسباب اخرى تدعى (لجان الحرف (Les Corporations) .

تُبنى لجان الحرف على ثلاثة اركان هي :

١ — انقسام ارباب الصناعة والتجارة في كل بل الى لجان مختلفة ومنع كل من لم يكن منتسباً الى احدى هذه اللجان من الاشتغال بالصناعة او التجارة المختصة بتلك اللجنة .

فالاعمال والصناعات كلها كانت منقسمة الى لجان يحدد عدد المنتسبين اليها ولا يمكن زيادة ذلك العدد ولا يحق لمن كان خارجاً عن تلك اللجان ان يشتغل بالاعمال الخاصة بها اذ يملك الاشخاص الداخلون في

احدى الصناعات حق انحصار تلك الصناعة بهم . فالزراع كانوا مرغمين ليس بامور الزراعة وحدها بل بسكنى القرى والمزارع ايضاً وعدم مغادرتها الى الحواضر حتى اذا اضطروا الى ذلك وأُذنوا من قبل اسيادهم بالشخوص اليها وجب عليهم ان لا يقيموا في وسط المدينة بل في اكنافها وان يضعوا على صدورهم وظهورهم شارةً صفراء من النسيج تشير الى هويتهم . اما الصناع والتجار في داخل المدن فكانوا منقسمين الى لجان محدودةٍ لكل منها عمل معين لا تتعداه الى غيره كما اوضحنا ، فالخياط لا يحق له ان يقوم بعمل الرفاء فيرفو الثياب العتيقة كما ان الحذّاء لا يجوز له ان يقوم بعمل الاسكاف فيرقع النعال البالية ، وكذلك العوّاد أي صانع اعواد الطرب لا يسوغ له ان يصنع الاوتار التي يحتاج اليها بل يجب عليه ان يشتريها من صانعها . فاذا تعدى احد ارباب الصناعات على صناعة غيره يمنع من قبل المحاكم المختصة بالنظر في هذه الشؤون .

وعلاوة على ذلك فان المعتدي على صناعة غيره كان يعاقب باشد العقوبات فالذي يعتدي على ارض الغير فيسرق حنطته او فاكهة بستانه يُجزى على ذلك بقلع سنه او ضرسه ، والذي يصطاد في ارض احد زعماء الاقطاعات يعاقب عقاباً قاسياً ، والذي يدعو المشتري الذي

هو اقرب الى مخزن جاره من مخزنه يعرض نفسه لاشد العقوبات . وكان لا يحق للتاجر الاجنبي ان يقيم في بلاد الانكليز اكثر من اربعة ايام والذي لا يؤدي ما عليه من الضرائب يُبنى امام داره او مخزنه جدار فيه نافذة صغيرة فيضطر الى الدخول والخروج منها متدلياً او متسلقاً على سلم من الحبال .

٢ – تحديد عدد المنسوبين الى كل لجنة وتعيين كيفية الانتقال من درجة الى اعلى بين اعضاء اللجنة الواحدة .

فاللجان كانت معينة كما ان عدد المنتسبين اليها كان محدداً بمقدار لا يزيد ولا ينقص فلأجل الانتساب الى احدى اللجان كان يجب الانتظار ريثما يشغر محل في تلك اللجنة ولا يجوز لأي كان الدخول في احدى اللجان الا بصفة اجير ثم يرتقي بعد مدة معينة وبعد اقامة مراسم مخصوصة الى درجة الصانع فالمعلم اللذين حدد عدد كل منهما في اللجنة التي ينتسبان اليها بحيث لا يسوغ التغيير والتبديل في ذلك العدد الا بموافقة اعضاء الهيأة العامة المنتخبة من قبل اللجان كافةً . وكان هذا الانتقال من درجة الى اخرى صعباً جداً بحيث يحتاج الى اقامة مراسم شاقة كما ذكرنا والى تقديم نموذج من العمل يعد (اثراً بديعاً في الصنعة Chef-D'æuvre) يدقق فيه من قبل مجلس مؤلف من اساتذة

تلك الصناعة .

ليس من السهل الحصول على موافقة مجلس اساتذة احدى الصناعات على اعتبار صاحب الأثر البديع استاذاً في صناعته ، لان هذه الموافقة تضيف الى ساحة العمل عزاحماً جديداً للأساتذة الآخرين . فكان نيل هذه الموافقة يتوقف على اداء مبالغ كبيرة بصفة رسم دخول الى صندوق اللجنة واقامة مآدب وتقديم هدايا للاساتذة الموكول اليهم الموافقة على ذلك ولكن ابناء الاساتذة ما كانوا ليكابدوا امثال هذه الصعوبات في سبيل الحصول على قرار يجعلهم في عداد الاساتذة بل كان علاوةً على ذلك يخفف عنهم رسم الدخول ويقلل من المدة التي يجب عليهم قضاؤها كأجير وصانع ولا يكلفون تقديم نموذج من عملهم يعد أثراً بديعاً في الصناعة التي ينتسبون اليها .

٣ - تقييد قواعد العمل بقيود هي غاية في الشدة والصرامة .

فقد كانت اوامر الحكومة تصدر بتحديد مناطق الزراعة . فكان الزراع واصحاب الاراضي من عوام وخواص وامراء وزعماء اقطاعات ومن ماثلهم من رجال الطبقات المختلفة مكلفين بانفاذ احكام تلك الأوامر ومضطرين الى زرع اراضيهم وفق القواعد المحددة فيها ومجبرين على زرع انواع المزروعات التي حددت لهم في تلك الاوامر

ومن يخالف ذلك تصادر محصولاته فتتلف او تحرق وتنصب عليه انواع النكبات والعقوبات .

وهكذا الحال في المدن فان قواعد العمل كانت مقيدة فكل عمل من الأعمال كانت تحدد انواع الآلات والادوات التي تستعمل فيه وشكل المتاع وهيئته وطوله وعرضه والمواد الاولية التي يصنع منها ووزنه ولونه وغير ذلك من الاحوال التي لا يجوز للأجير والصانع او الاستاذ في صنعته ان يتجاوزها قيد انملة ، فصانع الجوخ مرغم على ان يجعل طول الثوب وعرضه ولونه ونوع الصوف المستعمل فيه وطريقة نسجه وفق القرار المتخذ من هيأة اللجنة فاذا خالف ذلك بأن غيّر وبدّل في نوع الصوف او زاد ونقص في الطول او العرض او خالف اللون والشكل فان مصنوعاته تصادر وتحرق وينكل به اشد تنكيل .

وكان الاساتذة يهتمون بمنع منافسيهم من العمل اكثر من اهتمامهم بتوسيع دائرة اعمالهم الانتاجية فكانوا لا يألون جهداً في مراقبة اعمال خصومهم واقامة العراقيل في طريقهم وذلك باعلام المحاكم والمجالس الموكول اليها امر النظر في المخالفات التي يرتكبها ارباب الصناعات بما يأتيه خصومهم من امثال هذه المخالفات .

ذكر الموسيو (دونوايه Dunoyer) في كتابه المسمى (حرية العمل La liberté du Travail) العبارة الآتية :

« ان اصحاب المعامل لا يحق لهم ان يتصرفوا في صنع الاشياء كما يشاؤون بل حسب الأوامر التي تصدر اليهم من جانب الحكومة فهؤلاء لا يلاحظون في اعمالهم رغبات المستهلكين واذواقهم وانما عليهم ان يطبقوا مفاصل القانون . وكان يوجد مفتشون ومحافظون ومراقبون واهل خبرة وآلاف من الموظفين المختلفي الالقاب والوظائف ، فاذا شوهد أن صاحب معمل خالف النظام في عمله تحرق جميع مصنوعاته وتحطم كل آلاته وادواته . واغرب من ذلك انه كان يستوفي الجزاء النقدي من المخترعين الذين يبتدعون شيئاً جديداً في الصناعة » .

وفي النهاية اصبح الغاء هذه الطريقة من الواجبات لأن ضررها الناشئ عن تضييقها على فكرة الاختراع والتقدم وضح للعيان فالغيت في انكلترا سنة (١٧٦٠) ولكنها دامت في فرانسا حتى سنة (١٧٩١) فكان الصناع الاذكياء الذين يريدون العمل الحر ومراعاة القواعد والاختراعات الحديثة يهجرون فرانسا الى انكلترا اوالى هولانده التي كان العمل فيها حراً . اما الباقون فكانوا يرجحون البقاء في فرانسا

سائرين على نهجهم القديم بسائق العادة وقد دام هذا الحال حتى ظهر الرجل العظيم (تورغو Turgot) فاقنع الملك لويس السادس عشر بالموافقة على القانون الموقت الذي نشره سنة (١٨٧٦) المتضمن الغاء لجان الحرف . ولكن الملك رجع بعد ستة اشهر بتحريض من كانوا يستفيدون من النظام القديم فأقال وزيره والغى القانون وعادت اللجان الى سابق حالها حتى الغيت بعد ذلك الغاء تاماً في سنة (١٧٩١) ابان الثورة الافرنسية الكبرى .

الا ان حرية العمل لم تصل الى درجة الكمال الا في سنة (١٨٥٠) حيث زال كل أثر للنظام القديم في جميع البلاد والامصار وبهر الرقي والتقدم السريع الذي حصل من جراء ذلك العقول والافكار وامكن تطبيق الاختراعات والاكتشافات الحديثة التي سارت بالحضارة والمدنية سيراً حثيثاً فابلغتها ذرى الكمال .

٣

تقسيم العمل

LA DIVISION DU TRAVAIL

تقسيم العمل وانواعه — منافع تقسيم العمل — شروط تطبيق قاعدة تقسيم العمل — مساوئ تقسيم العمل — الآلات والادوات — اسباب اختراعها — نقمة العمال عليها — منافعها — شروط استعمالها — مساويها .

تقسيم العمل وانواعه

لا لنا ونحن نبحث في العوامل المؤثرة في نمو الإنتاج ان نذكر احد هذه العوامل المهمة الذي يدعى (تقسيم العمل) .

لا يخفى ان الهيأة الاجتماعية كانت في بدء امرها تتألف من أُسر مستقلة وكانت افراد كل اسرة تتساند في القيام بالأعمال التي تعود على الأسرة بالنتائج النافعة وتعمل متآزرة على تهيئة ما تحتاج اليه من قوت وكسوة ومأوى ، واذا مرض احدهم قام الآخرون بمعالجته

واذا شذ بعضهم او اخرج من حظيرة الأسرة عمل الآخرون على نصحه وارشاده واعادته الى الحظيرة ، فكانت الاسرة هي الحاكم والمحكوم والمنتج والمستهلك في آنٍ واحد . ولكن لما تكاثر افراد البشر وتشعبت الاسر وتوفرت فيما بينهم العلاقات والروابط وتشابكت المصالح والمنافع اضطروا الى النزول على حكم احدهم لأجل فصل الخلافات التي تحدث بينهم فتألفت منهم القبائل وسادها اشدهم عصبية واقواهم مراساً فكان زعيمهم الاكبر ، يقودهم في الحروب والمغازي ويقضي بينهم بالعدل في السلم ويردع المسيء عن اساءته ويكف عن المظلوم ظلامته ثم جاء زمن كثرت فيه الخصومات ونمت اسباب الخلاف والمنازعات واتسعت القبائل وزاد عدد افرادها فلم يعد باستطاعة الزعيم الواحد أن ينجز هذه الأعمال وحده وحينئذٍ قضت الضرورة بانضمام اشخاص آخرين اليه لكي يساعدوه في مهمته فوكل امر قيادة الجيش الى شخص وسلم القضاء الى آخر وعهد بشؤون التشريع والتنفيذ والادارة الى غيرها تحت اشراف الزعيم الاكبر ومراقبته وعلى هذه الصورة انقسمت قوى الدولة حسبما جاء في تعريف مونتسكيو (Séparation du pouvoir) الى ثلاث قوى : التشريع والتنفيذ والقضاء واختص كل فريق ممن مر ذكرهم بما عهد اليه من اعمال تلك

القوى .

وقد تفرعت هذه الأعمال فيما بعد فاصبح امر الاحاطة بسائر اجزائها فوق طاقة القائمين بها فاختص بتدريب الجيش وقيادته اناس وباعداد اقواته وملابسه آخرون وبتهيئة اسلحته ومعداته غيرهم كما تفرع القضاء والتشريع والتنفيذ فتنوعت المحاكم وانقسمت الى حقوقية وجزائية وتجارية وعين لها درجات من بداية واستئناف وتمييز الى غير ذلك وانقسمت قوة التشريع الى لجان متنوعة منها ما ينظر في وضع القوانين ومنها مايعالج الشؤون المالية ومنها مايعنى بالأمور الداخلية او الخارجية او السياسية او الاقتصادية . وانقسمت قوة التنفيذ الى اقسام متعددة كانت في اول امرها منحصرة في اربع او خمس حتى بلغت في المدة الأخيرة اكثر من عشرة او خمسة عشر لدى بعض الدول المتمدنة وذلك حسب تنوع الوظائف والاعمال الموكولة اليها .

وعلى هذه الصورة لم يبق في يد الأسرة مما سبق بيانه من الامور غير الشؤون الاقتصادية التي كانت في بدء امرها مقتصرة على تأمين حاجات الأسرة حينما كانت صغيرة قليلة العدد ولكنها لما نمت بنماء افرادها وتكاثرهم اصبح خارجاً عن استطاعة كل فرد منهم ان يشترك بجميع الأعمال المتعلقة بتأمين تلك الحاجات ولذلك قضت الضرورة

بتقسيم هذه الأعمال على الافراد فاختص بعضهم بانشاء مسكن الأسرة وقام بعضهم بإسامة مواشيها وزاول بعضهم حرث حقولها واشرف بعضهم على تدبير شؤون المنزل واعداد ماتحتاج اليه الاسرة من مأكل ومشرب وملبس وهلمجرا .

وكما تم تقسيم العمل بسائق الضرورة بين افراد الأسرة كذلك انتقل هذا التقسيم الى اجزاء الامة الواحدة اذ تمكن بعض الأسر من إنتاج بعض انواع الحاجات بصورة لم تتيسر لغيره فاختص بعض تلك الأسر باستخراج الجبن والزبدة وانفرد البعض الآخر بإنتاج القطن والحديد أو الفحم واتقن الثالث صنع الملابس والاحذية وتفنن الرابع في صنع الآلات والادوات واسباب الزينة وقس على ذلك حالة الأمم فإن كلاً منها تيسر له صنع مالم يتيسر لغيره من الحاجات بحسب استعداد اهله وطبيعة بيئته وهذا مادعا الى اجراء المبادلة بين الناس على مختلف اجناسهم واقطارهم .

يظهر لك مما تقدم أن الأعمال الاقتصادية بدأت ساذجةً شأن غيرها من الأعمال ثم توزعت بين الأفراد والأسر والبلدان والأمم حتى عمت جميع الممالك والأمصار بحيث اختص كل فردٍ أو اسرةٍ أو بلدٍ أو امةٍ بنوع من هذه الأعمال بحسب قابليته واستعداده وطبيعة

الاقليم الذي يعيش فيه وهذا مادعي في علم الاقتصاد (تقسيم العمل Division du Trevail) .

لايقتصر تقسيم العمل على الشؤون السياسية والاقتصادية فقط بل هو طبيعي في غيرها فاذا نظرنا الى الطبيعة نجد انها عملت على تقسيم العمل بين اعضاء الجسم فخصت الدماغ بالتفكير والعين بالبصر والاذن بالسمع وهكذا بقية الاعضاء كلٌ بما خلق له كما انها خصت المعدة بهضم الغذاء والامعاء بامتصاص المواد الغذائية والدم بتوزيع تلك المواد على سائر اعضاء الجسم والرئة بتنقية الدم الى آخر ماهنالك من الجوارح والاعضاء .

ان اعمال البشر في سبيل تحقيق حاجاتهم وتأمين اسباب راحتهم وهنائهم قد زادت في هذا العصر زيادة عظيمة وتنوعت تنوعاً كبيراً واتسع نطاقها حتى اصبح يستحيل على اي شخص أو على أية امةٍ ان تقوم باستخراج ماتحتاج اليه من المواد المخبوءة في جوف الأرض أو المنتشرة على ظهرها او تصنع من تلك المواد ما يساعدها على تأمين اسباب حياتها وتوفير لذتها وهنائها وذلك لدواعٍ كثيرة منها : تنوع الحاجات وتزايدها تزايداً فاحشاً . ومنها : تنوع الاعمال التي تبذل في سبيل الحصول على تلك الحاجات واتساع دائرتها بصورة تحير

العقول وتخلب الالباب . ومنها : رقي العلوم والفنون والصناعات وكثرة الاختراعات والاكتشافات التي قضت بتقسيم العمل بين افراد البشر ودعت الى الاختصاء في كل فرع من فروعه فاصبح الناس منقسمين الى طبقات واصناف شتى منهم الطبيب والمهندس والمحامي والموظف والتاجر والعالم والكاتب والشاعر والصحافي والفلاح والمزارع والبنّاء والصانع والعامل والسائق والمكاري وغير ذلك .

على هذه الصورة اصبح العمل مقسماً بين الناس كل بحسب مزاجه وفطرته واستعداده وبيئته واصبح كل شخص او امة يعمل لنفع غيره اكثر من نفسه ويتناول ما يحتاج اليه من نتائج اعمال ذلك الغير على سبيل مقايضة محصول عمله بمحصول عمل الآخر .

والناس للناس من بدو ومن حضر

بعض لبعض وان لم يشعروا خدم

تقسيم العمل على نوعين :

الاول نخصه باسم (توزيع العمل Distribution du lravail) وهو عبارة عن مزاولة كل شخص او كل اسرة أو امة نوعاً من انواع العمل وبعبارة اوضح صنعة من الصناعات بما فيها من فروع العمل واجزائه كأن يتفرغ بعض الاشخاص للعمل الزراعي وان يختص

غيرهم بالعمل التجـاري او الصناعي وهكذا الأسر والامم فان كلاً منهـا يعني بنوع او نوعين من انواع الصناعات السبع التي مر ذكرها في القسم الاول من هذا الكتاب ويكون ذلك بحسب طبيعة اراضيها واستعداد افرادها واهاليها .

والثاني ندعوه (تجزئة العمل Morcellement du travail) وهو عبارة عن مزاولة بعض الاشخاص صنعةً من الصناعات على ان يتفرغ كل منهم لممارسة جزء من اجزائهـا . وهذا هو المقصود من تقسيم العمل في علم الاقتصاد .

مثـال ذلك : المصنع الذي تصنع فيه الساعات فبعض العمال فيـه يتفرغ لصنع عقاربها وبعضهم يصنع اطارها ويختص غيرهم بصنع دواليبها او ابرتها ويقوم آخرون بصنع بقية اجزائهـا ، ثم يجمع تلك الاجزاء صانع فيتم تركيبها وهلم وجرا .

لا يكون تقسيم العمل في كل بلدة كما هو في غيرهـا بل يكون ذلك على نسبة حاجة تلك البلدة . ففي المدن الصغيرة التي لا يزيد عدد سكانهـا على عشرة آلاف شخص مثلاً يبيع التاجر اصنافاً مختلفـة لا علاقة لاحدهـا بالآخر : كأن يبيع الملح والبهـارات والاحذية والاقمشة والغلال وفي بعض الاحيان الادوية والعقاقير وغيرها. ومثله

الطبيب فانه يطبب جميع الامراض وقد يزاول الطب البيطري احياناً اما في المدن الكبيرة التي يربو عدد سكانها على مائة الف مثلاً فان الحالة تتغير اذ يستقل تجار الحبوب وتجار الاحذية والاقمشة فيتعاطى كل طائفةٍ منهم بيع صنف من هذه الاصناف كما ان بيع الادوية والعقاقير ينتقل الى الصيدليات. وهكذا الحال في الاطباء اذ يصبح الطبيب البيطري غير الطبيب البشري ويكون طبيب العيون غير طبيب الاسنان وطبيب الامراض الجلدية غير طبيب الامراض الباطنية او الزهرية.

اما اذا اربى عدد النفوس على المليون او تجاوزه الى اكثر من ذلك فحينئذ ينقسم تجار هذه الاصناف الى فئات تتعاطى كل فئةٍ منهم بيع جزء من هذه الاصناف فيكون تاجر الاقمشة الصوفية غير تاجر الاقمشة القطنية وبائع الاصناف الحريرية غير بائع الاصناف الكتانية ويعنى بعض التجار ببيع المنسوجات المختصة باستعمال الرجال كما يزاول غيرهم تجارة الملبوسات التي تخص النساء وينقسم ايضاً اطباء الفرع الواحد الى شعب مختلفة فيكون من اطباء الامراض الباطنية اطباء الكلى والمسالك البولية واطباء الانف والبلعوم واطباء المعدة والامعاء واطباء الرئة والدورة الدموية وهلم وجرا.

وسبب ذلك ان التاجر في المدينة الكبيرة لا يجد الوقت الكافي

للمتاجرة في جميع الاصناف التي يستطيع مزاولتها التاجر المقيم في المدينة الصغيرة ومثله الطبيب الذي لا يستطيع معالجة جميع الامراض اذا كثر عدد زبائنه بل يضطر الى التخصص بنوع او نوعين منها .

اول من بحث في تقسيم العمل (افلاطون Platon) اذ جاء في كتابه المدعو (بالجمهورية République) : « اذا قام كل شخص بعمل ما يحسنه وتخلى عما سواه من الاعمال الى غيره يكون قد جمع بين السهولة والاتقان » ثم جاء بعده (فه رغوزون Ferguson) الذي بقي اسمه في طي الخفاء فاوضح في كتابه الذي نشر سنة (١٧٦٧) باسم (Essai sur la société civile) اي (تجربة في المجتمع المدني) طريقة تقسيم العمل وتعرض لذكر تجزئة العمل بصورة مبهمة . ثم جاء آدم سميث فاوضح هذه المسئلة بوجه التفصيل وقد استوعب شرحها الفصول الثلاثة الاولى من كتابه المشهور .

منافع تقسيم العمل

ذكر آدم سميث ثلاث منافع لتقسيم العمل نأتي على ذكرها فيما يلي :

١ — اكتساب الحذق والخبرة في العمل .

لأن العامل الذي يقضي شطراً عظيماً من حياته في ممارسة صنع جزء معين من اجزاء العمل يكتسب فيه خبرة فائقة وحذقاً نادراً يفضيان الى نماء الانتاج واتقانه . لان ذلك العمل الذي يظهر غامضاً مبهماً في تركيبه يصبح بفضل تقسيمه الى اجزاء صغيرة عبارة عن حركات ميكانيكية بسيطة يألفها ذهن العامل وعضلاته فيكررها باطراد عظيم وسرعة فائقة كما هو المشاهد في صناعة النسج بمعونة الانوال وفي ترتيب الحروف وتوزيعها في المطابع وفي الكتابة على الآلة الكاتبة وغير ذلك .

٢ — الاقتصاد في الوقت وحسن استثمار الآلات .

لان العامل الذي يمارس منفرداً صنع شيء من الاشياء يضطر الى تغيير مكانه من حين الى آخر لاجل استعمال جميع الآلات التي تساعد على صنع اجزاء ذلك الشيء فهو يصرف قسماً كبيراً من وقته في التنقل بين آلة واخرى . كما انه حينما يباشر العمل باحدى الآلات يضيع وقتاً آخر ريثما يتمكن من ادارتها حتى تصبح مهيأة للعمل . بخلاف العامل الذي يستقل بفرع من فروع العمل فانه لا يحتاج الى تبديل مكانه كما ان الآلة التي بيده تزداد حركتها سرعة مازال دائباً في استعمالها بحيث تتضاعف قوتها وتشتد حركتها .

٣ — اكتشاف اسهل الطرائق العملية واقصرها .

لان نظر العامل اذا كان متجهاً نحو فرع واحد فانه يبذل جهده في سبيل

جعل الآلة التي يستخدمها في عمله (ابسط) اجزاءً واقل تركيباً واسهل استعمالاً لكي يتوصل الى غرضه من الانتاج بها باقصر وقت واقل كلفة . والدليل على ذلك ان اكثر اقسام الآلات والادوات المستعملة في المعامل والمصانع كان اختراعها من قبل العمال انفسهم .

لقد اعترض البعض على هذا القول ونفوا انفراد العمال والمهندسين المشرفين على الاعمال باختراع الآلات والادوات وادعو بان اختراع القسم الاعظم منها يعود الفضل فيه الى غيرهم . ونحن مع اعترافنا بذلك نقول ان هذا لاينفي ان هذه الاختراعات انما نشأت بفضل تقسيم العمل وهذا ما نريده :

ذكر المؤلفون هذه المنافع واضافوا اليها ما يأتي :

أ — اقامة الآلات والأدوات مقام الأيدي العاملة في اكثر الأعمال بسهولة .

لان الاعمال اذا تجزأت واصبحت عبارة عن حركات ميكانيكية مطردة كما ذكرنا في الفقرة الاولى لايبقى حاجة الى استخدام اليد العاملة بل يكتفى باستخدام الآلة التي يكون عملها متقناً ومتناسقاً اكثر من اليد واوفر نفعاً وارخص ثمناً .

ب — الانتفاع من عمل كل شخص بقدر طاقته واستعداده .

لان العمل اذا انقسم الى فروع متعددة يكون منها العسر ومنها السهل ، ومنها ما يحتاج الى بذل العناية وانعام النظر ويستدعي الحذق والمعرفة ، ومنها ما يكون على خلاف ذلك . فكل عامل قوياً كان ام ضعيفاً ، عالماً او جاهلاً يجد

له عملاً يناسب حاله ، كما ان الرجال والنساء والاطفال يجدون لهم اعمالاً بحسب مقدرتهم . وينتفع اصحاب المعامل من ذلك فلا يضطرون الى استخدام الرجال الاقوياء في جميع اعمالهم بل يستطيعون استخدام النساء والاطفال في بعض تلك الاعمال بأجور اقل بكثير من اجور الرجال . وبهذه الصورة يتسنى لهم التوفير والاقتصاد في رؤوس الاموال المستخدمة في الانتاج فلا يقع فيها تبذير ولا اسراف ويستطاع بهذه الواسطة تخفيض اثمان المحصولات والمصنوعات ومزاحمة الاسعار في الاسواق .

ج — تقصير المدة في تعلم الصنعة .

لان العمل اذا كان جامعاً لفروع كثيرة متشابكة متداخل بعضها في بعض فان مدة تعلمه واتقانه تكون اطول بحكم الطبع مما اذا كان فرعاً معيناً محدوداً فانه يستطاع تعلمه بمدة اقصر وطريقة اسهل .

ويذكر المؤلفون عدا ذلك جملة منافع لقاعدة تقسيم العمل التي يتيسر بفضلها القيام بالمشروعات الكبيرة بادارة كبار المستحدثين وتحت اشراف مهرة المهندسين ويمكن تفتيش الاعمال فيها ومراقبتها بسهولة زائدة . لأن فروع تلك الاعمال تكون مستقلة غير متداخلة ولا متشابكة ، الامر الذي يسهل على المراقب محاسبة كل عامل على نتائج عمله . بعكس ما اذا كانت تلك الفروع متشابكة . متداخلة فانه لا يمكن اذ ذاك اجراء هذه المحاسبة بسهولة اذ يختلط عمل العامل النشيط بعمل

العامل البليد فيعسر بل يتعذر حينئذ معرفة المجلي من المقصر — الى غير ذلك من المنافع والفوائد .

لا تقتصر قاعدة تقسيم العمل على الاشخاص والأسر بل يسري حكمها الى البلاد والامم كما اوضحنا آنفاً وقد يتجاوز هذا التقسيم بحيث يشمل القارات الكبرى بتأثير عوامل طبيعية ومؤثرات تاريخية موروثة وذلك لأن الطبيعة لم تقسم المواد الأولية كالفحم والحديد وسائر المعادن والزيوت والأملاح والاسماك والحيوان والطير بين جميع القارات على السواء كما انها لم تمنح كل الأراضي خواص الانبات وخصب التربة فلا ينبت البن والشاي والفلفل والبهار والموز والقطن والحرير وانواع الفاكهة والخضار والحبوب والأثمار في جميع اصقاع بدرجة متساوية . ومثله استعداد البشر واهليتهم فان البشر فيهما متفاوتون في اصل الفطرة فبعضهم ذو استعداد لتربية الماشية كما ان البقاع التي يقطنها هؤلاء صالحة لذلك من جهة اقليمها وموقعها ، والبعض الآخر ذو قابلية لصيد الاسماك او لقنص الطيور والوحوش ، وغيرهما يصلح لزرع الحبوب والقطن والحرير ونسج الأقمشة وصنع الآلات والأثاث. وقد اختصت كل قارة بل كل مملكة ومقاطعة وقرية بإنتاج نوع او اكثر من حاجات البشر المختلفة بحسب قابلية اراضيها واستعداد اهاليها

وحذقهم ودربتهم . وتبادل الناس هذه المحاصيل والمصنوعات فأدرك كل حاجته ونال بغيته بهذه الواسطة . وقد أثرت سهولة المناقلات في هذا السبيل تأثيراً كبيراً فكانت قاعدة تقسيم العمل تزداد رسوخاً ونمواً وتقدماً كلما كثرت وسائط النقل وازدادت اتقاناً وسرعة وسهولة . ولا يخفى مالقانون الوراثة من التأثير في هذا الشأن فان الطفل ينمو مقتفياً أثر أبيه في الصنعة ويخلفه فيها في الغالب وقليل من هم الذين يسلكون سبلاً غير سبل آبائهم في الكسب والعمل . ويعدّ قانون الوراثة هذا من اهم العوامل في استعداد الشخص وقابليته .

شروط تطبيق قاعدة تقسيم العمل

يتوقف تطبيق هذه القاعدة اعني تقسيم العمل تطبيقاً صحيحاً بحيث يثمر الثمرة المنتظرة منه على الشروط التي نذكرها فيما يلي :

١ — كثرة النفوس

لأن تقسيم العمل يستدعي نماء الإنتاج وهذا يفضي الى زيادة المحصولات والمصنوعات . فاذا كانت النفوس قليلة لا يحصل النفع المطلوب من تطبيق قاعدة

تقسيم العمل بسبب عدم الرواج الناشئ عن قلة النفوس الذي يؤدي الى الكساد ويستدعي تحديد الإنتاج لا تزيده وانمائه .

٢ - حرية التجارة بين الامم

لأن حرية التجارة تدعو الى زيادة المنافذ والاسواق التجارية ورواج المحاصيل الزراعية والصناعية وهذا ما تتطلبه قاعدة تقسيم العمل التي تستدعي نماء الانتاج وكثرته على عكس قاعدة الحماية فانها تؤدي الى قلة المنافذ وتفضي الى تحديد الانتاج وهذا ينافي قاعدة تقسيم العمل ويناقضها تماماً .

٣ - رخص اجور النقل وسرعة المناقلات وسهولة الشحن

لان وسائط النقل اذا كانت مفقودة تضطر كل مملكة الى الاقتصار على إنتاج ما تحتاج اليه من المواد والاشياء التي تستهلك في داخلها بصورة محدودة فلا يبقى ثمة مجال لتطبيق قاعدة تقسيم العمل (التي تجعل اهالي تلك المملكة يتبارون في استثمار خيراتها ومرافقها الطبيعية ويستوردون ما عداها بطريق المبادلة) على عكس ما اذا كانت وسائط النقل متوفرة سهلة وكانت اجورها رخيصة فانه يتيسر حينئذ لتلك المملكة ان تستفيد من خواصها الطبيعية وان تعمل على تنمية انتاجها الى الحد الاقصى لان وسائط النقل تفتح لها اسواق العالم باسرها .

٤ - وفرة رؤوس الاموال وتكاثفها

لان تطبيق هذه القاعدة يتوقف على استخدام العدد الوفير من العمال وانشاء

الابنية الجسيمة وشراء الاراضي الواسعة واستحضار الآلات والادوات والمواد الاولية الكثيرة وهذا يحتاج الى رؤوس اموال كبيرة . واحسن طريقة يرجع اليها في هذا الشأن هي العمل على تأسيس الشركات المالية لان رقي قاعدة تقسيم العمل وتقدمها يسير مع رقي فكرة الاشتراك في رؤوس الاموال جنباً الى جنب .

٥ — رقي العلوم والصناعات

وهذا ايضاً ضروري لأن البلاد التي يخيم فيها الجهل وتنحط فيها الصناعات لا يتيسر لها ان تتمشى على قاعدة تقسيم العمل على عكس البلاد التي تكون فيها العلوم والصناعات زاهية، زاهرة فانه يوجد اخصائيون في كل فرع من فروع تلك العلوم والصناعات اذ يفقه اهلها قيمة الاخصاء فيراعونه في اعمالهم ومختلف مساعيهم .

يوجد في بعض البلاد الكبيرة بيوت تجارية واسعة تباع فيها انواع البضائع من اثاث ورياش وماعون وما اشبه ذلك وقد يلاحظ في مثل هذه البيوت انه لم تراع فيها قاعدة تقسيم العمل . والحقيقة هي على خلاف ذلك . لان هذه البيوت جمعت كل ما يحتاج اليه الناس من هذه البضائع تحت سقف واحد تسهيلاً للمستهلكين ولكنها تخصص لكل نوع من هذه البضائع عاملاً مستقلاً وغرفةً خاصةً . وعلى هذه الصورة تكون قد عملت بقاعدة تقسيم العمل ولكنها زادت عليها ان جمعت كل ما يحتاج اليه الانسان من هذه الاصناف تحت سقف واحد ووفرت عليه عناء التفتيش عنها في اماكن مختلفة .

مساوىء تقسيم العمل

يذكر المؤلفون جملة مساوىء لقاعدة تقسيم العمل نأتي على ذكرها فيما يلي :

١ – ان العامل الذي يقضي عمره بصنع جزء صغير من اجزاء مصنوع ما – يختبل وتحط مداركه فيصبح بليداً بمنزلة الحيوان او الآلة المتحركة . فاذا نظرنا الى عامل قضى شطر عمره بصنع عقرب الساعة مثلاً نجد ان هذا الانسان لم يكتسب في حياته شيئاً ولا ينتظر منه نفع مافي المستقبل . لأن مزاولة صنع جزء معين يتكرر على نسق واحد زمناً طويلاً – لا يدع له مجالاً للتفكير في شيء آخر فيخمد ذكاؤه ويفقد مواهبه ويبقى جامداً كالآلة ، حكمه حكم الآلة الصماء . هذا عدا مافي ذلك العمل الشاق من السآمة والملل بسبب تكرره باطراد وعلى نسق واحد مدى العمر ، وهذا بالطبع يفقد العامل نشاطه . قال لومونتيه Lemontey (١) «ومن المحزن ان يكرس العامل حياته لصنع الجزء الثامن عشر من الدبوس »

(١) نقلاً عن خلاصة الاقتصاد السياسي لحسين علي الرفاعي المصري

لا يسعنا ان ننكر تأثير هذا العامل في حياة العمال ومعيشتهم ولكننا نقول ان هذا الأمر ضروري لا يمكن اجتنابه كما انه مبالغ فيه لأن الحقيقة ليست كذلك .

اولاً لو فرضنا ان العامل لم يقتصر على صنع عقرب الساعة مثلاً بل عمل على صنع الساعة كلها فهل يختلف عمله اختلافاً كبيراً عن عمل صانع العقرب من حيث خمول هذا وجموده ورقي ذاك ونشاطه ؟ اننا لا نرى فرقاً كبيراً بين عمل الاثنين لان كلاً منهما جالس امام منضدته ، منكب على مزاولة عمله ، احدهما يصنع الاجزاء الصغيرة والثاني يجمعها فيؤلف منها الساعة .

ثانياً اذا فرضنا صحة هذا الاعتراض وعملنا على ابطال قواعد تقسيم العمل وتجزئته فهل يستطيع كل انسان ان يصنع جميع ما يحتاج اليه بمفرده وماذا تكون النتيجة ؟ هل يرتقي جميع افراد البشر ويكون ذلك باعثاً الى تفتيق اذهانهم وبلوغهم قمة الرقي والنجاح ؟ لقد ذكرنا قبلاً عدم استطاعة كل فرد ان يصنع جميع حاجاته بنفسه واقمنا على ذلك الادلة والبراهين . ومع هذا فان الاعتراض المذكور مبالغ فيه لان كثيراً من العلماء كانوا يكسبون رزقهم بمثل هذه الاعمال الصغيرة ولم يمنعهم ذلك من النبوغ والتفوق الذي كان له في رقي العلوم والمعارف تأثير عظيم (كجان جاك روسو) واضرابه كما ان كثيراً من رجالات الكون وعظمائه (كفورد) و (روكفلر) وغيرهم نشأوا من صنف العمال العاكفين على صنع جزء واحد من اجزاء المصنوع .

اما كون العمل في هذا الحال عملا مضجراً فهذا يمكن تعديله وتخفيفه بتحديد ساعات العمل وتنزيلها الى الحد الاصغر وبذلك يتيسر للعامل ان يخصص ما يبقى من وقته للراحة واللذة ولطلب العلم الذي يفتق ذهنه ويرقى به في معارج الكمال .

وقد فتح في البلاد الراقية مدارس ودور للمكتب ليلية تلقى فيها المحاضرات في الموضوعات المختلفة . هذا عدا دور التمثيل والسينما التي تنير فكر العامل وتوسع دائرة علمه وفهمه .

٢ — ان تقسيم العمل يفضي الى تخصص بعض الاشخاص مدى حياتهم ببعض الأعمال المضرة بصحتهم الداعية لاشمئزازهم ونفرتهم وبذلك تختل صحتهم وتفسد اخلاقهم وآدابهم الاجتماعية عدا ان ذلك يجعلهم يكرهون الحياة ويأنفون العيش في هذه الحالة .

نعم هذا الاعتراض وارد ايضاً ولكن هذا الحال ضروري ومبالغ فيه لان هذه الاعمال لازمة للمجتمع لا يستغنى عنها وليس الذنب فيها ذنب تقسيم العمل بل هو ذنب الهيأة الاجتماعية التي تشعر بحاجتها الى هذه الصناعات ولا ترى لها مندوحة عنها : كصناعات الدباغة ومهنة كنس الطرقات ورفع القاذورات وتعزيل المراحيض وتنظيفها وما شاكل ذلك من الاعمال . فهل اذا زاول جميع افراد البشر هذه الاعمال تزول منها هذه المحاذير والمضار ؟ الا يكون الشخص الذي الف مزاولتها اقل نفرةً واشمئزازاً من غيره الذي لم يزاولها ؟ فما هي الحيلة اذاً في هذا الشأن ؟ ان وجود هذه الصنائع يستدعي حتماً قيام بعض الناس بممارستها فهل يستحسن قيام جميع الاشخاص بذلك على سبيل المناوبة كما يرتأي (فوريه) و (روبرااوون) واضرابهما ؟ الا يكون ذلك ادعى للنفرة والاشمئزاز من انفراد بعض الاشخاص بها وقد الفوها ومرنوا عليها ؟

ثم لماذا تكون هذه الاعمال داعية لفساد اخلاق اصحابها ؟ ألسنا نرى

بين مزاولي هذه الصنائع والمهن من هم اشرف نفساً واطهر قلباً من كثيرين من الذين لا يزاولون عملاً ما او يزاولون الاعمال التي يعدها البشر شريفةً ويتزاحمون عليها ؟

ومع ذلك فان كلاً من المحذورين المار ذكرهما اصبحا غير واردين في هذه الايام بسبب ارتقاء البشر واختراع الآلات المتنوعة التي تنوب مناب الاشخاص في هذه الشؤون . فصنع الاجزاء الصغيرة في اكثر الصناعات اصبح من الاعمال الميكانيكية التي تقوم بها الآلات ولا يحتاج الانسان في سبيل صنعها الاّ الى تدوير الآلة والاشراف عليها كما ذكرنا في بحث (منافع تقسيم العمل) . وهكذا امور الكنس والرش والنظافة والدباغة وما ماثلها فانها تتم باستعمال الآلات المخترعة لهذا الغرض .

٣ — ان توزيع العمل يجعل العامل تحت رحمة الوقائع والحادثات . فالعامل الذي يختص بجزء من اجزاء الصنعة لا يتقن غيره . فاذا حدث في تلك الصنعة أزمة او اضراب او صرف عن العمل أو غير ذلك من الكوارث يضطر ذلك العامل ان يبقى متعطلاً وان يرزح تحت عبء الفاقة اذ لا يستطيع مزاولة صنعة غير صنعته التي حذقها لكي يحصل بواسطتها على القوت .

رأينا قبلاً ان مزاولة الشخص الواحد لجميع الصناعات واتقانه اياها كلها امر غير مستطاع فاذا اختص الانسان بحكم الضرورة بصنعة من هذه الصناعات وحدث فيها ازمة او اضراب فانه لابد من لحوق الضرر به سواء أكان اختصاصه بجزء

من اجزاء الصنة ام بجميع اجزائها . فاذا حدث في صناعة الساعات مثلاً ازمة ما فان ضررها لا يلحق بصانع العقرب او صانع الابرة او صانع الاطار او غيرها من اجزاء الساعة بل يلحق بهم جميعاً حتى بالذين يركبون مجموع اجزاء الساعة اذا لم يكن الضرر ناشئاً عن تجزئة العمل او توزيعه بل نشأ عن اسباب أُخر .

وعلى العكس اذا كان العمل مجزءاً في احدى الصناعات فان اجزاء هذه الصنعة تشبه اجزاء الصنعة الاخرى : فان من يصنع الابرة مثلاً يتيسر له ان يصنع الدبوس ومن يصنع هذا يستطيع ان يصنع المسمار او نصل السكين وبهذه الصورة يتمكن من الانتقال من صنعته الى صنعة اخرى تماثلها باسهل مما لم يكن مختصاً بجزء من اجزاء العمل في احدى الصناعات بل كان عاملاً على صنع تلك الاجزاء باسرها اي قائماً بجميع فروع تلك الصناعة .

ويقول الموسيو (شارل جيد) ان توزيع العمل وتجزأته هما في مصلحة العمال ومنفعتهم فلا يكون سبباً لضررهم وايذائهم . لان كل عامل اذا انفرد بصنع جزء من اجزاء الصنعة الواحدة يهمه ان ينجز غيره صنع الاجزاء الاخرى لاجل نجاح صنعته التي اختص بها ، اذ على انجاز تلك الاجزاء يتوقف رواج الجزء الذي يشتغل به هو نفسه ، ويفضي هذا الحال الى حدوث تضامن بين العمال من ارباب الصناعة الواحدة .

ولما كان ارباب كل صناعة عاملين على انتاج نوع من انواع الثروة التي يسد حاجة من حاجات البشر المختلفة وحاصلين على بقية انواع الثروة التي يحتاجون اليها بطريق المبادلة كان نجاح كل صناعة من تلك الصناعات الذي يتوقف عليه رواج مصنوعاتهم ونفاقها من اهم الاسباب التي تستدعي اهتمامهم ورغبتهم . وهذا ما يدعو الى حصول التآزر والتضامن بينهم ويجعلهم كاعضاء الجسم الواحد الحي التي لا يمكن فصلها او تفريق بعضها عن بعض بل يشترط تضامنها وعملها متحدة

في سبيل دوام حياة ذلك الجسم ونمائه .

٤ — ان تقسيم العمل الصناعي يفضي الى الاخلال بتقسيم العمل الطبيعي فيجعل ارباب المعامل يقبلون على استخدام النساء والاحداث مكان الرجال لأن اكثر الاعمال اصبحت تنجز بواسطة الآلات التي يستطيع النساء والاحداث ادارتها كالرجال وهذا ما يدعو ارباب المعامل الى ترجيح اولئك على هؤلاء لأجل التوفير والاقتصاد . وبهذه الواسطة يترك النساء اشغالهن البيتية وتربية اولادهن ويغادر الاحداث مدارسهم لأجل الاشتغال في المعامل فتختل الحياة العائلية في المنزل وينشأ الأحداث على الجهالة .

نعم ان هذا المحذور وارد ولكنه يمكن تحديد اضراره بتنزيل ساعات العمل المخصصة للنساء والاحداث الى الحد الادنى ومنحهم الوقت الكافي للتفرغ الى ادارة منازلهن والمواظبة على مدارسهم . وبهذه الصورة يتلافى هذا المحذور بل ينقلب الى نفع من الوجهة الاقتصادية لما يحصل من التوفير في رؤوس الاموال كما مر بيانه في مبحث منافع توزيع العمل .

الآلات والادوات Les Machines et les Instrument

لا بد لنا بعد البحث في حرية العمل وفي تقسيمه ان نأتي على بيان الآلات والادوات التي كان لها اعظم التأثير في تنمية النتائج الحاصلة

عن اعمال البشر وجهودهم بصورة تحير الفكر وتخلب العقل واللب .

رأينا في القسم الاول من كتاب الانتاج ان الانسان يتعذر عليه ان ينتج شيئاً دون ان يستعين برأس مال يساعده على ذلك . ورأينا ايضاً ان المفهوم الاصلي لرأس المال في علم الاقتصاد هو انه « واسطة تعين على انتاج الثروة وتسهل العمل على الصانع والعامل » .

تختلف انواع هذه الواسطة فمنها ما يتحرك بقوة عضلات الانسان مباشرة كالمطرقة التي تنوب عن قبضة الانسان والمجرفة التي تقوم مقام كفيه في جرف التراب وتسمى هذه الواسطة (اداة Instrument) ومنها ما يتحرك بمعونة القوى الطبيعية الخارجة عن جسم الانسان كالموتورات التي تتحرك بقوة البخار او الكهرباء وتستخدم في ادارة الطواحين والبواخر والسكك الحديدية والسيارات والطيارات وهلم جرا وتدعى هذه الواسطة (الآلة او الآلة الميكانيكية Machine)

اسباب اختراع الآلات والادوات

ما الاسباب التي حدت البشر الى اختراع الآلات والادوات فنأتي على ذكرها فيما يلي :

١ — عجز الانسان عن التغلب على ما تبديه الطبيعة من مقاومة حينما يريد استعمالها في سبيل الانتاج فالانسان لا يستطيع ان ينبش الارض باصابعه

او أن يقلبها بيديه وان يلين الحديد بقوة عضلاته او يذيبه بحرارة انفاسه .

٢ — ميل الانسان بفطرته الى تخفيف عناء العمل ومشقاته عن نفسه والقاء تلك الصعوبات والمزاحم على عاتق الطبيعة نفسها .

هـذه هي الاسباب التي حدت الانسان بذل الجهود العظيمة في سبيل اختراع الآلات والادوات واستخدامها في الصنائع والاعمـال فأتى في هـذا السبيل بالعجائب ونمّت فطرته عن قدرة بالغة وذكاء ساطع اذ انه لم يقنع بمضاعفة قواه الانتاجية ولم يكتفِ بتأمين السرعة والسهولة والاتقان بل تمكن من احداث الامور الخارقة للعادة وبهذه الصورة وفق الى اعـلاء مستوى التمدن والحضارة البشرية الى ذرى التقدم والرقي .

ولكن بالرغم عمـا قامت به الآلات والادوات من الخدم الجلى في سبيل حضارة البشر فانها ادت حين اختراعها واستعمالها في الصنائع الى تذمر طائفـة العمال تذمراً شديداً دعا الى معـارضة بعض علماء الاقتصاد لها والى قيام العمال انفسهم لأجل منعها او تحطيمها في بعض الاحيان .

نقمة العمال على الآلات

ينقم العمال نقمة شديدة على الآلات دون الأدوات لان الاولى تدار بواسطة قوى الطبيعة فتجعل ارباب الأعمال في غنى عن استعمال

العدد الوافر من العمال الذين يصبح معظمهم مجرداً من العمل محروماً من وسائط المعيشة على عكس الثانية التي لا يستغنى في ادارتها عن قوى العمال العضلية فهي لا تحرمهم اسباب رزقهم بل تعينهم في تنمية قواهم الانتاجية ولذلك كانت الادوات مقبولة مستحسنة لدى العمال وعند علماء الاقتصاد فلم يطرأ عليها اقل تذمر او اعتراض في دور من الادوار بل عدت رأس مال نافع ضروري في الانتاج .

منافع الآلات ومساوئها

لا ريب في ان للآلات الميكانيكية محاسن ومنافع استدعت حدوثها واستعمالها كما ان لها مساوئ ومحاذير ادت الى انتقادها واظهار النقمة عليها وها نحن ذاكرون كلاً من هذه المحاسن والمساوئ فيما يلي:

اولاً — منافعها :

أ — ان استعمال الآلات ادى الى خلاص البشر من مشقات جمة في كثير من الاعمال . فلو لم يكن للآلات سوى هذه المنفعة التي خففت احمالاً ثقيلة عن عاتق الانسانية لكان ذلك سبباً كافياً لاعطاء الآلات حقها من التقدير ومن يفكر فيما كان يلاقيه الاوائل من العقبات في تسيير السفن ونقل الاشياء لا يأبى التصديق بما سببه استعمال الآلات من السهولة والمنافع الجزيلة فأين السفن التي كانت

تسيرها قوى اشخاص كثيرين فيما مضى بشق الأنفس من البواخر الجسيمة التي يسيرها اليوم رجل واحد من دون ما صعوبة فتمخر عباب البحر المحيط وتقتحم امواجه الهائلة بسرعة تفوق الوصف وتقل من الاحمال ما يوازي الجبال ؟

ب — يوجد من الاعمال ما لو اجتمع الالوف من الرجال لا يستطيعون القيام به على ان آلة واحدة تنجزه بسهولة وسرعة كالآلات التي تحول اكبر كتلة حديدية الى صفائح رقيقة جداً كورق الكتابة وكالآلات الضخمة التي تكسر الجوزة الواحدة دون ان تبعثرها ، والآلات الدقيقة التي تقسم الميليمتر الواحد الى الف جزء متساوين .

ج — مهما كان الانسان قوي الاعضاء والعضلات فلا غنية له عن الاستراحة ، فاذا لم يعمل على ترويح نفسه وتلافي ما اضاع من قواه تفقد حياته في برهة قصيرة . اما الآلات والادوات فانها من وسائل العمل التي لا تعرف الكلل ولا تحتاج الى الاستراحة فالطواحين التي تنهي في كل يوم من الدقيق ما يكفي لأعاشة خمسين الفاً لا يطرأ على قواها الانتاجية خلل ما في حين انها لا تفتر عن العمل دقيقة واحدة .

د — ان استعمال الآلات يضاعف قوة الانتاج ويزيد في كميته

الاشياء الصالحة لقضاء حاجات الانسان . فتزداد بذلك رفاهية البشر . ولا حاجة للمقايسة بين ما كان عليه الانسان قبل ثلاثة او اربعة عصور وبين ما هو عليه اليوم ولأجل التيقن من منافع استعمال الآلات يجب المقايسة بين احوال البشر قبل خمسين عام وبين حالتهم الحاضرة فان هذه المقايسة تكفي للوقوف على الثمرات العديدة التي جناها الانسان من استخدام الآلات . كان استعمال الجوارب فيما مضى خاصاً بزمرة ممتازة من الناس مثلاً وسبب ذلك غلاء قيمها اما اليوم فقد اصبح الاشخاص الذينهم دون الدرجة الوسطى في المجتمع قادرين على استعمال الجوارب وما شاكلها من الاشياء باثمان بخسة ومنشأ ذلك هو تزايد المنتجات الناجم عن استخدام الآلات . ان مانراه اليوم من ضروب التفنن والارتقاء في مهنة الطباعة يعود الى الآلات ايضاً فقد كان اقتناء اي كتاب قبل اختراع الطباعة يحتاج الى تضحية كبيرة لأن استنساخ ذلك الكتاب لاسيما اذ كان ذو صحائف كثيره يستغرق عدة شهور ولذلك كانت العلوم والمعارف منحصرة في دائرة ضيقة ومحتكرة من قبل الرهبان وارباب النفوذ والسلطان ولكن ايجاد المطابع ادى الى زوال هذا الاحتكار وبهذه الواسطة بلغت العلوم والمعارف ماهي عليه اليوم من الرقي والازدهار .

هـ — ان استعمال الآلات قد افضى الى رخص قيم الاشياء ايضاً وجعل استعمال اكثر المنتجات التي ما برحت تنمو وتزداد يوماً عن يوم سهلاً على كل انسان . فلو لم يكن تزايد المنتجات مستدعياً رخص قيمها لكان نفع الآلات ضئيلاً جداً .

و — ان استعمال الآلات ادى الى تخفيف وطأة التباين الموجود بين طبقات البشر وافضى الى حصول المساواة التقريبية بين الناس فما كان للفقراء في الايام الغابرة ان يتشبهوا بالاغنياء بل كان استعمال كثير من الاشياء منحصراً باصحاب الثروة والغنى ولذلك كان الفقير كثير التذمر من عيشه لأن الحرمان كان يبدو في جميع الأسباب المعاشية والأحوال الاجتماعية . اما اليوم فقد كثرت الوسائل التي تمكن اصحاب الدرجة الوسطى من استعمال ما كان مختصاً بأرباب الثراء في الماضي او استحواذ ما يدانيه ويماثله فاذا كان المثري يتحلى بالذهب والألماس فان الفقير يستعمل ما يقوم مقامها او ما يماثلها من ادوات الزينة .

ان استعمال الآلات ادى الى اتقان الصناعات . ودليل ذلك انا اذا نظرنا الى المواد التي تصنع في المعامل والمصانع نجدها متماثلة تماماً بحيث لا يختلف احدها عن الآخر بالطول والعرض والصنعة الى

غير ذلك من الأوصاف على عكس الاشياء التي تنتجها يد الانسان فان الصانع مهما كان ماهراً في صنعته نافذ النظر في مهنته لا يستطيع ان يجعل كل مصنوعاته متماثلة بحيث لا يختلف احدها عن الآخر في اصغر اجزائه .

شروط استعمال الآلات

يشترط في استعمال الآلات والأدوات عدة شروط يمكن حصرها في نوعين :

اولها الشروط العامة وهي تشمل جميع الصناعات .

وثانيها الشروط الخاصة وهي ما اختصت به بعض تلك الصناعات من حيث ماهيتها واوضاعها .

اما الشروط العامة فهي :

١ ـــ وفرة رأس المال ٢ ـــ المهارة في الصنعة ٣ ـــ تعدد المنافذ واتساعها . لان استعمال الآلات يؤدي الى نماء المحاصيل وزيادة المنتجات ويدعو هذا الحال الى تحري المنافذ الجديدة لأجل بيعها واستهلاكها .

يكثر استعمال الآلات في المملكة بقدر ما تكون وسائط النقل فيها متقنة وكثيرة وبنسبة عدد سكان تلك المملكة وعلاقاتهم التجارية

مع الممالك الأخرى وبدرجة رعايتها لقاعدة حرية المبادلة . وبما ان صنع الآلات وشرائها يفتقر الى رؤوس اموال كبيرة فان استعمال الآلات في احدى الممالك يكون على نسبة ثرائها ووفرة رؤوس الأموال الموجودة فيها . فالممالك الغنية ذات الثراء الواسع يتيسر لها شراء الآلات واستعمالها ودفع اثمانها بكل سهولة . وكما ان الثروة تساعد في شراء الآلات كذلك استعمال الآلات يؤدي الى تزايد الثروة ونمائها على عكس الممالك الفقيرة فان قلة المال فيها تفضي الى تحديد صناعاتها وعدم استعمال الآلات فيها الا اذا تسربت اليها رؤوس الاموال من الممالك الاخري واستعملت هنالك في ترقية تلك الصناعات .

يتوقف النجاح في استعمال الآلات على مهارة الصناع الذين يستخدمونها في صناعاتهم لأن استعمال الأدوات سهل ، ميسور لكل فرد ولكن استعمال الآلات عسير لأنها تتكون من اجهزة مختلفة غامضة الصنع والتركيب ولهذا كانت الحاجة ماسة الى معرفة طرائق استعمالها وحصول المران وممارسة في ذلك السبيل ويناط هذا الامر برقي العلوم وتعمم الدروس والمحاضرات الصناعية في البلاد .

نعم ان جلب الآلات من البلاد الأجنبية لا يحتاج الى العلم

والاحاطة بجميع الشؤون المتعلقة بطرائق صنعها واحداثها ولكن استحضارها ووضعها في المعامل وادارتها واصلاح بعض الاجزاء التي تتعطل فيها يحتاج الى مهارة وحذق . وقد يخطر لبعض ارباب الحرف في مثل هذه البلاد ان يجلب الآلات ويستعملها ولكن فقدان الوسائط التي تعين على اصلاحها اذا تعطلت يوماً ما يكون مانعاً من اخراج مادار في خلده الى حيز الفعل والعمل .

واما الشروط الخاصة فخلاصتها : ان بعض المصنوعات يتوقف رواجها والرغبة في اقتنائها على اتقان العمل ورواء الصنعة كالمجوهرات والصور الزيتية الجميلة والنقوش البديعة وما ماثلها فهذه لا تصنع بمعونة الآلات لأن ذلك يكون سبباً لضياع رونقها الذي يتطلب الذوق السليم وجوده في مثل هذه المصنوعات النفيسة . ولا يخفى ان استعمال الآلات لا ينحصر في الصنائع بل اصبح في زماننا عاماً شاملاً للفلاحة والزراعة ايضاً .

ثانياً — مساويها :

١ — ان استعمال الآلات يؤدي الى تسهيل الانتاج وتنميته فينجم عن ذلك زيادة في المحاصيل والمنتجات مما يدعو الى الاستغناء عن خدمة عدد من الصناع والعمال ويفضي هذا الحال الى بقاء الكثيرين

منهم عاطلين عن العمل وفي اسوء حالات الفقر والبؤس .

هذا هو اهم الاعتراضات الموجهة الى استعمال الآلات . والحقيقة ان اختراع آلة من الآلات وان ادى الى بقاء قسم من العمال دون عمل . فان المنافع العظيمة التي يجنيها البشر من هذا الاختراع تفوق الاضرار التي تلحق بالعمال من جراء ذلك فلا يجوز تضحية تلك المنافع الجزيلة لاجل ملافاة هذه الاضرار البسيطة ومع ذلك فان اختراع الآلة واستعمالها يستدعي نماء الانتاج واتساعه فالعمال الذين يألفون استعمال الآلات لايعدمون عملاً يكفيهم مؤنة الارتزاق بسبب اتساع نطاق الاعمال الذي يستدعيه استعمال الآلات في الصناعات المختلفة . اما الذين يثابرون على عدائهم للالات ولا يألفون استعمالها فانهم يبقون بلا عمل لامحالة . فلماذا تكون الآلات عرضة للانتقاد اذا كان هولاء العمال قد سقطوا في هوة الفقر والبؤس بسبب عدائهم لها وعنادهم في عدم استعمالها ؟

ولنوضح الآن ان اختراع الآلات لا يستدعي بقاء العدد الوافر من العمال عاطلين عن العمل لان المشاهدات والتجارب ايدت هذه القضية اكثر من جميع الاستدلالات العقلية والبراهين النظرية فاذا قابلنا بين عدد العمال المستخدمين اليوم في المطابع والعدد الذي كان يستخدم قبلاً في صناعة النسخ . وبين عدد المستخدمين اليوم في الصناعات النقلية وعدد سائقي العجلات والمكارين في سالف الايام يتجلى لنا الفرق العظيم وتحصل لدينا القناعة الكافية في هذا الشأن .

لقد اقام سائقو العجلات النكير حينما بوشر بانشاء الخطوط الحديدية لتسيير مركبات الترام وقطارات السكك الحديدية داخل المدن وخارجها وادعو ان هذه الوسائط ستقضي على صنائعهم . وقد اثبتت التجارب بعدها ان خطوط الترام

والسكك الحديدية فسحت المجال للكثيرين من العمال وافضت الى اتساع نطاق المساعي والاعمال فأفادت ارباب الصناعات فوائد كبرى فلم ينقص مقدار العجلات بل زاد عددها زيادة لم تكن تخطر في البال لان وجود هذه الوسائط العظيمة ادى الى سرعة النقل وزيادة العمل .

١ ـــ ان استعمال الآلات يستدعي حدوث الازمات الاقتصادية

على ان الازمات كانت تحدث في الماضي اكثر من الحال الحاضر . وسنوضح الاسباب التي تنشأ عنها الازمات الاقتصادية في مبحثها الخاص ولكنا نقول الآن ان الصناعات التي تدار على قاعدة المعامل الصغيرة يكون تأثير الازمات فيها اكثر من المعامل الكبيرة والمصانع الجسيمة لان الاولى تكون مضطرة الى توقيف سير اعمالها حالاً بمجرد انقطاع الطلب عنها بعكس الثانية فانها تضطر الى ابقاء القسم الاكبر من صناعها في احرج الاوقات والظروف . لان هذه المصانع اذا اوقفت اعمالها تضطر الى بذل النفقات الكبيرة في سبيل المحافظة على آلاتها والاحتفاظ ببعض عمالها لانه لايلائم مصلحتها قطعاً ان يتفرق عمالها المجيدين وصناعها المبرزين الذين لم تتمكن من جمعهم تحت سقفها وتعليمهم ضرورات صنعتها الا بشق الانفس .

٣ ـــ ان استعمال الآلات يجعل الصناعات عرضة الى طروء التغير والتبدل على الدوام والاستمرار

والسبب في هذا ان كل اختراع يفضي الى نماء قوة الانتاج . فكل اختراع

يحدث يستدعي تغييراً كبيراً او صغيراً في وسائط الانتاج واساليبه . ولا يكون هذا التغيير مضراً بصالح البشر بل نافعاً لهم بالرغم عن النفقات التي يستدعيها هذا التغيير وهذا الامر محسوس مشاهد لايحتاج الى دليل .

٤ — ان استعمال الآلات يؤدي الى اخلال تنسيق العمل الطبيعي ويفضي الى استخدام النساء والأحداث مكان الرجال .

نعم ان الحال تجري غالباً على هذا المنوال ولكن ما هي الاضرار التي تنشأ عن ذلك ؟ ان استخدام النساء والاحداث يستدعي تنزيل الاجور وينشأ عنه الاقتصاد في نفقات الانتاج الذي ينتج عنه رخص الاسعار وفي ذلك من المنافع للبشر مافيه .

٣ — ان استعمال الآلات في المصانع الكبيرة كان مانعاً لتعليم الأحداث وسبباً لحرمانهم الثقافة والتهذيب كما انه اضطر النساء الى الخدمة آناء الليل واطراف النهار وزاد ساعات العمل فابلغها الى ١٣ — ١٤ ساعة وحشر المئات من العمال والصناع في الاماكن الضيقة العفنة المحرومة من النور والهواء النقي مما ادى الى اختلال صحتهم وانتشار الامراض والاوبئة بينهم .

لاينكر وقوع هذه الاحوال فيما مضى اثناء المباشرة بتأسيس المعامل الكبيرة بسبب حرص اصحابها وطمعهم ولكن الافكار العامة آخذت العاملين على ذلك

وقبحت اعمالهم هذه فارتدعوا عن غيهم واصبحوا يهتمون بتحديد ساعات العمل وتنظيمها وباتخاذ الاسباب التي تكفل تعليم الاحداث وتهذيبهم وكثيراً ما تدخل القانون بمثل هذه الشؤون . اما حفظ صحة العمال فقد بذل لاجله من الهمم ما ادى الى ترقية اسباب معايشهم وفسح امامهم المجال للاشتغال في الاماكن الفسيحة المعرضة للنور الكافي والهواء النقي واضحت العناية بانشاء المعامل على مقتضى القواعد الصحية بالغة حد الغاية .

٥ — وآخر ماورد من الاعتراضات على استعمال الآلات هو : انها تعرض حياة بعض العمال للهلاك والتلف قضاءً وقدراً وتبقى العدد الوفير من افراد عائلاتهم بعدهم عرضةً للبؤس والشقاء .

لقد دلت الاحصاآت على تناقص الوقائع المفضية الى هلاك العمال . لان الآلات في بدء اختراعها كانت لاتخلو من نقائص تستدعي انفجارها او حدوث بعض الاخطار من جراء استعمالها الاّ انها اخذت تتكامل يوماً عن يوم حتى اصبحت بفضل الترقيات الفنية والميكانيكية وحسن العناية في احكام صنعها واتقان تركيبها مصونة من حدوث امثال هذه المحاذير فقلت اخطارها . هذا عدا عن المؤسسات التي انشئت في اكثر البلاد للعناية بمداواة العمال ومعالجتهم عند حدوث امثال هذه الامور .

٤

حرية المباراة

LA LIBÉRTÉ DE LA CONCURRENCE

تاريخها — الانحصار — مضاره — جوازه — الاحتكار
منافع حرية المباراة — مساوىء حرية المباراة — مناقشه
هذه الاقوال

تعريف وتاريخ حرية المباراة :

تعتبر حرية المباراة نتيجة طبيعية لحرية السعي والعمل . اما تعريفها فهو كما يأتي : « تسابق ارباب الصناعات المتماثلة في بيع منتجاتهم سالكين السبل المشروعة مصونين من كل مداخلة اومعارضة »

ان حرية المباراة امر حديث العهد جداً لم تتوطد اركانه في جميع البلاد بصورة قطعية حتى الآن وهو بالرغم من ذلك قانون عام شامل لجميع الموجودات وسنة طبيعية تسري على كل ذي حياة وهو في الحقيقة محور الرقي البشري ومنظم الحركة الاقتصادية وسائق الانسان

في سيره الطبيعي الى منتهى الكمال .

لقد شاهد البشر منذ بدء الخليقة ثلاثة ادوار للمباراة .

اولها : دور المباراة الحيوانية الذي اضطر فيه الانسان الى مكافحة الحيوانات الوحشية لأجل حفظ حياته لان عالم الانسان وعالم الحيوان كانا يعملان على طلب القوت الذي هيأته الطبيعة فكانا يتنازعان من اجل الحصول عليه وقد اضطر الانسان في هذا الدور الى اتخاذ انواع الحيل والدسائس واللجوء الى وسائط الدفاع المختلفة وتجشم المشاق العظيمة في سبيل التغلب على خصمه العنيد القاسي كي يضمن لنفسه البقاء والحياة على وجه البسيطة .

وثانيها : دور المباراة السياسية وفيه قامت القبائل والجماعات المختلفة فكانت تطلب المرعى الخصيب والاراضي المنبتة ذات الانهار والاشجار والاثمار الطبيعية فكان بعض تلك القبائل والجماعات يغشى اراضي البعض الآخر فتحدث بين الفريقين من جراء ذلك انواع المنازعات التي تفضي الى الحروب الطاحنة ، فكانت القبائل الظافرة تستأصل القبائل المغلوبة كي يتسنى لها الاستيلاء على اراضيها ولذلك كان البقاء في هذا الدور مضموناً للقوى المعتز بقوته المجهز باكمل العدد المعروفة في وقته .

وثالثها : دور المباراة الاقتصادية الذي نحن فيه اليوم فان التطور الذي حدث في رقي البشر وحضارتهم جعلهم آمنين من صولة الوحوش عليهم وضمن لهم مرافق الحياة . وقد تساندت القبائل والجماعات فاصبحت امماً وشعوباً مجهزة باحدث انواع الاسلحة قادرة بواسطتها على دفع الاعتداء عنها ولم يبق حاجة في هذا الدور الصناعي الى قتل نفوس البشر لأجل اكتساح اراضيهم واغتصاب مرافقهم اذ لا يرجى من ذلك نفع بل ان الرقي والحضارة وتطور الافكار جعل هذا الامر من آثار التوحش ولذلك فقد انقلب الكفاح الوحشي والسياسي الى كفاح اقتصادي اصبحت بعده الامم يغتصب بعضها مرافق البعض الآخر باساليب اخترعوا لها اسماء مختلفة واضحت الحياة السياسية والعلاقات الحيوية بين الامم خاضعة للمباراة الاقتصادية .

ومع ذلك فان حرية المباراة لم ترسخ قدمها بعد كل الرسوخ بل كانت تحول دونها الحوائل وتقام امامها انواع العراقيل والمشاكل كما مر معنا ذكره في مباحث الرق ولجان الحرف وغيرها من الامور التي لم يبق لها اثر في هذه الايام بسبب الغائها . اما اليوم فان الامتيازات التي تعطى بحصر بعض الاعمال والصنائع او انتاج بعض المحاصيل او

بيعها والتضافر الذي يحدث بين المنتجين لاجل احتكار بعض الاعمال والاصناف وما تطرحه الدول من المكوس والضرائب تحول دون سيادة حرية المباراة بمعناها الكامل.

اما المكوس والضرائب وتضافر المنتجين فسيأتي تعريفه وتفصيله في مباحثه الخاصة ولذلك نرى من الواجب هنا تعريف الانحصار وسرد المنافع والمضار التي تنجم عنه وذكر الفرق بينه وبين الاحتكار فنقول :

الانحصار Le Monopole

هو مناف لحرية المباراة تمام المنافاة وتعريفه : « منح الدولة شخصاً او جماعةً الحق بانتاج محصول او صنعه او بيعه بواسطة امتياز خاص او ان تقوم هي نفسها بذلك مانعة غيرها من انتاج ذلك المحصول او صنعه او بيعه» ويسمى في الحالة الاولى (الانحصار الخاص M. Particulier) وفي الحالة الثانية (انحصار الدولة M. D,état).

مضاره :

الانحصار من حيث الاجمال ضار للاسباب الآتية :

١ – لخلوله دون حرية العمل

ولا يخفى ماينتج عن ذلك من الاضرار التي فصلناها في مبحث حرية العمل.

٢ — لتحكمه في الاسعار

لأنه اذا حصر انتاج محصول او صنعه او بيعه في يدٍ واحدة تصبح تلك اليد متحكمة مستبدة في تسعيره ولا يخفى مافي ذلك من الضرر ايضاً لأن صاحب الامتياز قد يعين ثمناً غالياً لذلك المحصول فيتضرر المستهلكون من جراء ذلك .

انا لا نريد بهذا القول ان مصلحة صاحب الامتياز تستدعي تعيين اثمان غالية لمحصولاته بل بالعكس فان منفعته تقضي عليه بان يحط من السعر بقدر الامكان لكي يكثر شراء تلك المحصولات واستهلاكها لأن التجارب دلت على ان استهلاك المنتجات يكثر بنسبة رخص اثمانها وان السلع التي يباع منها مقادير وافرة بربح قليل يكسب منها اصحابها اكثر من السلع التي يباع منها مقادير قليلة بربح جزيل ولذلك كانت مصلحة صاحب الامتياز تسوقه الى الحط من الاثمان بقدر الامكان ولكن صاحب الامتياز قد يغفل عن هذه النظرية فيرجح الشق الثاني أي بيع المقادير القليلة بربح كثير فيتضرر المستهلكون من جراء ذلك لأن المستهلكين يصبحون خاضعين لمشيئة صاحب الامتياز بينا ان حرية المباراة لا تمكن المنتج من التحكم في الثمن بل تضطره الى تحديد اقل الاثمان كما سيأتي بيانه .

٣ — لحيلولته دون رقي الصنائع .

لأن صاحب الامتياز يكون واثقاً بتصريف محصولاته اذ لا مزاحم له في هـذا السبيل فهو لا يري نفسه في حاجة الى اتقانهـا وتجويدها وادخال التحسين والرقي في اساليب صنعها وانتاجها ولا يخفى ما في ذلك من الاضرار التي تلحق بالمجتمع .

اذا حصرت احدى الصناعات في بلدٍ ما تصبح تلك الصناعة محرومة من الرقي ابداً . اما اذا طبقت هذه الطريقة الضارة على جميع الصناعات في المملكة فحصرت باجمعها فان تلك المملكة تسير بخطى واسعة نحو الإدبار والدمار .

هذا ما كان من امر الانحصار الخاص اما انحصار الدولة فانضرره اعم واعظم لأن الدولة تضطر في حالة الإنحصار الى مزاولة الصناعات — وليس من شأنها ذلك — وان تبيع منتجاتها باثمان فاحشةٍ فتكون قد عملت على جباية ضرائب باهظةٍ باسم الانحصار .

ان اكثر الانحصارات التي لا نزال نشاهدها اليوم لدى بعض الدول حتى المتمدنة منها كان سبب وضعها احداث موارد مالية لأجل القيام بما تستدعيه حاجة تلك الدول من النفقات الكبيرة . ثم انضم الى ذلك فيما بعد اسباب أخر منها ما كان ادارياً او سياسياً ومنهـا ما كان

صحياً او اخلاقياً حتى ان اكثر الدول كانت تقوم هي نفسها بعمل البارود وملح البارود مثلاً متذرعة بذلك الى المحافظة على الأمن العام، ومثله المسكرات في بلاد سويسرا فانها تصنع وتباع من قبل الحكومة بداعي حفظ الصحة والاخلاق العامة ، ولكن المراد الحقيقي من ذلك هو الحصول على الدخل والايراد، وهكذا انحصار التبغ والتنباك والملح وغيرها كلها انما وضعت لأجل الحصول على الموارد الكافية نفعاً لخزينة الدولة . ومع ذلك فان الافكار العامة في اكثر الممالك تميل في هذه الايام الى الاستكثار من الانحصارات الدولية وتعميمها للمسكرات والتبغ والكحول والبترول والكبريت وغيرها . وفي اكثر الاحيان تعرض اقتراحات الحكومة بشأن امثال هذه الانحصارات على المجالس النيابية وتذكر في لوائح الأسباب الموجبة التي تقدم معها الدواعي الصحية او الأخلاقية الباعثة عليها بينا انه اذا بحث عن حقيقه هذه البواعث لوجد ان ورائها بواعث اخرى لا تخرج عن توفير موارد الخزينة العامة كما مر واذا انعمنا النظر في الامر نجد انه لم تقم دولة من الدول حتى الآن بادارة الانحصارات كما يجب ولم تتمكن من ارضاء شعبها في هذا الشأن .

اذا تسامحت الحكومة في منح الانحصارات الى الاهلين تزداد

رغبتهم فيها الى حد الابتذال ولذلك يجدر بالدول ان تتجنب ما امكنها فتح هذا الباب لأنا اذا تأملنا في امر هذه الانحصارات وجدنا ان اعظمها ربحاً لأصحابها يعود على مجموع الامة بالضرر والخسارة من عدة وجوه .

جوازه

على ان بعض العلماء يجيزون منح الانحصار لمدة معينة في امرين لا ثالث لهما :

الاول — الاختراع والاكتشاف .

وذلك لسببين اولهما : ان حصر الاستفادة من المخترعات والمكتشفات باصحابها لمدة معينة حق من الحقوق الطبيعية لا يعقل التردد فيه وذلك للجهود العظيمة التي يبذلها المخترعون والمكتشفون والنفقات الكبيرة التي يتكبدونها والاوقات الطويلة التي يقضونها في هذا السبيل . وثانيهما : اهم واعظم من الاول وهو جعل باب الاختراع والاكتشاف مفتوحاً على مصراعيه .

لأنه اذا لم يسمح للمخترع او المكتشف ان يستفيد من نتائج اختراعه او اكتشافه بعد ما بذله من جهد وما انفقه من وقت ونقد

لا يقدم احد على اقتحام هـذه العقبات التي تحتاج الى حصر الذهن واجهاد النفس اياماً بل اعواماً طويلة بين الآلات والأدوات والعقاقير والأدوية والى بذل الأموال الطائلة في سبيل اجراء التجارب المختلفة فتفقد الهيأة الاجتماعية منبعاً فياضاً كان وما زال السبب الوحيد في رقي الحضارة والمدنيـة وتقدم الصنائع والعلوم ولا يخفى ما في ذلك من عظيم الضرر والخسران عليها .

الثاني — المشروعات الكبيرة التي تحتـاج الى انفاق رؤوس الاموال الجسيمة والانتظار في سبيل استثمارها واطفاء النفقات التي تبذل في سبيلهـا مدة طويلة .

لأن المنافع التي تحصل للمملكة من جراء هذه المشروعات تفوق اضرار الانحصار .

فمشروع مد انابيب المـاء القراح من احد الينابيع الى مدينة من المدن يستدعي حياة النفوس وزوال الامراض والاوبئة في تلك المدينة وينجم عن ذلك استبحار العمران وازدياد الاعمـال الاقتصادية بسبب تـكاثر النفوس فيها كما ان مشروع انشاء سكة حديدية يستدعي منافع جزيلة سيأتي بيانها في مبحثها الخاص . فالمنافع التي تنجم عن امثال هذه المشروعات تفوق الاضرار التي تنشأ عن فقدان المباراة من هذه الامور .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فان اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة لا يقدمون على القيام بهذه المشروعات الجسيمة التي تستدعي الانتظار مدةً طويلةً ريثما يتيسر استثمارها، ومدة اطول بكثير لكي يمكن استرداد رأس مالها واطفائه – خشية وقوع المباراة التي قد تقضي على مشروعاتهم قبل استيفاء المنافع المنتظرة منها.

الاحتكار

هذا هو الانحصار اتينا على تفصيل احواله واحكامه فيما مر معنا من البيانات. اما الاحتكار فهو عبارة عن: «تواطؤ المنتجين من صناع وتجار وحصرهم صنفاً من الاصناف اما بانتاج مقدار معين منه او بابتياع الموجود من ذلك الصنف في السوق وجعله لديهم لاجل بيعه باثمان غالية».

يظهر من هذا التعريف ان الانحصار هو غير الاحتكار وان كان كل منهما يعمل على حصر انتاج الاشياء وبيعها باثمان تربى على الاسعار التي تعينها حرية المباراة:

١ – ان حق حصر الانتاج او الصنع او البيع يمنح بامتياز من قبل الدولة في الانحصار. اما في الاحتكار فلا يوجد امتياز بل يكون الحصر بتواطؤ الصناع او التجار انفسهم.

٢ — ان امتياز الانحصار يتضمن منع الغير من انتاج المادة المنحصرة اوصنعها او بيعها بينا ان الاحتكار لا يوجد فيه شيء من ذلك . وهذا هو الفرق بين الاثنين .

وسنأتي في فصل الشركات على انواع الاحتكارات المعروفة في مبحث خاص دعوناه تضافر المنتجين .

منافع حرية المباراة

يذكر المؤلفون في صدد بيان المنافع والمزايا التي تنشأ عن تطبيق قاعدة حرية المباراة في مختلف الاعمال والصناعات ما يلي :

١ — تُنظم المباراة الانتاج على اسال الاستهلاك فتوجد التوازن الاقتصادي وتعمل على استمراره .

تجري هذه القضية امام اعيننا كل يوم بصورة طبيعية بدون ان تلفت نظرنا الى ذلك لأن الانتاج في صنعة من الصناعات اذا كان غير كافٍ للاستهلاك فان محصول تلك الصنعة ترتفع اسعاره بازدحام المستهلكين وتنافسهم في سبيل الحصول عليه فيربح العاملون في تلك الصنعة ربحاً يفوق ما يربحه غيرهم في بقية الصناعات فيستميل ذلك انظار الرقباء المنافسين الذين يلاحظون سير معاملات الاخذ والعطاء بين زملائهم فتتهافت رؤوس الاموال والايدي العاملة على تلك الصنعة حتى يصبح

الانتاج فيها معادلاً للاستهلاك وتنزل ارباحها بالتدريج الى الحد الطبيعي والعكس بالعكس فاذا تجاوز الانتاج حد الاستهلاك تهبط الاسعار فيخسر المنتجون وينسحب بعضهم من تلك الصنعة فيسلك غيرها حتى يتعادل الانتاج مع الاستهلاك وتعود اسعار المحصول الى حد الاعتدال .

٢ — تبوأ المباراة كل شخص في المجتمع البشري منزلة تناسب ذكائه واستعداده .

فالمباراة عامل مهم في هذا السبيل لا يخطيء واذا اخطأ لا يدوم خطأؤه فالصانع الذكي الماهر الذي يوفق الى انتاج ما يعجب الناس ويتفق مع اذواقهم ورغباتهم باثمان معتدلة ينجح في عمله اذ يقبل عليه الناس الذين من شأنهم اختيار الاجود والارخص من الاشياء . وهكذا يكافأ من يتفوق على غيره في خدمه الهيأة الاجتماعية بحيث يدرك مكانة عالية في المجتمع بعكس الغبي العاجز الذي لا يدرك هذا السر ولا يوفق لمجاراة الاول فانه لا ينجح في عمله ويبقى خاملاً طول حياته. فالمباراه ميدان يتسابق فيه العاملون ويكون الحكم في هذا السباق هو الرأي العام وتتجلى فيه قاعدة الاصطفاء باجلى مظاهرها .

ان قاعدة الاصطفاء الطبيعي مرنة قابلة للتغير والتبدل فالشخص الذي يكون قد احرز منزلة عالية في المجتمع بسبب جده واجتهاده يضطر الى بذل النفس والنفيس لكي يحافظ على تلك المنزلة والا فانها تحتل من قبل اناس آخرين اوفر اجتهاداً واكثر استعداداً كما ان الاشخاص الذين يكونون في مبدأ الطريق لمباشرتهم العمل حديثاً يحرصون على قطع مراحل التقدم لاجل الوصول الى تلك المنازل

العالية . فهل يتصور نفع اعظم من تسابق البشر الى احراز الرفعة والعلاء ؟

٣ – تستدعي المباراة ذيوع احكم القواعد واكملها في مختلف الصناعات والتجارة .

لانه لايتيسر لكل صانع او تاجر أن يحفظ كيانه ومركزه الاقتصادي الا اذا راقب كل تجدد وتقدم يحدث في عالم الصناعة والتجارة واقتبس ما يمكنه اقتباسه من الطرائق الحديثة والقواعد الجديدة قبل غيره والا فانه يفقد مركزه اذا تغابى او وقف .

٤ – تفضي المباراة الى رخص الاسعار وتحديدها مع جودة المصنوعات .

لأن غرض ارباب الصناعات المختلفة والتجارة هو جلب الزبائن نحوهم وايجاد الطريقة التي تجعل مصنوعاتهم تنفق قبل غيرها فهم لذلك مضطرون الى جعل ما كان من مصنوعاتهم مشابها لمصنوعات الغير من حيث الجودة والاتقان ارخص ثمناً او ما كان مساوياً لغيره من حيث الثمن اجود واتقن اذ لايتم لهم جلب الزبائن الذين من شأنهم مراعاة مصلحتهم كما مر الا باحد هذين الوجهين فالمشتري يرجح الثمن الارخص اذا تساوت جودة المصنوعات او الجنس الاجود اذا تساوت مقادير الأثمان .

ويتم تعادل القيم والأثمان بين الاشياء المتبادلة بفضل المفاوضات الحرة التي يجري

بين المنتخبين والمستهلكين (١) فبقدر ما تكون هذه المفاوضات حرة طليقة من القيود والعراقيل تكون هذه المعادله صريحة والقيمة التي تعينت صحيحة ، وكل قيمة لا يكون تعيينها مبنياً على اساس مباراة المنتجين اولاً والمستهلكين ثانياً فيما بينهم ومن ثم مشافهات المنتجين والمستهلكين ومفاوضاتهم تكون صنعية غير طبيعية كما سيأتي في مبحث قانون العرض والطلب العام في كتاب التداول .

٥ – تبعث المباراة برؤوس الاموال والمحاصيل والأشخاص الى المحال التي تروج فيها وتنفق اكثر من غيرها .

لان العمال والتجار والمتمولين يراقبون سير الاجور والاسعار والفوائد (الفوائض) في جميع الانحاء فمتى لاحظوا ارتفاعاً في احد هذه الامور في صقع من الاصقاع لسبب من الاسباب ولّوا وجوههم شطره واذ ذاك تنهال رؤوس الاموال وانواع المحاصيل وتتسابق العمال والمرتزقة الى ذلك الصقع حتى يكتظ بهم وتعود الحالة فيه الى شكلها الطبيعي . وهذا ما جعل القحط الذي كان يفتك في العصور القديمة والمتوسطة مفقوداً في هذه الايام .

هذا ماجاء في كتب الاقتصاد عن منافع حرية المباراة ومزاياها وقد بالغ (الاحرار Les Libéralites) المستسلمون الى حسن الظن

---

(١) « تتعين القيمة بنتيجة ما يدور في ذهن المتبادلين من المقارنة بين الاشياء حين مبادلة بعضها ببعض » مبحث القيمة صفحة (١٢٠) من المقدمة .

بالطبيعة ونواميسها كباستيا واضرابه وغالوا في منافع حرية المباراة الى درجة انهم كانوا ينظرون اليها كأمثل العوامل الاقتصادية واثبتها ويرون من اللائق ان يطلق على المباراة اسم « النظام الطبيعي » .

جاء في قاموس الاقتصاد الذي نشر في سنة (١٨٥٢) لكوكلهن (Coquelin) وكويوميه (guillaumet) الملاحظات الآتية بشأن المباراة :

« ان قاعدة حرية المباراة مرتبطة اوثق ارتباط بالشرائط الاساسية اللازمة للحياة الاجتماعية . ان هذه القاعدة عظيمة ، عالية ، مقدسة عارية من كل شائبة ، شاملة في تطبيقاتها العملية ، قطعية بدرجة ان كل اعتراض يرد عليها لا يحتمل ان يصل اليها . لاحاجة الى الدفاع عن قاعدة حرية المباراة لانها الشمس ، والشمس مهما احرقت لايكون ثم فائدة في الدفاع عنها . وهكذا حرية المباراة فلا داع يدعو الى حمايتها والذود عنها لأنها الشمس المشرقة في افق العالم الاقتصادي فما تفعله الشمس الحقيقية في هذه الكائنات تفعله حرية المباراة في ذلك الافق . »

اما الاقتصادي جان استوارت ميل فقد تجاوز هذه الدرجة في بيانه اذ قال : « كل مايحدد حرية المباراة يعد بلا استثناء نقمة وكل

مايساعدها على النمو والتوسيع يعتبر نعمة . »

على ان الاجتماعيين لايشاركون هولآء الغلاة في رأيهم بل ينظرون الى حرية المباراة كسبب مفضٍ الى مصائب المجتمع ومساويه الحاضرة.

٢ — مساوىء حرية المباراة

١ — ان حرية المباراة لكي تقع فعلاً يجب ان يكون ارباب الصناعة والتجارة مطلعين دائماً على الأسعار الحقيقية في جميع الاسواق وان يكون نقل رؤوس الأموال والبضائع والاعمال والمساعي متيسراً حين الحاجة لكي يمكن تحقيق التوازن حالاً وهذا غير متيسر. وعليه فلا تحصل المنافع المنتظرة من حرية المباراة .

اجل ان هذا الاعتراض وجيه لانه بالرغم عما طرأ على وسائط المخابرة والنقل من التقدم والرقي لا يتيسر اخذ المعلومات في حينها من جميع الاصقاع كما انه يصعب في اكثر الاحايين نقل السلع والبضائع من مكان الى آخر بالسرعة المطلوبة وذلك لفقدان الوسائط الكافية في بعض الانحاء او قلتها ولضرورة قضاء الوقت الطويل في سبيل نقلها بالوسائط البطيئة على ظهور الدواب او على متون العجلات .

اما نقل رؤوس الاموال والاشخاص فانه اصعب من ذلك بكثير لانه لا يمكن

سحب رؤوس الاموال من المشروعات المستخدمة فيها تلك الاموال بسهولة كما ان نقل الاشخاص على الفور من صنعة لاخرى غير متيسر ،وقد تحول بعض العواطف كالروابط العائلية وحب الوطن واستحكام العادات دون ذلك . ومع هذا فان الامر يتبع قول المثل السائر (ما لا يدرك كله لا يترك قله) فاذا كانت وسائط المخابرة والنقل لا تقوم بالوظائف المطلوبة منها بالسرعة اللازمة ولا يتيسر لها اعطاء المعلومات ونقل البضائع والمصنوعات بالساعة والدقيقة فهل يستدعي هذا ان يهمل امر الاستفادة من حرية المباراة بتاتاً ؟ وهل يعد هذا النقص ذنباً لحرية المباراة ؟

ان رقي وسائط المخابرة والنقل في هذه الايام مكّن البشر من الحصول على القسم الاوفر من منافع حرية المباراة فاصبح الانسان — بفضل المخابرات البرقية سلكية او لاسلكية ، تلغرافية او هاتفية خصوصاً بعد ذلك الاختراع العظيم (الراديو) الذي حير الافكار وخلب العقول — يطلع في كل حين على اخبار الاسواق في جميع انحاء المعمور وينقل البضائع بسرعة غريبة بمعونة شبكات السكك الحديدية التي كادت ان تغطي سطح الكرة الارضية وبمعونة السيارات والطيارات التي تشبه البرق بسرعتها وتماثل قرى النمل بكثرة حركتها .

نعم يصعب سحب رؤوس الاموال والاشخاص من المشروعات الاقتصادية والصناعات التي تستخدم فيها ولكنه لا تخلو مملكة من الممالك من رؤوس اموال واقفة ومن عمال عاطلين يتيسر نقلهما بسرعة وسهولة عند مسيس الحاجة .

هذا ما يتيسر للانسان ان يعمله اليوم للاستفادة من حرية المباراة واذا كان يطلب المزيد فما عليه الا ان يسعى لازالة العراقيل التي تحول دون نيل مأربه كاملاً في هذا السبيل .

٢ — ان حرية المباراة عبارة عن حرب ، فالحرب تسحق الضعفاء لكي تمهد للأقوياء الفوز والظفر ، والقوي في ميدان المباراة يصول على الضعيف ويطرده من ساحة العمل لكي يتبوأ محله واسطع برهان على ذلك ان المعامل والمخازن الكبيرة اغلقت المصانع والحوانيت الصغيرة في جميع الانحاء .

لا ينكر ان حرية المباراة هي براز بين البشر فالذكي الماهر يفوز في هذا الميدان والغبي العاجز يخيب فيه من دون ريب . ولكنه يجب ان لا يغرب عن الذهن ان البراز في عالم الاقتصاد هو غير البراز في عالم الحياة الذي وصفه (داروين) فاصبح اكثر الاقتصاديين يلهجون بذكره ويظنون انه هو نفسه فيتهمون الفائزين بالقسوة والتوحش وفراغ الضمير من الوجدانات والعواطف .

لان البراز في عالم الحياة الذي يفسر بالاصطفاء الطبيعي او بقاء الاصلح يتضمن التنازع بين الاحياء والتسابق في احراز المواد التي جهزتها الطبيعية والاستيلاء عليها فاذا استأثر النبات القوي بالمواد التي تحيط بجذوره وتغذى بها حرم النبات الضعيف الذي يجاوره القوت ففقد الحياة وهكذا الحال في عالم الحيوان فان القوي يغتصب لقمة الضعيف فيحرمه القوت الذي يؤدي الى فقد حياته بل ربما اكله هو نفسه واقتات به .

اما الحال في عالم الاقتصاد فليست كذلك لان النبات والحيوان اذا كانا لا يستطيعان الإنتاج بل يتصرفان بالموجود الذي جهزته الطبيعة لهما فان الانسان قادر على الإنتاج . فالبشر لا يقتسمون المواد الجاهزة كما يفعل النبات والحيوان

بل يستطيعون تكثير هذه المواد وتوفيرها بقدر ما يريدون ولكن الفرق بينهم ان بعضهم يستطيع الحصول بحسب استعداده ومهارته على مواد اكثر من مواد البعض الآخر او اجود منها فيقضي الفريق الاول حياةً امتع واسعد من حياة الفريق الثاني . فهذا لا يعني ان القدير الماهر يحول دون الضعيف العاجز من ان ينتج ما يقوم بأوده او ان يخطف لقمته من يده بل كلاهما يستطيع ان ينتج ما ما يحتاج اليه ولكن شتان بين انتاج الاول الذي يتمكن من جلب الزبائن لنفاسة مصنوعاته ورخصها وبين انتاج الثاني الذي هو دونه بمراحل . فان الاول ينال جزاء استعداده ومهارته وهذا لا يمنع الثاني من ان ينال قوت يومه .

واذ كانت المعامل الجسيمة قد اغلقت المصانع الصغيرة فان ذلك لم يكن ناشئاً عن حرية المباراة بل كان منبعثاً عن استعمال قوة البخار في الصناعات ومن تطور تلك الصناعات وتقدمها الذي نشأ عن ذلك . واما كون المخازن الكبيرة اغلقت الحوانيت الصغيرة فان الواقع يكذبه وقد اثبتت الاحصاآت عكس هذه الدعوى .

٣ – ان حرية المباراة تستدعي استعمال الحيلة والتغرير في الصناعات وادخال الغش على المنتجات .

لأن اكثر المبارين لكي يوفقوا في هذا البراز الاقتصادي يبحثون عن المواد الأولية التي هي اقل من غيرها جودةً ونفاسةً واحط ثمناً فيستعملونها لكي يتمكنوا من الحصول على منتجات ارخص من منتجات غيرهم . وقد استفاد الغشاشون من الاختراعات والاكتشافات العلمية في هذا الصدد واستعملوا انواع الوسائط وادخلوا بعض العناصر

الأجنبية على المأكولات والمشروبات فكثر الغش والتغرير في العالم واصبحت امثلته اكثر من أن يحصيها العد . مثال ذلك : انه اصبح من السهل في هذه الأيام اصطناع الخمر من غير عصير العنب، وانواع المربيات بدون استعمال الاثمار والسكر ، والزبدة والقشدة من غير اللبن (حليب) وقد تمكن هولآء من اصطناع البيض بدون دجاج والمنسوجات الحريرية باستعمال خمسة في المائة من الحرير (القز) وخمسة وتسعين من الحرير النباتي . وقد نجم عن ذلك اخفاق بعض المنتجين من اصحاب الذمة والتقوى الذين لا يقدمون على الغش والتغرير مما اضطر القسم الكبير منهم ان يحذوا حذو الغشاشين .

نعم كل هذا صحيح ولكن استعمال الغش والتغرير ليس من المباراة في شيء فاذا كانت حرية المباراة موجودة او لم تكن فالغش والتغرير واقع لا محالة ولن يخلو وجه البسيطة يوماً من الايام مهما تحولت الاحوال وارتقى المستوى الاخلاقي من غشاشين مخادعين . ولكننا اذا رجعنا الى تعريف حرية المباراة نرى انه يشترط فيها استعمال الطرق والوسائل المشروعة ، فكل ما كان خلاف ذلك يعتبر غشاً وتغريراً ولا علاقة له بحرية المباراة . فالواجب يقضي اذاً بمكافحة الغش والتغرير لا اسناد السوء والضرر الى حرية المباراة ومع ذلك فان تغيير اجناس المواد الاولية واستعمال ما كان منها اقل جودة ونفاسة واحط ثمناً للحصول على منتجات ارخص وبيعها بالسعر الذي تساويه لكيلا يحرم الفقراء من الاستمتاع بتلك المنتجات ولا

يستأثر بها الاغنياء وحدهم لايعد غشاً وتغريراً . انما يكون الغش والتغرير حينما تقع الخديعة والختل فتباع المنتجات الرديئة باسم الجيّدة وبثمنها وهذا ما يجب على الحكومات ان تعمل على منعه . ومع ذلك فان من يقوم بهذا العمل الضار لايغش ولا يخدع سوى نفسه لان العاقل لايلدغ مرتين فمتى شعر الناس بغشه وختله انصرفوا عنه وسائت حاله ولو اصلح نفسه فيما بعد لايجد من يصدقه :

كذبت ومن يكذب فان جزائه

اذا ما اتى بالصدق ان لايصدقا

٤ — ومن اهم الاعتراضات على حرية المباراة الاعتراض الذي اورده (برودون Proudhon) ثم ردده اكثر المؤلفين من بعده وخلاصته : « ان حرية المباراة براز بين ارباب الاعمال فالاقوياء منهم يتغلبون اخيراً على الضعفاء الذين يعجزون في النهاية عن المقاومة فينسحبون من ساحة البراز التي تصبح ميداناً لصولة الاقوياء . وهؤلاء إما ان يعقلوا فيتفقوا فيما بينهم اتقاء شر اصطدام يخل بمصالحهم جميعاً واما ان يصروا على السير في خطتهم حتي يتغلب احدهم على الآخرين فينفرد في التحكم على الاسواق وينسحب الباقون . وعلى كل حال فان حرية المباراة تفضي الى الانحصار . »

نعم ان حرية المباراة قد تفضي الى هذه النتيجة فيصبح شخص واحد او جماعة متحدين متحكمين في الاسواق ولكن هذه الحالة لا تكون انحصاراً بل احتكاراً اذا لوحظ ما سردناه قبلًا من الفرق بين الاثنين وهذا لا يدوم طويلًا . لانه عند حصول احتكار من هذا النوع وانفراد شخص او جماعة في ميدان المباراة فان المحتكر يميل الى رفع اسعار منتجاته لكي يزيد في ارباحه وربما غير وبدل في جنس المواد الاولية التي يستعملها فجلب اجناساً ادنى من الاولى . وعلى كلا التقديرين فان صناعته تصبح ممتازة على بقية الصنايع من نوعها رابحة اكثر من غيرها ولما كانت القضية قضية احتكار لا انحصار اي ان كل شخص يتيسر له ان يزاول هذه الصنعة بلا معارض فان ارباب العمل الذين يرقبون ارباح هذه الصنعة المحتكرة يقدمون على مزاولتها فتعود المباراة الى سابق عهدها حتى ترجع الاسعار الى حالها الطبيعي كما ذكرنا آنفاً . اما اذا حافظ المحتكر على جنس المواد الاولية التي كان يستعملها سابقاً وعلى اسعار منتجاته اللذين كانا سبباً في تفوقه على منافسيه فان ذلك يكون في جانب مصلحة المستهلكين وحينئذ لا مانع يمنع من انفراده بهذه الصنعة .

٥ — ان حرية المباراة تكون في بعض الأحوال عديمة النفع والتأثير .

لأن حرية المباراة يظهر فعلها في الصناعات التي تكثر فيها المنتجات المتماثلة ويتعدد فيها المنتجون ولكن بعض المشروعات التي تتوقف على بذل رؤوس الاموال الكبيرة وتحتاج الى مساعدة الحكومة

لاستعمال بعض الحقوق الناجمة عن المنافع العامة (كحق الاستملاك وغيره) لا يتيسر توفير عددها بسهولة فلا يمكن ايجاد المبارين والمنافسين فيها ولذلك لا تنطبق عليها احكام حرية المباراة : كالسكك الحديدية وخطوط الترامواي والتنوير الغازي او الكهربائي وتمديد انابيب المياه للشرب الى المدن وما شا كل ذلك .

ان هذا الاعتراض عليه مسحة من الحق ولكنه لا يجوز قبوله على اطلاقه . نعم قد لا تجرى احكام حرية المباراة في مثل هذه المشروعات ولكن المستهلكين لا يعدمون غالباً وسيلة الى الاستفادة من هذا العامل الاقتصادي القوي الفعل والتأثير فاذا كانت الاعيان والمنافع التي تنتج عن هذه المشروعات غالية الثمن فللمستهلكين الخيار بسلوك احد طريقين اما ترك هذه الاعيان والمنافع والاستغناء عنها بتاتاً وهذا الطريق قليل الوقوع لا يستعمل الا في احوال نادرة جداً ويدعى (المقاطعة Boycottoge) واما الاستعاضة عنها بشيء آخر . ولا يوجد شيء لا يستعاض عنه بما يماثله او يقوم مقامه فاذا كانت اجرة السكة الحديدية الممتدة بين مدينتين بحريتين غالية يرجح طريق البحر او بالعكس ، وقد يعمد الى امتطاء السيارات اذا كانت الطريق بينهما معبدة . وهكذا في المدن فاذا كانت اجور الترام مثلاً مرتفعة يعمد الى ركوب العربات وغيرها واذا كانت كلها غالية فما المشي بالامر الصعب . وهكذا التنوير الكهربائي اذا تجاوزت اسعاره الحد المعتدل فقد يعمد الى استعمال غاز التنوير واذا لم يوجد فالنفط الابيض (البترول) يغني عنهما وهو كثير ومنتشر واذا لم يتيسر هذا ايضاً فقد عاش اجدادنا على المسارج احقاباً طويلة .

على انه قد يوجد شيء لايستعاض عنه بغيره كأن لايوجد بين مدينتين داخليتين سوى سكة واحدة وليس بينهما طريق معبدة ، نعم يمكن ان يستعاض هناك عن السكة بركوب الخيل ونقل السلع والبضائع على البغال والجمال ولكن مافي السكة الحديدية من فوائد السرعة والانتظام والامن والطمأنينة وحفظ السلع والبضائع من الآفات السماوية كالمطر وغيره — كل ذلك يستدعي ترجيح السكة. وقد يجلب ماء الشرب بالانابيب الى احدى المدن من قبل شركة بامتياز خاص فلا يمكن في هذه الصورة الاستعاضة عنه . ففي مثل هذه المشاريع يجب على الحكومة ان تشترط في المقاولات التي تعقدها مع هذه الشركات ان لاتزيد الشركات المذكورة اجور المنافع التي تؤديها واثمان الاعيان التي تبيعها الى المستهلكين عن حد معين اي انها تضع لها تعريفة ، وان تشترط ايضاً تنزيل الاجور والاثمان المعينة في التعريفة كلما زادت الحاصلات فتجاوزت حداً معلوماً يذكر مقداره في التعريفة ايضاً وقد تعين الدول في مثل هذه المشروعات (مراقباً Commissaire) يراقب درجة مراعاة الشركة لشروط المقاولة ولا يضير هذا الاشتراط حرية السعي والعمل لان هذه المشروعات تحتاج الى مساعدة الحكومة ومنحها الشركة بعض الحقوق التي تعود اليها ويكون هذا الاشتراط لقاء ما نالته تلك الشركات من الحقوق والمساعدات (الغرم بالغنم) .

ومع ذلك فلو فرضنا ان حرية المباراة لاتجري احكامها في مثل هذه المشروعات التي تقضي طبيعتها بأن تكون خارجة عن ميدان المباراة فلماذا يكون هذا الحال مانعاً للاستفادة منها في بقية الاعمال والصناعات ؟ وهل يسوغ ان يكون الاستثناء في القاعدة موجباً لترك تلك القاعدة واهمالها بالمرة ؟

وهنا امر آخر يستدعي انتباهنا وهو : هل ينبغي للصنايع التي تكون بحسب

طبيعتها غير معرضة لحرية المباراة ان تتبع احكام الانحصار ام يترك فيها المجال واسعاً للمبارين والرقباء ؟

اما الاقتصادي (جون ستوارت ميل) فانه يرجح الرأي الاول واما الانكليز والاميركان فانهم يختارون الرأي الثاني ويعملون به « ولا يستطاع اعطاء رأي حاسم في هذا الشأن » .

اما مصلحة البرق والبريد فان النفع العام قضى بادارتها على طريقة الانحصار ولذلك كانت اعمال هذه المصلحة تدار بهذه الطريقة من قبل الحكومات في كل مكان على وجه التقريب .

ان حكومة الولايات المتحدة في امريكا تسعى منذ عدة سنين لشراء الخطوط البرقية التي تدار وتستثمر من قبل الشركات والسبب في ذلك ان ادارة هذه المصالح واستثمارها من قبل الاهلين تستدعي تأليف الشركات المتعددة في كل مدينة من المدن الراقية وتمديد عدة شبكات برقية بين مدينتين مثلاً واحداث جملة وسائط لنقل البريد بينهما وايجاد انواع الطوابع ذات الاشكال والالوان المختلفة باختلاف الشركات واستخدام عدد غير قليل من الموزعين ، الامر الذي ينتج عنه اضاعة القوى سدىً وحصول التشويش في المعاملات بسبب تعدد الشركات والطوابع وغير ذلك ، بينا ان القرى والقصبات تبقى محرومة بالمرة من وسائط المخابرة لعدم اقبال الشركات على تأسيس خطوط البرق والبريد فيها وتهافتهم على المدن وازدحامهم هناك ، لان الشركات لا تهتم بعمران البلاد بل يهمها الربح من وراء المشروع . اما الحكومة فانها تهتم لعمران البلاد ولتنظيم سير البرد وتمديد الخطوط البرقية حتى تعم القرى والقصبات وذلك لاجل مصالحها الرسمية ولا تنتظر من وراء هذا العمل ربحاً فهي لذلك ترجيح على الشركات من هذا الوجه .

ولكن اضرار الانحصار تظهر في هذه الحال تماماً لان الحكومة لا تعنى باصلاح ادارة البرق والبريد وتحسين احوالها فلا تظهر السرعة في اعمالها وتقفل مراكز البريد قبل سفر القطار او الباخرة بساعتين او ثلاثة ولا يجري توزيع الرسائل قبل مضي عدة ساعات على وصول القطارات او البواخر . هذا من جهة ومن جهة اخرى ان لانحصار البرق والبريد محذوراً آخر مهماً جداً هو : « ان الشخص في حالة عدم الانحصار يمكنه اذا اختلف مع الشركة ان يقيم الدعوى ويستحصل الحكم عليها بالتعويض بينما انه في حالة الانحصار يكون ازاء الحكومة وجهاً لوجه فلا يتيسر له اقامة الدعوى واذا اقدم على ذلك فانه لا يستفيد شيئاً ولا ينال حكماً .

والخلاصة ان انحصار البرق والبريد الذي يرجح وجوده في يد الحكومة لا يخلو من محاذير اجتماعية واقتصادية .

٦ — لما كانت حرية المباراة مستندة الى قانوني العرض والطلب والقيمة ، فانها لا تنظم الانتاج والصناعات على اساس الحاجة الضرورية او المنفعة الحقيقية بل تنظم ذلك على اساس السعر والقيمة ، فيتهافت الناس على ممارسة الصناعات التي تروق للاغنياء المبذرين او تدر عليهم نفسهم الدخل والأيراد كالصناعات التحويلية التي تهيء اسباب الزينة والبذخ والترف وكالوظائف التي تسكن شهوة حب الظهور والجاه وكالتجارة التي تدر الايراد بلا تعب ويعرضون عن مزاولة الصناعات المفيدة النافعة جداً للبشر كصناعة الاستخراج والزراعة بالنظر لما

يخف بهما من الاتعاب والمشاق فيقل انتاج المواد التى تحتاج اليها طبقة الفقراء ويكثر انتاج الاشياء التي تلذ الاغنياء فيشقى اولئك وينعم هؤلآء مع ان اعمال البشر ومساعيهم اذا بذلت في سبيل الحاجات والمنافع الصحيحة تكفي مجموعهم وتضمن رغدهم كلهم بلا استثناء

ولكنا اذا انعمنا النظر يظهر لنا ان المنفعة لا يمكن ان تكون اساساً للانتاج لان القيمة والسعر بقدر ما هما ميزان صحيح ضابط للاشياء فان المنفعة تتبع الرغبة والرغبة متحولة متقلقلة فهي اذاً خيالية مبهمة بالنسبة الى تلك الاشياء . ان للقيمة مقياساً يمكن ان يؤسس عليه نظام الانتاج بالنظر الى المباراة مع ان المنفعة متحولة تختلف باختلاف الاشخاص وليس لها مقياس مشترك فما كان نافعاً عند شخصٍ ربما كان ضد ذلك عند الآخر ولذلك كان تنظيم الانتاج على اساس المنفعة مستحيلاً فلو كان للمنفعة مقياس مشترك بين الناس لامكن اتخاذها اساساً يبنى عليه الانتاج .

هذا ماجاء في كتب الاقتصاد في صدد الاعتراضات الموجهة الى حرية المباراة اتينا على ذكره . وقد سرد بعض المؤلفين اعتراضات اخرى من هذا النوع خلاصتها : ان حرية المباراة تجعل الصناعات متنقلة وتستدعي تكرر حدوث الازمات وانه يكثر فيها استعمال الاعلانات فتصرف مبالغ وقوى بلا طائل وانها لا تكون دوماً باعثة

على رخص الاثمان بل تستدعي بعضاً غلائها في سعر المفرق وما شا كل ذلك من الانتقادات التافهة التي لا طائل تحتها ويظهر بطلانها بمجرد النظر اليها .

وخلاصة القول : ان حرية المباراة هي ناظمة للانتاج وهي في الوقت نفسه تدبر حركة التداول وتديرها وتعين المقدار الذي يصيب كل شخص في الهيأة الاجتماعية من الثروة . نعم ان المباراة قد تفضي الى شقاء بعض الافراد واضطراب امر حياتهم ولكن اليست هذه الاضطرابات هي من شرائط الرقي البشري ؟ فكما ان المرأة لا تلد بدون ان تقاسي آلام الوضع هكذا البشرية لا يمكنها ان تتمخض بالتقدم والرقي دون ان تقاسي هذه الاضطرابات . فاذا تضرر بعض العمال في بعض الاحيان لبقائهم خارج العمل يقتضي ان تمد لهم يد المعونة، واذا اسيء استعمال حرية المباراة حيناً بعد حين يجب ان يعمل على ازالة سوء الاستعمال ومنعه لا على عد حرية المباراة التي هي محور الحركة الاقتصادية سبباً للفوضى فيعمد الى تحديد فعلها او منعها بتاتاً لان في ذلك اعظم الخطأ .

مناقشة هذه الاقوال

ان الاعتراض على حرية المباراة يتضمن في الحقيقة معنى الهجوم على حرية الفعالية الاقتصادية المستندة الى المنفعة الشخصية والتي تجري

تحت تأثير فعلها المطلق في حين ان اساس السعي الشخصي بقدر ما يكون مرعياً وسائداً في اي بلد يكون الرقي موطداً في ذلك البلد بنسبته . فالولايات المتحدة الاميريكية اوضح دليل على صحة ماقلنا ، الم يتفق العلماء المحققون على ان رقى البلاد المذكورة الذى وصل الى درجة تحير الفكر وتخلب اللب في برهة قرنٍ واحدٍ انما نشأ عن السعي الشخصي وهمة الفرد تحت تأثير حرية المباراة ؟

اننامتى تأزم الأمر او اضطرب واضطررنا الى الاستنجاد بهمة البشر ومضائهم للقيام بجلائل الاعمال لانجد طريقة نرجع اليها سوى قاعدة حرية المباراة لتحريض الناس على بذل اقصى الجهود فندعوهم الى المباراة والمسابقة ونمني السابقين منهم بأسنى الجوائز والصلات وكل دعوة وقعت على هذا السبيل كانت مسموعة لاننا انما نخاطب ادق مركز حساس في نشاط البشر الا وهو جلب المنفعة الشخصية .

يبحث في زماننا عن حب الغير وتضحية المصلحة الخاصة في سبيل المصلحة العامة فنعم البحث وحبذا الغرض . انه لجدير بالانسان ان يخفف من غلواء منافعه الشخصية في سبيل المصلحة العامة وحري به ان يحب اخاه في الانسانية وان يريد له النفع والخير ما استطاع وان يضحي في هذا السبيل بعض مصلحته الشخصية . يجب ترويج هـذه

الفكرة الحسنة والمبدأ الجميل بقدر الامكان ولكن الرزية كلها في ان يخطر على البال يوماً من الايام ان يعمد الى ابطال المنفعة الشخصية وبناء (الفعالية الاقتصادية) على اساس المنفعة العامة لأن ذلك كان خيالاً في الماضي وهو خيال في الحاضر وسيبقى خيالاً لدى الاجيال والأنسال المقبلة

ان الخياليين الذين يميلون الى قمع المنفعة الخاصة التي هي السائق الوحيد للعمل ويأملون ان يوفقوا الى بناء الهيأة الاجتماعية على آساس جديدة غير هذه الاسس الموجودة يغفلون اثناء مايسردونه من الآراء والمطالعات التي تبرهن على دهائهم عن امر واحد هو (المحرك Moteur) او المهماز الذي يحفز هذه الترتيبات الاقتصادية .

ان جهاز الفعالية الاقتصادية لايتحرك بمجرد ارادة هولآء الخياليين وحرصهم على رواج مايدعون بل يجب له المحرك اوالمهماز الذي يدفعه ويحفزه . فالمحرك اوالمهماز الاقتصادي لايخرج عن امرين : احدهما المنفعة الشخصية وثانيهما الاجبار والاكراه . وتقضي الحالة حتماً باختيار احد هذين المحركين وادارة الجهاز الاقتصادي بواسطته .

ان الانسان الذي لايتردد احياناً في تضحية نفسه في سبيل اخيه في الانسانية لايستطيع ان يعمل عملاً مستمراً في سبيل غيره حتى ولا في

سبيل الهيأة الاجتماعية عامةً الا اذا دفع الى ذلك من قبل قوةٍ ملجئة وحينئذ يكون النجاح في العمل مشكوكاً فيه. لأن الذي يعمل لمنفعته الشخصية يبذل جميع مافي وسعه من جهد بينا ان الذي يعمل تحت تأثير الاكراه لايعمل الا بقدر ما يرى نفسه مكرهاً. وعليه فليس لنا ان نقول لمن يريد ان يقيم مقام المنفعة الخاصة (الاجبار او المنفعة العامة) ويدفع البشرية الى العمل الدائم بهذه الصورة سوى هذه الكلمة: « قبل ان تغير نظام المجتمع غير طبع البشر ».

اذاً يجب علينا ان لا نتردد في وجوب اخلاء الميدان الفسيح للسعي الشخصي الذي تحميه حرية المباراة من حيلولة العقبات والعثرات.

نعم قد تستدعي المصلحة مداخلة الدول في بعض الاحوال وعملها على تحديد حرية المباراة كما مر معنا في مبحث الانحصار ولكن هذه المصلحة يجب ان تقدر بقدر الضرورة التي تدعو اليها كما اشرنا آنفاً وان لاتتعداها الى اكثر من ذلك. فالواجب اذاً يقضي بأن تنظم قوانين المملكة ونظاماتها بصورة تضمن حرية العمل الشخصي وحرية المباراة مع ملاحظة ان لاتجاوز هذه الحرية الحدود المشروعة.

٥

الشركات

LES SOCIÉTÉES

الاشتراك وانواعه — شركات التضامن — شركات المضاربة — الشركات المغفلة — مجلس المساهمين مجلس الادارة — المديرون — توزيع الارباح تضافر المنتجين .

الاشتراك وانواعه

الاشتراك هو من العوامل التي تضاعف قدرة البشر في سبيل تنمية الانتاج وتوفيره . وهو على نوعين (١) الاشتراك في العمل (٢) الاشتراك في رأس المال .

عُرف الانسان منذ نشأته بميله الى التعاون والاشتراك في العمل

وما زالت هـذه المزية آخذة بالتأصل والرسوخ في قُرارة نفسه كما ان فوائدها ما برحت تتجلى في اكثر شؤونه الاجتماعيـة واعماله الاقتصادية .

على ان هذه المزية ليست من خصائص البشر وحدهم بل يظهر أثرهـا في عالم الحيوان كما يشاهد ذلك جلياً في اجتماع النحل والنمل وتعاونهما على الحياة .

ينتقل العمل من محـل الى آخر بانتقال صاحبه وليس ذلك بالامر السهل على العامل الذي تربطه بوطنه روابط كثيرة تحول دون هذا الانتقال ولذلك كان الاشتراك في العمل محدوداً بالنسبة الى الاشتراك في رأس المال الذي يعرف كيف يطير باجنحة العقاب وخفة الزئبق الى حيث يرى النفع والفائدة .

عنـد ما تتسع دائرة الانتـاج يصبح المستحدث غير قادر على الانفراد بعمله الشخصي بل يضطر الى الاستعانة بجهود غيره وحينئذٍ لا يكفيه رأس ماله الصغير الى توفية ثمن اتعاب من يستنجد بهم بل يعوزه المال الكثير للحصول على المواد الاوّلية والأدوات اللازمة لمشروعـه ولأداء اجور العمال الذين يستخدمهم في ذلك المشروع وحينئذٍ لا بد له من استقراض المال اللازم من شخص آخر او طلب

موآزرته ومشاركته في ذلك المشروع لأن الاشتراك مدعاة لتسهيل القيام بكثير من الاعمال الكبيرة التي يعجز الفرد عن الاتيان بها .

كان حق الاشتراك في العصور الغابرة عرضة لعقبات جمة اما اليوم فقد اصبح هذا الحق مؤيداً بالقوانين الاساسية لدى جميع الدول مما جعل المدنية الحاضرة تزهو وتزدهر بسبب تأمين الحق المنوه به .

يظهر الاشتراك برأس المال في شكل الشركات التجارية وقد كانت هذه الشركات موجودة في كل عصر لكنها تطورت في ادوار مختلفة حسب البيئة والزمان حتى وصلت الى الحالة التي هي عليه الآن .

تقسم الشركات التجارية الى ثلاثة اقسام :

١ — شركات التضامن Sociétées Collectives

٢ — شركات المضاربة Commandites »

٣ — الشركات المغفلة Anonymes »

اولاً — شركات التضامن Les Sociéteés Collectives

تعقد هذه الشركات على اساس الاعتماد المتقابل والكفالة المتسلسلة بين شخصين او اكثر يعرفون بعضهم بعضاً ويثق كل منهم برفاقه الآخرين وبهذه الصورة تتحد الاعمال وتتوحد رؤوس الاموال

فتتسع المشروعات وينمو الانتاج ويتضاعف الاعتبار وتقل نفقات الادارة والتأسيس وتنخفض اسعار المحاصيل والمنتجات .

يختلف في هذه الشركات نوع ومقدار رأس المال الذي يضعه كل من الشركاء وتوزع الثمرات والنتائج الحاصلة من المشروع بين الشركاء على نسبة رأس مال كل منهم او عمله او بحسب الاتفاق الذي يعقد بينهم قبل المباشرة بالعمل . ومن الواجب ان يكون لهذه الشركات عنوان يذكر فيه اسم احد الشركاء ويضاف اليه كلمة (وشركاؤه) فيقال (فلان وشركاؤه) وقد يكون عنوان الشركة جامعاً اسماء الشركاء عامة اذا كانوا قلائل .

شركات التضامن مبنية على اصل التبعة او المسؤولية التي لا حد لها ولذلك فان كلاً من الشركاء مسؤول عن جميع تعهدات الشركة ومطالب بجميع رأس ماله لقاء تلك التعهدات لا بالجزء الذي يعود اليه من رأس مال الشركة فحسب ولذلك فاذا افلست الشركة يستطيع الدائنون ان يرجعوا باستيفاء دينهم الى اموال كل شريك داخل في الشركة على حدة . وبالنظر لهذه الشروط اصبح وجود الاعتماد المتقابل بين الشركاء امراً ضرورياً لا مندوحة عنه وهذا ما جعل اكثر المتمولين يحاذرون الدخول في هذا القسم من الشركات لأنهم يخشون

ان يجازفوا بجميع رؤوس اموالهم . وهـذا هو السبب في بقاء هذه الشركات قومية محضة ومحصورة في نطاق ضيق .

ثانياً — شركات المضاربة Les Sociétées Commandites

هذه الشركات هي اوسع نطاقاً من شركات التضامن اذ يمكن ان يدخل فيها الاشخاص الذين لا يودون الاشتغال مباشرة بالمشروع ولا يرغبون في ان يكونوا مسئولين عن جميع نتـائج العمل بكل ما لديهم من رؤوس اموال .

تقسم اعضاء هـذه الشركات الى قسمين احدهما يتألف من شركاء مسئولين بجميع ما يوجـد لديهم من رؤوس الاموال سواء كانت مستخدمة في المشروع او خارجة عنـه ويدعى هؤلاء (الشركاء المتضامنون Commandité) وثانيهما يتكون من شركاء مسئولين عن نتـائج العمل بنسبة رأس مالهم الموضوع في الشركة فقط ويسمى هؤلاء (الشركاء المضاربون Commanditaire) .

فالقسم الاول من الشركاء يتولى ادارة معاملات الشركة مباشرةً امـا القسم الثاني فله ان يراقب اعمـال الشركة ولكنه لا يستطيع التدخل في امور ادارتها فعلاً .

يقتصر عنوان هذه الشركات على اسماء بعض الشركاء الداخلين في القسم الاول اما الشركاء الداخلين في القسم الثاني فلا تذكر اسماؤهم في العنوان واذا سمح هؤلاء للشركة بذكر اسمائهم في عنوانها يصبحون في عداد القسم الاول من الشركاء وانداداً لهم في المسئولية عن جميع نتائج العمل بكل مايملكون من رؤوس اموال .

يحق للدائنين اذا افلست احدى هذه الشركات ان يرجعوا باستيفاء ديونهم الى جميع اموال القسم الاول من الشركاء سواء كانت موضوعة في الشركة او لم تكن . اما القسم الآخر من الشركاء فلا يعد مسئولاً عن نتائج العمل الا بنسبة رأس ماله الموضوع في مشروع الشركة . فاذا كان كلٌ من هؤلاء قد سدد جميع رأس المال الذي تعهد بادائه في المقاولة المعقودة الى صندوق الشركة لم يعد بامكان احد من الدائنين ان يطالبه بشيءٍ من الديون المتحققة في ذمة الشركة . اما اذا تبين ان بعض هؤلاء لم يدفع لصندوق الشركة جميع المبلغ الذي تعهد بادائه في المقاولة فيحق للدائنين ان يطالبوه بتأدية ما بقي في ذمته منه .

لما كان رأس مال الشركاء المضاربين اي الداخلين في القسم الثاني (Commanditaire) موزعاً الى حصص متعددة كان هذا

القسم في شركات المضاربة مشابهاً للشركات العامة من هذه الوجهة. ولما كان بعض اعضاء شركات المضاربة وهم المتضامنون (Commandité) مسؤولون بجميع ما لديهم من رؤوس اموال سواء كانت موضوعة في الشركة ام لا — يوجد من هذه الوجهة ايضاً شبه بين شركات المضاربة وشركات التضامن.

ثالثاً — الشركات العامه او المغفلة Les Sociétées Anonymes

هي اهم اقسام الشركات التجارية التي تقدم ذكرها. فجميع الاشغال النافعة والاعمال التجاريه والصناعية الكبيرة قائمة على هذا النوع من الشركات فاذا كانت المنتجات ووسائل النقل آخذة بالازدياد يوماً عن يوم فالفضل في ذلك يعود الى الشركات العامة.

لأن هذه الشركات كما يفهم من اسمها عامة تجمع بين القاصي والداني من ابناء البلاد والشعوب المختلفة ولا تتقيد بحياة الاشخاص بل تستطيع ان تعيش ابداً ومهما تبدل اعضاؤها لا يؤثر ذلك في كيانها وقد تتسع حتى يتجاوز رأس مالها الملايين بل المليارات ويتيسر لها بهذه الواسطة ان تستخدم الالوف من العمال وان تستعمل اعظم الآلات وان تأتي بالعجائب والمعجزات.

لا تذكر اسماء الشركاء في عنوان هذه الشركات وانما يكون عنوانها دالاً على الغرض الذي انشأت من اجله ومقتبساً من مفهومه فاذا كان الغرض من انشاء الشركة يرمي الى تمديد خط حديدي مثلاً يكون العنوان (شركة الخط الحديدي) واذا كانت الشركة لاجل جلب المياه وتوزيعها يكون عنوانها (شركة المياه) وعلى هذه الصورة يتبدل العنوان حسب تبدل الغرض الذي ترمي اليه الشركة.

وفي هذه الشركة يكون كل من الشركاء مسئول بنسبة رأس ماله الموضوع فيها ليس الاّ. ولا يوجد لقاء جميع ديون هذه الشركات وتعهداتها سوى رأس المال الذي يؤديه الشركاء كي يستخدم في مشروع الشركة.

يحتاج انشاء الشركات العامة في بعض الممالك الى طلب اجازة من الحكومة كما كانت الحال في الدولة العثمانية سابقاً. وقد وضعت هذه القاعدة كضمان للشركاء بناء على فقدان التبعة الشخصية في هذا النوع من الشركات. ولكن هذا الضمان لم يجد نفعاً في الحقيقة اذ ان كثيراً من الشركات التي نالت اجازات الانشاء والتأسيس كان مستقبلها غامضاً وقد استهدف الشركاء فيها لاضرار جمة بسبب اخفاقها كما ان كثيراً من الشركات التي كان يؤمل منها نفع عظيم لم توفق

لنيل الاجازة ولذلك فان اكثر الدول ابطلت قاعدة الاجازة واطلقت الحرية للشركات مع المحافظة على بعض المراسيم القانونية .

يدعى الأشخاص الذين يقومون بوضع المشروع الذي انشأت الشركة لأجله في موقع العمل (بالمؤسسين Fondateurs) .

يقوم هؤلاء المؤسسون بنشر بيان يتضمن الغرض من انشاء الشركة ومقدار رأس مالها والمدة التي يمكن قبول اشتراك المساهمين في خلالها فمن يرغب الاشتراك بهذا المشروع بعد ان يطلع على البيان المذاع من قبل المؤسسين يراجع الشركة ضمن المدة المعينة ويبين مقدار السهام التي يريد ان يشترك بها. ومتى بلغ الاشتراك الحد المعين لرأس مال الشركة تكون الشركة عقدت نهائياً . لا يشترط في الشركات العامة ان يتألف رأس مالها من النقود فقط بل يجوز ان تعتبر الأبنية وبرآات الاختراع وغير ذلك من الاشياء النافعة رأس مال في الشركة بيد ان مجلس المؤسسين الذي له الحق باتخاذ القرار النهائي الذي يتضمن عقد الشركة يقوم بتدقيق القيم المخمنة لمثل هذه الاشياء كي لا تغبن الشركة بتقدير القيمة .

يوزع رأس مال الشركات العامة الى سهام . فكل من احرز سهماً من هذه السهام يعد داخلاً في الشركة ويكون الغرم والغنم لكل

شريك على نسبة سهامه . ليس من الضروري ان تؤدي جميع اثمان السهام في الحال بل تستوفي الشركة من اثمان هذه السهام في اول الأمر ما يكفي لقضاء حاجاتها الحاضرة وترجيء استيفاء الباقي للمستقبل فتتقاضاه من المساهمين حسب حاجتها الى المال وقد لا تطلب الباقي مطلقاً اذا ما نفع الشركة من اخذ اموال المساهمين اذا لم تكن الحاجة ماسة لاستعمالها ؟ بل يكون بقاؤها في ايدي اصحابها خير من استيفائها على هذه الصورة وطرحها في صندوق الشركة مهملة دون نفع او فائدة . ومع ذلك فان كل مساهم يعتبر مديوناً الى الشركة بما تبقى لديه من اثمان سهامه بحيث اذا افلست الشركة يحق للدائنين ان يرجعوا على المساهمين بطلب ما تبقى في ذممهم من اثمان هذه السهام .

لا تبقى قيمة السهام ثابتة بل تزيد وتنقص بحسب سير معاملات الشركة فاذا كانت اعمال الشركة سائرةً على ما يرام وكانت الارباح آخذة بالنمو والزيادة تتصاعد حينئذٍ قيمة السهام والعكس بالعكس وعلى كل حال فان الشركة لا تكون مديونة الا بالمبالغ المحررة في السهام فقط وتسمى القيمة المدروجة في السهام بالقيمة الاعتبارية . اما القيمة التي تحرزها السهام بحسب رواج اعمال الشركة فتدعى

بالقيمة الحقيقية .

تخصص هذه الشركات في آخر كل سنة جانباً من ارباحها لأجل تسديد اثمان السهام ويجري ذلك اما بطريقة شراء السهام من الأسواق التجارية حينما تكون اسعارها في السوق اقل من قيمتها الأعتبارية واما بطريقة الاقتراع فيؤدي لمن تصيبه القرعة ثمن سهمه .

ولكن الشركاء الذين يرد اليهم رأس مالهم على هذه الصورة لاتقطع علاقتهم من الشركة نهائياً بل يعطي لكل منهم سند من قبل الشركة يدعى « سند الانتفاع Action de jouissance » ويحق لهولآء ان يستفيدو من الأرباح التي تحدث في السنين المقبلة بعد ان يؤدي من تلك الأرباح مايصيب المساهمين الذين لم ترد اليهم اثمان سهامهم ويحق لهم ان يتقاضوا قسطاً من رأس المال الاحتياطي حين فسخ الشركة ولذلك كان لاسناد الانتفاع قيمة في الأسواق التجارية بحسب ماينتظر لها من الربح في المستقبل .

سهام الشركة العامة على نوعين : فهي اما ان تكون مكتوبة باسم صاحبها وتسمى (Actions nominales) واماان تكون محررة لحاملها (Actions au porteurs) فالسهام من النوع الاول لايجوز انتقالها

من يد لأخرى الا بعد اعلام الشركة بالأمر كيما تشير الى ذلك في دفاترها. ولا حكم للانتقال الذي يحدث اذ لم تكن الشركة عالمة به اما السهام من النوع الثاني فانها تتداول مباشرةً دون ان يكون حاملها مجبراً باعلام الشركة .

اذا لم تكتف الشركة بثمن السهام ورأت الحاجة ماسة الى مال اوفر من ثمن تلك السهام تسعى للحصول على المبلغ الذي تحتاج اليه بسلوك احد طريقين : فهي اما ان تصدر سهاماً جديدة واما ان تجنح الى الاستقراض .

فالطريق الأول لا يمكن سلوكه مالم يجتمع مجلس المساهمين العام ويبرم قراراً ناطقاً بالموافقة على اتباعه . فاذا كانت اعمال الشركة آخذة بالتقدم والنجاح قد لا يوافق المجلس العام على اصدار سهام جديدة لأن زيادة عدد الشركاء يؤدي الى تناقص حصة الربح التي تصيب كل مساهم ولذلك فان المساهمين يفضلون في هذه الحالة سلوك طريقة الاستقراض على طريقة زيادة السهام .

لا تعقد الشركات العامة القروض التي تحتاج اليها مع المصارف بل تستقرض من الأهلين وتصدر لقاء ذلك (تحاويل Obligations)

تبلغ قيمة كل منها خمسة او عشرة دنانير او اكثر ويكون كل من اصحاب هذه التحاويل دائناً للشركة . فالشركة تفرز فوائد هؤلاء الدائنين من ارباحها الثانوية قبل كل شيء ثم توزع الباقي على المساهمين الآخرين . وحينما تنتهي مدة الشركة لا يعطى للمساهمين شيء مالم تدفع قيمة التحاويل المذكورة الى اصحابها. وتكون قيمة هذه التحاويل تابعة للزيادة والنقصان في الاسواق التجارية كما تصعد قيمة السهام وتهبط . واذا كانت احوال الشركة على غير مايرام لا يرى المساهمون مانعاً من اصدار سهام جديدة . ولما كان يصعب في مثل هذه الحالة ايجاد طلاب يرغبون في الاشتراك بالسهام الجديدة تضطر الشركة الى اصدار (سهام ممتازة Actions des priorités) يحق لأصحابها ان يستوفوا مايصيبهم من الربح قبل غيرهم من المساهمين الأصليين.

يعد كل من اصحاب التحاويل الآنفة الذكر دائناً للشركة الا ان اصحاب السهام الممتازة يعتبرون شركاء فيها .

وقد تمنح الشركات العامة للمؤسسين اسناداً خاصة حين تأسيسها لقاء الحصة التي يجب ان تفرز لهم من الأرباح السنوية باسم (حصة المؤسس Part de fondateur) فالمؤسسون ليس لهم رأس مال في الشركة لقاء هذه الاسناد فلا يحق لهم ان يطالبوا بجزء من رأس

المال الموضوع في الشركة من قبل بقية المساهمين بل يحق لهم ان يتقاضوا مبلغاً معيناً من الأرباح السنوية فقط . وقد تبلغ حصة المؤسسين مقداراً كبيراً من الربح في بعض الشركات ولذلك كانت قيمة اسنادهم هذه تنمو نمواً كبيراً في الاسواق التجارية كما جرى في الشركة المؤسسة لفتح ترعة السويس مثلاً .

مجلس المساهمين العام Assemblée générale des actionnaires :

يجتمع هذا المجلس في كل سنة للنظر في خلاصة الحساب التي تعرض عليه من قبل مجلس ادارة الشركة وينتخب اعضاء لمجلس الادارة مكان الذين انتهت مدتهم ويعين الكتاب الذين تقع عليهم تبعة تدقيق الحسابات وتنظيم التقارير .

يحدد نظام الشركة الأصلي (Statut) عدد الأسهم الذي ينبغي للشريك ان يحرزه لكي يحق له الاشتراك بهذا المجلس وقد يكون في بعض الشركات لكل صاحب سهم حق الاشتراك فيه كما انه يشترط في بعض الشركات ان لايشترك فيه الا من كان صاحب سهمين فأكثر . ففي مثل هذه الشركات يجوز لعدد من الشركاء ان يتحدوا وينتدبوا احدهم بالنيابة عنهم ليصوت في هذا المجلس

ويدلي بآرائه عند اجتماعه . اما المقررات فانها تبرم بالاكثرية المطلقة .

مجلس الادارة Conseil d' administration

هو وكيل المساهمين القائم بجميع معاملات الشركة والمسؤول امام الهيأة العامة وقد يكون اعضاء هذا المجلس من المساهمين او من غيرهم وينتخب احد هؤلاء الاعضاء رئيساً وتتخذ المقررات باكثرية الأصوات ومدة خدمة الاعضاء محدودة ويجوز اعادة انتخابهم للمرة الثانية .

يتقاضى اعضاء هذا المجلس اجرة سنوية لقاء خدماتهم للشركة وقد يؤدي لهم اجرة معينة عن كل جلسة .

المديرون Les Directeurs

لا يتسنى لمجلس الادارة ان يجتمع في كل حين ولو تيسر له ذلك فينقصه الوقوف على المسائل الفنية والأمور الصناعية المتعلقة بالمشروع ولذلك فهو مضطر لتعيين مدير مسئول لديه على ان تكون تبعة اعمال المدير عائدة على المجلس ازاء الهيأة العامة . وبما ان المدير مكلف بالقيام

بجميع فروع الاعمال المتعلقة بالمشروع فيجب ان يكون على غاية من الذكاء والاستعداد والدربة والنشاط .

توزيع الارباح

تحط من مجموع ايرادات الشركة جميع نفقات الانتاج وفوائد التحاويل ثم يفرز مبلغ لاداء فائدة السهام اذا كانت شروط الشركة تقضي باعطاء المساهمين فائدة معينة في المائة عدا حصة الربح ثم تفرز اجرة مجلس الادارة ويجنب المقدار المعين في نظام الشركة باسم رأس مال الاحتياط (Fond de reserve) وقد تفرز بعض الشركات من مجموع الايراد السنوي مبلغاً باسم رأس مال احتياطي فوق العادة (Fond de reserve extra ordinaire)لقاءماقد يطرأ على رأس المال من المخاطر غير المنتظرة فاذا لم يحدث خطر ما حتى انتهاء مدة الشركة يوزع هذا المبلغ على المساهمين لكل بنسبة عدد اسهمه وذلك بعد اداء جميع ما على الشركة من ذمم وديون . هذا وان لكثرة رأس المال الاحتياطي وقلته تأثيراً عظيماً في صعود قيمة السهام وهبوطها في الأسواق .

بعد ان تحط المبالغ المار ذكرها من مجموع ايراد الشركة السنوي

يوزع الباقي على الشركاء لكل بنسبة عدد السهام التي يحملها ويسمى ما يصيب كلاً من المساهمين (حصة الربح Dividente) .

تضافر المنتجين

قد يتحد المنتجون الذين يشتغلون بصنع مادة واحدة بسائق اغراض مختلفة وعوامل متنوعة فيؤلفون اتحاداً يدعى على اختلاف انواعه : كارتل او سنديكا ، تروست ، كورنر .

كما ان كل فرد حر بان يتعاطى العمل الذي يناسبه وان يختار الحرفة او المهنة التي تروق له وتلذه وان يؤسس شركةً للتضامن مع غيره اذا شاء كذلك يحق للشركات ان تزاول ما تشاء من انواع العمل وان تجتمع وتتضافر متى ارادت بعضها مع بعض .

ونستطيع ان نقول بان تضافر الافراد او الشركات ولو رمى الى غرض غير مشروع فلا تخشى البلاد مغبته اذا كانت معاملاتها مؤسسة على دعائم راسخة مستنبطة من قواعد علم الاقتصاد الراهنة . ومع ذلك فلكي نعلم ما اذا كان هذا الاتحاد نافعاً ام مضراً ، مشروعاً ام غير مشروع يجب علينا ان نلاحظ الاغراض والمقاصد التي يبنى عليها فنقول: يضطر المنتجون في بعض الاحيان ان يتضافروا لكي يحولوا دون

ما يطرأ على اسعار المحاصيل والمنتجات من الهبوط المتمادى فى كل يوم وذلك بان يقتصروا على انتاج مقدار معين من تلك المحاصيل والمنتجات.

فاذا عيّن هولآء المنتجين لمحصولاتهم ومصنوعاتهم اسعاراً تتجاوز السعر الذى تعينه حرية المباراة يظهر حالاً من يزاحمهم فتعود الاسعار الى ما كانت عليه ولا يجنون من ذلك سوى الضرر . واذا طال امد الاقتصار على انتاج المقادير المقننة من المحصولات والمصنوعات اى اذا لم تتخذ هذه الطريقة كتدبير موقت تتضرر البلاد من جراء ذلك ولكنه لا يعسر تلافي هذا الضرر . واذا قصد المنتجون من هذا التضافر ان يحدثوا صعوداً عاجلاً في الاسعار وسلكوا في هذا السبيل طريق الحيلة كانت خطتهم هذه مذمومة في نظر الاخلاق والاقتصاد وقد كانت القوانين قديماً تعاقبهم على ذلك .

لا ينتج عن هذا الاتحاد والتضافر ضررٌ ما في الممالك المطلقة من قيود التحديد والتي تطبق فيها قاعدة حرية التجارة داخلاً وخارجاً . فقد برهنت الاختبارات العديدة على ان هذا الاتحاد لا يدوم طويلاً بل يتحول الائتلاف الذى حصل من اجله بعد برهةٍ قصيرةٍ الى اختلافٍ يُفسد طبيعته فلا يتيسر له ان يقاوم ما يعترضه من التنافس والمباراة.

ان التضافر الذي يؤلفه ارباب الحرفة الذين ينتمون الى صناعةٍ

واحدة لغرض بيع منتجاتهم يدعى (كارتهل Cartel) او (سنديكا Syndicat) ففي الممالك التي تكون التجارة فيها حرة طليقة غير مقيدة بقيد ما لا يحصل من جراء هذا التضافر ضرر ما لان السلع والامتعة التي ترد اليها من الخارج تزاحم منتجاتها . ولكن الممالك التي تحول جمارکها دون دخول المصنوعات والمحصولات الاجنبية اليها فان قيم الاشياء فيها ترتفع ويحصل من جراء ذلك اضرار فادحة اذ يتيسر حينئذ لهؤلاء المتضافرين ان يتصرفوا بالاسعار داخل المملكة كما يشاؤون وان يصدروا مصنوعاتهم ومحصولاتهم الى البلاد الاجنبية بارخص ثمن ولو خسروا فيها لأنهم يعوضون خسارتهم هذه من الارباح التي يتقاضونها داخل المملكة . لقد كان الحديد والفحم الالمانيين يباعان في بلجيكا باقل من السعر الذي كانا يباعان به في نفس المانيا.

اما (التروست Truste) فهو عبارة عن حصر المعامل والمصانع التي تعنى بصنع صنف واحد من اصناف المنتجات في يد واحدة اما بطريقة امتلاك تلك المعامل والمصانع مباشرة او بجعلها خاضعة للمراقبة والتفتيش . فاصحاب هذا النوع من التضافر اذا شاؤوا اعملوا المصانع واذا شاؤوا اهملوها واغلقوها بحيث ان شخصية مالكي تلك المصانع تختفي تماماً وتقوم مقامها ادارة التروست . واكثر ما يوجد

هذا النوع من التضافر في بلاد اميركا ويعود نجاح التروست في تلك البلاد الى سببين :

١ — ما يطرح على السلع والامتعة من المكوس الثقيلة في تلك البلاد .

٢ — غلاء الاجور النقلية التي يتقاضاها اصحاب التروست من مزاحميهم لأن اصحاب التروست هم الحاكمون على السكك الحديدية اذ كان لا يجوز للحكومة هناك ان تفتش هذه السكك .

لم يتألف في البلاد الاوروبية تضافر كبير من هذا النوع لأن حكومات اوروبا لها حق التفتيش والمراقبة على السكك الحديدية في بلادها ولأن الحماية لم تنفذ في ناحية من نواحي اوروبا بالدرجة الشديدة التي تنفذ بها في اميركا .

اما (الكورنهر Corner) فهو عبارة عن جماعة يتضافرون فيشترون جميع البضائع الموجودة في السوق التجارية من صنف واحد ثم ينشرون الاخبار الكاذبة بين الناس عن احتمال هبوط اسعار ذلك الصنف فيسرع اصحاب الحوانيت الصغيرة الى انتهاز الفرصة فيبيعون ما يوجد لديهم من ذلك الصنف بالسعر الحاضر آملين ان يشتروه بعد برهة قصيرة باقل من ذلك الثمن وحينئذ يرفع اصحاب الكورنهر اسعار

ذلك الصنف فلا يتمكن صغار الباعة والتجار من شراء المقدار الذي باعوه او تعهدوا بتسليمه الى الاشخاص الذين اشتروا منهم فيضطرون الى تأدية الفرق بين السعرين . ولا يحدث عن هذا النوع من التضافر اضرارٌ كبيرة في البلاد التي تسير على قاعدة حرية التجارة كما ان قانون الاعاضة يؤثر تأثيراً خطيراً في تخفيف وطأته .

٦

تمركز الانتاج

LA CONCENTRATION DE LA PRODUCTION

ادوار الصناعات — «صناعة الاسرة — صناعة ارباب الحرف — الصناعة في المنزل — الصناعة اليدوية في المعمل — الصناعة الآلية» قانون التمركز — منافعه ومساويه

ادوار الصناعات

لقد مر على الصناعات عدة ادوار حتى وصلت الى درجة الكمال التي نشاهدها فيه اليوم وقد عني بالبحث عن هذه الأدوار جملة من المؤلفين نذكر في مقدمتهم لوبله ى الافرنسي وروشه ر وشموللهر وبوخه ر الالمانيين .

لأجل الأطلاع على رقي الصناعات يجب ان ندرس هذه الادوار من عدة وجوه ١ — من وجهة العمال وشروط العمل الاقتصادى في مختلف العصور كعمل الاسرى والاقنان والأجراء ٢ — من وجهة

القواعد الصناعية التي روعيت في الانتاج كصناعة اليد وصناعة الآلات والأدوات الميكانيكية ٣ ـــ من وجهة سعة الاسواق في الازمنة المختلفة : في دور انتاج الأسرة ودور لجان الحرف ودور المعامل ٤ ـــ واخيراً من وجهة شكل المبادلة ووسائطها المتنوعة كالمقايضة والنقد المعدني والورقي وانواع الأسناد والأوراق الاعتبارية .

لم تتقدم الصناعات في هذه الأدوار باطراد تام اعني ان الأمور التي مر بيانها في وجهات النظر المختلفة لم تتمشى جنباً الى جنب كل بمقتضى دوره وزمانه . وها نحن ذاكرون هذه الأدوار بايجاز فيما يلي :

١ ـــ دور صناعة الاسرة l'industrie de famille

يمتد هذا الدور الأول منذ نشأة البشر حتى اواخر القرون الأولى وقد شوهدت آثاره في اوائل القرون الوسطى . كان الناس في هذا الدور يؤلفون بمحض ارادتهم زمراً او جماعات صغيرة مستقل بعضها عن بعض تعمل على انتاج مايحتاج اليه افرادها في سبيل تأمين عيشهم فلا يخطر في بال اية اسرة ان تنتج مايحتاج اليه غيرها ولذلك كانت طرائق المبادلة وتقسيم العمل والمباراة وسواها بحكم المفقود وكان الأسرى والعبيد يُعتبرون في عداد افراد الأسرة ويقومون بالاعمال

المتعلقة بانتاج الحاجات اللازمة لها .

٢ ـــ دور صناعة ارباب الحرف le métier exercé par l'artisan

ظهر هذا الدور الثاني في القرون الوسطى ونما حتى عم جميع البلدان على وجه التقريب ، والذي يميز هذا الدور عما قبله هو ان الصانع فيه لا يرمي في اعماله الانتاجية الى تأمين حاجته الشخصية او حاجات اسرته بل ينتج لغرض بيع منتجاته الى من يحتاجون اليها . فالمستحدثون وخاصةً من كان منهم في المدن الكبيرة يقومون بمعونة آلاتهم وادواتهم بصنع الحاجات اللازمة للناس ، وبتحويل المواد الأولية الى مصنوعات نافعة للبشر . ولكن اعمال هؤلاء الصناع كانت لا تتعدى حاجات ابناء مدينتهم وتحدث على الاكثر بناء على طلب زبائنهم ولا تتجاوز في الغالب حدود مقاطعتهم .

لقد تساند ارباب هذه الحرف وتآزروا لحماية صناعاتهم فألّفوا لجاناً للحرف وسنوا لها نظماً وقوانين ولعبوا ادواراً هامة في تاريخ الاقتصاد والسياسة .

٣ ـــ دور الصناعة في المنزل L'iudustrie à domicile

يختلف هذا الدور عن الدورين الأول والثاني من وجهه القصد والغاية فالصانع هنا يعمل بمعونة آلاته وادواته الخاصة على تحويل

المواد الأولية التي يسلمها اليه التاجر او المستحدث الى اشياء صالحة لوفاء حاجات الشاري ولذلك فهو لا يملك محصول انتاجه وهذا ماحدا في هذا الدور الى مداخلة شخص ثالث متوسط بين البائع والشاري.

٤ ـــ دور الصناعة اليدوية في المعمل Manufacture

في هذا الدور يجمع المستحدث او المتوسط العمال المبعثرين هنا وهناك في محل واحد وفي جمعه اياهم على هذه الصورة يحصل على منافع كثيرة منها تخفيض نفقات الانتاج ومنها تقسيم العمل بين الصناع مما يفضي الى تزييد قواهم الانتاجية ومنها سهولة الأشراف والمراقبة اللذين يستدعيان اتقان العمل وسرعته الى غير ذلك . فالصانع هنا لا يملك شيئاً لأن المعمل وما فيه من الآت وادوات ومواد اولية هي ملك للمستحدث . والصانع في هذا الدور لا يملك حق العمل في منزله ايضاً بل يترتب عليه ان يقوم بعمله داخل المعمل فهو اذاً بمثابة الاجير بل هو (اجير salarié) بالفعل والمستحدث هو السيد المطاع في المعمل لان المعمل والآته وادواته وكل شيء فيه هو ملك له وكل ماينتج في المعمل يعود اليه وحده .

كان ينتظر لاجل الانتقال الى هذا الدور ان يجتمع في ايدي التجار رؤوس اموال كافية تعينهم على احداث المعامل وادارتها وقد

بدأ قانون التطور (évolution) الاقتصادي يعمل عمله في اواخر القرن السادس عشر ولكن الصناعات التي كانت مقيدة بانظمة لجان الحرف لم تستطع الافلات من عقال تلك النظم وتستولي على الأسواق المحتكرة من قبل ارباب الحرف الا بعد مكافحة عنيفة دامت سنين طويلة بُذل في اثنائها جهود جبارة وانفقت رؤوس اموال وفيرة حتى تم لها النصر كما مر بيانه في مبحث حرية العمل .

٥ - دور الصناعة الآلية Macinofacture

وهو الأساس الذي بنيت عليه الصناعة في المجتمع الانساني الحاضر ونحن نعيش اليوم في هذا الدور .

بدأ هذا الدور باستخدام قوة البخار في الصناعات المختلفة وقد كان لهذا الامر اثره الكبير في تزييد قوة الانتاج وتنميتها الى درجة لا يعيها الفكر الا انه لم يُدخل تغييراً يذكر على الشكل الذي يتجلى فيه الدور الذي سبقه ولذلك لم يعتبر علماء الالمان هذا الدور مختلفاً عما تقدمه فيما عدا (زيادة الآلة) على ان هذا الدور يمتاز عما قبله بكثرة عدد العمال المحتشدين في المعمل واتباعهم نظاماً يشبه نظام الجندية واضافة الاعمال الليلية التي يقوم بها العمال على سبيل المناوبة واستخدام الاطفال والنساء في المعامل ضمن ترتيب معين — كل ذلك يجعل

لهذا الدور طابعاً خاصاً يميزه عما سواه .

لايخلو هذا الدور من نقائص وشوائب اجتماعية تجعله عرضةً للانتقاد والتذمر كالمصائب والكوارث التي تحدث بفعل القضاء والقدر وانواع الاضراب او الامتناع عن العمل التي تدوم مدةً طويلة والازمات التي تنشأ عن تضخم الانتاج واحتكار الثروات الكبيرة من قبل بعض الاشخاص وبقاء السواد الاعظم من الناس محروماً منها وغير ذلك من الأمور .

يخطيء من يظن ان كل دور من هذه الادوار ابطل الدور الذي تقدمه وحل محله اذ ان هذه الادوار كلها ما زالت قائمة حتى يومنا هذا في مختلف انحاء الكرة الأرضية ولكن هذا التقسيم يبين لنا كيف نشأت الصناعات وكيف تقدمت في البلاد المتمدنة وخاصةً في اوروبا وكيف انتقلت من دور الى دور وان لكل دور ميزته الخاصة في الزمن الذى كان سائداً فيه ليس الا .

قانون التمزكز La Loi de Concentration

قلنا في المقدمة ان (قابلية الاتساع) هي من ابرز صفات حاجة البشر وان اول قوانين الحاجه هو : «ان حاجات الانسان غير محصورة» وان

هذا القانون هو المبدأ الأصلي الذي يميز الانسان عن الحيوان ويوضح التمدن بمعناه الحقيقي وان حضارة الأمم والشعوب تقاس بمبلغ حاجاتها وان هذا القانون هو الذي اوجد المدنية الحاضرة واحدث الرقي والتقدم (١) فحاجات البشر تزداد يوماً عن يوم والأسواق التي تفي بهذه الحاجات تتكاثر وتتسع تبعاً لها ويفضي هذا كله الى تنمية الانتاج وتوفيره بصورة تلجيء الصناعة الى الانتقال من حالتها الساذجة حينما كانت تقوى على تأمين اود الفرد او الأسرة الى حال اعم واشمل تستطيع فيها ان تفي بحاجة الجماعات والأمم وان تعنى بالمشروعات الكبيرة لاجل ذلك . وينشأ عن هذا كله ان الآلاف من الأيدي العاملة والملايين من رؤوس الاموال تجتمع وتتكاتف للعمل في بسيط واحد ويدعى هذا الميل الى التبسط والتوسع في الاعمال الانتاجية قانون التمركز وباصطلاح آخر (الانتاج الكبير grande Production)

منافعه ومساويه

يحمد الاحرار والاجتماعيون في عطفهم على هذا القانون ويعزون اليه

(١) الجزء الاول صفحة (٢٠ — ٢١)

المنافع الآتية ،

١ — الاقتصاد في العمل

يحصل هذا النفع في الدرجة الأولى من امكان تطبيق قاعدة تقسيم العمل لدرجة قصوى وقد مرّ بيان هـذه الفائدة في المبحث الخاص بتقسيم العمل . ويحصل هذا النفع في الدرجة الثانية من توحيد العمل وضم العاملين فيـه بعضهم الى بعض لأن العمل اذا تجزأ يضيع فيـه وقت كثير ويقضي اكثر العـاملين قسماً كبيراً من وقتهم بلا عمل . فاذا اردنا مثلاً توحيد عشرة مخازن يُستخدم في كل منها عشرة مستخدمين بين بائع وعامل وكاتب ومحاسب فهل نحتاج الى استخدام مائة مستخدم منهم عشرة كتاب وعشرة محاسبين ؟

٢ — الاقتصاد في المحل

وفي هذا الموضوع ايضاً تظهر فائدة توحيد العمل لأن اصحاب المخازن العشرة الذين ورد ذكرهم في المثال الأول اذا شاء كل منهم ان يبني مخزناً مستقلاً يحتاجون الى ارض اوسع ونفقات اكثر مما اذا اتحدوا وبنوا مخزناً واحداً يستوعب تجارتهم جميعاً .

٣ — الاقتصاد في النفقات

لان المخازن العشر التي مر بيانها يحتاج كل منها الى مصباح والى

موقد واذا كان معملاً فيلزم له جهاز خاص لأدارة آلاته وادواته بعكس ما اذا كانت هذه المخازن او المعامل موحدة فانها لا تحتاج الى اكثر من مصباحين او ثلاثة ومثلها من المواقد وقد يكفي جهاز واحد كبير لادارة هذه المعامل كلها .

٤ — الاقتصاد في رأس المال .

لأن المخزن الكبير الذي يضاهي في اعماله التجارية عدة مخازن صغيرة لا يحتاج الى رأس مال يوازي مجموع رؤوس اموال تلك المخازن كلها والسبب في ذلك اولاً لأنه يبتاع او يستصنع لحسابه من الامتعة اكثر مما يبتاعه ارباب المخازن الصغيرة فتكلفه ثمناً اقل من ثمن تلك ثانياً تبقى هذه الامتعة في مستودعاته اياماً معدودة وعلى الاكثر اسابيع محدودة ثم تنفق في حين ان المخازن الصغيرة تبقى الامتعة لديها شهوراً بل سنين لا تنفق وبهذه الصورة يتداول رأس مال المخزن الكبير مرات عديدة في السنة بينا ان امتعة المخازن الصغيرة لا تتداول اكثر من مرة او مرتين . وينتفع المستهلكون ايضاً من المخازن الكبيرة بأن ينالوا منها ما يحتاجون اليه من المواد وهي غضة طازجة او هي اجد في زيها ورونقها من تلك ثالثاً ان الانتاج الكبير يستطيع استقراض الاموال بسهولة اكثر وفائدة اقل من الانتاج الصغير .

فقانون التمركز كما انه يضمن المنافع الكثيرة للمستحدثين يقدم للهيأة الاجتماعية اكبر الفوائد لأن كل انسان يستفيد من استخدام قوى الانتاج بطريقة تضمن الاقتصاد والاعتدال في الانفاق .

على ان التمركز وان كان نافعاً فانه لا يخلو من نقائص ومعايب اهمها : انه اذا ثابر على التوسع في خطته فانه يقضي على صنعة الاستحدات ويجعل من الهيأة الاجتماعية مجموعة أجراء تعمل لحساب بعض الاشخاص وهذا ما يتنبأ به كارل ماركس واضرابه وان الاغلاط الصغيرة التي تحدث في الانتاج الكبير تفضي الى نتائج وبيلة .

على ان الوقائع والحادثات لا تدل على الانتاج الكبير سيقضي على الانتاج الصغير وان قانون التمركز سيكون بهذا المعنى موطد الاركان في جميع الصناعات يوماً من الايام .

٧

انتاج الدولة

LA PRODUCTION PAR L'ÉTAT

تدخّل الدولة في الانتاج — المحاذير التي تنشأ عن مزاولة الحكومات والبلديات للمشاريع الاقتصادية — الطرائق التي تتبعها الحكومات في تنفيذ المشاريع الاقتصادية .

تدخل الدولة في الانتاج

بعد ان بحثنا في الانتاج الذي يجري من قبل الاشخاص والشركات لابد لنا من البحث في الانتاج الذي يجري من قبل الدولة والتدقيق في النتائج التي تنشأ عنه . ولا يقتصر اسم الدولة هنا على الحكومة المركزية التي تدير شؤون البلاد بل يشمل دوائر البلدية والادارات العامة التي لها صفة او صبغة رسمية .

تتدخل الدول في امر الانتاج باحدى طريقتين .

الأولى طريقة انشاء المعامل والمزارع والمناجم والسكك الحديدية وغيرها ومزاولة اعمال الصناعة والزراعة والنقل وما شاكلها .

ان قيام الدول باعمال الانتاج لا يعد حدثاً جديداً في تاريخ الاقتصاد فقد زاول بعض الدول كثيراً من هذه الأعمال وكان الحافز لهذه الدول في ذلك اسباب ثلاثة نأتي على بيانها فيما يلي .

١ – اضطرار الدول للحصول على المال اللازم لتأدية نفقاتها الكثيرة التي تزداد وتتفاقم على كر الاعوام والسنين دون ان تزعج رعاياها بفرض ضرائب جديدة تثقل كواهلهم وتزيد في اعبائهم .

٢ – ميل الدول الى الاستئثار بالارباح التي تتقاضاها الشركات الكبيرة من جيوب الأهلين لكي تنفقها في المشاريع النافعة لهم .

٣ – رغبة الدول في تكثير سواد موظفيها ومستخدميها لكي تستفيد من معاونتهم ومساندتهم لها في التصويت اثناء الانتخابات العامة .

ويظهر ميل الحكومات والبلديات الى مزاولة الاعمال الانتاجية في بعض الصناعات اكثر من غيرها فهي ترجح القيام بالاعمال التي

كانت وما زالت تدار على طريقة الانحصار كتسيير البرد وتمديد اسلاك البرق وضرب السكة والنقد وانشاء السكك الحديدية واسالة المياه العذبة الى الدور والمساكن وتنوير المدن بالكهرباء واحداث وسائط النقل فيها كالترامواي والاومنيبوس والمترو وغيرها اكثر من سواها اذ ثبت بالاختبار انه لايسهل ادارة هذه الأعمال الاّ بطريقة الانحصار فالحكومات والبلديات عوضاً من ان تمنح الشركات امتيازاً بهذه الأمور تعمد الى ادارتها بنفسها للاستئثار بمنافعها .

لايستحسن مزاولة الحكومات والبلديات للاعمال الاقتصادية على طريقة المباراة والمنافسة لأن موقفها في هذه الحالة يكون غريباً وغير معقول لأنها قد تسيء استعمال نفوذها الرسمي في التأثير على منافسيها كما انها لا تخشى ولا تحاذر الوقوع في الخسائر والاضرار اذا انها تستعمل ماتستوفيه من منافسيها من الضرائب في هذه المبارزة اعني انها تحارب خصومها بالسلاح الذي يهيؤه لها اولئك الخصوم فالمنافسة التي تحدث على هذه الصورة لاتكون مشروعة ايضاً . وعدا ذلك فقد تفشل الحكومة في هذا البراز بالرغم عما تتمتع به من الاسباب التي تستدعي تفوقها على خصومها وهذا مايحدث غالباً فتشعر بضعفها عن المثابرة

على منافستهم وتضطر الى قلب المباراة الى انحصار يمكنها من المواظبة على اعمالها وحينئذٍ لا ترى مندوحة من ان تبتاع من منافسيها وسائطهم وآلاتهم فترزح موازنتها تحت اعباء ثقيلة لا طاقة لها بها .

على ان هذه المحاذير الخطيرة وان كانت واردة الا انها غير متوقعة حتماً ولذلك لا يلتفت اليها حينما يتحقق وجود نفع عام في مشروع تقوم به الحكومة او البلدية في سبيل خدمة الأمة او البلد . وهذه المشاريع تحوي غالباً :

١ — انشاء الصيدليات والحمامات وبناء المذابح الصحية واحداث الاسواق والبازارات والمدافن وما ماثلها من الامور التي لها علاقتها بالصحة العامة .

٢ — انشاء المساكن المعرضة للهواء والشمس لايواء العمال باجور رخيصة وتأمين اللبن (الحليب) المعقم لاطفال الفقراء وما ماثلها من الشؤون التي لها تأثيرها في منع انتشار الأمراض وفي تناقص وفيات الاطفال .

٣ — احداث الأفران والمخازن التي تباع فيها اللحوم وسائر المواد الضرورية وما شاكلها من الأمور التي تستدعي ايجاد وتهيئة المواد الغذائية اللازمة للأهلين باثمان رخيصة او معتدلة .

لاريب في ان قيام البلديات باحداث الافران ومخازن اللحوم لمنع بائعي هذه الاصناف من احتكارهم لها يرجح على طريقة وضع تسعيرات خاصة لهذه الاصناف على ان البلديات تجنح غالباً الى تسعير الاصناف المذكورة وتكتفي بذلك فلا تتصدي لانتاجها مباشرةً وفي ذلك من الخطأ ماسيأتي بيانه في مبحث السعر .

والثانية طريقة سن النظم والقوانين لتنظيم الانتاج وتحسين شوؤن العمال ومراقبة الشركات والمصارف وغير ذلك من الأمور .

لايرجى نفع من جمع هذه الشوؤن التي تظهر فيها آثار تدخل الحكومة في مبحث واحد ومناقشتها بل يرجح تدقيق كل منها في مبحثه الخاص . ولقد سبق لنا في مبحث حرية العمل ان بينا كيف ان الحكومات كانت تتدخل في تقييد العمل وتحديده وسنرى في مبحث توزيع الثروة الطريقة التي تجري عليها الحكومات في سن النظم والقوانين التي تحفظ حقوق العمال وتحدد ساعات عملهم كما واننا سنطلع في مبحث تداول الثروة على مراقبة الحكومة لاعمال النقل وتدخلها في ضرب النقد واشرافها على شوؤن المصارف والشركات الى غير ذلك .

ويعد من هذا القبيل معارضة الحكومة في اجراء بعض الصناعات

التي ترى فيها ما يلحق الضرر بالصحة العامة والزام اصحاب تلك الصناعات باتباع بعض القيود والشروط حين مزاولتها بعد ان ينالوا اذناً منها ويوجد لذلك امثلة عديدة لدى بعض الحكومات كحكومة سويسرا مثلاً التي تلزم كل صانع بان يحصل على اذن من الحكومة لأجل مزاولة الصنعة التي يختارها .

وقد تعتبر الحكومة نفسها مكلفة بتأمين حاجات رعاياها فتتدخل في شوؤن الانتاج وتناضل المحتكرين وتفرض عليهم العقوبات الصارمة .

ولكن هذه الطريقة التي تستدعي وضع المنتجين تحت وصاية الحكومة قد اهملت في عصرنا الحاضر وبدأت الحكومات تدرك ان هذه الحال مضرة بالانتاج مربكة للمنتجين فاخذت بالتدريج تتراجع عن السير في هذه الطريق الملتوية .

المحاذير التي تنشأ عن مزاولة الحكومات والبلديات للمشاريع الاقتصادية

يعترض ارباب المذهب الفردي على مزاولة الحكومات والبلديات للمشاريع الاقتصادية ويدّعون ان هذه الحالة تفضي الى

اسوء النتائج من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية وتلخص اعتراضاتهم فيما يلي .

اولاً : ان عجز الحكومات او بالأحرى (الجماعات السياسية) عن القيام بوظائف المستحدث امر ثابت لايحتاج الى برهان .

يقول الاقتصادي بول لوروا بوليو : (لايوجدلدى هذه الجماعات السياسية :

١ — الأهلية او الجدارة (Capacité) المطلوبة لمزاولة الاعمال الأقتصادية لأنها لم تؤلف لهذا الغرض .

٢ — روح الابتكار (Esprit d'initiative) لأنها لم تدخل معترك المنافسة .

٣ — روح الدأب والاستمرار (Esprit de siute) لان الاشخاص الذين تتألف منهم هذه الجماعات يغرقون في حبائل السياسة ومكائد الانتخاب فلا تتسع اوقاتهم لغيرها .)

يفهم مما تقدم ان الغرض الأصلي من مزاولة الحكومات والبلديات للمشاريع الاقتصادية هو : الحصول على اكبر النتائج ببذل اقل السعي ، في حين ان الحكومات والبلديات لاتوفق الى ايجاد منتوجات رخيصة

فينجم عن ذلك ان الغاية المطلوبة لاتتم بل ينقلب الغرض منها الى ضده .

فتشبث الحكومات والبلديات بالأعمال والمشاريع الاقتصادية يحول اذاً دون الوصول الى الأغراض المطلوبة وهي : غرض جباية الضرائب (Le but fiscal)والغرض الاجتماعي(Le but socialiste)

فلأجل الوصول الى الغرض الأول ينبغي ايجاد الطريقة التي يتيسر بواسطتها جمع المال دون اللجوء الى فرض الضرائب كحصر التبغ والمسكرات وما شاكلها من المواد التي يستطاع بيعها للأهلين بأثمان غالية. اما الغرض الثاني وهو التقرب من الفكرة الشيوعية او الاشتراكية بقدر الامكان فيتم بمنح نتائج المشاريع للأهلين بصورة مجانية او بيعها لهم بنفقات كلفها على الأقل ، كتسيير البرد وادارة الخطوط البرقية والهاتفيه واسالة المياه العذبة . ولا نفشي سراً اذا قلنا ان الاجتماعيين ينتظرون اليوم الذي تهيء فيه الحكومات والبلديات للأهلين لا المياه العذبة فحسب بل الخبز والسينما بصورة مجانية ايضاً ، فيجب على الحكومات والبلديات اذن ان تختار احد هذين الغرضين وتسلك الطريق الموصلة اليه . وتدل ظواهر الحال ان ميول البشر واهواؤهم تتجه الى الغرض الثاني (الاجتماعي) ففي البلاد التي تدار على طريقة

الانتخابات العامة مازالت الاسعار المدرجة في تعريفات المشاريع النافعة تتناقص يوماً عن يوم مما ينبيء بانها ستفضي الى الصفر في المستقبل القريب .

ثانياً ان تشبث الحكومات والبلديات بمزاولة الاعمال والمشاريع الاقتصادية يستدعي استفحال داء التوظيف بحيث تبتلع الوظائف المحدثة القسم الأوفر من السواعد القوية التي كان ينبغي لها ان تتوفر على اعمال الانتاج المجدية وينصرف شبان الوطن الذينهم عماد المستقبل الى طلب الوظائف والمناصب بطريقة الامتحان او المسابقة بل بطريقة اسهل واقوى هي طريقة القرابة والمحسوبية ويتهافتون عليها عوضاً عن سلوكهم طريقة العمل الحر المفضي الى رقي الوطن ونجاحه .

يقول مذهب سن سيمون : « يجب ان يعهد الى كل شخص بالعمل الذي يصلح له » ولكن هذه القاعدة تنفذ بطريقة معكوسة اذ يطلب كل رجل عملاً من الحكومة وينتهي الأمر بان عدد الوظائف تتعين لا بحسب ما تقتضيه ضرورة العمل بل بالنظر الى عدد الاشخاص الذين يعنى بترشيحهم لتلك الوظائف .

ولأجل تفنيد هذه الاعتراضات وبيان وجه الصواب فيها يجب

علينا ان نلاحظها من الوجهتين الادارية والاقتصادية .

اننا اذا لم نعترف للحكومات والبلديات بانها تتمتع بالاوصاف والمزايا التي يتحلى بها الافراد في مزاولتهم الاعمال الاقتصادية فاننا لا نسلم انها اقل كفائةً من الشركات وخاصة الشركات المغفلة والكبيرة فمن الواجب اذن ان لا تقاس اعمال الحكومات والبلديات في هذه الشؤون باعمال الافراد بل يجب ان تقارن مع اعمال الشركات. وحينئذٍ يمكننا ان نتسائل عن الفرق بين اعضاء المجلس الاداري الذي يقوم بانشاء سكة حديدية هي ملك للحكومة وبين اعضاء مجلس من هذا النوع يعمل على انشاء سكة اخرى هي ملك لاحدى الشركات فهل نستطيع في هذه الحالة ان نحكم على ان المجلس الأول اقل كفائة من المجلس الثاني لمجرد ان المشروع الأول يعود الى الحكومة ؟ وهل يقال عن المهندسين المستخدمين في سكة الحكومة انهم اقل خبرة ومهارةً من زملائهم العاملين في سكة الشركة ؟

اما في امر الادارة والاستثمار فلا ريب انه يوجد هنالك فرق هو : ان المشاريع التي تزاول من قبل الحكومات تستهدف غاية ارضاء الناس اكثر من جمع المال وهذا هو المقصود هنا. لأن هذه المشاريع توٴلف بين الغرضين ، غرض جباية الضرائب والغرض الاجتماعي ،

وتؤدي الخدمة المطلوبة الى الأهلين وتطوي المراحل لكي تصل الى الغاية المنشودة وهي تأمين الرُّخص اللازم في حوائج الناس الضرورية والخدمات النافعة لهم وقد تفضي الى انالتهم ذلك يوماً ما بصورة مجانية ، كما انها تستفيد من غلاء الاسعار في بعض المواد المواد التي يطلبها الاغنياء ولا تمد عند عامة الناس من الاشياء الضرورية. فالحكومات توفق بهذه المشاريع الى بيع التبغ والمسكرات وسائر المكيفات باسعار غالية بينما تهيئ لمواطنيها وسائط النقل والماء العذب والتنوير وحتى التسخين وادارة الآلات بالكهرباء باسعار رخيصة او بدون ثمن .

اما علة التوظيف فيمكن تلافيها بتحويل هذه المشاريع الى الشركات اي بقلبها الى مشاريع خاصة .

ولكن اذا سلكت الحكومات في مشاريعها الاقتصادية نفس الطريقة التي تسير عليها في معاملاتها الرسمية الاخرى اعني اذا كانت المجالس الادارية التي تؤلف لأجل الاشراف على ادارة هذه المشاريع تسير في اعمالها على غرار اللجان البرلمانية لا يكتب لها النجاح طبعاً وحينئذٍ تفقد هذه المشاريع صفتها الاقتصادية اذ تنقلب الى مشاريع سياسية تتبع الأهواء والأغراض وهذا هو الواقع في اكثر المشاريع

التي تقوم باعبائها الحكومات .

على انه يستطاع تلافي هـذه المحاذير اذا اتبعت الحكومات في مشاريعها هذه، القواعد الآتي بيانها وهي:

١ — ان تؤسس الحكومة ادارات ومصـالح خاصة للمشاريع الاقتصادية التي تنوي القيام بها وان تمنحها الشخصية المعنوية المستقلة وان تعهد بادارتها الى مجالس ادارية تنتخب اعضاءهـا من الاشخاص المعروفين بعدم مداخلتهم في الاعمال السياسية وان تفرد لـكل من هذه المشاريع موازنة خاصة . وزبدة القول ان تجعل الحكومة هذه الادارة او المصلحة اشبه بالمصالح الخاصة منها بالادارات الرسمية .

٢ — ان تُلزم الحكومة هـذه الادارات والمصالح بأن تتبع في معاملاتها القوانين العامة التي تشمل المصالح الخاصة العائدة للاهلين . وهذا شرط ضروري لا يمكن الاستغناء عنه اذ بدونه تصبح هـذه الادارات دوائر استبدادية لا تحتمل . نذكر على سبيل المثال انه اذا ارسل احـد سماسرة المصافق برقيةً الى شخص فسلمت الى غيره فقد ينشأ عن ذلك خشارة تتجاوز الآلاف من الفرنكات ، واذا قطعت ادارة الهاتف المـكالمات اسابيع متعددة دون ان تفكر باعادة ماتقاضته من اجور الايام التي توقفت في اثنائها تلك المـكالمات الى المشتركين

فان مثل هذه النقائص تستدعي كراهية الاهلين لاعمال الحكومة .

س — هل برهنت الاختبارات على نجاح الحكومات والبلديات التي تعني بتنفيذ هذه القواعد في مشاريعها الاقتصادية وهل وفقت تلك الحكومات والبلديات الى تأمين المنافع المنشودة من هذه المشاريع في المدن والبلدان التي نفذت فيها ؟

ج — ان اجوبة هذه السوآلات متباينة جداً وينشأ هذا التباين عن نوع هذه المشاريع وعن طرائق احداثها وتنفيذها وعن شكل ادارة الحكومة التي تعني بمزاولتها .

اما المشاريع التي تقوم باعبائها البلديات فقد دلت التجارب على انها تفضي الى نتائج حسنة نافعة للمستهلكين على عكس النتائج التي تنشأ عن المشاريع التي تزاولها الحكومات فهي مختلفة متباينة كما بينا آنفاً .

الطرائق التي تتبعها الحكومات في تنفيذ مشاريعها الاقتصادية

تتبع الحكومات في تنفيذ مشاريعها الاقتصادية احدى الطرائق الآتية .

١ — ان تقوم الحكومة بتنفيذ المشروع بمعونة موظفيها رأساً

ومباشرةً . وتدعى هذه الطريقة الساذجة (ادارة المشروع Régie) .

٢ ـــ ان تحيل الحكومة تنفيذ المشروع الى متعهد او ملتزم وتدعى هذه الطريقة (الامتياز Concession) وهذه الطريقة هي التي تستسهل الحكومات سلوكها وهي التي تنفذ في جميع المشاريع الحكومية على وجه التقريب . ولا يعني احالة المشروع الى عهدة ملتزم ان الحكومة تقطع كل علاقة لها بذلك المشروع بل تحتفظ بحقها في المداخلة بالمشروع باساليب مختلفة وذلك بأن تدخل في نص الرخصة او الامتياز الذي تمنحه للملتزم شروطاً تتعلق بحسن ادارة العمل وحفظ حقوق العمال وتأمين النفع للمستهلكين وان تضم الى هذه الرخصة او الامتياز جدولاً يتضمن تعريفة الاسعار او الأجور التي تستوفى من بيع محاصيل المشروع او الاستفادة من منافعه كما انها تضيف الى الرخصة او الامتياز شرطاً آخر ينص على حق الحكومة في انتقال المشروع اليها بجميع فروعه بعد انتهاء مدة الامتياز . وقد اضيف الى اكثر الامتيازات التي منحت للمشاريع المختلفة هذا الشرط الاخير الذي لا يخلو وجوده من محذور هو ان المتعهد اذا لم يتيسر له تجديد مدة الامتياز لا يهتم في السنين الاخيرة من مدته بحسن ادارة المشروع بل يحصر جهوده ومساعيه بتنمية استفادته الخاصة في المدة الباقية له

ولو ادى ذلك الى ملاشاة المشروع او ايقاع الضرر فيه .

٣ — يوجد بين الطريقتين المار ذكرهما طريقة ثالثة تعد وسطاً بينهما وهي ان تحيل الحكومة المشروع الى متعهد ولكنها تشترط عليه اشراكها بمنافعه ضمن نسبة معينة وتدعي هذه الطريقة (الادارة ذات النفع المشترك Régie coïntéréssée).

وقد تحيل الحكومة مشروعاً ما لقاء اجر معلوم كما تؤجر عقاراً لها مثلاً ويسمى هذا الايجار (الالتزام fermage) الا ان هذه الطريقة الاخيرة اهملت منذ زمن طويل وقد كانت الحكومات فيما مضى تحيل جباية ضرائبها التي تفرضها على المكلفين بهذه الطريقة ولكنها عدلت عنها اخيراً وسلكت طريقة الادارة ذات النفع المشترك التي ما زالت تتسع وتتقدم يوماً عن يوم ولا غرابة في تقدم هذه الطريقة وانتشارها لأنها تعين على حل المسائل التي ما زلنا نعالجها منذ بدأة البحث اذ ان هذه الطريقة تضمن للحكومة نفس المنافع التي تنالها من المشاريع التي تزاولها على طريقة الادارة المباشرة مع انها لا تلزمها بأن تقوم بنفسها بالاعمال اللازمة لادارة المشروع بل يكون موقف الحكومة في هذه المشاريع اشبه بشريك مضارب غير مكلف بوضع رأس مال في الشركة، فغاز التنوير والاومنيبوس والمترو والتنوير الكهربائي في

مدينة باريز تدار كلها على هذه الطريقة التي تعين على اجراء الترتيب والتعديل في كل وقت بصورة معقولة جداً بحيث تساعد على تأمين المنافع لكل من الحكومة والمتعهد والعامل والمستهلك في آن واحد اذ يستفيد الثلاثة الأول من ربح المشروع وينتفع الأخير من رخص الاسعار .

القسم الثالث

تحديد الانتاج

LA LIMITATION DE LA PRODUCTION

١

مسئلة النفوس

LA QUESTION DE LA POPULATION

نظرية مالثوس — كثرة النفوس — تناقص نسبة النفوس واسبابه — رقي المدنية وتأثيره في تناقص نسبة النفوس البواعث المؤثرة في زيادة نسبة النفوس — الاسباب التي تزيد في متوسط العمر — الهجرة — الاستعمار .

نظرية مالثوس

لكثرة النفوس في المملكة تأثير كبير على اتساع نطاق العمل ونماء الانتاج فيها ولهذا السبب ادخل اكثر المؤلفين هـذا البحث في قسم انتاج الثروة .

س — هل يستحسن تزايد النفوس في المملكة بصورة مطردة ؟

وهل عدد النفوس آخذ بالازدياد في جميع الممالك ام بالنقصان ؟

ج — لقد لفتت قضية تزايد النفوس في المملكة انظار الباحثين منذ القديم ولكن النظرية التي وضعها مالثوس احد مشاهير الاقتصاديين الانكليز في اوائل القرن التاسع عشر في كتابه الذي سماه (Essai sur le principe de le population) الذي نشر في سنة (١٧٩٨) استرعت جانب الاهتمام فذاعت ذيوعاً عظيماً في جميع الانحاء حتى عمت جميع الطبقات .

زعم مالثوس في كتابه المار بيانه : « ان عدد النفوس في كل امة يتجه نحو الزيادة على نسبة اكثر من نسبة الزيادة التي تظهر في المواد الغذائية . وان الأمم والأفراد قد توقفوا عن النماء والتكاثر لموانع طرأت عليهم . وان منشأ هذه الموانع هو البؤس والرذائل وسائر الآفات والنوازل التي تحف بالبشرية » .

ثم انتقل مالثوس بعد هذا البيان الى ذكر نظريته القائلة بأن « عدد النفوس — اذا لم يحل دونه اي مانع — يزداد في كل مملكة على نسبة هندسية فيتضاعف في برهة كل ربع قرن بينا ان مقدار الأغذية لا يزداد الا على نسبة حسابية » .

ومن تصفح الجدول الآتي يتضح المعنى المطلوب من هذه النظرية:

		بعد ٢٥ عام	وبعد ٥٠ عام	وبعد ٧٥ عام	وبعد ١٠٠ عام
اذا كان في السنة الاولى	عددالنفوس ١٠٠	يصبح ٢٠٠	٤٠٠	٨٠٠	١٦٠٠
	مقدار الغذاء ١٠٠	يصبح ٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠

يستنتج من هذا الجدول ان عد النفوس يبلغ في مدة خمس وسبعين سنة ثمانية اضعافه في حين ان مقدار المواد الغذائية يبلغ اربعة اضعافه في هذه المدة وانه بعد مرور مائتين وخمسين سنة تكون نسبة النفوس الى الأغذية كنسبة (١٠٢٤) الى (١١) وانه سيأتي يوم لا يكفي فيه مقدار الأغذية لأعاشة العدد الموجود من البشر .

هذا هو القانون الذي وضعه مالثوس ودعاه (قانون المضاعفة Loi de doublement) .

وقد اوصى مالثوس بغية منع الافضاء الى هذه النتيجة نوعين من التدابير المانعة : الأول (الموانع الواقية obstacles préventifs)وهي عبارة عن ضبط النفس والثاني (الموانع الخافضة obstacles dépressifs) وهي تحوي انواع المصائب والآفات والحروب والأمراض المستولية التي تعتري جسم البشرية فتخفف من كثرة النفوس وقد اشتط مالثوس في آرائه الى درجة تنفي عن البشر كل شعور بالرحمة والشفقة حيث

قال (ان من لا يستطيع اعاشة نفسه في المجتمع لا يستحق الاسعاف والمعونة فيجب عليه ان يغادر هذا العالم ويرحل عنه الى حيث اتى) .

كان مالثوس راهباً بروتستانتياً عمره اثنتان وثلاثون سنة حينما وضع كتابه الذي مر بيانه والذي ترجم الى جميع اللغات وكان بالرغم عن اعتقاده بأن البشر لا يستطيعون كبح ميولهم الفطرية يفضل انفاذ التدابير التي هي من النوع الأول على الموانع الداخلة في النوع الثاني وبهذه الصوره كان يرجو للبشرية الخلاص من البؤس الذي ينتظرها .

بنى مالثوس نظريته هذه التي لم تؤيدها المشاهدات حتى يومنا هذا على دليلين : (الاول) قياسي (والثاني) احصائي ، فالدليل القياسي هو انه وازى بين الانسان والحيوان وتصور انه لو وضع زوجاً من الأرانب في جزيرة خالية فكما ان الأرانب تتناسل فتملأ تلك الجزيرة في برهة يسيرة كذلك البشر ايضاً ينمون ويكثرون على هذه الصورة .

ولم يخطر لمالثوس ان الانسان لا يقاس بالحيوان من هذه الوجهة لأن التناسل والنمو في الحيوان يحدثان بسائق طبيعي بعكس الانسان الذي لا يقدم على هذا الأمر الا بعد تروٍ وتأمل يكون لهما اعظم التأثير في وقوفه عند حد معلوم . وشاهدنا على ذلك ان عدداً كبيراً

من الناس لا يتزوج بتاتاً والسواد الأعظم منهم لا يقدم على الزواج قبل ان يبلغ العمر الذي يكفل فيه لنفسه ولذريته مستقبلاً صالحاً وكلما تقدم الانسان في المدنية ازداد تمسكاً بقاعدة التأني والاحتياط في هذا الشأن .

اما الدليل الاحصائي فقد بناه على ما ظهر له في حكومات الولايات المتحدة في امريكا . نعم ان النفوس كادت تتضاعف في تلك البلاد في برهة ربع عصر ولكن هذه الزيادة لم تنشأ عن تناسل اهل تلك القارة بالرغم عن كثرته بالنسبة لبقية البلاد بسبب حاجة السكان الى من يساعدهم في استثمار الاراضي الواسعة الخصبة وقلة اليد العاملة وبالرغم عن سهولة العيش الناشيء عن جودة الاقليم وتوفر اسباب الرخاء وقلة الضرائب وفقدان التجنيد الاجباري وسائر العلل الموآتية بل نشأ في الحقيقة ونفس الامر عن هجرة ابناء القارات الاخرى اليها ، فالمهاجرون واولادهم وافراد اسرهم كانوا السبب في حصول تلك الزيادة ولم يعن مالثوس بملاحظة هذا الأمر فضلاً عن ان التقاويم والاحصاآت لم تكن صحيحة منتظمة في ذلك العصر .

استنتج مالثوس مما تقدم بيانه من الأدلة المخطئة نتائج ملتوية ظهر بطلانها في العهد الأخير لأن الاحصاآت المضبوطة الموجودة بين

ايدينا لا تدل على ان عدد النفوس قد تضاعف في برهة خمس وعشرين سنة .

اما ما زعمه مالثوس في صدد زيادة مقدار الأغذية على نسبة حسابية فانه وان لم يكُ جديراً بالانتقاد والتخطئة على عهده الا انه اصبح لا يعبأ به اليوم ولا يؤبه له اصلًا . ويعذر مالثوس الذي عاش في اوائل القرن التاسع عشر حينما بدأ اثر الرقي الصناعي يظهر بصورة ابتدائية اذا كان لم يتيسر له ان يتنبأ بما احدثه مؤخراً هذا الرقي من الانقلاب المحير للعقول في الصناعات وقد دل هذا الرقي العظيم على ان نسبة الأغذية زادت عما كان يظنه مالثوس اضعافاً مضاعفة وعليه فلا يخشى ان يأتي يوم يحرم فيه البشر من هذه الاغذية . ومع ذلك فان هذا الخطر الذي لا يمكن ان يحصل بصورة عامة تشمل جميع البشر قد يحدث في بعض الاحيان في البلاد المتأخرة التي لم تبلغ شأواً في المدنية فقد يفضي القحط الى موت الآلاف من اهلها وسكانها وينشأ ذلك عن توانى اهل تلك البلاد عن التقدم في العمران والحضارة وعن فقدان وسائط النقل فيها الى غير ذلك من الاسباب .

وخلاصة القول ان النفوس لا تزيد زيادةً مضاعفة كما وانه

لا يحتمل ان تقل الأغذية عن وفاء حاجات النفوس الموجودة يوماً من الأيام .

كثرة النفوس

ولنبحث الآن فيما اذا كان تكاثر النفوس في المملكة امر نافع ام لا ؟

لا نستطيع الجزم في ان زيادة النفوس على اطلاقها في مملكة ما امر نافع او سيء لأنه يشترط في هذا الشأن جملة شروط نأتي على ذكرها فيما يلي :

اذا كانت موارد الرزق في البلاد موسعة على نسبة زيادة النفوس او كانت اسباب الهجرة مضمونة لأهلها ضمن شروط ملائمة ، كانت زيادة النفوس فيها ممدوحة حسنة . اما اذا كانت مرافق البلاد ضيقة محدودة واسباب الاختراع والتقدم فيها مفقودة وكان اهلها غير راغبين في الهجرة فلا يكون لزيادة النفوس فيها حسنة تذكر ، لأن زيادة النفوس تفضي حينئذٍ الى البؤس والشقاء . على انه لا يستحب ابداً توقف النفوس عن النماء والزيادة او تقهقرها نحو النقص في اي بلدٍ كان لأن ذلك ينجم عنه اسوء التأثير في احوال تلك البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

وعدا ذلك فان توقف النفوس عن النماء والزيادة في بلدٍ ما بالرغم عن نمائه وزيادته فيما جاورها من البلاد ينشأ عنه محذور سياسي عظيم

لأن الآلات والأدوات الحربية مهما تكامل اتقانها وكان تأثيرها بالغاً حده الاقصى فان للكثرة تأثير كبير في الفوز والظفر لأن اهمية العدد لم تسقط بعد ، ولأن البلاد اذا قلت نفوسها تقل فيها الايدي العاملة وتفرغ من اهلها وسكانها الأصليين فيملؤها الغرباء والاجانب ويستولون على مواردها. واذا حاول اهل البلاد التي قلت نفوسها منع هجرة الغرباء اليها دخلها المهاجرون بقوة السلاح .

تناقص نسبة النفوس

ولننظر الآن فيما اذا كان عدد النفوس آخذاً بالنمو والزيادة في جميع البلاد ام بالنقصان ؟

ان الاحصاآت الموجودة في ايدينا وان كانت لا تدل على ان نماء النفوس هو في حال التوقف او سائر نحو النقص والتقهقر ولكنها تشير الى ان نسبة الزيادة سائرة ببطء عظيم اي ان تلك النسبة تقل وتنقص عما قبلها في كل عام وقد ذكر المؤلفون اسباباً عديدة لهذا النقص ولكن هذه الاسباب لا تعد حقيقية لأن تأثيرها ثانوي وهي : كما يلي :

١ — التجنيد الاجباري .

لأن الجندية تستدعي جمع الالوف من الشبان الأقوياء تحت السلاح وابعادهم عن اسرهم وعائلاتهم وتفضي هذه الحال الى تعويق امد زواج العزاب منهم ومنع المتزوجين من التناسل مدة طويلة وينجم عن ذلك نقص في المواليد ومع ذلك فان هذا السبب لا يعد من الأسباب الاصلية الباعثة على تناقص نسبة النفوس كما ذكرنا لأن هذا النقص مشاهد في بلاد سويسرا التي لا تدعو شبانها الى التجنيد الاجباري ، وفي بعض الممالك الشمالية التي تجعل مدة هذه الخدمة اسبوعين لأجل التمرين على الجندية فقط .

٢ ـــ فداحة الضرائب .

لأن البلاد التي تكثر فيها الضرائب او تكون ثقيلة باهظة ترهق عاتق السكان والاهلين فيصعب فيها تدارك الحاجات المعاشية وتتعذر قضية تأسيس الاسرة وتربية الاولاد ويكون ذلك في جملة الاسباب الباعثة على تناقص نسبة النفوس ولكن هذا السبب غير حقيقي ايضاً لأن النقص واقع حتى في البلاد التي تقل فيها الضرائب عن غيرها .

٣ ـــ الفقر والفاقة .

قد يظن بان الفقر والاملاق يعدان في جملة الاسباب الداعية الى

نقص المواليد والحقيقة على خلاف ذلك لان اهل هذه الطبقة هم اقل الناس نصيباً في الرقي الفكري والأدبي مما يجعل تأثير الاهواء النفسيه فيهم يتغلب على رائد العقل والمنطق في علاقاتهم الزوجية وينجم عن ذلك زيادة في مواليد هذه الطبقة دون غيرها من الطبقات الراقية على ان النقص واقع في نفوس اهل البلاد الغنية ايضاً فلا يصح اذاً ان يعد الفقر في جملة الأسباب الباعثة على نقص نسبة النفوس .

٤ ـــ الغنى والثراء .

يذكر الغنى والثراء في جملة الاسباب المفضية الى نقص نسبة النفوس لان الاغنياء وارباب الثروات الطائلة ينغمسون في انواع الترف والملذات فيسرفون في بذل قواهم المادية والمعنوية ولا يهتمون بالزواج او بتأسيس الأسرة اللذان يستدعيان زيادة النفوس . لا يمكن انكار ما لهذا السبب من التأثير ولكنه ليس بالسبب الأصلي في قضية تناقص نسبة النفوس .

رقي المدنية وتأثيره في تناقص نسبة النفوس :

س ـــ اذاً فما هي الأسباب الحقيقية المؤثرة في نقص نسبة النفوس ؟

ج — انا اذا انعمنا النظر في الاحصاءآت التي بوشر بتنظيمها بصورة منتظمة منذ خمسين عام فاكثر لا يعسر علينا الوقوف على حقيقة سر هذا الامر الذي يستطاع تفسيره (برقي المدنية) .

ان رقي المدنية هو العدو الألد الحائل دون نماء نسبة النفوس بحيث لا يمكن التأليف بينهما بوجه من الوجوه وقد ايدت جميع الاحصاءآت في كافة انحاء الممالك والبلاد صحة هذا الأمر .

س — ماهو تأثير المدنية في نقص نسبة النفوس ؟

ج : ١ — ان مدة تحصيل العلم ، والاقبال على تعلم الصنعة كان لهما اعظم التأثير في تأخير امد الزواج فمنذ خمسين عام كان الفتى لا يبلغ الثامنة عشر من عمره الاّ وقد تزوج ، وكان هذا العمر هو العمر المتوسط للزواج . اما اليوم فان الشاب في هذا العمر يكون مشغولاً بتحصيل العلم او بالتمرن على اكتساب الصنعة ولهذا السبب فان العمر المتوسط للزواج قد ارتفع في هذه الايام الى الخمس والعشرين او الثلاثين .

٢ — ان الشاب الذي يتم تحصيله او يتقن صنعته في هذا العمر يضطر الى تأمين موقع له في المجتمع ولا يقدم على الزواج قبل ان

يتيسر له ذلك وهذا يدعو الى تحديد مدة الزواج ويفضي الى نقص المواليد .

٣ ـــ ان تقدم المدنية يستدعي تقدم الحاجات وتنوعها وهذا يضع الشاب المتزوج تحت عبء ثقيل من حاجات الاسرة ويحمل اكثر الشبان على الاقلاع عن الزواج خشية الفقر او العسر .

٤ ـــ ان المدنية تقضي بتوسع الاعمال الفكرية وقد ثبت ان المشتغلون بالأمور العقلية يقل نسلهم عن غيرهم .

٥ ـــ ان المدنية هيأت للناس انواع الملاهي والملاذ كالمسارح ودور الفسق والفجور وغيرها من محال المجون والخلاعة التي كان لها عظيم التأثير في تأخير امد الزواج .

٦ ـــ ان المدنية اخذت بنشر فكرة الحرية والمساواة الجنسية بين النساء فاصبحن يجارين الرجال ويبارينهم في جميع الحقوق والأعمال الخاصة بالرجال وقد احدث تفشي هذه الفكرة تأثيراً بيناً في تأخير امد الزواج .

اذا نظرنا الى هذه الأسباب العامة التي تنتهي كلها الى غاية واحدة واضفنا اليها قضية الميراث وبعض الاسباب الخاصة التي تتفرع عن

هذا الغرض كامتناع بعض الاسر عن تزويج ابنائها او بناتها كي تحتفظ بثروتها ولا تفسح المجال لانتقال تلك الثروة الى الغير بطريق الميراث ، وما يستعمله بعض الناس من الوسائل الممقوتة كاسقاط الجنين واستعمال الادوية التي تقتل البذور المولدة في الرجل والمرأة تتضح لنا كافة العلل التي ينشأ عنها نقصان نسبة النفوس .

البواعث المؤثرة في زيادة نسبة النفوس :

هذه هي العوامل المؤثرة في نقص نسبة النفوس اما الدواعي التي تؤثر في زيادة نسبة النفوس فانها تنحصر في وجهين .

١ ـــ كثرة المواليد . ٢ ـــ قلة الوفيات .

اما كثرة المواليد فقد ظهر لنا مما تقدم من البيانات انها لا تأتلف مع رقي المدنية بوجه من الوجوه ولذا فلا ينتظر من رقي المدنية والحضارة نفع مافي امر تزييد النفوس .

تعنى بعض الحكومات باتخاذ التدابير المؤثرة في تشويق الناس وتشجيعهم على تكثير المواليد كاستثناء ذوي الاسر الكبيرة من بعض الضرائب او تنزيل قسم منها عن عاتقهم وتوجيه بعض الوظائف اليهم دون غيرهم او منحهم بعض الحقوق والامتيازات في الانتخابات العامة

او تعيين رواتب خاصة لهم الى غير ذلك من وسائل التشويق والاغراء ولكن جميع هذه التدابير لم تنتج الثمرات المنتظرة منها ولم تقف هذه السدود الطفيفة في طريق تيار المدنية الجارف . واذا كان الأمر كذلك فيترتب على الحكومات — عوضاً عن المداخلة بمثل هذه الشؤون — ان تعنى بأمر طرح الضرائب وتوزيعها على احسن الأساليب واسلم القواعد وان تستفرغ مجهودها لابطال الحروب بطريق ازالة الخلافات التي تحدث بين الدول وان تصرف الهمم الى ترقية الصنائع وتوسيع نطاق التجارة وتدع الامور تجري بطبيعتها في مجال فسيح من الحرية والاستقلال .

واما قلة الوفيات فان جميع الآمال منصرفة اليها ومعلقة عليها حالاً واستقبالاً واذا انعمنا النظر في احصاءات البلاد المتمدنة منذ خمسين عام نرى ان نقص الوفيات يقابل نقص المواليد وان الضحايا التي تبذلها الأمم المتمدنة تقل على مر السنين والأعوام مما يجعلنا نعلق على المستقبل من هذه الوجهة امالاً كباراً بالنسبة الى الحال الحاضرة .

لاريب في ان الانسان لن ينجو من الموت يوماً ما لأن البشر مهما علت منزلتهم في الرقي لايستطيعوا ان يفلتوا من ربقته ولن يأتي زمن لاتنشب فيه مخالب الموت بالشبان والأطفال بل يبقى حكمه

نافذاً فيهم كما ينفذ في الشيوخ والشيب ولكن الاسباب التي أخذ تأثيرها يظهر منذ اليوم والتي سيتسع نفوذها وسلطانها في المستقبل كلما تقدم البشر في معارج الحضارة والرقي ستزيد دون ريب في متوسط عمر الانسان وتمد في حياته اكثر مما كانت عليه في العصور السالفة وتدل الأحصاآت التي بين ايدينا اليوم دلالة واضحة على تحقق بعض هذه الآمال منذ الآن .

الاسباب التي تزيد في متوسط العمر :

ولنأت الآن على ذكر الاسباب التي تدعو الى الزيادة في متوسط العمر فنقول :

١ ـــ العناية بحفظ الصحة العامة :

كتنظيف الطرق والأسواق وتوسيعها وتشييد المباني على طراز يفسح المجال لدخول النور وتخلل الهواء بسهولة واجراء التطهيرات الفنية ومنع انتشار الأوبئة والأمراض المستولية وما شاكل ذلك من التدابير المؤثرة .

٢ ـــ العناية بحفظ الصحة الخاصة :

كتطبيق القواعد الصحية والوقاية من سراية الأمراض وغير

ذلك مما تعممت اثاره وانتشرت حتى بين أحط الطبقات بفضل رقي العلوم والفنون .

٣ ـــ انشاء المستشفيات العامة والمؤسسات الصحية :

كالمصاح (السناتوريوم) وغيرها وما احدثته هذه المؤسسات من حسن التأثير في هذا الشأن .

٤ ـــ الطبابة .

وما طرأ عليها من التقدم والرقي باكتشاف جراثيم الأمراض المختلفة التي كانت تنتهي بالموت ، والتفنن في مداواة تلك الأمراض بما اخترع من انواع المصل لاكثر هذه الادواء . فالطب قد خدم الانسانية خدمات جلى يسطرها التاريخ بأحرف من نور لأن امراض الخناق والجدري كانا يقضيان على حياة الألوف من الاطفال والشبان ويفتكان بهم الفتك الذريع اما اليوم فبفضل التلقيح اصبحا لا يؤبه لهما كما ان فن التوليد وما ادخل عليه من الرقي وما اخترع لأجله من الآلات الحديثة والعلاجات المضادة للتعفن أزالت اخطاره التي كانت تؤدي الى الهلاك والفناء . اما الاصلاح الذي ادخل على فن الجراحة فقد جعل نتائج العمليات مصونة من كل خطر ، مضمونة من كل ضرر ولا بد من اكتشاف مصل السل يوماً من الايام وتخليص

البشرية من آفاته ومصائبه .

والخلاصة ان البشر مدينون للطب ولا ريب في انه سيزداد رقياً يوماً عن يوم وسيكون من اهم البواعث والأسباب على تقليل الوفيات وتلافى النقصان الذي يطرأ على المواليد .

الهجرة L'Emigration :

ان للهاجرة ارتباط محكم وعلاقة قوية بمسئلة النفوس ويطلق هذا التعبير على مغادرة عدد من اهالي احدى الممالك اوطانهم وزوحهم الى مملكة اخرى على ان يعودوا اليها يوماً ما او على ان لا يعودوا اليها بتاتاً ويدعى الوجه الاول (الهجرة الموقتة Emigration Temporaire) والوجه الثاني (الهجرة الدائمة E. Permanente) ويعبر عن بقاء اولئك النازحين في البلاد التي أموها (بالتوطن Immigration) .

ليست الهجرة بالحادث الجديد في التاريخ فقد هجر البشر اوطانهم منذ القديم الى غيرها فتوطنوا هناك وتناسلوا ولكن سبب هذه الهجرة لم يكن واحداً في جميع الأدوار والعصور بل كان يختلف باختلاف الازمان اذ كانت الهجرة قبل التاريخ تحدث لا لضيق البلاد بسكانها

لأن اكثر النواحي خالية كانت خاوية بل تقع بقصد ارتياد الاراضي الواسعة ذات المراعي الخصبة والينابيع المتفجرة والمناهل العذبة الى غير ذلك اما اليوم فان الهجرة انما تحدث لعدم كفاية الاراضي في البلاد المهاجر منها لسكنى اهلها واعاشتهم ولغلاء الاسعار والاجور وما شابه ذلك من الأمور .

لنبحث الآن فيما اذا كانت المهاجرة موافقة ام لا ؟

لقد قيل عن المهاجرة وكتب عنها الشيء الكثير فكانت هذه القضية موضوع البحث والجدال لا في زماننا فقط بل منذ عصرين او ثلاثة .

كانت خلاصة اقوال المعارضين للمهاجرة (ان اكثر ابناء البلاد يذهبون في كل عام الى البلاد الاخرى فيقيمون فيها والقسم الاوفر من هولاء هم من الشبان الأقوياء والرجال الأشداء الذين قضوا الشطر الاول من عمرهم باستهلاك ما ادخره لهم آباؤهم من الموارد ومن رؤوس الأموال في اوطانهم ثم غادروها الى الأقطار الأخرى حينما اشتد ساعدهم للانتاج وتهيئوا لكسب الرزق وهذا ما يعود على اوطانهم بعظيم الضرر ووافر الخسران) .

ولكن المنافع التي تنشأ عن المهاجرة تفوق هذه الاضرار المزعومة من عدة وجوه :

١ — ان المهاجرة انما تحدث غالباً في البلاد التي تزداد نسبة النفوس فيها يوماً عن يوم ويندر وقوع المهاجرة في البلاد التي تتجه نسبة النفوس فيها الى النقص واذا وقعت المهاجرة في هذه البلاد التي تنقص فيها نسبة النفوس فلا يكون وقوعها ناشئاً عن اسباب اقتصادية غالباً بل يكون الباعث على ذلك اسباب أُخرى ولا يستدعي نزوح عدد صغير من سكان المملكة التي تنمو نسبة النفوس فيها الى غيرها — قلة العرض في انواع الأعمال الذي ينشأ عنه نقص الأجور . فلو لم ينزح هؤلاء لما فسح المجال لغيرهم ولزاد عدد العمال سنة عن سنة فتزاحموا على الأعمال فنقصت الأجور وافضت هذه الحال الى تحديد المواليد ونقص نسبة النفوس كما اوضحنا ذلك في مبحثه الخاص .

ولرب معترض يقول (ان العمال الذين يغادرون بلادهم يتركون مصانعها ومعاملها خالية خاوية فينشأ عن ذلك فتور في العمل ، وكساد في الصناعات) فلا صحة لهذا القول اذ لا يعقل ان يغادر العامل وطنه ويتحمل مشاق الاغتراب اذا وجد عملاً صالحاً في بلاده بل لا يخرج من بلاده الا من لا يجد فيها من الأعمال ما يقوم باوده ، ومن رجو

ان يحصل على رفاهية العيش في مهجره . ولا يوجد داعٍ اقتصادي للهاجرة سوى هذين السببين .

٢ — ان المهاجرين الذين يغادرون بلادهم على ان لا يعودوا اليها لاتنقطع صلاتهم مع اوطانهم بتاتاً كما يدعي المعارضون بل ان هؤلاء يرسلون معظم مايقتصدونه من نتايج مساعيهم الى اقاربهم الذين يتخلفون في الوطن الأصلي مما يدعو الى تزييد ثروة بلادهم وتحسين احوال اسرهم ويؤثر بالواسطة في تكثير عدد النفوس في اوطانهم . ومما يقوم به المهاجرون من الخدم التي تعود على بلادهم بالنفع الجزيل انهم ينقلون منتجاتها ومصنوعاتها الى مهجرهم وبهذه الصورة يوفقون الى ايجاد المنافذ التي تساعد على توسيع تجارة الوطن الاصلي .

٣ — في المهاجرة فوائد اجتماعية كبرى هي: ان المهاجرين ينشرون اخلاق امتهم وعاداتها ولسانها في المهجر ولا يخفى مافي ذلك من الفوائد التي لاتحصى من وجهة النفوذ السياسي والادبي اللذان تكتسبهما تلك البلاد .

ان انكلترا مدينة بثروتها وعظمتها وزيادة نفوسها الى المهاجرة لأنها لو لم تتبع سياسة حرة في ارسال اولادها الى البلاد الحديثة فمنعت

المهاجرة او وضعت في سبيلها الصعوبات والعراقيل لما ادركت هذه الدرجة من العظمة والثروة .

فلما مر بيانه من الأسباب وما ينشأ عنها من المنافع يجب عدم التعرض لمنع المهاجرة بل يتحتم على الحكومات ان تمنح المهاجرين تمام الحرية وان تهتم بنقلهم ضمن الشرائط الصحية وان تراقب الشركات التي تعمل على نقل المهاجرين فلا تفسح لها مجالاً للاحتيال عليهم .

اما المهاجرة الموقتة ، فهي عبارة عن مغادرة فريق من العمال الفقراء بلادهم في بعض المواسم من السنة الى البلاد الأخرى للعمل فيها والعودة منها في نهاية ذلك الموسم . واكثر مايقع هذا النوع من المهاجرة في ايطاليا فان الألوف من العمال الايطاليين يذهبون فى فصل الشتاء الذي لايجدون فيه عملاً في بلادهم الى امريكا الجنوبية فيقضون ذلك الفصل فيها ثم يعودون الى بلادهم فيعيشون بقية العام بما اقتصدوه من ثمار مساعيهم في ذلك الفصل .

لقد ظل بحثنا حتى الآن مقتصراً على الممالك التي يهجرها اهلها الى غيرها اما الممالك التي يهاجر ابناء غيرها اليها ويتوطنون فيها فالواجب

الذي يترتب على حكوماتها ان تعنى بان لا يكون المهاجرون الى بلادها لغرض التوطن والاقامة من اصحاب الجرائم وارباب العلل والعاهات او من الفقراء المعوزين لأنه لا يجوز لاي مملكة ان تكون ملجأ او مأوى لأهل الجرائم والجنايات من سكان الممالك الأخرى لأن البلاد التي تقبل امثال هولاء تعرض مستقبل اهلها الاخلاقي والاقتصادي لأنواع المخاطر والاضرار الفادحة .

اما الذين يؤمون المهجر من ارباب الاحتياج فانهم يكونون عالة عليه وعلى اهله فلا يحصل منهم نفع بل ضرر كما ان المرضى والمعلولين لا يقدرون على العمل بل يكونون سبباً في تكثير سواد رواد المستشفيات العامة فاذا عملت الحكومة على معاينتهم قبل دخولهم الى بلادها فمنعت العاجز منهم لا تكون قد تجاوزت صلاحيتها في هذا الشأن .

وكل مايذكره المؤلفون غير هذه الأسباب فليس بمعقول ولا مقبول فاذا عملت احدى الدول على منع المهاجرة لكيلا يزاحم العمال المهاجرون عملة بلادها ويكونون سبباً في نقص معدل الأجرة — تكون قد قامت بتطبيق طريقة الحماية على الانسان كما يجري تطبيقه في بعض الاحيان على الامتعة والبضائع ، وما تظهره حكومة الولايات

المتحدة ازاء العمال الصينيين واليابانيين ويبديه عمال انكلترا ازاء العمال الروسيين واليهود من الخصومة والنفرة يعد من هذا القبيل .

الاستعمار La colonisation

مسئلة الاستعمار وهي عبارة عن استيلاء الدول المتمدنة على البلاد والأقطار القليلة السكان او الآهلة بالأمم والأقوام المتوحشة او المتأخرة في مضمار الحضارة والمدنية ولا يوجد لديها ادارة منظمة تقوم بادارتها على طراز الحكومات الحديثة وعناية تلك الدول بعمران هذه البلاد والاقطار وادخالها في دائرة التمدن والرقي — قد لفتت الأنظار منذ القديم فقد استعمرت الامم الراقية كالمصريين واليونانيين والفينيقيين والرومانيين بعض البلاد المتأخرة في زمنهم. ولكن اكتشاف القارات الجديدة (امريكا واوستراليا) حول افكار الأوربيين الى تلك الاقطار واستهوى ما اكتشفوه فيها من معادن الذهب والفضة افئدتهم كما اثار جشعهم فتهافتوا عليها ونزح عدد كبير منهم اليها فاستوطنوها واسسوا المستعمرات الكبيرة فيها .

لنبحث الآن فيما اذا كان الاستعمار مستحسناً او مستهجناً وما اذا كانت الدول الأوربية قد استفادت من سياسة الاستعمار التي سارت

عليها وما زالت تتبعها الى اليوم ؟

لايخفى ان وجه الكرة الأرضية غير آهل في جميع جهاته بالأمم المتمدنة الراقية فاذا استثنينا قارتي اوروبا وامريكا وبعض الأقسام من قارتي اوستراليا وآسيا نجد ان اكثر البلاد يسكنها شعوب تعد بالملايين كالصين : بلغت درجة من المدنية ثم وقفت عند حد محدود منها وكالهند : غزيرة النفوس ، عريقة في الحضارة ولكنها مختلفة النزعات مفككة العرى ، متنافرة متنابذة لا تقوى على تأسيس حكومة منظمة دائمة . او ان تلك البلاد يقطنها قبائل منحطة بعيدة عن المدنية او متوغلة في الوحشية الهمجية كأواسط افريقيا وبعض الجزر النائية في الاوقيانوسين الباسيفيكي والهندي فهل يسوغ للأوربيين ادبياً ان يحتلوا هذه الاقطار فيدخلون اليها حضارتهم وينقلون اليها رؤوس اموالهم فيستثمرونها في تلك البلاد ويستخرجون كنوزها المدفونة تحت الثرى ويعمرون مرافقها وان يهجروا اليها ما لاتستوعبه بلادهم من السكان والنفوس اللذين يزيد مقدارهم يوماً عن يوم ؟

حينما نرى ان عدد النفوس قد ازداد في جزء صغير من الأرض وتكاثف مقداره في بعض البلاد حتى ضاقت به ذرعاً واصبح امر المعيشة فيها صعباً لايجدر بنا بحكم الطبع ان نحكم بضرورة بقاء الاجزاء

الكبيرة من تلك الارض على الحالة الفطرية او الهمجية يفني سكانها بعضهم بعضاً بالحروب والمغازي التي لاحد ولا غاية لها ويكتفون من العيش بصيد الوحوش والأسماك وجمع الأعشاب النابتة بالفطرة بل نضطر الى التسليم بانه يسوغ بل يحق للأوروبيين ان يحتلوا تلك الاقطار ويعنوا بامر عمرانها وتحضيرها وان ينقلوا اليها بدائع الفن ودقائق الصناعة ومخترعات التمدن والحضارة على شرط ان تكون تلك الاقطار من النوع الذي تنطبق عليه شروط الاستعمار وان يسلك المستعمرون فيها طريق الرشد والهدى فينشروا العدل ويرفعوا منار العلم ويوطدوا حق التملك والتصرف ويعاملوا السكان الأصليين معاملتهم للمهاجرين الأوروبيين دون ادنى فرق ويراعوا فيما يسنون من الشرائع والنظم عوائد اهل البلاد وبكلمة موجزة ان تتخذوا الحق والعدل والحرية والمساواة رائداً وشعاراً لهم .

يستعمر الاوربيون هذه البلاد اما بصورة موقتة ريثما يبلغ اهلها رشدهم السياسي والاداري ، او بصورة متمادية لا حد ولا نهاية لها . وفي هذه الحالة اما ان يديرونها رأساً ومباشرة فتكون جزءاً من ممتلكاتهم او انهم يمنحونها حمايتهم فعلى التقدير الأول يكون تدخلهم في شؤونها شديد الوطأة عظيم التأثير وعلى التقدير الثاني يكون هذا

التدخل محدوداً مقتصراً على بعض الشؤون.

يوجد في بعض الاقاليم اجناس من البشر لو تركوا وشأنهم لما استطاعوا ان يتقدموا خطوة واحدة في طريق الرقي والتقدم او ان يظهروا اقل بادهة تدل على تحسين شؤونهم الاجتماعية والاقتصاديه فاذا استعمر الأوربيون هذه البلاد واشرفوا على ادارتها مدة عصر او اكثر فاصلحوا شؤونها وادخلوا اليها ما هي في حاجة اليه من آثار الرقي والتمدن ثم غادروها بعد ذلك فهل يستطيع اهلها الاحتفاظ بما خلفه لهم الاوربيون من ادارة حسنة تهيئ لبلادهم اسباب التقدم والرقي ام يعودون الى ما كانوا عليه في السابق من تناحر وتناحر يفضي الى الانحطاط والتقهقر؟

اما الأمر الثابت الذي لا يرتاب في صحته احد هو ان هذه البلاد لا يمكن ان تدخل في نطاق التمدن والحضارة ما لم يستول عليها الاوربيون ويدخلوا اليها حضارتهم واما الأمر الذي لا يستطاع الجزم فيه هو انه هل يتيسر لأهل هذه البلاد ان يحتفظوا بما اكتسبوه من تدخل الأوربيين في شؤون بلادهم وان يواصلوا السير في الطريق التي خطُّوها لهم ام انهم يعودون الى سابق حالهم.

اذا كانت الحضارة عبارة عن بضاعة مكتسبة لها قوة

الاحتفاظ بما ادركته من رقي يهون اذن امر الاستعمار اذ يصبح سهلًا لا يحتاج الى اكثر من تدريب يسير مدة من الزمن ولكنه يجب ان يدوم عدة اجيال ريثما يألف النسل الحديث هذا التدريب ويعتاد عليه .

اما اذا كان الأمر على عكس ما ذكر فان الاستعمار يدوم زمناً غير محدود وبطريقة غير معينة .

واذا رجعنا الى الاختبارات في هـذا الشأن يتضح لنا ان المناطق الحارة القريبة من خط الاستواء يكون الاستعمار فيها عبارة عن حادث مستمر غير محـدود على الأكثر . امـا المناطق المعتدلة التي يتيسر للأوربيين ان يعيشوا فيها ويتناسلوا فان حادث الاستعمار فيهـا يكون قصير الظل محدود الأجل . مثال ذلك الولايات المتحدة الاميركية والبرازيل اللتان نجتا من ربقة الاستعمار في برهة قصيرة من الزمن اما مستعمرتا كندا واوستراليا فهما على اهبة الخلاص منه بصوره نهائية .

واذا فرضنا ان الحكومة الانـكليزية تخلت في يوم من الايام عن ادارة الهند ولم تخلفها فيـه دولة اوروبية اخرى فهـل لا يعود التنابذ والتنافر اليها وتسودها الفوضي وتطمس فيها معـالم المدنية والحضارة ؟

ان ما لا يرى مستحيلاً في الهند يعتبر واقعاً محققاً في بلاد الكونغو وفي اواسط افريقية وفي بعض الجزر النائية اذا تخلت عنها الدول الأوربية يوماً ما .

لا ريب في ان الدول الأوربية مضطرة الى اتباع سياسة الاستعمار في هذه الأيام لأنه بينما يكون بعضها مهتماً بتطبيق هذه السياسة لا يجدر بالآخرين ان يقفوا وقفة المتفرج اذ انهم يفسحوا بذلك المجال لغيرهم بالاستيلاء على الأراضي الواسعة الخالية من آثار التمدن ، وبنشر سلطانهم عليها ولهذا السبب كان اكثر الدول اليوم يتزاحمون في هذا المضمار ويضيفون الى ميزانياتهم السنوية الملايين من النفقات لهذا الغرض .

اذا أُنشئت المستعمرات في الاماكن المفيدة التي يصح ان تكون مهجراً للنفوس الأوربية فان المنافع التي تحصل منها تربو على اضعاف ما انفق في سبيلها شرطاً ان يكون سير الحكومة المستعمرة قائماً على حسن التدبير والاعتدال وذلك بأن تحتاط لهذا الامر فلا تزعج الاهلين او تغضبهم بل تدربهم على ادارة البلاد بالتدريج وان تؤسس ادارة حسنة كافلة لمصالحهم وان لا ترهقهم بالضرائب ولا تفسح المجال للحروب والمغازي بينهم وزبدة القول ان تتمشى معهم على سياسة

رشيدة توصلهم الى الغرض المطلوب والهدف المنشود من الاستعمار الحقيقي وهو التمدن والحضارة .

وبقدر ما تكون سياسة اللطف مفيدة للدولة المستعمرة تكون سياسة الصلف والعنف مضرة لها .

يعترض البعض على قيام الحكومة مباشرةً بانشاء المستعمرات واختيار النفقات الطائلة في هذا السبيل ويرى ان ترسل الحكومة ما فاض من نفوسها واموالها الى المستعمرات التي ينشؤها غيرها فتستثمر رؤوس اموالها دون ان تتكبد اقل نفقة . ولكن الفرق واضح بين ان يكون المهاجرون تحت سيطرة حكومة اجنبية او ان تكون المستعمرة تابعة الى حكوماتهم مباشرةً .

اما من الوجهة التجارية فان اكثر الحكومات التي تقوم بانشاء المستعمرات تود ان تجعل من تلك المستعمرات منافذ لبضائعها ومحصولاتها فتطرح المكوس الباهظة لتحول دون دخول المحاصيل والسلع الاجنبية اليها . ولكن القواعد الاقتصادية تستدعي ان تُتبع خطة الحرية في تجارة المستعمرات وتوجب على الحكومة المستعمرة ان تعامل الاجانب بالمساواة كيلا تتعرض لخصومتهن .

هذا من جهة . ومن جهة اخرى فان الاستعمار لم يشرع لغاية

تسهيل التجارة وتأمين الأخذ والعطاء فحسب بل يرجى منه الوصول الى غايات اشرف واغراض اسمى وانبل من ذلك هي : نشر اضواء المدنية ورفع معالم الحضارة في البلاد التي ما زالت تتخبط في ظلمات الجهل والهمجية الحالكة فتؤسس فيها قواعد الحكم ويقام قسطاس العدل ويربى النشء ويمرن على تحصيل العلوم والمعارف ويوطد الأمن وتسن النظم والقوانين العادلة الى غير ذلك من الأمور التي تحدو الدول المستعمرة الى نقل رؤوس اموالها الى المستعمرات وتدريب اهلها على حسن استثمارها وارسال المهندسين والمعلمين والموظفين والاطباء وارباب الصناعات والحرف والعمال من الصنف الممتاز للقيام باعمال الانشاء والتهذيب والادارة بحيث تصبح المستعمرات ميداناً فسيحاً لابناء الدول المستعمرة (بكسر الميم) وبالتالي منفذاً لمحاصيلها ومنتجاتها فلو لم تتمشى امة الانكليز على سياسة الاستعمار واكتفت بالمتاجرة فقط لما بلغت ارقام التجارة الخارجية في كندا والولايات المتحدة الاميريكية العشرة مليارات وفي اوستراليا ١١٠ ملايين وفي الهند ٢٠٠ مليون ليرا انكليزية سنوياً بل لما بلغت هذه الارقام جزءً واحداً من الألف لأن البلاد التي يعيش اهلها على الحالة الفطرية والهمجية ولا يستتب فيها سلم ولا امن لا تحدث فيها صناعة ولا تزدهر تجارة .

تقسم المستعمرات الى نوعين :

النوع الاول هو المستعمرات الكائنة في الأقليم الأوربي اوفي البلاد التي يتيسر للأوروبيين ان يعيشوا فيها ويتكاثروا . فهذه المستعمرات لا بد لها من ان تنفك يوماً ما عن الحكومة التي قامت بانشائها كما جرى في حكومة الولايات المتحدة وحكومات امريكا الجنوبية . ولا بد للمستعمرات الأنكليزية في قنادا واوستراليا التي تقوم بادارة شؤونها بنفسها اليوم من ان تنفصل نهائياً في يوم من الأيام . ولا يضر الأمة المستعمرة (بكسر الميم) مايحدث من هذا القبيل لانها تكون قد استفادت من هذه المستعمرات مدة طويلة فارسلت اليها فضلات نفوسها واستثمرت فيها رؤوس اموالها ونشرت لغتها واخلاقها وعاداتها واوجدت المنافذ اللازمة لتجارتها الأمر الذي ما كان ليتيسر لها لولا وجود المستعمرات .

ان قيام الدول بانشاء المستعمرات المتعددة التي تنقلب في المستقبل الى حكومات مستقلة فيه ما فيه من الشرف والنفوذ المعنوي لتلك الدول لأن الحكومات التي تنشأ على هذه الصورة لا بد لها ان تعترف للدولة التي قامت بانشائها بالفضل والجميل وان تكون معها على

غاية الألفة والوئام وان تعينها عند مسيس الحاجة .

النوع الثاني هو المستعمرات الكائنة في البلاد التي لا يتيسر للأوروبيين ان يتوطنوا او يتناسلوا فيها بالرغم عما فيها من النفوس الكثيرة فهذه المستعمرات لا يحتمل ان تنفصل يوماً ما عن الحكومة المستعمرة او ان توسس حكومة منظمة تستطيع ان تعيش مع بقية الدول في حالة صلح وسلام ومخادنة ووئام.

٢

قانون الغلة غير المتناسبة

LA LOI DU RENDEMENT NON PROPORTINNEL

تأثيره في الطبيعة — تأثيره في العمل — تأثيره في رأس المال

يظهر تأثير هذا القانون في تقييد العناصر العاملة في حصول الانتاج وفي نموه ايضاً بصور مختلفة نذكرها فيما يلي .

اولاً تأثيره في الطبيعة :

لما كانت الكرة الارضية — مع ما في جوفها من مواد اولية وما على ظهرها من قوى طبيعية — محدودة ، كان ما تجود به من الخيرات والمنافع محدوداً لا يستطاع تجاوزه الى اكثر منه . ويظهر اثر

هذا التحديد في الصناعات الاستخراجية اكثر من غيرها لأن المناجم مهما كانت غنية بمعادنها لابد لها من النفاد يوماً من الايام فيضطر القائمون باستثمارها حينئذ الى توقيف العمل والعدول عنه . ويحدث ذلك العدول قبل نفاد الفلز في تلك المناجم لان الجهود والنفقات التي تبذل في سبيل استخراج ما تبقى فى جوفها من المواد المبعثرة تصبح عقيمة لاتوازي النفع الذي يحصل من المواظبة على استثمار تلك المناجم .

لقد كان الصيد والقنص في سالف الازمان في مقدمة موارد الثروة . اما اليوم فقد طوي ذكر صيد البر من (قائمة) الصناعات المثمرة لدى الامم والشعوب المتحضرة لان ربح هذه الصناعات اصبح محدوداً بالنسبة الى غيرها من الصناعات على الرغم مما تبذله الحكومات في سبيل تنميته من المساعي وما تسن له من النظم والقوانين لاجل حمايته المؤدية الى توفيره وتكثيره . وقد شهد الصيادون الذين يجوبون فيافي افريقية ويطوفون الاراضي القطبية ان انواع الفيلة والنعام والسنجاب والسمور وحوت البالينا وغيرها تقل وتندر على مر الزمان . وهكذا قل عن الطيور التي يعنى بصيدها لغرض الانتفاع بلحومها ورياشها او على سبيل الرياضة واللهو فانها تقل يوماً عن يوم وكلما قل عددها

زاد ونما عدد الحشرات والهوام الضارة التي تتلف الزروع وتفسد المحاصيل .

اما صيد البحر فانه مازال معدوداً في جملة الصناعات الرابحة بسبب غزارته واتساع ساحة العمل فيه . ومع ذلك فقد اصبح الصيادون يتذمرون من خلو السواحل من الاسماك حتى اضطروا الى تجهيز السفن وتكبد المشاق والنفقات لاجتياز لجج البحار لأجل اصطياد المقدار المطلوب من السمك .

ان ماذكر عن الصيد والقنص يشمل ايضاً قطع الاشجار من الحراج والغابات والانتفاع باحطابها واخشابها فلا نكون مغالين اذا قلنا ان وجه الارض كان مستوراً بالحراج في جميع جهاته ، ومذ بدأت يد الانسان تعمل على استثمار الارض واستغلالها امتدت الى بعض تلك الحراج فقطعتها بغية الانتفاع باشجارها من جهة كما قدمنا اولاجل تحويلها الى اراض قابلة للفلاحة والزراعة من جهة اخرى حتى باد اكثر تلك الحراج ولم يبق منها الا النذر القليل . ولما قام الحديد مقام الخشب في بناء المساكن وانشاء السفن والبواخر وغير ذلك من انواع الصناعات ظن الناس ان ما بقي من الحراج لاتتناوله يد الضياع فيما بعد ولكن لسرعان ما خاب ظنهم حين رأوا ان بعض الصناعات التي

ظهرت مؤخراً تحتاج الى استعمال الخشب اكثر مما تقدمها . فصناعة احداث الورق (الكاغد) في هذه الايام تستهلك المواد المستخرجة من الحراج بعزارة تفوق اضعاف ما تقدمها من الصناعات التي كانت تستعمل فيها تلك المواد ، اما الورق الذي يلزم لطبع الجرائد والمجلات فانه يستنفد المواد المذكورة بصورة هائلة . وقد لوحظ ان احدى الجرائد الكبرى في امريكا تبتلع بمفردها غابةً برمتها في كل عام .

ويظهر اثر هذا التحديد في الصناعات الزراعية ايضاً لان الانتاج الزراعي محدود ومقيد من وجهين .

اولاً لأن مقدار المواد المعدنية الموجودة في التراب واللازمة لحيات النبات ونموه كالازوت والبوتاس وحامض الفوسفوريك محدود مهما كانت الارض خصبة غنية بتلك المواد . وعدا ذلك فلا بد للنبات ان يذهب بقسم من تلك المواد كلما زرعت الارض وحصدت وعلى هذه الصورة تنقص المواد المذكورة وتزول بالتدريج .

لاريب في ان فن الزراعة قد وفق الى احداث الطرائق التي تعوض الارض ما تفقده من المواد بتكرر الاستعمال او تضيف اليها من تلك المواد ما كانت محرومة منه فتجعلها صالحة للانبات بينا انها كانت غير صالحة له في الاصل على انه يجب ان لا يغرب عن الفكر

ان هذه المواد ايضاً هي محدودة لايستطاع تزييدها الى حد لانهاية له . لان السماد الطبيعي لايعيد الى الارض سوى جزء مما تستهلكه الحيوانات كما وان السماد الكيمائي ـــ كالفوسفات والنيترات و الغوانو وغيرها ـــ قليل نادر وهو عدا ذلك معرض للنفاد والفناء كسائر المواد الاولية المنتشرة في الكون .

ثانياً لأن الزمان والمكان اللازمان لنمو النبات والحيوان يقيدان الانتاج الزراعي اكثر من الانتاج الصناعي وذلك لأن الفلاح يضطر في هذه الحال الى الخضوع لاحكام الطبيعة وانتظار النتائج التي تأتي بها بكل صبر وتؤدة وهذه الاحكام تتبع في مجراها بعض النواميس الطبيعية التي يجهل الانسان حقيقتها ولذلك فهو لايستطيع ان يؤثر فيها او يغيرها . فالحبة التي ينثرها الفلاح لا تصير سنبلة الا بعد اشهر والبزرة التي يغرسها لا تنقلب الى شجرة الا بعد سنين ، ويلزم لكل منهما مكان صغير او كبير لكي يرسلا جذورهما في الارض واغصانهما في الهواء بغية التغذي والتنفس الضروريان لنموهما . اما في الانتاج الصناعي فان العامل غير مكلف بالانتظار بل يستطيع تحويل المواد التي تتوفر لديه في اي وقت شاء على شرط ان يهيء الوسائل التي تعينه على ذلك قبل مباشرة العمل . لأن التحويل الآلي والكيماوي

اسهل من النشؤ والنمو النباتي والحيواني كما ان النواميس الآلية والكيماوية اجلى واوضح من نواميس الحياة الغامضة ولذلك كانت النواميس الآلية والكيماوية خاضعة لارادة الانسان ، منقادة لتصرفه وسيطرته حسبما يشاء . ولكنه يجب ان لا يغرب عن الفكر ان الصناعات الاستخراجية هي التي تهيء المواد والوسائل المستخدمة في الانتاج الصناعي وهي تحت سيطرة التحديد الطبيعي كما لا يخفى .

قد يعترض بعض الناس بان الوسائط الصناعية تجعل النبات يزهر والثمر ينضج قبل اوانه . نعم ولكن هذه الامور تحتاج الى عناية خاصة ونفقة كبيرة ولا تخرج عن حد الزينة والزخرفة بينا ان حالة النبات خاضعة تمام الخضوع لاحكام النواميس الطبيعية التي مر ذكرها .

ومع ذلك فان الانتاج الزراعي ليس محدود ومقيد كالانتاج المعدني بل مرن قابل للزيادة والنقصان ويكون ذلك باحدى صورتين :

اولاهما : تعميم الزراعة حتى تشمل كل الاراضي في جميع الانحاء . ولكنا اذا انعمنا النظر وعلمنا ان زراعة الحنطة التي لا تنجح الا في المناطق المعتدلة نجد ان هذه الصورة لا تضمن لنا تهيئة ما تحتاج اليه الاجيال الآتية من الغذاء وسائر الحاجات الضرورية لان القسم الذي

لم يزرع بعد في جميع اقطار الارض مهما كان واسعاً لا يفي بالغرض المنشود اذا لوحظت زيادة النفوس ونمائها بتوالي الازمان .

وثانيهما تزييد خصب الارض وتنمية خاصة الانبات فيها وحفظ المحصول مما قد يعرض له من المحن والآفات .

لاريب في ان الفلاح يستطيع ان ينمي محصول ارضه اذا عمل على تحسين فلاحتها واتقان زراعتها واضافة الاسمدة المقوية اليها واتخاذ الاسباب الآيله الى حفظ المحصول وصيانته مما قد يعرض له من العاهات .

ولكن هذه الزيادة لها حد معين لا تتعداه ، فمهما ضوعفت الجهود والنفقات يكون المال والعمل المبذول بعد ذلك الحد لا يوازي النفع الذي يحصل من تلك الزيادة وهذا ما يدعوه الاقتصاديون (قانون الغلة غير المتناسبة) .

مثال ذلك انا اذا فرضنا ان فداناً من الارض ينتج (١٥) مد من الحنطة وان الحصول على هذه النتيجة يتطلب بذل جهود (٢٠) عامل وانفاق (٣٠٠) قرش . فاذا اردنا ان نضاعف هذا المحصول اى ان نجعل ذلك الفدان ينتج (٣٠) مد نضطر حينئذ الى مضاعفة العمل والانفاق اكثر من مرتين اذ لا يكفينا لاجل ذلك ان نستخدم (٤٠) عامل وان

تنفق (٦٠٠) قرش بل ربما احوجنا الامر الى مضاعفة هذه المقادير مرات عديدة .

وخلاصة القول ان لكل ارض حد يتوازن فيه المحصول مع الجهود والنفقات التي تبذل في سبيل الحصول عليه . نعم لا يصعب على الانسان ان يتعدى هذا الحد وان يزيد محصول تلك الارض ولكن الزيادة التي تحصل لا توازي الاعمال التي تبذل من اجلها ولا تعوض الاموال التي تنفق في سبيل الحصول عليها ولو كان الحال على خلاف ما ذكر لتيسر للبشر اذاً ان يكتفوا بزرع جزءٍ صغير من الاراضي وان يضاعفوا الجهود والنفقات كلما احوجهم الامر الى ذلك فيأخذون محصولاً مضاعفاً يتناسب مع ما بذلوه من مال وعمل ولا يخفى ما في ذلك من السهولة والنفع لهم ولكن ما نشاهده من ميل البشر الى استغلال الاراضي الواسعة وعملهم على استكمال الاسباب والوسائل التي تساعدهم على زرع اراض جديدة لم تستغل بعد يبرهن لنا ان لكل ارض دخل معين لا تتعداه .

ويعنى بالدخل هنا (الغلة) لا ما يدعى في عرف العامة بالايراد الذي يقدر بالنقود لان الفلاح يتمكن من تزييد محصوله الى حد معين اذا غير نوع ما يزرعه في ارضه . فالارض التي تنتج مداً من الحنطة

قد تنتج خمسة امداداً من البطاطا مثلاً ، ولكن زراعة البطاطا ايضاً خاضعة لقانون الغلة غير المتناسبة مثل غيرها من المحاصيل .

اما الايراد الذي يقدر بالنقود فانه لا يتوقف على خصب الارض بل على الظروف التي تحدد الاسعار وهذه لا تخضع لقانون الغلة غير المتناسبة بل تتبع احكام قانون العرض والطلب العام الذي لاحد له ولا نهاية .

ان قانون الغلة غير المتناسبة لا ينحصر تأثيره بالصناعات الاستخراجية والزراعية فحسب بل هو قانون عام يشمل جميع الصناعات ويتناول فروع الانتاج كافة ويمكن تلخيصه فيما يلي :

(ان زيادة نفع اي عمل من الاعمال عن حد معين يسدعي تزييد الجهود والنفقات التي تبذل في سبيله الى درجة لا تتناسب مع الزيادة التى تحصل في ذلك النفع بل تفوقه) .

مثال ذلك انا اذا اردنا تزييد سرعة باخرة تمخر عباب اليم وتقطع عشرة اميال في الساعة — زيادة لا تتجاوز عُشر تلك السرعة اي ان نجعلها تقطع احد عشر ميلاً في الساعة فلا يكفينا لذلك ان نضيف عُشر القوة التي كانت تسيّرها قبلاً بل ربما احوجنا الأمر الى اضافة خُمس تلك القوة او ربعها . واذا اردنا تزييد السرعة فنجعلها اثنا عشر

ميـلاً في الساعة نحتاج حينئذ الى اضافـة اكثر من نصف القوة التي كانت تسيّرها عشرة اميال في الساعة بل ربمـا اضطررنا الى مضاعفة تلك القوة . اما اذا عزمنا على مضاعفة السرعة فقد لا يكفينا في سبيل الحصول على ذلك ان نبذل عشرة اضعاف القوة التي كانت تسيّرها عشرة اميال .

ثانياً تأثيره في العمل

ان الزمان الذي يقيد الطبيعة بحيلولته دون حصول السرعة المطلوبة في الانتاج ، اي الذي يجعل المحاصيل النباتية والحيوانية تنمو ببطء وعلى مهل ، هو نفسه يقيد العمل ايضاً اذ لا بد من مرور زمن طويل او قصير بين البدء بالعمل بغية الحصول على نتيجة ما ، والانتهاء منه بادراك تلك النتيجة .

تطول مدة العمل او تقصر بالنظر الى خطورة النتيجـة المنتظرة منه او ضؤولتها . فالأعمال التي تضمن للبشر حياة يوم او يومين كقنص الطير وصيد السمك او جمع العشب وجني الثمر مثـلاً تتم في برهـة ساعات قليلة بعكس الأعمال الزراعية والمشروعاف الصناعية الكبيرة كغرس الاشجار واقامة السدود وحفر الترع وانشاء السكك الحديدية

وغير ذلك من الشؤون فانها تحتاج الى زمن طويل يوازي النتائج العظيمة التي تحصل منها .

ان هذا القيد الذي غلّت به الطبيعة كل عمل مثمر يعد في مقدمة العوامل لما يعطف الى رأس المال من الخطورة . فالموقع الممتاز الذي يحرزه اصحاب رؤوس الاموال في المجتمع ، والمنافع العظيمة التي يحصلون عليها من جراء ذلك - تنشأ كلها عن هذا السبب . لأن العمال لا يستطيعون الانتظار ريثما تسفر اعمالهم وجهودهم المبذولة في المشروعات الكبرى التي تحتاج الى زمن طويل عن النتائج المنتظرة منها كي يجنوا اثمارها بل يضطروا الى استلاف المال اثناء مزاولتهم العمل بغية وفاء حاجاتهم العاجلة ولا يتيسر لغير المتمولين ان يسلفوا هؤلاء العمال المبالغ اللازمة لهم ولا يرضى المتمولون اداء هذه السُلَف دون لقاء او عوض .

ثالثاً تأثيره في رأس المال

ان الزمان الذي يقيد الطبيعة والعمل يقيد رأس المال ايضاً لأن رأس المال انما يتكون بالادخار اي باستفضال جزء من حاجة اليوم الى الغد . وتتراكم رؤوس الأموال وتنمو بتعاقب الأيام والسنين .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان تهيئة الآلات والأدوات اللازمة للقيام بأحد المشروعات تتطلب وقتاً يختلف باختلاف سعة المشروع وخطورته . فالزمان اداً عامل مهم في حصول رأس المال وتكونه ولكن رأس المال بعد ان يحدث ويتكون يصبح عاملاً مهماً في ازالة العثرات التي تستدعي تقييد الانتاج وتحديده . فالخدمة التي يقوم بها رأس المال في هذا الشأن هي على نوعين :

الاولى فنية والثانية اقتصادية .

فمن الوجهة الفنية يظهر رأس المال بشكل (آلة واداة Instrument) بالمعنى العام الشامل الذي يشمل جميع ما استعمله البشر من الوسائط بادئاً بالفأس الحجري منتهياً بترعة السويس مثلاً . ويعم رأس المال جميع الثروات التي وان كان نفعها غير حاصل مباشرة الا انها تساعد على انتاج ثروات اخرى تصلح للاستهلاك وتدعى هذه الثروات (الوسيطة Intermédiaire) .

فخدمة رأس المال من هذه الوجهة هي انه (يوفر على العامل قسماً كبيراً من الوقت يُربي على ما انفق في سبيل صنع الآلة والاداة « الواسطة » من الزمن) .

اما من الوجهة الاقتصادية فانه يظهر بشكل سلفة (avance)

سواء أكانت عيناً « كالبذار مثلاً » او نقداً او ديناً .

وخدمته من هذه الوجهة ايضاً هي انه (يساعد على انتظار نتائج وثمرات الاعمال الاقتصادية) كما مر ذكره آنفاً ولا يخفى ما لهذه الخدمة من التأثير في تقصير الزمن وتذليل ما يطرأ بسببه على عنصر العمل من صعوبة الانتظار .

٣

فرط الانتاج وقانون المنافذ

LA SURPRODUCTION ET LA LOI DES DÉBOUCHÉS

طالعنا في مبحث الحاجة ان حاجات البشر لا تحد ورأينا في مبحث الغلة غير المتناسبة ان الانتاج محدود لأن هذ القانون يؤثر في تقييد الطبيعة والعمل ورأس المال اي في جميع العناصر العاملة في الانتاج فالنتيجة التي ننتهي اليها من هذه المقدمة اذن تتلخص في (ان انتاج البشر هو دائماً وابداً دون حاجتهم) ومع علمنا بهذا الأمر نجد ان رجال الأعمال واصحاب المعامل والمشاريع من المستحدثين ما زالوا يتخوفون من الافراط او الاسراف في الانتاج ويتذمرون منه ويدعو اقتصاديو الانكليز هذا الحال (General glui) .

كيف يحدث هذا الامر ؟

ينكر الأحرار الفرديون امكان وقوع هذا الحال ويدعون ان

بعض ارباب الصناعات ربما جاوزوا حد الحاجة في انتاجهم ، وينشأ ذلك عن خطأهم في تعيين هذا الحد . اما ان يتجاوز الانتاج عملياً حد الحاجة في جميع فروعه فهذا ما لا يسلمون به مطلقاً ويعللون اسبابه بغلط الرؤية كالمسافر في السكة الحديدية مثلاً الذي يتراءى له ان الاشجار تمر امامه سراعاً بينما ان المسافر هو الذي يسير والاشجار مستقرة لا تتحرك . فارباب الصناعات الذين يخطئون التقدير فيتجاوزون في انتاجهم حد الحاجة ولا يستطيعون تصريف منتجاتهم بسبب وفرتها — لا يفتأون يتذمرون من الافراط في الانتاج بينما ان غيرهم من العاملين في فروع الانتاج الأخرى الذين لم يخطئوا كغيرهم لا يشعرون بشيء من ذلك . فشكوى المتذمرين تنتشر في كل جانب ويظن الناس خطأ ان الافراط قد شمل الانتاج في جميع فروعه .

ويرى الأحرار الفرديون انه اذا تجاوز الانتاج في احد فروعه حد الحاجة فتعدى درجة الاشباع فدواءه العاجل هو : ان تنشط بقية فروع الانتاج الى تزييد منتجاتها على هذه النسبة بمعنى ان الافراط انما يداوى بافراط مثله على حد قول الشاعر — وداوه بالتي كانت هي الداء — وتسمى هذه النظرية (بقانون المنافذ) .

اول من وضع هذا القانون هو الاقتصادي الشهير جان باتيست

ساي وقد داخله الغرور من ذلك اذ ادعى ان هذا القانون سيغير سياسة الكون .

يمكننا ان نلخص هذا القانون بالعبارة الآتية : كل محصول يروج وينفق وبعبارة اصح يجد منفذاً بالنسبة الى كثرة المحاصيل الاخرى وتنوعها . ولأجل الايضاح نورد على ذلك مثالاً نفترض فيه ان النقد غير موجود وان المبادلات تجري على طريقة مقايضة العين بالعين اي محصول بمحصول .

لنفرض ان تاجراً اوربياً وصل الى احدى البلاد في آسية او آفريقية التي تقام بها اسواقاً او بازارات كبيرة تتبادل فيها انواع المحاصيل بعضها ببعض وان هذا التاجر قد استصحب معه كمية كبيرة من البنادق فمصلحته تستدعي ان يجد السوق مغمورة بانواع المحاصيل على اختلافها — عدا البنادق طبعاً — لأنه بقدر ما تكون بقية المحاصيل المعروضة في السوق غزيرة متنوعة تكون بنادقه مرغوبة نافعة اذ يتيسر له ان يستبدلها بسن الفيل مثلاً او بالجلود او الحبوب او الكهرباء والاحجار الكريمة الى غير ذلك ، ولأن كل محصول هو ثروة يستطيع ان يستبدل بنادقه به وبعبارة اوضح بقدر ما تكثر المحاصيل وتتنوع ، تتعدد المنافذ امامه وتتسع ، وبقدر ما تتسع المنافذ امامه ، تروح بنادقه

وتنفق ، فلو فرضنا ان هـذا التاجر قد استصحب من البنادق اكثر من الحاجة وكان بقية التجار قد احضروا من اموالهم ما يتجاوز مقدار الحاجة ايضاً فان الزائد من البنادق يجد في تلك السوق اموالاً زائدة يُستبدل بهـا لأن افضل واسطة لنفاق اية سلعة هو (انتـاج سلعة اخرى تقابلها) كما يقول جان باتيست ساي .

ويدّعي جان باتيست ساي ان معاملات البيع والشراء العـادية تجري على هذا النسق ايضاً فـكلنا حينما نتهيأ لمقايضة محاصيلنا وخدماتنا مع غيرنا من الناس نوفق في مبادلتنا هذه بقدر ما نجد لديهم من مـال وفير ومتاع غزير ويستطيع كل شخص ان ينمي ثروته بقدر ما يوفق الى تنمية انتاجه فـكلما نمت منتجات الانسان تمنى ان يوفق غيره الى تنمية منتجاته ايضاً لـكي يستطيع ان يقايضه مالاً بمال. فـكل مال زائد لا يعدّل الا بمال زائد مثله ، فاذا انتجت انكلترا غزلاً كثيراً في سنة من السنين وكانت الهند مثلاً قد حصلت على محصول وافر من القمح في ذلك العام تستطيع انكلترا ان تصدر غزلها بسهولة الى الهند لتستبدله بقمحها .

وقد تتمكن بعض الصناعات التى تستخدم الآلات الميكانيكية في انتاجها ان تغمر الاسواق بمصنوعاتها بسبب وفرة الانتاج وسرعته

اللذان ينجمان عن استخدام الآلة فينشأ عن ذلك ما يدعوه الانكليز (Général glut) اي فرط الانتاج . والسبب فيه ان المحصولات الزراعية في البلاد لا تزيد على نسبة المنتوجات الصناعية التي تستخدم فيها الآلات الميكانيكية. فلدى تقابل المحاصيل الزراعية والمنتوجات الصناعية في الاسواق العالمية تهبط قيم المصنوعات بالنظر لكثرتها ولأن المستهلكين يضطرون الى الامتيار والتموين من المحصولات الزراعية بدرجة الكفاية قبل كل شيء ، فهم مجبرون على انفاق معظم ما يملكون في هذا السبيل ، ولذلك لا يتيسر لهم ان يستفضلوا ما يكفيهم لشراء المنتوجات الصناعية . ولكننا اذا فرضنا توافر المحاصيل الزراعية بنسبة المنتوجات الصناعية يتم التوازن بينهما حينئذ ويتوطد لأن المستهلك لا يكون مضطراً الى انفاق المبالغ الكبيرة للتموين والامتيار فيتوفر لديه من المال ما يمكنه من ابتياع تلك المصنوعات .

ومع ذلك فقد تزداد مقادير الحاصلات الزراعية والمنتوجات الصناعية كلها على السواء ولا يثبت التوازن بينهما بل تهبط الأسعار ويعم الكساد الأسواق فكيف نستطيع ان نفسر هذه الظاهرة ؟

نفسرها كما يأتي : حينما تزداد جميع الحاصلات والمنتوجات على السواء يبقى شيء واحد لا يزيد مقداره وهذا الشيء هو النقد الذي

يكون التوازن بينه وبين بقيـة المحاصيل والمنتوجات قد اختل بسبب نمائها وزيادتها مع بقائه هو على حاله . ولعلة هذا الاختلال في التوازن تهبط اسعار المحاصيل الزراعية والصناعية لقلة النقد وارتفاع قيمته فاذا تيسر تزييد مقدار النقد على نسبة زيادة الحاصلات والمنتوجات يسهل حينئذٍ الاحتفاظ بالموازنة ولا يحدث اقل تغيير في الاسعار والقيم .

وزبدة القول انه اذا زادت الارزاق والحاجات وعمت هذه الزيادة فروع الانتاج كلها على نسبة واحدة لا يخشى حدوث مايدعونه (فرط الانتاج) لأن التوازن يبقى محفوظاً بينها جميعاً وهذا ما تؤيده نظرية المنافذ . على ان زيادة الارزاق لا تحدث في الغالب وفق الشروط التي يتطلبها قانون المنافذ ولا تتم في جميع فروع الانتاج بصورة متناسبة بل يتخللها تردد وانقطاع وتوقف يفضي الى عدم تناسقها هذا عدا عما تتخذه الدول من التدابير في اتباع طريقة الحماية وفرض المكوس الباهظة على السلع الاجنبية وكل مايحول دون تسرب الارزاق الزائدة الى البلاد التي هي في حاجة اليها بحيث لو تمكنت هذه الزوائد من التسرب الى الاسواق لتم بينها التوازن والتناسق .

ان قانون المنافذ بالرغم من صحته لايحول دون اختلال الموازنة في المبادلات وما ينشأ عنه من الازمات بين حين وآخر للاسباب التي

مر بيانها وهذا ماحدا المستحدثين الى التضافر وعقد الاتفاقات فيما بينهم كالكارتل والتروست وما شاكلهما لتحاشي الافراط في الانتاج وتقييده بدائرة الحاجة الحقيقية التي تتعين في الاسواق .

س — هل تملك الحكومات من الوسائط مايساعدها على منع الافراط في الانتاج ؟

ج — لقد حاولت بعض الحكومات في الآونة الاخيرة ان تتخذ بعض التدابير للحيلولة دون هذا الامر وفي مقدمة هذه المحاولات ما قامت به حكومة البرازيل لتحديد انتاج البن كيلا يغمر الأسواق فابتاعت قسماً كبيراً منه في سنين الفيض والاقبال ثم ادخرته فاخرجته الى الاسواق في سنى المحل . وقد حذت حكومتا اليونان والبورتغال حذوها في منع انشاء الكروم لتحديد انتاج الزبيب والخمر . ومهما قيل في هذا الشأن فقد ظهر ان هذه التدابير اسفرت عن نتائج نافعة .

تم الجزء الثاني

الفهرس

القسم الاول

		الصفحة
« الانتاج وعوامله »		٣
١ – الانتاج		٣
	أ – ماهو الانتاج	٣
	ب – نظرية الطبيعيين في المحصول الصافي	٦
٢ – عوامل الانتاج		١٤
٣ – العمل		٢١
	أ – تعريف العمل	٢١
	ب – سخية العمل	٢٣
	ج – نظرية العمل الممتع	٢٩
	د – تصنيف العمل	٣٦

	الصفحة
هـ – سجية الانتاج في الصناعات المختلفة	٤٤
و – خطورة المقابلة بين مختلف الاعمال الصناعية في مجموع الانتاج الشعبي	٧٩
٤ – الطبيعة	٨٥
أ – البيئة	٨٦
ب – الأرض	٩٧
ج – القوى المحركة	١٠٩
٥ – رأس المال	١٢٣
أ – ماهي حقيقة رأس المال	١٢٤
ب – الثروة المدخرة	١٢٧
ج – وظيفة رأس المال	١٣١
د – كيف يتكون رأس المال	١٣٣
هـ – كيف ينمو رأس المال	١٣٦
و – ماهي الاسباب التي لها اكبر التأثير في نمو رأس المال	١٤٢
ز – كيف يدوم رأس المال	١٥٢

	الصفحة
ح — انواع رأس المال	١٥٤
ط — كيف يثمر رأس المال	١٧١

القسم الثاني

« تنظيم الانتاج »	١٨٠
١ — المستحدث	٨٠
أ — من هو المستحدث	١٨٠
ب — خدمة المستحدث	١٨٥
ج — منشأ المستحدث	١٨٧
د — الناظم الطبيعي للانتاج	١٨٩
هـ — الناظم الحقيقي له	١٩٦
٢ — حرية العمل	٢٠٢
أ — تعريف حرية العمل	٢٠٢
ب — الرق	٢٠٣
ج — لجان الحرف	٢٠٩
٣ — تقسيم العمل	٢١٦

الصفحة

٢١٦ أ — انواع تقسيم العمل

٢٢٤ ب — منافع تقسيم العمل

٢٢٩ ج — شروط تطبيق قاعدة تقسيم العمل

٢٣٢ د — مساوىء تقسيم العمل

٢٣٧ هـ — الآلات والأدوات ، منافعها ومساويها

٢٥١ ٤ — حرية المباراة

٢٥١ أ — تعريفها وتاريخها

٢٥٤ ب — الانحصار ومضاره وجوازه

٢٦٠ ج — الاحتكار

٢٦١ د — منافع حرية المباراة

٢٦٦ هـ — مساوي حرية المباراة

٢٧٨ و — مناقشة المعترضين على حرية المباراة

٢٨٢ ٥ — الشركات

٢٨٢ أ — الاشتراك وانواعه

٢٨٤ أ — شركات التضامن

٢٨٦ ب — شركات المضاربه

	الصفحة
ج ـــ الشركات العامة او المغفلة	٢٨٨
د ـــ مجلس المساهمين العام	٢٩٥
هـ ـــ مجلس الادارة والمديرون	٢٩٦
و ـــ توزيع الارباح	٢٩٧
ز ـــ تضافر المنتجين	٩٨
٦ ـــ تمركز الانتاج	٣٠٣
أ ـــ ادوار الصناعات	٣٠٣
ب ـــ قانون التمركز	٣٠٨
ج ـــ منافعه ومساويه	٣٠٩
٧ ـــ انتاج الدولة	٣١٣
أ ـــ تدخل الدولة في الانتاج	
ب ـــ المحاذير التي تنشأ عن مزاولة الحكومات والبلديات للمشاريع الاقتصادية	٣١٨
ج ـــ الطرائق التي تتبعها الحكومات في تنفيذ مشاريعها الاقتصادية	٣٢٥

الصفحة

القسم الثالث

٣٢٩ «تحديد الانتاج»

٣٢٩ ١ ـــ مسئلة النفوس

٣٢٩ أ ـــ نظرية مالثوس

٣٣٥ ب ـــ كثرة النفوس

٣٣٦ ج ـــ تناقص نسبة النفوس

٣٣٨ د ـــ رقي المدنية وتأثيره في تناقص نسبة النفوس

٣٤١ هـ ـــ البواعث المؤثرة في تناقص نسبة النفوس

٣٤٣ و ـــ الاسباب التي تزيد في متوسط العمر

٣٤٥ ز ـــ الهجرة

٣٥١ ح ـــ الاستعمار

٣٦١ ٢ ـــ قانون الغلة غير المتناسبة

٣٦١ أ ـــ اولاً تأثيره في الطبيعة

٣٧٠ ب ـــ ثانياً تأثيره في العمل

٣٧١ ج ـــ ثالثاً تأثيره في رأس المال

الصفحة	
٣٧٤	٣ ـــ فرط الانتاج وقانون المنافذ
٣٧٤	أ ـــ ما هو الحادث الذي يدعوه الانكليز général glut وكيف يحدث
٣٨٠	ب ـــ هل تملك الحكومات من الوسائط ما يساعدها على منع الافراط في الانتاج

* * *

جدول الخطأ و الصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦	٧	لاحداث	لا احداث
٧	٤	نتتت	نبتت
٧	٩	للحصول	للمحصول
٨	٧	افرزت	استلفت
١١	١	ان	الى
١١	٣	ليتيسر	لتيسير
١١	١٣	الأرض	الأرض فقط
١٨	١٤	عن	من
١٩	٩	الناس	الناس على
٣٣	١٥	العمر	العمل
٣٦	٥	مايساعد	مايساعده
٣٨	٢	فائقة	فائقة على
٤٣	١٧	جراء	أجراء

الصفحه	السطر	الخطأ	الصواب
٦١	١	سنة كل	كل سنة
٦١	١٦	الصناعات	الصناعة
٧٢	٧	ربحم	ربحهم
٧٣	١٥	كانت	كانتا
٧٤	٤	inprondictifs	improductifs
٧٤	١٠	المادية	المادية وغير المادية «اي المعنوية»
٧٥	٧	من	عن
٧٥	١٧	ثانيها	ثانيهما
٧٦	٦	بينهما	بينها
١٠٥	١١	٤١	٤١
١١٢	٧	ابتدع	وابتدع
١١٨	٩	الصاعات	الصناعات
١٣٣	١٣	abstimence	abstinence
١٣٤	٩	باستيفاء	باستبقاء
١٤٦	٣	فن	فإن
١٤٧	١٥	باخلاف	بأختلاف

الصفحه	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٧	٦	والريت	والزيت
١٥٩	٧	جرء	جزء
١٦٢	١٥	مع	من
١٦٣	١	عن	على
١٧٤	٩	كلاً	ان كلاً
١٨٤	١	الددر	الدور
١٨٥	٧	لما	حينما
١٩١	١٢	وقد	امّا وقد
١٩٨	١	المصنوعات مهما تدرجت	المحصول مهما تدرج
٢٠٩	١٢	بل	بلد
٢١٦	٩	لالنا	لابد لنا
٢١٧	١٤	غيرها	غيرهم
٢٢٨	١٠	اصقاع	الاصقاع او اصقاع الأرض
٢٢٨	١٤	ما	اما
٢٦١	٩	اسال	اساس

الصفحه	السطر	الخطأ	الصواب
٢٦٢	٥	تبواً	تبوء
٢٦٤	١٥	libéralites	libéralistes
٢٧٣	١٢	boycottage	baycottage
٣٠٥	١٦	الدووين	الدورين
٣١٢	٩	على	على ان
٣١٥	١١	لأنها	ولأنها
٣٢٤	١٥	خشارة	خسارة
٣٣٠	٥	le	la
٣٤٦	١	خالية كانت خاوية	كانت خالية خاوية
٣٦٩	١٠	يسدعي	يستدعي
٣٧٤	١١	glui	glut
٣٨٦	١٣	نافعةً	نافقةً
٣٧٦	١٧	تروح	تروج

DATE DUE

20 AUG 2001
Dept. 4

JAFFE LIB.
06 AUG 2001
Dept. 4

330:A99iA:v.1-2:c.1
العظم ،عبد القادر
علم الاقتصاد
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01015257

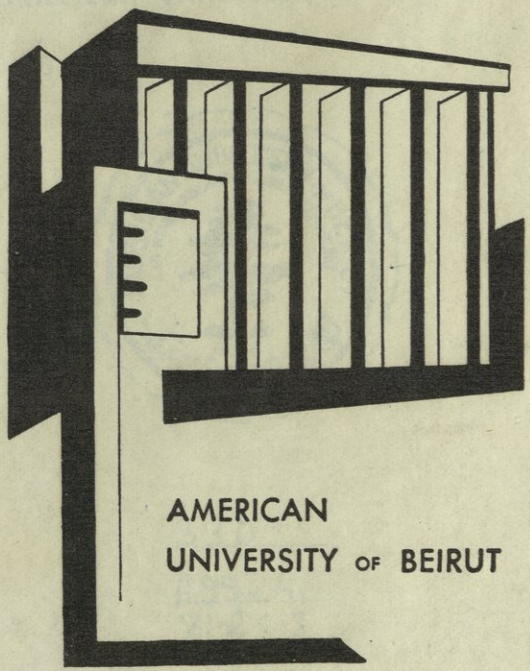

AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT